

النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي (مع نظرة في ضوء الدورة الانتخابية ٢٠١٠-٢٠١٤ في العراق)

*م.م. عدي عبد مزهر

المخلص:

يرتبط الاستقرار السياسي والحكومي بالعديد من العوامل، منها ما هو سابق على تشكيل الحكومة ومنها ما هو متزامن معها، ومنها ما هو نتاج عوامل داخلية ومنها ما هو نتاج لعوامل خارجية، وقد تعلق الامر بالعراق فقد شهد حالة من عدم الاستقرار السياسي العام، ومنه عدم استقرار الحكومات التي تشكلت على مدى العقد الاخير من عمر الدولة العراقية (٢٠٠٥ - ٢٠١٤)، وكان نصيب المدة بين ٢٠١٠ - ٢٠١٤ منه قابلا للملاحظة، واذا ما حللنا الأسباب في ذلك سنجد واحدة من اهم تلك الأسباب هي وجود خلل في النظام الانتخابي المعتمد، على نحو لا يتوافق مع طبيعة البنية الاجتماعية أو السياسية في العراق.

Abstract:

Political and government stability is linked to many factors, some of which is a former on the formation of the government and some of which is synchronous with it, some of which is the result of internal factors, including what is the result of external factors, and as it comes to Iraq has witnessed a state of general political stability, and from instability governments that were formed over the past life of the Iraqi state decade (٢٠٠٥ - ٢٠١٤), and the share of the time between ٢٠١٠ - ٢٠١٤ it capable of note, and if we analyze the reasons for this, we will find one of the most important of these reasons is a defect in the approved electoral system, in a manner is not compatible with the nature of the social structure or political in Iraq.

*. كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد Eamil: odaypolitical@yahoo.com

المقدمة

تعد الانتخابات الركيزة الأساسية للديمقراطية حيث انها ليست غاية في حد ذاتها بل هي شرط ضروري واجراء ديمقراطي لا بد منه لضمان عدم استئثار فئة سياسية معينة بالسلطة وتهميش عموم المجتمع، ولضمان مشاركة مواطني الدولة في حق تقرير المصير الداخلي باختيار النظام السياسي وممثليهم كما يشاؤون. وإن النظام الانتخابي في اي دولة يلعب دوراً كبيراً في تحديد طبيعة التمثيل البرلماني، وتحديد مدى قدرة البرلمان على المبادرة السليمة المناسبة لسن التشريع والتقييم السليم لأعمال السلطة التنفيذية بما يكفل حماية حقوق وحرّيات المواطنين ويحافظ على مكاسبهم وسلامتهم ومستقبلهم. وللنظم الانتخابية أهمية كبيرة ، لأنها تحقق وجود الدولة الديمقراطية، كما تحقق التمثيل الأفضل لإرادة الشعب وإتاحة المجال للأحزاب السياسية للوصول إلى الحكم والتعبير عن آرائها في خدمة المجتمع .

ان هناك نماذج من نظم الانتخاب عديدة، ولكل منها تأثيره على الحالة السياسية عامة في الدولة، وعلى نتائج الانتخابات خاصة، بحيث لا تستطيع الدولة ان تتجاوز تأثيره عليها وعلى سياساتها طوال المدة التي تكون نتائج الانتخابات مؤثرة على المشهد السياسي للدولة.

ولما كان العراق دولة اعيد صياغة نظامها السياسي عام ٢٠٠٥، فان تأثيرات وتداعيات أنظمة الانتخاب لا يمكن أن يعفى منها العراق، وهو ما تمت مشاهدته في كل حالات الانتخاب السابقة، في كانون الثاني وفي كانون الاول عام ٢٠٠٥ وفي اذار ٢٠١٠ وفي نيسان ٢٠١٤، لكن البحث سيناقش حالة الانتخابات خلال المدة ٢٠١٠ - ٢٠١٤ لسببين: دستوري متعلق بكون الدورة الانتخابية هذه هي الاولى التي ينتهي بها العمل بنظام مجلس الرئاسة في ادارة شؤون البلاد، والثانية هي ان العراق قد امتلك سيادته كاملة باتفاقية خروج القوات الامريكية المطبقة نهاية عام ٢٠١١.

هدف الدراسة / تهدف هذه الدراسة إلى البحث في اثر النظم الانتخابية المعتمدة من قبل الدولة على ثلاث مسائل : تشكيل النظام السياسي، وتحقيق الاستقرار السياسي، والاستقرار الحكومي، مع اخذ حالة العراق كأنموذج في ذلك.

وبعبارة أخرى، تهدف الدراسة إلى تبيان اثر النظم الانتخابية التي اخذ بها العراق على النتائج الانتخابية اولاً، وعلى المشهد السياسي ككل ثانياً، وبضمنه ما تحقق من استقرار حكومي ثالثاً، مع تأثيره على النظام السياسي ككل في العراق.

مشكلة الدراسة / عالجت الدراسة مشكلة محددة مفادها: ان النظم الانتخابية في الدول الديمقراطية أو المتحولة ديمقراطياً تساعد على افراز واقع نيابي محدد، وإذا كانت الدولة برلمانية، فان كل نظام انتخابي يفرز واقع محدد اما يتيح وجود تعددية سياسية بسيطة أو يتيح تعددية سياسية واسعة، استناداً لحجم الانقسام المجتمعي والسياسي الموجود داخل المجتمع والدولة. وفي العراق فان النظام الانتخابي انتهى إلى توليد تعددية مفرطة لم تساعد على صياغة استقرار حكومي ملائم، فلماذا؟ وهذه المشكلة تدفعنا إلى طرح عدة تساؤلات :

- كيف تكونت فكرة التمثيل وكيف تكونت النظم الانتخابية؟
- ما هي اشكال النظم الانتخابية التي اعتمدها العراق بعد ٢٠٠٥؟
- هل الواقع السياسي _ الاجتماعي يساعد على تحقيق استقرار سياسي في العراق؟
- هل النظام الانتخابي حل مشكلة العراق في الانقسام الاجتماعي _ السياسي؟ ام انه طورها لتكون مشكلة متصلة في الحياة السياسية عامة؟
- لماذا عاني العراق من عدم الاستقرار السياسي، وبضمنه عدم الاستقرار الحكومي؟ هل كانت مخرجات النظام الانتخابي هي واحدة من الأسباب وراء عدم الاستقرار الظاهر؟
- هل يؤثر مشهد عدم الاستقرار السياسي والحكومي الموجود في العراق على النظام السياسي الذي تم صياغته عام ٢٠٠٥؟ وهل يعزى هذا التأثير ، في جزءا منه، إلى نظام الانتخابات التي اعتمدت، ام انها ترجع إلى عوامل لا دخل لنظام الانتخابات فيها؟ بمعنى هل اثر نظام الانتخاب الذي تم اعتماده في الاعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ على النظام السياسي؟

فرضية الدراسة / نفترض هنا، ان الواقع الاجتماعي - السياسي في العراق يجعل اي نظام انتخابي يتفاعل معه، وتختلف درجة تأثر الأنظمة الانتخابية بهذا الواقع، ومن ثم

فان اختيار نظام انتخابي يتفاعل سلبا مع الواقع الاجتماعي-السياسي سيقود إلى ظهور نتائج سياسية لن يعفى منها: الاستقرار الحكومي او الاستقرار السياسي او النظام السياسي، وبالمحصلة فأن ان النظم الانتخابية التي اعتمدها العراق كلها ساعدت على عدم تحقيق استقرار حكومي، بل وشجعت على عدم تحقيق استقرار سياسي وصارت تؤثر سلبا على النظام السياسي.

وبقصد التحقق من صحة هذه الفرضية، والبحث في المشكلة اعلاه، تعتمد الدراسة المنهج الوصفي.

وتقسم الدراسة مضمونها إلى المحاور الآتية:

اولاً / معنى فكرة التمثيل الشعبي

ثانياً / الانتخابات التشريعية والنظام السياسي العراقي.

ثالثاً / مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق: نظرة في فرضيات تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي.

اولاً/ معنى فكرة التمثيل الشعبي

ان الحكم في المعنى الانساني يقوم على معادلة مفادها ان هناك موارد في كل ارض، وان كل مجموعة بشرية تجمعها مصالح محددة، اما تلك المصالح فانها تتباين من دولة إلى أخرى، وهي اما تكون مصالح قومية أو دينية أو سياسية، يلتقي في ضوئها اناس محددين، ويذهبون إلى تعريف انفسهم بدلالات مصالح محددة مختلفة عن مصالح غيرهم من البشر.

اما الموارد، فان الارض لا تتوافر على موارد بمعدلات توزيع متساوية، لا بشريا ولا من حيث الفلزات أو من حيث الارض أو المياه، وهذا الامر قاد إلى تنازعات بين المجتمعات البشرية للسيطرة على الموارد، طالما انها في احيان فيها وفرة الا انها في الغالب فيها ندرة، وبقصد تقليل مستوى التكالب بين البشر على تلك الموارد فان البشر اهتموا إلى نظام القيادة التي تتحكم في النزاعات وتضبط حجمها وتسعى إلى تسويتها، وفي مراحل لاحقة اتجهت تلك القيادة إلى المزوجة بينها وبين عوامل أخرى لتبرير استمرارها في لحظات غياب الحاجة اليها، فاهتدت إلى الارتباط بعوامل اجتماعية أو

عقائدية... وهو امر قاد إلى ظهور مبدأ القيادة المستمرة للمجموعة البشرية، او ما صار يعرف بالسلطة السياسية^(١)، والذي تطور لاحقا ليرتبط بارض محددة سواء اتخذت صيغة دولة مدينة او امارة او مملكة او امبراطورية.

ومع اتجاه البشرية إلى اظهار معنى الدولة لتكون اداة التزام جديدة اكبر من معنى القيادة وادارة الدولة، صار على البشر تبرير الحاجة إلى معنى الدولة في حياة الافراد، وتم تبرير ذلك بمعادلة قوامها خصوصية روابط البشر الموجودين على ارض جغرافية، الا ان الارتباط بهذا العامل قاد إلى تحقيق استبداد قوي للدولة على الافراد، وفي اغلب الاحيان ضاعت الدولة في معنى شخص الحاكم، فصار الاخير يجسد ارادة الدولة، لتكون سلطاته في اوسع مداها، وهو ما اثار مسألة مهمة الا وهي جدوى الخضوع لارادة شخص الحاكم، وهو ما تم تبريرها في احيان عدة بنظريات القومية أو الدينية، أو القوة...^(٢). الا ان هذا التاثر سرعان ما شابه عدم القدرة على الاستمرارية بفعل عوامل عديدة اهمها ظهور السياسة كعلم وفن، وارتفاع مؤشر الوعي بين البشر في العالم، وهو ما تبلور بظهور البرلمانات وظهور مبدء محاسبة الحكام وظهور التيارات والاحزاب السياسية لاحقا.

واتجهت الحياة السياسية في مراحل لاحقة إلى التطور من خلال ادارة الدولة والسياسة عبر التنافس بين التيارات والاحزاب السياسية، ففي مراحل تطور الحياة الانسانية، صارت البشرية تتحرك باتجاه التمييز بين التيارات السياسية التي من الممكن ان تتاثر في اطارها الدولة، كما اصبحت تثير مسألة من يقوم بتمثيل الدولة وعلى اي اساس استند؟

إن هذه النقطة خضعت لنقاشات طويلة في اوربا بعد القرن الثامن عشر، انتهت إلى تأكيد نظريات جديدة اهمها نظرية السيادة الشعبية، واردة الامة، بمعنى ان الامة هي من تمثل ذاتها داخل الدولة، وان ليس من حق الحاكم ان يدعي تمثيل الامة، ولا من حقه ان يصادر ارادة الامة لصالح شخصه، ولا ان يصادر الدولة لصالحه، فاتجهت امم اوربا للبحث عن بديل في هذه النقطة، وهو ما قاد إلى ظهور ثلاثة بدائل:^(٣)

- طورت الولايات المتحدة نظرية جديدة في الارادة الشعبية، قوامها اجراء انتخابات تكون اداة لتمثيل الارادة الشعبية، وتكون الدولة خاضعة للارادة الشعبية ضمن ثوابت محددة.

- طورت بريطانيا نظرية التمثيل الشعبي، في مواجهة الملكية، فالشعب ينتخب ممثليه الذين يواجهون الملك بمطالب محددة، ولا يستطيع الملك تجاوز أولئك الممثلين في قراراته.

- طورت فرنسا نظرية سيادة الامة، واصبح للشعب ممثليه في البلاط الحاكم، ليسن القوانين الملائمة للشعب.

ومع مرور الزمن تاكدت النظريتان الامريكية والبريطانية في التمثيل، بمعنى ان الدولة قد حدد مضمونها وسيادتها، ومصالحها، وبقي الامر متعلق بتمثيل الشعب في مؤسسات الدولة، فكان اتجاه الولايات المتحدة إلى انشاء نظام جمهوري، مؤسساته التشريعية والتنفيذية تشغل بنظرية التمثيل عبر الانتخابات الحرة، في حين حولت بريطانيا نظام حكمها من ملكي مطلق إلى ملكي مقيد، وأنشأت مؤسسات تشريعية، ومنها تظهر الحكومة، والمؤسسة التشريعية يشغل مقاعدها عبر نظرية التمثيل وعبر انتخابات حرة، المهم ان النموذجين تطورا حتى صارا وحدة قياس لمعظم اشكال التمثيل السياسي السياسي، عبر اعتماد الية الانتخاب^(٤).

وبعبارة أخرى، ان النظم الانتخابية هي الطرق التي بموجبها يتم اختيار الناخبين لنوابهم لتمثيلهم في البرلمان، وتتنوع الطرق بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجة تقدمها الحضاري والمستوى التعليمي والثقافي السائد، التي تراها الدولة اكثر ملائمة لها، ومن المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على الأنظمة الانتخابية هو مدى تمثيل النظام للناخبين، وتركيبه البرلمان الذي يكرسه النظام الانتخابي، ومدى تعزيز المعارضة والمراقبة التشريعية وغيرها^(٥).

ومع استمرار التطور السياسي في العالم، بدأت الشعوب والدول الأخرى في اوروبا تحديدا تأخذ باحد النموذجين، الا ان النقطة التي تخضع هنا للنقاش الا وهي:

هل النظام الانتخابي قادر على تحقيق تمثيل سياسي ملائم للشعب داخل الدولة؟
ان المسألة هنا تتعلق بنقطتين: ^(٦)

١. الديمقراطية، فكلما كانت الدولة ديمقراطية وتعتمد التداول على السلطة للوصول إلى كرسي الحكم، كلما اتجهت إلى قبول ان تكون الارادة الشعبية هي من يقرر من يملئ المناصب السياسية تشريعية كانت أو تنفيذية.

٢. قدرة النظام الانتخابي على فهم مدى الانقسام السياسي والاجتماعي داخل الدولة، فالدول فيها شعوب متباينة في درجة قناعتها بالنظام السياسي، وفي مدى انسجامها وتماسكها وانصهارها بالدولة، فكلما كان الشعب منصهراً كلما كانت العوامل السياسية هي محط الخلاف، ويكون اي نظام انتخابي قادر على التعبير عن ارادة الناخبين، اما اذا كان الانقسام مستمد من اسس اجتماعية فان النظام الانتخابي الذي يكون قادر على تمثيل ارادة الامة هو الذي يركز على استيعاب ذلك الانقسام في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ويكون نظام التمثيل النسبي، وتوزيع الدوائر الانتخابية هو الامثل، اما اذا كانت المشكلة بالاعتراف بشرعية النظام السياسي، فان الامر يتطلب توسيع دوائر التمثيل الانتخابية وتوسيع معدلات التمثيل النسبي، وتوسيع عدد المقاعد النيابية وربما الحقائق الوزارية^(٧).

والمشكلة ليست متعلقة بالنقطة الاولى، رغم ان العالم اليوم صار يميز بين نظم ديمقراطية وأخرى متحولة وأخرى غير ديمقراطية، انما يتعلق بالنقطة الثانية، فالدولة لتكون فاعلة وبالأحرى تكون حكومتها فاعلة فانه يتوجب ان تكون الحكومة متمتعة بأقصى قدر من الاستقرار، ولا يمكن للحكومة ان تتمتع بالاستقرار الا في حالتين:

– ان كان النظام السياسي نظاماً جمهورياً رئاسياً، فهنا يكون الرئيس منتخب مباشرة من قبل الشعب، ويكون قادر على التصرف بعيداً عن ارادة الانقسام داخل مجالس التشريع.

– ان يكون نظام الحكم برلمانياً (جمهورياً أو ملكياً)، تسود فيه اغلبيه سياسية، بمعنى ان تكون هناك اغلبيه ضمن المجلس التشريعي تتيح تشكيل حكومة ودعمها بشكل مرن، والا فاننا هنا سنكون امام حكومة تتشكل بناءً على ائتلافات، وتبقى تحت رحمة الائتلافات، ومتى زالت الائتلافات سقطت الحكومة.

ولا ننسى بالطبع ان هناك نموذج اخر، يشهد استقرارا سياسيا مميزا الا وهو نظام حكم الجمعية، المطبق في سويسرا، عموما، في حالة العراق، فان الحكومة قامت على اساس وجود ائتلافات، ونظام الحكم جمهوري برلماني، والمجتمع منقسم سياسياً واجتماعياً، وفي هكذا ظرف انخلقت قاعدة تمثيل واسعة في البرلمان، ومن ثم صار تشكيل الحكومة واقع ضمن ما تريده القوى التي شكلتها، وهي ليست اقل من ثلاثة ائتلافات، وهو مدى سمح بان تكون الحكومة بلا برنامج حكومي، وبلا هدف، وتوافقية إلى اقصى مدى ممكن، لاسباب تتعلق بالتعارض بين برامج القوى الموجودة في البرلمان ومن الصعوبة التوفيق بينها في برنامج واحد داخل الحكومة.

ثانياً / الانتخابات التشريعية والنظام السياسي العراقي

لا خلاف ان العراقيون قد سلكوا هم بارادتهم طريق بناء نظامهم السياسي، فالعراقيون اعتمدوا طريق كان فيه عثرات عدة في منتصف العام ٢٠٠٣، توافقوا فيه مع الامريكان على اختياره، ليمر بعدة مراحل، وهي: ^(٨)

- في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٣ وقع مجلس الحكم انذاك والحاكم المدني السفير بول بريمر اتفاق للخطوات الاساسية التي ستمر بها العملية السياسية.
- في اذار ٢٠٠٤ وقع العراقيون قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والذي عد بمثابة دستور مؤقت للبلاد.
- في حزيران ٢٠٠٤ استلم العراقيون الادارة المدنية والسياسية من الامريكان، واصبح وجودهم في العراق يخضع لعاملين: كون العراق واقع تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وكون وجودهم مرتبط بموافقة دورية من حكومة العراق وبموافقة الامم المتحدة.
- في كانون الثاني ٢٠٠٥ جرت اول انتخابات من اجل ان يكون هناك حكومة وبرلمان يهيؤا البلاد لكتابة دستور دائم.
- في تموز ٢٠٠٥ الانتهاء من كتابة دستور دائم (لكن من الناحية الواقعية لم يكتمل كتابته حتى تشرين الاول ٢٠٠٥).
- في منتصف تشرين الاول ٢٠٠٥ تم الاستفتاء على دستور دائم للبلاد.

- في كانون الاول ٢٠٠٥ تمت اول انتخابات لحكومة دائمة تعمل في ظل الدستور الجديد.

بمعنى آخر، لقد جرت عمليتي انتخاب جد مهمة في تشكيل النظام السياسي العراقي، الا وهما انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ وانتخابات كانون الاول ٢٠٠٥، الاولى انتهت إلى ظهور برلمان، كان من اولى مهامه تشكيل لجنة لكتابة الدستور الدائم، وشكلت هذه اللجنة بالفعل من ٥٥ عضواً، لكن وبسبب مقاطعة بعض العراقيين لتلك الانتخابات انتهت ارادات عدة من اجل اشراك ١٥ ممثلاً اخر غير منتخب، عن الاطراف المقاطعة للانتخابات، وبالفعل انتهت تلك القوى إلى كتابة دستور دائم للبلاد، وصوتوا على قبوله، الا انه دستور احتوى على مثالب عدة، فقد كيف من صاغه نصوصه بشكل غير منسجم، كون كل طرف رغب بان يصيغ الفقرات لصالحه دون صالح البلد^(٩)، وهو ما كان سبب في استمرار مشكلات البلاد السياسية لغاية الانتهاء من كتابة هذا البحث مستهل عام ٢٠١٥.

اما في انتخابات كانون الاول منه، ففيها اكد العراقيون شرعية ما اتموه من نظام سياسي في دستور ٢٠٠٥، بمعنى ان العراقيون قد اشتركوا في تلك الانتخابات من اجل تمرير رسالة انهم طامحون في الوصول إلى نظام سياسي مستقر وفقاً لما قبلوه من بنود الدستور الذي صوتوا عليه في منتصف تشرين الاول، فكان حدث الانتخابات دالة في الحالتين على ان هناك وعياً بالموقف السياسي الذي عليه العراق، ووعياً بان طريق العلاج انما هو الانتخابات، والموافقة على دستور، وشق طريق نحو نظام سياسي جديد^(١٠).

وفي الحالتين، تم اعتماد نظام انتخابي محدد، في الحالة الاولى اعتبر العراق كله دائرة انتخابية، ليقضي على مشكلة عدم التصويت في عدة دوائر انتخابية في المحافظات وتحديداً في الانبار وصلاح الدين وديالى والموصل، ولدفع العراقيين إلى المزوجة، ضمناً، بين النظام الانتخابي وبين الاحصاء السكاني للمكونات الطائفية والعرقية العراقية، جراء اعمال التخويف الذي رفع حجمه ومستواه بين العراقيين، وكان هذا النظام ملائماً للحالة العراقية، وقتها. وفحوى نظام الدائرة الانتخابية الواحدة ان المواطن اينما كان يستطيع ان يصوت لقائمة واحدة، يعتقد انها الاكثر ملائمة لتمثيل

طموحه في ادارة الدولة، وهذا الامر يسمح للمواطنين بعدم التقيد بمكان سكنهم، ويحجب حجة وجود مقاعد لا تتناسب مع عدد سكان المحافظات؛ طالما لا يوجد تعداد سكاني رسمي.

اما في الانتخابات البرلمانية الثانية فقد اعتمد نظام ان العراق ١٩ دائرة انتخابية، ١٨ منها كل منها يمثل محافظة، والدائرة الـ ١٩ هي دائرة العراق كله (وتسمى بالمقاعد الوطنية أو التعويضية)^(١١). وهذا النظام سمح بنوع من الخصوصية، كون ابناء المحافظات لهم عدد محدد من المقاعد يستطيعون ان يحصلو عليها حتى وان كانت نسبة المشاركة داخل مناطقهم محدودة لاي سبب كان، ومن ثم يقل عدد الشحن للولاءات الاولى الا ما تعلق بالمقاعد التعويضية الوطنية كونها تعتمد على ما تحقق من مجموع اصوات على المستوى الوطني.

إلا أنه في الانتخابات الثانية، وبقدر وجود قدر من الصحة في اعتماد هذا النظام، الا انه والنظام الاول، اغفلا ان العراق لا يمثل حالة سياسية مستقرة، انما هو يتعرض لانقسام سياسي حاد، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي دفعت المجتمع إلى تلمس تطبيقات خاطئة لنظام الدوائر الانتخابية بالتمثيل النسبي، وطالما انه لا يوجد اغلبيه سكانية وسياسية بين العراقيين لتحقيق اغلبيه في الانتخابات النيابية، لهذا فان ظهور تعددية مفرطة لا يستطيع اي منها الوصول للبرلمان كان امراً متصوراً^(١٢). بمعنى ان النظام الانتخابي ساعد على وجود تعددية مفرطة، ولم يساعد على ظهور اغلبيه سياسية في البرلمان.

ثم اتت انتخابات اذار ٢٠١٠، وكانت بداية لخطوة مهمة في العمل السياسي العراقي، كونها اشرت ان العمل بنظام مجلس الرئاسة قد انتهى، وان العراق سائر في طريق الاغلبيه وليس المحاصصة، الا ان الامر اصطدم بعقبة مهمة الا وهي: ان العراق دولة تشهد انقسام سياسي، وخلالها لا يمكن لاي كيان سياسي ان يحصل على اغلبيه داخل البرلمان، وانما المسالة تتطلب رجوعاً ثانياً الى الائتلافات، وهي ما تفرض لاحقا في العمل الحكومي نوع من التوافقية والمحاصصة. وهذا الامر هو ما عاشه العراق طوال المدة بين ٢٠١٠ - ٢٠١٤.

وانعكست مسألة عدم وجود اغلبيّة سياسية على اتجاهات القوى السياسية إلى ممارسة سياسات غير سوية، واهمها: (١٣)

– اضعاف البرامج السياسية، كون الناخبون عندما صوتوا لائتلاف سياسي محدد يعني انهم صوتوا لبرنامج سياسي، فالانتخاب انما هو للبرنامج وليس للأشخاص، او هكذا يتصور نظريا، ولما كان لكل ائتلاف برنامج سياسي مختلف، ولما كان كل الائتلافات لا تستطيع تشكيل حكومة، إذ يفترض ان تكون الحكومة من اكثر من ائتلاف، وطالما ان عقبة تشكيل مجلس رئاسة (قبل ٢٠١٠) او اختيار رئيس جمهورية (بعد ٢٠١٠) غير ممكنة الا باغلبية الثلثين، وطالما ان الحالة العراقية سادها ويسودها انقسام حاد، فان الامر كان غير متصور تشكيل حكومة معه الا بثلاثة ائتلافات كحد ادنى، وعلينا تصور كيف يكون برنامج حكومي يتألف من مزوجة ثلاثة برامج حكومية غير منسجمة، وهو امر قاد إلى انهاء البرامج السياسية من عمل الحكومة.

– الدفع نحو العامل الطائفي والعنقي بقصد تحقيق اكبر عملية تجميع للأصوات، من اجل الوصول إلى الكتلة الاكبر التي يمكن ان تشكل الانتخابات. بمعنى ان القوى السياسية تتآلف مع بعضها البعض بقصد تشكيل الكتلة الاكبر استناداً إلى العامل الطائفي والعنقي، ومن بعده اتجهت إلى اضافة كيانات أخرى بقصد الوصول إلى النسب اللازمة لتشكيل الحكومة، وهي تختار من بين النواب الاقل تأثيرا في برامجها وطموحاتها.

– الدفع نحو التوافقية، وطالما ان الوصول إلى النسبة اللازمة لتشكيل حكومة من الصعب الوصول اليها بتآلف قوى طائفية لوحدها أو بتآلف قوى قومية (غير عربية) لوحدها، اذن يفترض تحالف قوى من تكوينين: طائفي وعنقي، واذا كانت التحالفات اكبر فانها ستفرض مساومات اكثر، وهو ما تم في تلك الانتخابات تحت عناوين تشكيل حكومة الشراكة والوحدة الوطنية.. الا انها في مضمونها كانت تحالفات تقود إلى مزيد من المحاصصة والتوافقية بين القوى السياسية، فمقابل الموافقة على تمرير الحكومة من البرلمان كان المقابل قبول مبدأ

المحاصصة في المناصب السياسية والادارية، والتوافقية في القرارات التي تصدر من الحكومة^(١٤).

وكل من السياسات اعلاه، قادت إلى تشوهات لا تتعلق بالعمل السياسي فحسب، انما إلى تشوهات في مضمون النظام السياسي في العراق، والى تشوهات أخرى في اداء الحكومة على نحو قاد إلى خلق حالة من عدم الاستقرار بقي العراق يعاني منها، بسبب الرغبة الكبيرة باستمرار نمط الحكم والقوى الماسكة به اكثر مما هو اتجاه إلى تحقيق مصالح البلد.

ثالثاً / مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق: نظرة في فرضيات تأثير النظم الانتخابية

ليس من الصعب ملاحظة عدم الاستقرار الذي وقع فيه العراق، انما يقتضي الحال ان نميز بين شكلين من عدم الاستقرار، الاول هو عدم الاستقرار السياسي، والثاني هو عدم الاستقرار الحكومي. وكلاهما صار يقود إلى التأثير في النظام السياسي عامة، كون هذا النظام ما زال وليد عدة اعوام ولم يترسخ على نحو يحقق للعراقيين حلم الدولة المنشودة. وبقصد ملاحظة اشكال عدم الاستقرار، ومناقشتها، وبيان التأثير الذي تتعرض له بفعل النظام الانتخابي، فانه فيما يتعلق بالنوع الاول، اي المتعلق بعدم الاستقرار السياسي، فان العراق عانى منذ عقود سابقة على العام ٢٠٠٣ من عدم استقرار سياسي، واستمر عدم الاستقرار السياسي بطريقة أو أخرى بعد العام ٢٠٠٣، وإذا ما اردنا ان نعرف معنى عدم الاستقرار السياسي، نلاحظ ان (عبد الرحمن حسن) يذهب في تعريف لعدم الاستقرار السياسي فيقول ((انه عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره))، وترى (نيفين مسعد) خلاف ذلك، بـ ((أن الاستقرار السياسي لا يقتصر بغياب العنف السياسي لأن الالتجاء إليه يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جدواها، كما لا يرتبط بغياب التعبير السياسي أو بتدرجه، وإنما يرتبط بمضمون هذا التغيير واتجاهه، لأن من التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام

وفعاليتها حتى وإن اقترن بالعنف السياسي، وإن وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته، وتدني فعاليتها^(١٥). بعبارة أخرى إن الدولة ومعها النظام الساسي يمكن أن تشهد حالات من عدم استقرار استناداً إلى معايير أو مظاهر عدة أهمها سعة نطاق العنف الممارس داخل الدولة، وحجم المعارضة غير المنظمة في تركيبة النظام السياسي... وعدم الاستقرار السياسي كلما اتسع نطاقه كلما كان دالة على ضعف الشرعية للنظام السياسي. وعدم الاستقرار السياسي يأخذ صور متعددة، ودون الدخول في تفصيلاتها، ولعل أهمها: سعة أعمال القتل، والاضطراب، والحروب الخارجية، والازمات الحكومية...^(١٦).

ولكن، هذه التشكيلة من المؤشرات وغيرها، تبقى تتركز في نوعين من المؤشرات المهمة هنا ألا وهي:

- إن الحكومة غير مستقرة فهي لا تستطيع أن تضع برنامجها موضع تطبيق، وإن مسألة الثقة دائماً ما يتم التهديد بها وإن الاستقالات في التشكيلة الحكومية أو للحكومة غالباً ما تكون مطروحة،

- والمؤشر الآخر هو أن العنف بقي خيار مطروح في السياسات الحكومية، وفي سياسات القوى السياسية المختلفة للتعامل مع الازمة السياسية في العراق.

وكل من المؤشرين أعلاه إنما يؤشران وجود صراع وعدم تجانس بين ثلاث قوى يتشكل منها النظام السياسي: القوى السياسية والقوى الاقتصادية والقوى الاجتماعية؛ وفي بعض الدول القوى العسكرية، فكل من هذه القوى تدفع إلى تحقيق مصالحها، وإذا ما غلبت إحدى هذه القوى مصالحها على حساب مصالح باقي القوى الأخرى فإن احتمالات عدم الاستقرار السياسي تزداد، أما إذا صار الصراع داخل القوة الواحدة وبشكل استجاب النظام السياسي والقوى الأخرى له سلبياً فإن مستويات عدم الاستقرار السياسي تكون في ذروتها^(١٧). ويمكن أن يأتي عدم الاستقرار السياسي بفعل عوامل خارجية، مثلاً تدخل دولة أجنبية وصياغتها لنظام حكم دولة ما فيكون هذا النظام المفروض غير متفاعل مع الخواص المجتمعية، أو أن تدفع دولة أجنبية للقوى السياسية المحلية المحسوبة عليها إلى إثارة عوامل عدم الاستقرار السياسي الداخلي. هذه الأطر النظرية في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي تتباين مديات حدوثها

على ارض الواقع، ففي الحالة العراقية ، وطوال المدة التي يغطيها البحث، فإن المسألة التي كانت مطروحة متعلقة بكون ان البرنامج الحكومي اتجه الى كونه يغرق في العموميات، لاسباب تتعلق بكون الحكومة كانت اكثر توافقية بسبب غياب الاغلبية السياسية. يقابلها ان مؤشر العنف، ومؤشر انفتاح الحدود امام تدخلات دول الجوار ، كانت حاضرة بمستويات تتفاوت من موقف الى آخر.

وهذا النوع من عدم الاستقرار، اي عدم الاستقرار السياسي، يتفاعل باتجاهين:

- الاتجاه الاول هو الدفع باتجاه عدم استقرار حكومي. كون هذا الامر هو الاحتمال الاقرب للظهور ، ولاسيما في الانظمة السياسية المتحولة نحو الديمقراطية.
- والاتجاه الثاني هو التأثيرات السلبية على النظام السياسي، فكلما ارتفعت مشكلات عدم الاستقرار، كلما عني الامر وجود مشكلات في قبول النظام السياسي او في قدرته على الاستمرار.

وفي الحالتين السابقتين، لا يوجد تركيز على وجود اهمية لواحد من مظاهر عدم الاستقرار على حساب الاخر، فكلاهما يؤثر سلبا على الانشطة السياسية الانية والمستقبلية، ان كان النظام السياسي يعاني انغلاقا ، وليس كونه نظاما مفتوحا ومتفاعلا مع بيئته ومحيطه. بعبارة أخرى، ان الحال القابل للملاحظة هو وجود مظاهر لعدم استقرار سياسي عام، وبضمنه مظاهر لعدم استقرار حكومي.

واذا ما اتينا للحالة العراقية، ولنقارن ما جرى فيها خلال المدة التي يتعامل معها البحث الا وهي المدة بين ٢٠١٠ - ٢٠١٤، بما مؤشر من حالات لعدم الاستقرار سنجد الاتي^(١٨):

١. ان الحكومة العراقية بعد تشكلها عام ٢٠١٠ عانت من مشاكل متعلقة بالاتي:

- انها حكومة كيانات سياسية مصلحة ائتلافية، تزيد على ثلاثة كيانات، بمعنى ان الحكومة لم تتشكل من كيان سياسي واحد لغياب الاغلبية السياسية.
- اشترت السياسات العامة التي اتبعتها الحكومة وجود قدر من التخبط، وضعف في التخطيط، وفي المقاصد، وفي الوسائل المستخدمة، ولعل ذلك يرجع الى الطبيعة الائتلافية للحكومة.

- ووجه الصعوبة الاكبر فيما تقدم هو المتعلق بتقاطع الاجندات بين القوى المختلفة التي وصلت الى قبة البرلمان العراقية، والسلبية ليس في هذا الامر فهو طبيعي ويعكس تنوع الشارع العراقي، لكن الحدث غير الطبيعي هو ان الشرع العراقي غير متفق على منح اغلبية لبرنامج سياسي على غيره، وكل برنامج سياسي لم يحضى بالاغلبية انما حصل على نسب قلت عن الثلث، وهو ما اضطر القوى السياسية الى البحث في مشتركات جديدة، وكانت اغلبها تميل الى الانتماءات الاولى بوصفها رابطة يمكن ان يحصل حولها تجمع القوى السياسية في ائتلافات حكومية، ولكن من دون ان يحصل تغيير في طبيعة الاهداف التي تسعى تلك القوى الى تحقيقها، وحدث التقاطع بينها وبين البرنامج الحكومي، وما يؤكد ذلك هو عدم القدرة على تنفيذ البرنامج الحكومي الذي تم وضعه عام ٢٠١١٠ اثناء تشكيل الحكومة.

- ليس هذا فحسب، انما ظهرت مشكلة اخرى في الواقع السياسي العراقي، اشر وجود قدر من عدم الاستقرار السياسي الذي ساعدت الانتخابات على خلقه، الا وهو المتعلق بعدم الاتجاه الى الاستفادة الفاعلة من الموارد التي تتمتع بها الدولة العراقية، وما يؤكد ذلك هو ان العائد التنموي للموازنات العراقية طيلة المدة ٢٠١٠ - ٢٠١٤ كانت ضعيفة، وكان هناك انفصال بين السياسات العامة المتبعة وبين احتياجات الدولة والمجتمع ووموارد البلاد.

٢. ان الاختلاف بين الشركاء في التشكيلة الحكومية وصل إلى اقصى مدى له، وهو ما كان مدعاة إلى الاختلاف والصراع، على نحو انعكس على عدم الاستقرار الحكومي والسياسي، خصوصا وان هناك مشكلة طرحت بشدة خلال المدة بين ٢٠١٢ - ٢٠١٤ الا وهي ما سماه الشركاء بمشكلة مستوى حجم المشاركة السياسية داخل الحكومة، وهو ما اسمته تلك القوى بوجود قدر من التفرد لدى شخص رئيس الوزراء السيد نوري المالكي، بمعنى التفرد بالقرارات السياسية، وهو امر قاد إلى توترات في الحكومة ، وكان قبلها ان تسبب الامر بعرقلة تشكيل حكومة نوري المالكي الثانية لفترة ليست بالقصيرة امتدت من اذار ٢٠١٠ الى حزيران منه، وفرضت تسويات لقاء اربيل ٢٠١٠ على ائتلاف دولة القانون تسويات سياسية فيما

يتعلق بالشراكة وصنع القرارات واتخاذها، ثم اعيد انتاج ذات الازمة عام ٢٠١٢، وهو امر تسبب بان تطرح قوى سياسية عدة في اربيل وهي: الائتلاف الكردستاني، والكتلة العراقية، والتيار الصدري، نقول انها طرحت نزع الثقة من حكومة السيد نوري المالكي بسبب الازمة السياسية في البلد. الا ان الامر المتفق عليه ان اجتماعات اربيل ٢٠١٢ اكدت ان الحكومة العراقية كانت غير مستقرة ضمن الازمة سياسية عامة، اذ انسحب من التشكيلة الحكومية تيارات سياسية عدة، وبقيت وزارات عدة بلا وزير فعلي.

٣. كما ان الديمقراطية تتقبل مبدأ التظاهرات والاعتصامات السلمية، الا ان الازمة السياسية العامة، وما تسببت به من احداث بعض الضعف في السياسات الحكومية وفي حدوث عدم استقرار سياسي، جعل الحكومة تتعامل معها بسلبية وليس باحتواء، على نحو اشر ان هناك مشكلة سياسية في البلد، لا تتوقف عند حدود المدن التي ظهرت فيها الاحتجاجات والاعتصامات انما تمتد الى العملية السياسية برمتها، خصوصا وانها انطلقت من قاعدة التوافق والمحاصصة وليس الاغلبية السياسية.

مما تقدم، نقول، ان العراق شهد حالات من عدم استقرار، في شقيها الخاص (الحكومي) والعام (السياسي)، وصار احدهما يؤثر في الاخر بعلاقات تعشيق متبادلة لسنا في معرض تناولها هنا، انما المهم هو ان علينا ان نربط ما تقدم من عدم استقرار سياسي وحكومي بالنظام الانتخابي الذي اعتمد في العراق. فهل الامر مرتبط ببعض طيلة المدة بين ٢٠١٠ - ٢٠١٤؟

ان النظام الانتخابي الذي اعتمد في العراق، هو نظام يقوم على تقسيم العراق إلى ١٩ دائرة انتخابية، ١٨ منها كمحافظات وأخرى تسمى الدائرة الوطنية، وهو نظام يقوم على اساس تقسيم العراق إلى دوائر هي في الغالب فيها انقسام واضح فيما بينها. بمعنى ان الناخب يصوت على اساس التمايزات الطائفية والعرقية والسياسية، وهذا الامر مسبقا لا يشجع على ظهور اغلبية متماسكة تسمح لكتلة معينة تشكيل حكومة بشكل منفرد ومستقرة. فالعراق خلال المدة التي خرج بها من صيغة مجلس الرئاسة عام ٢٠١٠، وكان يفترض معها الخروج من شرنقة المحاصصة والتوافقية، انما اعتمد

نظام التمثيل النسبي في الانتخابات في الدوائر الـ ١٨، وكل دائرة لا يمكن معها ان يتحقق لأي كيان سياسي أي أغلبية في أي من الدوائر الانتخابية، إلا باستثناءات بسيطة، وطالما ان أغلب القوى السياسية الفاعلة إنما هي قوى تعتمد على الانتماءات الأولية، وليس الهوية الوطنية، بل وتستخدم الانتماءات الأولية تحت عناوين سياسية مختلفة، وطالما ان المواطن متباين في رؤيته لهذه الانتماءات والعناوين، فهو من ثم وتأثراً بالنظام الانتخابي اتجه الى عدم التركيز في تصويته على جماعة سياسية محددة.

ان العراق اقر له نظام حكم جمهوري برلماني، بمعنى أننا أمام مسألتين: الأولى ان الحكم الفعلي إنما هو يتم بمزوجة بين البرلمان والحكومة المنبثقة عنه، والثانية هي ان الحكومة لا تشكل إلا بناءً على وجود أغلبية محددة في البرلمان، بمعنى ان تشكيل حكومة إنما يتطلب الحصول على أغلبية ٥٠ + ١% من مقاعد البرلمان، حتى يمكن للمرشح المكلف بتشكيل الحكومة من نيل تصويت الثقة خلال ٣٠ يوماً من التكليف، وهنا اتجه العراق إلى اعتماد نظام الدوائر المتعددة وينظام التمثيل النسبي، والمسألتين تفاعلت سلباً مع وجود نظام برلماني للحكم. إذ أنه طالما ان النظام الانتخابي يعتمد الدوائر المتعددة التي تتناغم والانقسامات الاجتماعية، وهو نظام يعتمد الطريقة النسبية في احتساب عدد الأصوات، إذا لا يمكن تصور ان أي كتلة ستحصل على ما يزيد على ٢٥% من مقاعد البرلمان^(١٩).

وبالنتيجة فإنها ستكون بحاجة إلى تحالف مع ائتلافين آخرين، وهو ما يبدء بالمشكلة، كون الائتلافات أساساً قد بنيت على اساس اتحاد مجموعة من القوى السياسية، وإذا ما راجعنا خارطة الاحزاب والقوى السياسية في العراق سنجد ان العراق يشهد تلونا يمتد بين القوى الدينية والقومية التي تتجه الى تبني عقائد وفلسفات التمايز، ولكونها تمثل انتماءات أولية، أي أنها لا يمكن بأي حال من الاحوال ادعاء انها تمثل هوية وطنية جامعة للعراقيين، وهناك احزاب ليبرالية، وهي احزاب ضعيفة، بحكم ان قنوات الشارع العراقي تتجه الى تفويض الاحزاب ذات الانتماءات الأولية حق تمثيلها في البرلمان والحكومة، والمشكلة ليست هنا إنما ان النظام الانتخابي ساعد على وجود القوى السياسية بحسب اوزانها في البرلمان الاتحادي، وطالما ان أي انتماء أولي لا يحظى بأغلبية في الشارع، وتزداد احتمالات الضعف إذا ما تذكرنا ان كل

انتماء اولي يتقاسم النفوذ في ساحته اكثر من قوة سياسية، عليه فان النظام الانتخابي اسهم بصعود كل لوان الطيف العراقي للبرلمان^(٢٠).

وعند قراءة النظام الانتخابي وما اسفر عنه طوال المدة بين ٢٠١٠ - ٢٠١٤، سنجد ان التعددية التي انتهى الى صعوده النظام الانتخابي لم تكن تتفق مع احتياجات العراق الى وجود حكومة قادرة على ان تعمل في ظل برنامج حكومي هادف، خصوصا وان الحكومة لا تتشكل الا في ظل وجود اغلبيّة، وهو ما يفتقر اليه البرلمان، استنادا الى تطبيقات النظام الانتخابي. وهنا اصل المشكلة تعود الى سببين:

- ان النظام الانتخابي المعتمد هو نظام التمثيل النسبي لقوائم، وهو ما سمح بصعود تعددية كبيرة جدا

- ان الاتجاه العام ذهب الى ان العراق لا يدار الا وفقا لنظام من المحاصصة والتوافقية

- ضعف القدرة على دفع القوائم الصغيرة الى تمثيل نفسها في محافظات بدلا من الصعود الى البرلمان الاتحادي، وهو امر يرجع الى عدم تطبيق النظام الفدرالي. ما تقدم، تسبب بصعود قوى عدة، كلها غير قادرة على تشكيل حكومة بمفردها، لهذا اتجهت الى تشكيل حكومة توافقية بالاشتراك مع اكثر من قوة، وهي فكرة ولدت مشكلات اخرى كونها لم تسمح ب بروز حقيقي لبرنامج حكومي، بحكم التعارضات بين تلك القوى السياسية، وهو ما تم ملاحظته في الدورة البرلمانية الثانية التي حكم فيها السيد نوري المالكي^(٢١).

بمعنى اخر، إن العراق اعتمد نظام انتخابي قام على فرض الا وهو ان العراقيين منقسمون، وان الشرعية انما تتمثل بالسماح للجميع (من لم يتم اعاقه او رفض قبول مشاركته في العمل السياسي بنص الدستور) بدخول العمل السياسي، بمعنى السماح لهم بدخول البرلمان من وجهة نظر المشرع العراقي، ومثل هذا الامر لا يتحقق الا عبر اعتماد نظام يقوم على اساس توزيع الدوائر الانتخابية لتكون متطابقة مع الانقسامات الطائفية والعرقية، وضمن توزيع مقاعد متوازن بين هذه المكونات الاجتماعية، مع اعتماد الطريقة النسبية التي تسمح باستيعاب الاختلافات السياسية بين ممثلي تلك المكونات^(٢٢).

إن هذا الفرض انما نجح بالفعل في تحقيق غايته، توسيع نسب التمثيل لالوان الطيف الاجتماعية والسياسية، لكنه بالمقابل اصطدم بفرض اخر الا وهو ان العراق اعتمد نظام حكم برلماني، وان الفكرة التي يقوم عليها هذا النظام انما هي ان البرلمان هو مركز العمل السياسي، ومنه تخرج الحكومة، ومن ثم فان تشكيل الحكومة التي تتمتع باستقرار يكفيها لمباشرة برنامجها السياسي انما يعتمد على وجود قوة سياسية واحدة أو ائتلاف قوتين سياسيتين كحد اقصى، يمكنها/ يمكنهما ان تشكل حكومة مستقرة ومستمرة، وتكون احدى القوتين حاصلة على اغلبية المقاعد ولا تحتاج الا مقاعد قليلة للحصول على الاغلبية، والفكرة الرئيسة هنا ان الحكومة انما تحتاج القوة الداعمة لها في البرلمان لتمرير مشاريعها التي تحقق لها برنامجها السياسي^(٢٣).

إلا ان الحالة العراقية أخطأت في تقدير ذلك، فطالما ان لا قوة سياسية يمكنها ان تشكل لوحدها أو بتحالف مع قوة سياسية أخرى حكومة مستقرة ومستمرة، بسبب عدم القدرة على تحقيق نسبة الـ ٥٠+١% في البرلمان، والامر لا يتعلق بنسبة ٥٠+١% فحسب انما بنسبة الثلثين التي تكفي لاختيار رئيس الجمهورية ابتداءً كخطوة سابقة واجبة على اختيار من سيكلف لتشكيل الحكومة، وهو امر لا يتم الا بصفقة تدفع لتمرير باقي الخطوات لتشكيل الحكومة. وهذا الامر وجدناه حاضرا عام ٢٠١٠، فالحاجة الى صفقة استمر من شهر اذار تاريخ الانتخابات الى شهر حزيران تاريخ التكليف لمرشح بتشكيل الحكومة الاتحادية^(٢٤).

بمعنى ان الحاجة الى صفقة، قادت الى جعل نطاق التحالف القادر على تمرير اختيار رئيس الجمهورية في اوسع مدياته. وسنكون هنا امام حالة جديدة الا وهي ان الوصول للاغلبية الملائمة والكافية انما يقتضي توسيع نطاق التحالفات خارج دائرة ما تم جمعه من ائتلافات واستقطابات طائفية وعرقية، طالما ان كل مكون طائفي لا يزيد في اقصى احتمالات السياسة بما فيها منع المنافسين والخصوم من الوصول إلى قواعدهم الاجتماعية بشكل طبيعي، نقول انه لم يصل إلى مستوى لم يتجاوز حاجز الـ ٥٥% اغلبية حققتها قوى التحالف الوطني (قوى شيعية) ومستوى الـ ١٨% وهي حاجز ما حقته القوى الكردستانية، وحاجز الـ ٢٠% وهو ما حقته القوى المنظرية تحت ائتلافات (سنية)، في افضل نتائج المجموعات اعلاه، مع العلم ان كل منها يحتوي

تعددية يجعل استمرار ائتلافها غير ممكن. بمعنى ان القوى السياسية تى اذا ما اتجهت الى التشكل تحت خيمة الانتماءات الاولى فقط، مهما كان الاختلاف في الاجندات السياسية بينها، فانها بكل الاحوال لن تحصل على اغلبيه تكفي لتمرير منصب رئيس الجمهورية كخطوة اولى لاختيار المرشح لمنصب رئيس الحكومة^(٢٥).

والخطأ لا يتوقف إلى هنا، انما مراجعة لادبيات اغلب القوى السياسية الفاعلة التي تحصل على دعم اجتماعي قوي لوجودها في الشارع^(٢٦)، يفيد انها أحزاب ايديولوجية ، تكيفت مع الديمقراطية لانها وسيلة فرضت عليها بارادة امريكية، ورغم ان الديمقراطية اطار يمكن من خلالها التنافس على السلطة الا ان لغة الخطاب الايديولوجي المتمثل بالعودة الى العقائد والانتماءات الاولى ما زال قويا. وما يؤشر ذلك هو ان النظرة للديمقراطية ما زال يعاني رغم مرور اكثر من عقد ونصف على التحول، والسياسة تمرر بصفقات تتجاوز على الديمقراطية في مضمونها، التي تفيد ان يترك كل شي لتقدير صندوق الانتخابات^(٢٧)، بمعنى ان القوى السياسية في مضمونها هي قوى ايديولوجية، وهي تتقاطع في ايديولوجياتها بدرجة او اخرى، ومن ثم فان امكانية اجتماعها تحت سقف برنامج حكومي واحد يفيد بضرورة ان تتنازل عن جزء من منظورها الايديولوجي لصالح الاتفاق على ادارة الدولة، وهذا الامر كان واضحا في تعطيل اغلب اعمال الحكومة، والعجز عن الفعل في مواجهة الازمات، رغم الحاجة الحقيقية لان تكون افعال الحكومة بمستوى ما تعانيه الدولة من مظاهر لعدم استقرار سياسي.

إن هذه البداية الخاطئة قادت إلى البحث عن ائتلافات كهدف، وتغيب البرنامج الحكومي الا وهو لب وجوهر الحكومة في النظام البرلماني، فكانت الانطلاقات خاطئة في عام ٢٠١٠، كما هو في عام ٢٠٠٦، ولعل الامر لا يخرج عن وجود تاثير امريكي لوجوب ظهور حكومة ، فيها تمثيل لمختلف المكونات المجتمعية العراقية ، حتى وان كان ذلك على حساب فاعلية الاداء الحكومي. ولقد كانت البلاد تشهد عام ٢٠١٠ عدة ازمات ، لعل اهمها الضعف في سيطرة الحكومة على البلاد، وضعف القدرة على معالجة حالات عدم الاستقرار السياسي، وغياب قابل للملاحظة للخدمات.

وقد يقول قائل ان الفرض الذي يتم الحديث عنه هنا غير قابل للاثبات بعد، الا وهو ان النظام الانتخابي لا علاقة له بما انتهى اليه حال الحكومة من عدم استقرار في

وجودها وفي ادائها، ولا له ارتباط بالاستقرار السياسي العام للدولة^(٢٨)، نقول ان منطلق التشكيل الخاطئ قاد إلى التضحية بالبرنامج الحكومي كونه من الصعب التوافق عليه ابتداءً ، ولاحقا فان القوى التي شكلت الحكومة وبقت تستخدم الحكومة والبرلمان ضمن صيغ التوافقية ، هذه القوى استمرت في تعطيل كل من عمل الحكومة والبرلمان. بمعنى ان النظام الانتخابي قاد الى اظهار تعددية في البرلمان، ومنه الى الحكومة، وطالما ان القوى التي تشكل الحكومة متباينة في توجهاتها فان الامر اضعف قدرة الحكومة على صياغة برنامجها وعلى ادائها، وطالما ان العراق يعاني من بعض مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي أوردناها سابقا، فان الحكومة قد تواجهت مع معضلات متعلقة بعدم الاستقرار السياسي لم تستطع ان تتعامل معها من منطلق كونها الطرف الذي يتوجب التعامل مع مظاهر عدم الاستقرار.

واذا ما اتينا إلى عمل الحكومة فاننا نجد ان المفروض على الحكومة ان تؤدي ادواراً محددة، اهمها: (٢٩)

- ادارة سقف النزاعات والاختلافات الداخلية.
- ان توزع الموارد ضمن موازنة هادفة تتفق ومضمون البرنامج السياسي.
- ناهيك عن مطالب فرعية عدة ومنها اعلاء شأن البلد دولياً، والمحافظة على استقراره داخليا، وضمان الرفاهية لابنائهم... .
- إلا ان مراجعة بسيطة لما حققته الحكومة العراقية من واجبات ملقاة عليها، خلال المدة بين ٢٠٠٥ - ٢٠١٤ ، وخلال المدة التي اشرنا اليها بمضمون البحث (٢٠١٠ - ٢٠١٤) تؤشر ان هناك بعض الاخفاقات في الاداء الحكومي^(٣٠)، وان اختلفنا في تقدير نسب الاخفاق تبعا لاعتبارات لا مجال لان يخوض بها البحث هنا.

اما مراجعة اداء البرلمان، فانه يتبين منها عدم قدرة البرلمان على تحقيق اي من الغايات العامة من وجوده، غايات أو مهام عمل البرلمان هي الاتي^(٣١):

- مهمة تشريعية، ومفادها تشريع القوانين الملزمة لادارة البلد وحسم نزاعاته الداخلية وتسهيل ادارة علاقاته الخارجية، الا ان تدقيق عمل البرلمان في هذا الجانب يبين ان هناك ٥٢ مشروع قانون لازم لتنفيذ الدستور ما زال معطل لغاية اتمام هذا البحث الا وهو نهاية العام ٢٠١٤ ، ومنها قانون الأحزاب وقانون النفط والغاز..

ناهيك عن عشرات المشاريع الأخرى التي تراوح مكانها بسبب اختلافات لاعلى النص انما على توزيع وتقسيم الثروات والمناصب ضمن حسابات المحاصصة، وكلما تم تهديد اسس المحاصصة كلما يتم تعطيل التشريعات، هذا من جانب ومن جانب اخر، فان التشريع انما هو المساعدة على اداء الحكومة لبرنامجها، الا ان الامر لا يمنع البرلمان من تقرير اوجه مصلحة الدولة ومن ثم يحق له التشريع استنادا لتلك المصلحة. الا ان الذي جرى هو ان الحكومة استحصلت على قرار من المحكمة الاتحادية عام ٢٠١٠ حصرت حق تقديم نصوص مشاريع التشريع بالحكومة لوحدها. وهذا الامر جعلها في مواجهة مع القوى المتشكلة مع بعض في الحكومة ولكنها حصلت على امتيازات ادنى من القوى الرئيسية فيها. وهذا الامر بين جزء من هشاشة البناء الحكومي، والا كيف لقوى ائتلفت في الحكومة وبقت تمارس ادوار المعارضة في البرلمان؟^(٣٢)

– مهمة رقابية، بمعنى ان يتم تتبع ثلاث مسائل: مدى تنفيذ الحكومة لبرنامجها الانتخابي، وهو في الاصل شابه الضعف بسبب ان الحكومة كانت تركز على الائتلاف الحكومي وليس على البرنامج الحكومي ، ومدى تنفيذ الحكومة للموازنة بشكل سليم، وهو امر تجاوزته الحكومة في اكثر من مرة بل ان الحسابات الختامية للدولة غير موجودة من العام ٢٠٠٤، والفساد المالي يستنزف الموازنة. والمسألة الثالثة ان هناك رقابة على الاداء الحكومي ويمكن معه سحب الثقة من وزير أو من الحكومة ككل، الا ان كل المهام الرقابية اعلاه لم يقم بها البرلمان طيلة عمله قبل نيسان ٢٠١٤، وبهذا انهى البرلمان الجزء الاهم من عمله السياسي، تحت ضغوط التوازنات السياسية بين الكتل التي تشكل الحكومة^(٣٣).

– مهمة تتعلق باقرار الموازنة، وهذه النقطة يفترض ان تكون بصيغة مقترح قانون يكون اداة الحكومة في تنفيذ برنامجها السياسي من دون تأثير للبرلمان، وفي حالة الاعتراض على الموازنة تعاد للحكومة إلى ان يتم الاتفاق على صيغة توفيقية بين الطرفين، فالموازنة ليست من اعداد البرلمان انما هي من اعداد الحكومة تلبي بموجبها اتفاقا وتكيفاً مع ما تحتاج اليه من وسائل لتنفيذ برنامجها الذي يطرح بداية التشكل الحكومي والحصول على الثقة، فاذا ما عدت الموازنة من البرلمان فان

يكون بذلك قد اعاق قدرة الحكومة على تنفيذ ما اعلنته من سياسات عامة، وهذا الامر غير ممكن نظريا، لذلك تكون الموازنة من اعداد الحكومات لتكون هي وحدها المسؤولة عن النجاح والفشل في السياسات العامة، الا ان الذي حصل في كل الاعوام السابقة على العام ٢٠١٣ ان البرلمان كان يتدخل في احداث مناقلات بين الابواب ورفع أو خفض الموازنة الاجمالية، كنوع من الضغوط التي تمارس بين القوى التي تشكل الحكومة، وهي نفسها قوى موجودة وممثلة داخل الحكومة.

– مهمة تتعلق باداء وظائف سياسية، واهمها تعيين اشخاص في المناصب العليا للدولة، والملاحظ هنا ان اغلب تلك المناصب كانت تخضع لمساومات وشروط المحاصصة بين القوى السياسية، وهي مسألة من الصعب خفائها او عدم الاعتراف بوجودها في كل هيكل الادارة في العراق وفي المناصب الحساسة في الدولة العراقية.

– اذا، فان الانتخابات مهدت لارضية خاطئة في الاستقرار الحكومي وفي الاستقرار السياسي، وانعكس ذلك على الدفع باتجاه تعميق ازمة عدم الاستقرار السياسي، بل وصارت تدفع بالنظام السياسي ككل إلى حافة او مشهد حرج، جراء تعريته من عوامل قوته، والمتمثلة بالدعم المجتمعي له، فالقوى المجتمعية صارت تنظر بسلبية للحكومة وللنظام السياسي، وكنتيجة صارت تنظر بسلبية إلى عموم ما تم صياغته من نظام سياسي، والخطأ بدأ، نسبيا، بطريقة اعداد نظام الانتخابات؛ مع وجود عوامل أخرى لا مجال لتعاطيها في هذا البحث واهمها حجم ما اقحم فيه العراق من تحديات بفعل عوامل اقليمية ودولية. المهم هنا، ان الخطأ توسع بفعل اعتماد نظام انتخابي لا يمكنه ان يحقق استقرار سياسيا للعراق.

الخاتمة:

بعد كل ما تقدم، يتضح ان النظم الانتخابية تؤثر على الاداء الحكومي ومدى استقرار الحكومة، ومدى استقرار النظام سياسيا، فكلما كانت الحكومة مستقرة او كلما ارتفع مؤشر الاستقرار السياسي، انما يعطي انطباع ان هناك نظاماً انتخابياً، مع ظروف أخرى، ملائمة، واذا ما وجدنا ان الحكومة تعاني من عدم استقرار في وجودها أو ادائها، علينا ان نرجع إلى العوامل التي من الممكن ان تسبب ذلك عدم الاستقرار.

وهنا يتضح الاتي: ان مسببات عدم الاستقرار في العراق عديدة، كلها تسببت في مظاهر لعدم استقرار سياسي واسع، بعضها يعود إلى ما قبل العام ٢٠٠٣، ولعل واحدة من مسببات عدم الاستقرار هي ان النظام الانتخابي كان غير ملائم، كون العراق دولة برلمانية والحكومة تخرج من رحم البرلمان، وطالما ان النظام الانتخابي ولد تعددية سياسية تأخذ عناوين الهويات والانتماءات الاولى في ظرف لا يحتوي العراق اغلبية من اي من المكونات الاولى، لهذا فان القوى السياسية التي تشكلت استنادا الى تلك الهويات لم تستطع ان تستحوذ على الاغلبية البرلمانية، لهذا فان تشكيل الحكومة كان وسيكون قائم على شبكة واسعة من التحالفات والائتلافات. والمهم هنا، ان هذه الطريقة في البناء الحكومي انتهت إلى ظهور حكومة غير مستقرة طوال المدة بين ٢٠١٠-٢٠١٤، ويمكن ان يستمر هذا الاتجاه في السنوات القادمة.

وهنا، ان النظام الانتخابي القائم على تعددية الدوائر الانتخابية وبنظام التمثيل النسبي انتهى إلى تعددية مفرطة في البرلمان، وعليه يتوجب الحال اعادة صياغة ذلك النظام ليكون اكثر قدرة على الاستجابة لمسالتين: قبول تمثيل شرائح وقوى المجتمع المختلفة في النظام السياسي، ودعم تشجيع الوصول إلى اغلبية سياسية في البرلمان الاتحادي، عبر تكيف نظام انتخابي جديد يتفق وتماام هذه الغاية.

الهوامش:

١. قارن مع، محمد عوض الهزايمة، إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم: دراسة حالة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٣، ٢٠٠٥، ص ٥٦-٥٨.
٢. ينظر مثلاً، جدل سياسي وقانوني حول النظم الانتخابية تنوع وعدالة التمثيل البرلماني يحقق إرادة الشعب، التيار الديمقراطي، اب ٢٠١٣ .
<http://www.tdiraq.com/?p=174>.
٣. ينظر مثلاً، جاسم محمد كرم وجاسم محمد العلي، تعديل الخريطة الانتخابية وأثره في السلوك الانتخابي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ٤٥-٤٧. وايضاً: م. د. خضر عباس عطوان، أ. م. د. إسراء علاء الدين نوري، النظم الانتخابية وقدرتها على تمثيل الرأي العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات سياسية، العدد ٣٢، بغداد: بيت الحكمة، تشرين الاول ٢٠١٤، ص ١١.
٤. عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الأول، لكلية القانون والعلوم السياسية/جامعة ديالى، تشرين الأول ٢٠١٢.
<http://www.law.uodiyala.edu.iq/uploads.pdf>
٥. عمر حلمي فهمي، الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية، ط ٢، مكان ودار النشر بلا، ١٩٩١، ص ٨٥ وما بعدها.
٦. قارن مع، د.ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٤، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١٠٩-١١٢. وايضاً: شيريهان نشأت المنيري، الاستقطاب الطائفي: انعكاسات الوضع الداخلي في العراق على أمن واستقرار الإقليم العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، استخرج بتاريخ: ١١ اذار ٢٠١٥.
٧. ينظر مثلاً، د. خضر عباس عطوان، د. إسراء علاء الدين نوري، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي، دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٥، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٣٩-٤٠، ٢٠١٥، ص ٩٧.
٨. جاسم محمد كرم وجاسم محمد العلي، تعديل الخريطة الانتخابية وأثره في السلوك الانتخابي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩. وايضاً، عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر التمايز الاجتماعي في

عدم الاستقرار السياسي في الدولة الطائفية، العشائرية، الإقليمية، طبيعة الشعب، العوامل الشخصية، صراع الأجيال، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢١٩٠، شباط ٢٠٠٨ .

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٠١٢٤٦٣٤>

٩. علي هادي حميدي الشكرابي، نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على المستوى الوطني، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١١.

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=٧&depid=١&lcid=٢٩٤٢٨>

١٠. وايضاً، العميد الركن المتقاعد إبراهيم بن إسماعيل كاخيا، عوامل الاستقرار في العراق والحلول، مجلة الدفاع العربي، العدد نيسان ٢٠١٣

١١. <http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=٩&articleID=٧٨٤>

١٢. قارن مع، د. بلقيس محمد جواد، سوسيولوجيا الشعارات الانتخابية، دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية في العراق عام ٢٠١٤، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٧ و ٣٨، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ٧٦-٧٧.

١٣. د. عامر هاشم عواد، رؤية في الاحتمالات المستقبلية لنتائج الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠١٠، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ٧٥-٧٦.

١٤. د. ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١-١٢٣.

١٥. قارن مع، د. اسراء علاء الدين نوري، النظام الانتخابي وتمثيل الراي العام العراقي، ندوة قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين، انتخابات ٣٠ نيسان ٢٠١٤ : الواقع والمستقبل، في ٢١ نيسان ٢٠١٤، ص ٤.

١٦. قارن مع، د. اسامة مرتضى السعيد، التنوع السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٧ و ٣٨، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ١٤٣-١٤٦.

١٧. مفهوم عدم الاستقرار السياسي، استخرج بتاريخ: ١٢ شباط ٢٠١٥.

١٨. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٢٤٦٢١>

١٩. محمود محمد حسين، عدم الاستقرار السياسي. المؤشرات والعوامل، مؤسسة الاهرام، استخرج بتاريخ: ١٢ شباط ٢٠١٥.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=١٤٧٤٢٢٧&eid=١٤١٣٠>

٢٠. وايضاً، عزو محمد عبد القادر، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، استخرج بتاريخ: ١٢ شباط ٢٠١٥.

٢١. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٢٤٦٢١>

٢٢. عبد الرحمن خليفة ، "أيديولوجية الصراع السياسي"، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ص ٢١١ - ٢١٢ .

٢٣. ينظر مثلاً، د.خضر عباس عطوان، د. إسراء علاء الدين نوري، أثر النظام الانتخابي على تحقيق الاستقرار الحكومي، دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩-١٠٢. وايضاً: د. عامر هاشم عواد، رؤية في الاحتمالات المستقبلية لنتائج الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٧-٧٩.

٢٤. ينظر للمقارنة: د. مناف محمد السوداني، وسام عبد الله الحسناوي، نموذج الخريطة الانتخابية الرقمية ودورها في تحديد العلاقات المكانية بين عدد الناخبين الكلي وناخبي ائتلافي العراقية ودولة القانون، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٩، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ص ٦٥٦-٦٥٩.

٢٥. ينظر: غسان السعد، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ أنموذجاً، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ٢١ - ٢٤.

٢٦. ينظر مثلاً، ايمن احمد محمود اعداد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٣، ص ص ١٥-١٦. وايضاً: د. ابتهاج محمد رضا، الفساد الاداري واثاره السياسية والاقتصادية مع اشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٨، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ص ٧١-٧٣.

٢٧. د. منى محمد علي، القوة الناعمة والزبائنية الاجتماعية والسياسية اعادة أنتاج الناخب التقليدي العراقي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ٣٧-٤١.

٢٨. ينظر مثلاً، د. خضر عباس عطوان، د. إسراء علاء الدين نوري، أثر النظام الانتخابي على تحقيق الاستقرار الحكومي، دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

٢٩. د. سامر مؤيد عبد اللطيف، التعديل في قانون الانتخابات العراقي: الدواعي والدلالات والأبعاد، مجلة جامعة اهل البيت، العدد ١، كربلاء، ١٠، ٢٠١٠، ص ص ٨٦-٨٨.

٣٠. للتوسع ينظر: عمر جمعة عمران، المعايير الديمقراطية في الانتخابات العراقية ٢٠١٠ وانعكاسها على العملية السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٣٩٦-٣٩٩.

٣١. د. منافع محمد السوداني، وسام عبد الله الحسناوي، نموذج الخريطة الانتخابية الرقمية ودورها في تحديد العلاقات المكانية بين عدد الناخبين الكلي وناخبي ائتلافي العراقية ودولة القانون، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٩، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ص ٦٥٨-٦٦٤.
٣٢. قارن مع، د. بلقيس محمد جواد، سوسيولوجيا الشعارات الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٧-٧٨.
٣٣. قارن مع، جلال معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١، ١٩٨٣، ص ص ٣٤-٣٦.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب باللغة العربية:

- ١- عبد الرحمن خليفة ، "أيدولوجية الصراع السياسي"، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩
- ٢- عمر حلمي فهمي، الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية، ط٢، مكان ودار النشر بلا، ١٩٩١

ثانياً: البحوث باللغة العربية

١. ايمن احمد محمود (اعداد)، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٣، ص ص ١٥-١٦. وايضا: د.ابتهال محمد رضا، الفساد الاداري واثاره السياسية والاقتصادية مع اشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٨، جامعة بغداد، ٢٠١٢
٢. جاسم محمد كرم وجاسم محمد العلي، تعديل الخريطة الانتخابية واثره في السلوك الانتخابي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، ٢٠٠٥
٣. جلال معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، ١٩٨٣
٤. د. خضر عباس عطوان، د. إسراء علاء الدين نوري، أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي، دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٥، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٩-٤٠، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين
٥. د. خضر عباس عطوان، د. إسراء علاء الدين نوري، النظم الانتخابية وقدرتها على تمثيل الرأي العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات سياسية، العدد ٣٢، بغداد: بيت الحكمة، تشرين الاول ٢٠١٤
٦. د.احمد بنيني، اثر النظام الانتخابي على الاداء البرلماني، مجلة الفكر، العدد ٨، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣
٧. د.اسامة مرتضى السعيد، التنوع السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٧ و ٣٨، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤
٨. د.بليقيس محمد جواد، سوسيولوجيا الشعارات الانتخابية، دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية في العراق عام ٢٠١٤، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٧ و ٣٨، جامعة النهرين، ٢٠١٤
٩. د.رابح لعروسي، الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة مولود معمري، الجزائر، العدد ٦ حزيران ٢٠١٢

١٠. د. سامر مؤيد عبد اللطيف، التعديل في قانون الانتخابات العراقي: الدواعي والدلالات والأبعاد، مجلة جامعة اهل البيت، العدد ١، كربلاء، ١٠، ٢٠١٠
١١. د. ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٤، جامعة بغداد، ٢٠١٢
١٢. د. عامر هاشم عواد، رؤية في الاحتمالات المستقبلية لنتائج الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠١٠، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩
١٣. غسان السعد، دور الكيانات السياسية في العملية الانتخابية انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ أنموذجاً، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١
١٤. محمد عوض الهزائمة، إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم : دراسة حالة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٣)، ٢٠٠٥
١٥. د. مناف محمد السوداني، وسام عبد الله الحسناوي، نموذج الخريطة الانتخابية الرقمية ودورها في تحديد العلاقات المكانية بين عدد الناخبين الكلي وناخبي ائتلافي العراقية ودولة القانون، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٩، جامعة بغداد، ٢٠١٤
١٦. د. ناظم عبد الواحد الجاسور، الانتخابات النيابية العراقية " ائتلافات متنافرة وكيانات سياسية تخشى التهميش"، المجلة السياسية والدولية، العدد ٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦

ثالثاً: ندوات:

- ١- د. اسراء علاء الدين نوري، النظام الانتخابي وتمثيل الراي العام العراقي، ندوة قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين، انتخابات ٣٠ نيسان ٢٠١٤ : الواقع والمستقبل، في ٢١ نيسان ٢٠١٤

رابعاً: بحوث منشورة على مواقع الانترنت

- ١- جدل سياسي وقانوني حول النظم الانتخابية تنوع وعدالة التمثيل البرلماني يحقق إرادة الشعب، التيار الديمقراطي، اب ٢٠١٣

<http://www.tdiraq.com/?p=١٧٤٠>

- ٢- سعد سلوم، نحو صياغة نظرية للاستقرار السياسي في العراق، مجلة النبأ، العدد (٨٠) كانون الثاني ٢٠٠٦

<http://annabaa.org/nbahome/nba٨٠/٠٠٢.htm>

٣- شيريهان نشأت المنيري، الاستقطاب الطائفي: انعكاسات الوضع الداخلي في العراق على أمن واستقرار الإقليم العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent.aspx>

٤- عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الأول، لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى، تشرين الأول ٢٠٠٢.

<http://www.law.uodiyala.edu.iq/uploads.pdf>

٥- عزو محمد عبد القادر، مفهوم عدم الاستقرار السياسي

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٢٤٦٢١>

٦- عزو محمد عبد القادر ناجي، أثر التمايز الاجتماعي في عدم الاستقرار السياسي في الدولة (الطائفية، العشائرية، الإقليمية، طبيعة الشعب، العوامل الشخصية، صراع الأجيال)، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٢١٩٠)، شباط ٢٠٠٨

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%٢٠١٢٤٦٣٤>

٧- علي هادي حميدي الشكرائي، نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على المستوى الوطني، كلية القانون _ جامعة بابل، ٢٠١١

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=٧&depid=١&lcid=٢٩٤٢٨>

٨- العميد الركن المتقاعد إبراهيم بن إسماعيل كاخيا، عوامل الاستقرار في العراق والحلول، مجلة الدفاع العربي، العدد نيسان ٢٠١٣

<http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=٩&articleID=٧٨٤>

٩- مفهوم عدم الاستقرار السياسي

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٢٤٦٢١>

١٠- محمود محمد حسين، عدم الاستقرار السياسي. المؤشرات والعوامل، مؤسسة الاهرام

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=١٤٧٤٢٢٧&eid=١٤١٣٠>

اثر الالهية الاستراتيجية للعراق على مستوى دول الجوار غير العربي (نماذج مختارة)

عمار جعفر مهدي العزاوي*

المخلص

ان العراق بمعطياته ذات الالهية المتزايدة لدى الدول الاخرى وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ قد اثرت في شكل العلاقات الاقليمية واطارها واهدافها ، فالعراق دفع باغلب دول الجوار الاقليمي العربي وغير العربي الى الدخول في مستوى جديد من العلاقات بسبب التغيرات الجديدة التي ظهرت اعقاب عام ٢٠٠٣ اثر تراجع العراق عن الساحة الاقليمية والدولية ، مما حدى بالدول الكبرى اقليمياً وخاصة الاقطاب المهيمنة فيه الى اعادة رسم خارطة علاقاتها وتفاعلاتها بما يتناسب مع التغيرات الجديدة وبما يمكن لها الهيمنة على العراق بسبب اهميته المتزايدة بعد دخوله في حالة من هلامية الحدود والسيادة وسهولة نفوذ الدول اليه اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، لذلك يمكن القول انه قد اصبح للعراق بسبب اهميته الاستراتيجية اثار متعددة الجوانب وخاصة في جانب العلاقات الاقليمية ، اذ ادت المصالح والاطماع والغايات والمطالب لدول الجوار بعد عام ٢٠٠٣ والاختلاف فيما بينها حول اهدافها الى اعادة رسم علاقاتها وفق التطورات الجديدة في المنطقة اقليمياً ، فبدأنا نشهد بروز خارطة علاقات اقليمية جديدة للدول القريبة من العراق بعد عام ٢٠٠٣ (العربية وغير العربية) ، كبروز تعاونات وتصادمات مصالح ثنائية وجماعية للدول المحيطة من اجل الوصول الى هدف الهيمنة والسيطرة عليه .

*. باحث اقدم في وزارة التخطيط العراقية- فبراير/٢٠١٦

Abstract:

Because the importance data of Iraq in other recognize states and specifically after ٢٠٠٣ are effect in the shape and the goals of regional relationship of states , Iraq are push a larger part of neighborhood states which are the Arabian and un Arabian to enter in new stage of relationship because of new changing which are appears after ٢٠٠٣ as a result to declining Iraq from the regional and international square , for that biggest states in regional system tried to reformatting the shape of its relationships and activity as long as measured of new changes and which given to her the ability to domination on Iraq because its importances after back his border and became like the gelatinous kind as long as made the ability to cross the borders more easily (economically – militarily – politically) .

تمهيد

ان مستوى الاهمية الاستراتيجية لاي دولة تؤثر في طبيعة العلاقات ومستوى التوازن بين الدول اقليميا قبل ان تكون دوليا ، فحالة الاهتمام المتزايد من قبل بعض الدول تجاه دولة معينة تؤسس لحالة من التعاون والتحالف بين الدول للتنافس مع اخرى في سبيل الوصول الى الهيمنة على الدولة محط الاهتمام ، الامر الذي يؤدي بدوره الى حالة من التصارع والتنافس على الصعيد الاقليمي ، وتعد الاهمية الاقتصادية والامنية والجيوسراتيجية من ابرز العوامل المؤثرة في تزايد الاهتمامات الاقليمية والدولية نحو دولة معينة وتؤدي الى ابراز حالة التعاون والتحالف من جهة والصراعات والتنافسات الاقليمية والدولية من جهة اخرى ، وبالتالي فان الاهتمام المتزايد و بروز دول ذات اهمية كبيرة كالعراق بما يملكه من عوامل اهمية مادية يؤثر في مقدار العلاقات والتعاونات والتنافسات بين الدول ، فكلما تزايدت حالة الاهتمام تزايدت حالة التنافس والتعاون واختلفت اشكال العلاقات بين الدول اقليمياً ودولياً .

وعليه فان اشكالية هذه الدراسة تنطلق من محاولة الاجابة عن التساؤلات الآتية :

١. هل يمتلك العراق اهمية استراتيجية في مدركات الدول الغير عربية ؟
 ٢. هل ان اهمية العراق الاستراتيجية ذو تاثير في دول الجوار الغير عربي ؟
 ٣. ما انعكاس هذه الاهمية الاستراتيجية على علاقات هذه الدول ؟
- اما فرضية البحث فهي : (ان تزايد اهمية العراق الاستراتيجية بعد عام ٢٠٠٣ ادى الى قيام علاقات استراتيجية جديدة داخل الساحة الدولية) .

المحور الاول : قراءة في ادراك الدول غير العربية لاهمية العراق الاستراتيجية

(نماذج مختارة)

ان ادراك الدول غير العربية لاهمية العراق الاستراتيجية تنطلق من مبدا تحقيق الاهداف القومية وحماية الامن القومي ومصالحها ، فتركيا منذ تسلم حزب (العدالة والتنمية) التركي السلطة عام ٢٠٠٢ اصبح لديها توجهات جديدة نحو العراق بحكم ما للعراق من اهمية في المدرك التركي ، فقد وضع وزير الخارجية التركي (احمد داوود اوغلو) نظرية (العمق الاستراتيجي) التركية ^(١) ، وطبقا لها فقد اصبحت تركيا تتبع سياسة اقليمية فاعلة وطموحة اكبر من التي كانت في زمن (كمال اتاتورك) التي كانت تتمثل بالانعزالية ونبذ التدخلات والاهتمام بالداخل التركي اكثر ، ومن هذا يمكن الفهم ان التطلعات التركية اعقاب ٢٠٠٢ تحديدا اصبحت اكثر طموحا واكثر رغبة في الهيمنة الاقليمية وان تلعب دور مهم خدمة للمصالح التركية اولا . ^(٢)

وبعد انتهاء الحرب الامريكية على العراق والتغيير السياسي فيه عام ٢٠٠٣ تزايدت الاهمية الاستراتيجية للعراق في المدرك التركي بصورة كبيرة خاصة بعد تزايد المكانة الكردية في الداخل العراقي وحصول الاكراد على سلطات اوسع وهو ما مثل تهديداً للامن القومي التركي لانه سيؤدي الى تزايد الحماس الكردي التركي بالسعي الى نفوذ اوسع مماثل للجانب العراقي ، ولهذا عارضت تركيا ضم الموصل وكركوك الى كردستان العراق ، ولاسيما كركوك فهي ذات اهمية كبيرة في المدرك التركي بحكم ما يسكنها من اغلبية تركمانية وتملك من النفط ما يعطيها اهمية جيوسياسية كبيرة وبالتالي وسيلة مهمه في التأثير بالتوازنات الاقليمية لو تم الهيمنة عليها . ^(٣)

وقد قامت الاستراتيجية التركية تجاه العراق على اساس محاور مهمة منها فتح باب الحوار واعتماد استراتيجية امنية اكبر في قضية كردستان وكركوك ، تقوم على اساس التوازن وتحسين العلاقات بين الطرفين ، فقد تم تاسيس ما يعرف (بالمجلس الاستراتيجي بين العراق وتركيا وسوريا) في عام ٢٠٠٨ ويتم الاجتماع على مستوى مجلس الوزراء مرتين على الاقل سنوياً ودراسة سبل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الثالوث المتعاقد ، فقد تم توقيع ما يقارب (٤٨) اتفاقية بين تركيا والعراق في مجالات واسعة منها الامنية والصحية والنقل والطاقة. ^(٤)

وتتمثل المصالح التركية في العراق في الآتي : (٥)

• حزب العمال الكردستاني : الذي اتخذ شمال العراق مقر له ومحاولة تركيا جاهدة منع تكوين دولة كردية تكون بدايتها اقتطاع جزء من العراق ، وهو الأمر الذي بدأ يصبح واضح في الآونة الأخيرة عندما حث الرئيس التركي (عبد الله غول) عند زيارته الرسمية إلى العراق في شهر آذار/ ٢٠٠٩ الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات صارمة بخصوص حزب العمال الكردستاني وكذلك في تشكيل اللجنة الثلاثية عام ٢٠٠٨ (الأمريكية التركية العراقية) لمواجهة انفصالي حزب العمال الكردستاني الذي كان يشن هجمات على جنوب تركيا .

• قضية كركوك : يصر الأكراد وفق اعتقاداتهم أن كركوك هي عاصمة (إمارة شهرزور) الكردية في القرن التاسع عشر التي تم تفكيكها من قبل الغزاة وفق معتقداتهم والتي تشكل وفق الرأي التركي منطقة حيوية لتركيا لأنها تحتوي على ما يقارب ٤٠% من النفط العراقي ، وقاربة ٥٠% من النفط العراقي يصدر من خلال كركوك ومن جانب آخر هناك روابط تاريخية بين التركمان والأتراك لذلك فإنه التخلي عنها يعد عنصر تهديد للامن القومي التركي باحتمالية نشوء دولة كردية جنوب تركيا .

• قضية المياه : فتركيا منذ ثمانينات القرن الماضي بدأت تتخذ سياسة مائية ببناء مشروع كبير والمعروف بمشروع (الغاب) والذي يساعد تركيا بالتحكم بالمنسوبات المائية لنهري دجلة والفرات (٦) ، وبالتالي تستخدمه تركيا ورقة رابحة ومهمه في الضغط على الحكومة العراقية باستمرار لتصدير النفط إلى تركيا وربما مقايضة المياه بالنفط العراقي . (٧)

وبصورة عامة فإنه يمكن القول أن القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني هي من أكثر القضايا التي تشغل البال التركي إقليمياً وخاصة تجاه العراق ، فتركيا تعتقد أن قضية الأكراد وحزب العمال الكردستاني لا تهدد الأمن القومي التركي فقط بل العراق وسوريا وإيران أيضاً بل مهددة للامن الإقليمي أجمع ، ولهذا فتركيا تعارض قيام كيان كردي منفصل عن العراق وعارضت المساعي الأمريكية في هذا الصدد . (٨)

اما ايران فقد كانت تطلعاتها تجاه العراق تتمثل بحل ازمة الحدود بينهم منذ بدايات القرن العشرين ، فكما هو موثق ان ترسيم الحدود بين ايران والعراق يعود الى اتفاقية عام ١٩٣٧ والتي قد تم تجاهلها من قبل شاه ايران عام ١٩٦٩ بعد المطالبة (بالمحمرة وعبادان في شط العرب) ، وقد اثمرت هذه الازمة فيما بعد عن انشاء (اتفاقية الجزائر) الشهيرة عام ١٩٧٥ وتسوية الخلافات ولكن لم تدم طويلاً حتى قامت الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، ومنذ ذلك الحين تحاول ايران ايجاد منفذ وتوسيع الاراضي الايرانية غرباً باتجاه العراق ، باعتبار العراق مجالاً حيوياً لايران ويمتلك موقع مهم لمواجهة اي توجه خليجي او اجنبي نحو ايران ويمتلك ثروات اضافية مهمة للوجود والمكانة الايرانية اقليمياً ولهذا بدأت ايران تستخدم الجذب الايديولوجي للشعب العراقي بتصدير الثورة الايرانية انذاك .^(٩)

ومع خروج العراق من حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ادركت ايران معادلة الصراع الاقليمية ، فبدأت تنظر الى ان معادلة الصراع لم تعد تشمل الثالث الاقليمي (ايران-العراق-السعودية) بل دخل الى حيز هذه المعادلة التصارعية قوى عظمى مهيمنة عالمياً وهي الولايات المتحدة الامريكية والتي اصبحت العنصر الاساس الفاعل في هذه المعادلة .^(١٠)

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين انطلقت الادراكات الايرانية لاهمية العراق بعده بوابة الدخول الى ايران ومنفذ مهم لها في الوقت نفسه الى العالم العربي ، فايران ومنذ اعقاب الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ عدت ان الهدف الامريكي في العراق هو استهدافها من خلال السعي الى ترويضها ومحاصرتها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. لهذا تدرك انه لا بد من التدخل في شؤون العراق الداخلية واعادة تشكيله من جديد بما يضمن المصالح الايرانية اقليمياً وعالمياً .^(١١)

ولهذا فقد عدت ايران هذه الحرب خطراً استراتيجياً على المكانة والامن القومي الايراني لان الادارة الامريكية التي خاضت هذه الحرب لا تتوافق مصالحها مع المصالح الايرانية او ان صح القول مناوئة لايران وتعد ايران عدوة لها في المنطقة ومضادة لتطلعاتهم فيها وخاصة لاسرائيل الحليف الاول للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة ، ولهذا حاولت ايران بعد التحول في الفئة الحاكمة في العراق من عدوة الى موالية لها

و ذات ايدولوجيا متطابقة مع الجانب الايراني الى تقوية حضورها في العراق وتحويل ازمة الحرب وخطرها الى فرصة للنفوذ الى العراق والتوسع الحيوي فيه ^(١٢) ، وهو امر متوقع في الفكر الاستراتيجي الايراني فايران كانت ومنذ حُقب تاريخية تتحين الفرص للتوسع الجيوبولوتيكي نحو العراق وقضم ما يمكن من اراضيها وضمه الى اراضيها ، وفي التاريخ الحديث استمرت في هذا الامر ولكن بوسائلها الناعمة وتقييد تحركاته الاستراتيجية في المنطقة وادخاله في حلقة الضعف والوهن المستمر لجعله اشبه بالتابع لتمهيده لمرحلة الضم الفعليه ، ولهذا فان التخطيط الاستراتيجي الايراني تجاه العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ انصب على اتباع استراتيجيتين هما استراتيجية القضم التدريجي للأرض ، واستراتيجية تفعيل القوة الناعمة الايرانية ، وقد انصب التخطيط الاستراتيجي الايراني على ثلاث قضايا استراتيجية لتحقيق الامن القومي الايراني : ^(١٣)

١. صياغة استراتيجية سياسية مؤداها تثبيت الحاكمية الشيعية .
٢. صياغة استراتيجية امنية مؤداها طرح العراق كمؤثر ولاعب مهم في المحيط الاقليمي وفق المنظور الامني الايراني.
٣. رفض مشاريع التقسيم الجغرافية السياسية لخطورتها على الجيوبولوتيكا الايرانية.

ووفق الفكر الاستراتيجي الايراني دأبت ايران مطلع القرن الجديد نحو الابتعاد عن الازمات والمشاكل الدولية والاقليمية ومبدأ المثالية والاهتمام بالمصلحة الايرانية اولاً وهو ما يفسر سعي ايران الى جذب العراق بالقوة الناعمة فهي لم تتخلى عن هدفها للهيمنة عليه ولكن بصورة غير مباشرة وهو ما اكدته الحملة الانتخابية التشريعية السابعة في ايران عام ٢٠٠٤ باعتمادها "العزة والحكمة والمصلحة" شعارا لها في التعامل مع كافة الازمات الخارجية . ^(١٤)

ولكن في الاونة الاخيرة بدأت تعود ايران الى استخدام البعد الفكري لنظرية (ام القرى) الايرانية ^(١٥) ، من جديد المنبثقة مع الثورة الايرانية الخمينية عام ١٩٧٩ ، التي فيها (يعد العراق من ضمن مسؤوليتها العالمية لحماية ارض الاسلام والمسلمين في العالم ، وايران هي ام القرى والدولة الاهم والقائدة لجميع القرى والدول ، ووفق هذه النظرية ولان ايران هي المركز والمدافع والقائد فان الاستراتيجية الامنية القومية الايرانية تتعدى

الحدود الايرانية وتشمل جميع بقاع العالم التي يوجد فيها المسلمين ، وفي هذه النظرية لو مست مصالح ام القرى - ايران بالتهديد فالاولوية تقع على حماية ام القرى قبل البقاع العالم ، اي المصلحة الايرانية اولاً ، وبهذا فان هذه النظرية تمثل الاساس والقاعدة الاستراتيجية للتوجهات والسلوك الايراني تجاه العالم والمنطقة الاقليمية ، وهي بصورة واضحة مشروع هيمني يتجاوز حدود الاقليم .^(١٦) الامر الذي يفسر لنا السعي الايراني من جديد للتدخل بصورة واضحة للدفاع عن الاراضي العراقية في مواجهة مد الجماعات المتشددة الاسلامية (داعش) في العراق اعقاب ٢٠١٤ .^(١٧)

اما اسرائيل فعموما تكمن مصالحها في العراق ولانه يعد جزء من مخطط اقامة الدولة اليهودية الموعودة (من الفرات الى النيل) وفق معتقداتهم الدينية في التوراة ، وهو ما اكده اول رئيس وزراء اسرائيلي عام ١٩٤٨ (ديفيد بن غورين) في الامم المتحدة^(١٨) ، عندما قال : (وقد لا تكون فلسطين لنا عن طريق الحق السياسي او القانوني ولكن انها حق لنا على اساس ديني فهي الارض التي وعدنا الله واعطانا اياها من الفرات الى النيل ، ولذلك يجب على كل يهودي ان يهاجر الى فلسطين وان كل يهودي يبقى خارج اسرائيل بعد انشائها يعد مخالف لتعاليم التوراة بل ان هذا اليهودي يكفر يوميا بالدين اليهودي)^(١٩) .

ولهذا وارتباطا بما سبق فان المصالح اليهودية في العراق تعود الى قبل تاسيس الدولة الاسرائيلية والتي تتمثل في السعي الى تهجير اليهود من اراضي العراق بالقوة والقسر وتوجيههم الى ارض فلسطين لتكوين حلمهم المعهود ، حيث اكدت الادبيات التاريخية ان عام ١٩٢٩ شهد ازدياد ملحوظ بعمليات التهجير غير الشرعية من يهود العراق الى فلسطين ، وكان طريق التهجير لليهود العراقيين ما بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٤٠ هو (بغداد - الرمادي - الرطبة - المفرق - الجرش - عمان - فلسطين) ، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كان الادراك الاسرائيلي للعراق بانه يقع ضمن البيئة المعادية للوجود الاسرائيلي ، ففي حقبة الثمانينات بين رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق (اريل شارون) بان النظرة الاسرائيلية للامن الاسرائيلي الاقليمي يقوم على وجود ثلاث خطوط حمراء ، الاول هو منطقة القلب وهي تتمثل بالبلدان العربية المحيطة باسرائيل جغرافيا والمعادية لها ، والثاني البلدان العربية التي تتمتع بقدرات عسكرية

متميزة والقادرة على تهديد الوجود الاسرائيلي في المنطقة كارسال قوات عسكرية لمناطق المواجهة الاسرائيلية او اعتراضات جوية وبحرية لخطوط الاتصالات وكان هذا الخط يتمثل بالعراق اساساً انذاك ، اما الخط الثالث البلدان الغير عربية والتي تؤثر قدراتها ومكانتها العسكرية في اسرائيل وهي ايران وباكستان وتركيا ، ولهذا فقد لجأت اسرائيل الى تعزيز قدراتها العسكرية من حيث الكم والنوع وتجاوز حد الكفاية العسكرية للمواجهة مع اعدائها وبالتالي فان العراق في المدرك الاسرائيلي خلال الحرب الباردة عموماً وحقبة الثمانينات تحديداً تمثل بانه عدو وتهديد خطير للوجود الاسرائيلي في المنطقة. (٢٠)

ولهذا الامر فقد دأب الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي في محاولة التخطيط للولايات المتحدة الامريكية لاحتلال العراق منذ عام ١٩٩٢ ومن ابرز المخططين في هذا الجانب هو الخبير الاستراتيجي (بول وولفويتز) ، فقد قدم التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي الى الادارة الامريكية انذاك (بيل كلينتون) سبل الحرب الاستباقية والتحرك الاحادي والغزو الاستعماري التي بالمحصلة كانت اساس التخطيط العسكري لحرب احتلال العراق منذ ذلك الوقت وحتى انتهائها بالحرب على العراق ٢٠٠٣ . (٢١)

وبذلك كانت الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ بالنسبة الى اسرائيل فرصة كبيرة للقضاء على ابرز الاعداء المهددين لها ولوجودها ، فالعراق يمثل عنصر تهديد لليهود منذ اقدم العصور ويدخل ضمن مفهوم صدام الحضارات معهم ، اذ يؤكد بعض الباحثين الاسرائيليين ان هناك احد السياسيين الاسرائيليين قد اخذته الحماسة عند سماع اندلاع الحرب متسائلاً (هل يتسنى لنا الانتقام من نبوخذ نصر والعراقيين ونشأ من احفاد الذين سبوا اجدادنا الى بابل؟) . (٢٢)

وخلال حقبة ما بعد الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣ بدأ الادراك لاسرائيلي لاهمية العراق تتزايد في منظورها ، فقد وجدت اسرائيل بالعراق وسيلة مهمة في تعزيز مكانتها الاستراتيجية اقليمياً ومواجهة التحركات التوسعية لاعدائها حالياً وهي ايران ، فبدأت اسرائيل تتبنى سياسة التخريب للبنية التحتية العراقية لمنعها من النهوض من جديد اذ تم قتل رموز وعلماء العراق ، واكد في هذا الصدد تقرير امريكي تم تقديمه الى الرئيس الامريكي السابق (جورج بوش الابن) عام ٢٠٠٨ بان جهاز الاستخبارات

الاسرائيلي (الموساد) تمكن حتى عام ٢٠٠٨ من قتل ما يقارب ٣٥٠ عالما نوويا عراقيا و ٣٠٠ استاذًا جامعيًا وأكد التقرير على ان مهمة الضباط الاسرائيليين في الموساد العاملين داخل العراق منذ عام ٢٠٠٧ هي تصفية العلماء العراقيين النوويين الذين فشلت الولايات المتحدة الامريكية في جذبهم للعمل معها منذ احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ ، وفي تقرير اخر قد كشف الصحفي الامريكي (وين مادسن) حقيقة التغلغل الاسرائيلي بالتعاون مع الاكراد في العراق وتنفيذ مخطط استيطاني اسرائيلي فيه وتحقيق حلمها القديم بانشاء الدولة اليهودية الممتدة من النيل الى الفرات وذلك من خلال قيام الاكراد اليهود الذين تم تهجيرهم سابقا الى اسرائيل بشراء الاراضي العراقية خاصة في المناطق الشمالية منه وتحديدًا في مدينة الموصل ومحافظة نينوى والسبب الاول للجوء الى هذه المناطق هو احتوائها على اثار يهودية قديمة تعطي لاسرائيل ذريعة التوسع الاسرائيلي وضم الاراضي لها كما حصل في فلسطين سابقا ^(٢٣) ، هذا بالنسبة الى اكراد اسرائيل ذوي الاصول العراقية اما بالنسبة الى اكراد العراق فتدرك اسرائيل اهميتهم في المخطط الاسرائيلي (تجزئة التجزئة) ، اذ تسعى اسرائيل ومنذ الحقبة اللاحقة للاحتلال الامريكي الى تدريبهم في كردستان لخلق نفوذ قوي لاکراد العراق يمكنهم من تحقيق الاستقلال عن العراق وفي الوقت نفسه يمكن اسرائيل من خلق نفوذ او قوة اقليمية تستطيع من خلالها موازنة النفوذ الايراني في العراق وربما مد هذا النفوذ الكردي الى مناطق الاكراد في ايران وسوريا التهديد الاكبر لاسرائيل اقليميا . ^(٢٤)

ومن نافلة القول ان المصادر الدولية تؤكد ان اسرائيل تحاول اخيراً تحقيق مشاريعها الاستعمارية والتوسعية بالتجزئة الجغرافية وفي العراق منطلقاً ، فالمصادر الدولية تؤكد ان تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) الذي دخل العراق عام ٢٠١٤ هو صنيعة (امريكية - اسرائيلية) الهدف منه تقسيم العراق والسيطرة عليه كليا وهو ما كانت تنادي به اسرائيل منذ القرن السابق حقبة الثمانينات عندما قال (ينون) انذاك "العراق بلد غني بالنفط من جهة وممزق داخليا من جهة أخرى، ويضمن كمرشح لأهداف إسرائيل. انحلاله أكثر أهمية لنا من سوريا، لأن العراق أقوى من سوريا. وفي المدى القصير هو السلطة العراقية (الكلام عن حكومة صدام في الثمانينات من القرن الماضي)، التي تشكل أكبر تهديد لإسرائيل. سوف تؤدي حرب العراقية الإيرانية إلى

تمزيق العراق وتسبب سقوطه إلى مستوى لم يكن قادراً على النهوض وتنظيم صراع ضدها. فأية مواجهة بين الدول العربية هي في صالحنا في المدى القصير، وسيختصر الطريق إلى الهدف الأكثر أهمية من تفتيت العراق إلى طوائف كما هو الحال في سوريا وفي لبنان. العراق، مقسم على أسس عرقية و دينية كما هو الحال في سوريا خلال العهد العثماني. لذلك يمكن تقسيم العراق إلى ثلاث دول: شيعية في الجنوب منفصلة عن الشمال السني والكردي. فمن الممكن أن المواجهة الإيرانية العراقية الحالية سوف تعمق هذا الاستقطاب". (٢٥)

المحور الثاني : اثر الاهمية الاستراتيجية للعراق في دول الجوار غير العربي

(نماذج مختارة)

بصورة عامة فإن دول جوار العراق قد اختلفت آراءها حول مصير العراق ومستقبله بسبب اهميته واثره في تلك الدول بدرجات مختلفة ، فبعض الدول عارضت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ وما اعقبها من عنف طائفي ٢٠٠٦-٢٠٠٩ ، ودعت الى عراق مستقر خالي من اي نزاعات وانفصالات خوفاً من امتداد العنف والحركات الانفصالية الى اراضيها كـ(ايران - تركيا - سوريا) ولاسيما بعد موجة الحراك الشعبي الداخلي في دول الجوار العربي اعقاب عام ٢٠١٠ (٢٦) ، في حين نلاحظ ان هناك دول كانت مرحة في انهيار العراق ودخول القوات الامريكية اليه كـ(قطر - الكويت) (٢٧) ، حيث اكدت الدول الاخيرة انه لا فرق بين وجود قوات امريكية في اوربا او بالقرب منها او حتى على اراضيها فهي تعتبرها ورقة ضمان لامنّها في المنطقة ومدافع عنها في حال ظهور اي تهديد محتمل مستقبلاً . (٢٨)

اولاً : تركيا

يمكن القول انه كان لاحتلال العراق والدخول الامريكي فيه وفشله في محاولة رسم شرق اوسط جديد يسوده الامن بعد عام ٢٠٠٣ اثر في تكوين بيئة اقليمية جديدة تتمثل بوجود فراغ استراتيجي كبير على الساحة الاقليمية للشرق الاوسط خاصة بعد الانقسامات العربية فيما بينهم والخلافات مع دول الجوار ادى الى ان تلعب تركيا دور مهم على الساحة العربية ، ولكن تركيا استغلت هذه الاوضاع في خلق صورة جذابة لها

اقليمياً تعمل على تحريك الية الجذب الدولي لها ، فتركيا عارضت الاحتلال الامريكي للعراق وبدات ترسم خطط لنشر السلام والتعاون الاقليمي ، حتى انها بدات تتخذ مبدأ حسن الجوار وتحسين العلاقات معه ومبدا (تصفير المشكلات مع الجيران) وهو ما كان معلناً بعد الدخول الامريكي للعراق.^(٢٩)

ولكن في الحقيقة ان تركيا تبطن عكس ما تظهر في الواقع ، فتركيا كانت من اشد المعارضين للحرب على العراق لانها لا ترغب بدولة كردية شمال العراق^(٣٠) ، فقد كانت تعرف ان الحرب ستؤدي الى زيادة التمرد الكردي (الحزب العمال الكردستاني جنوب تركيا) وقد يزيد من الرغبات والمطالبات لانشاء دولة كردية ، خاصة بعد التمرد الذي حصل في تركيا من حركة مسلحة كردية جنوب تركيا في ١٥-١٠-١٩٨٤ بقيادة (عبد الله اوجلان) زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) ، والتي تم بها الهجوم على مدينة (شيرناك - اروخ - شيروان) في ولاية (سيرت) ، و(قصة شمدينلي) في ولاية (حكاري) ، والتي انتهت باعتقال عبد الله اوجلان عام ١٩٩٩^(٣١) ، ولكن استمرار الحركة الكردية والتمرد الكردي في جنوب تركيا الى الوقت الحالي ، واعاد تسمية حزب العمال الكردستاني بـ(مؤتمر الشعب الكردستاني) بعد عام ٢٠٠٣ ، عد من المخاطر الكبيرة التي عاصرتها تركيا ، فالخطر الكردي من شمال العراق وجنوب تركيا يمثل الخطر الاكثر تهديداً للامن القومي التركي منذ اكثر من ١٥ عاماً^(٣٢) . هذا من جانب ومن جانب اخر فمازالت تنظر تركيا الى شمال العراق بانه ولاية الموصل التابعة الى تركيا (الامبراطورية العثمانية سابقا) ، وان هذه الارض وبما تملكه من موارد نفطية تمثل مجال حيوي لها تحديداً بحكم تبعيتها السابقة الى الامبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى ، والتي فقدتها في الحرب الاخيرة ، واعتبار المنطقة تابعة للدولة العراقية الحديثة وفق المعاهدة العراقية - التركية - البريطانية عام ١٩٢٦ التي اصبحت فيها الاجزاء الشمالية للعراق تابعة للدولة العراقية الحديثة وليس للدولة التركية، اضافة الى المخاوف التركية من منافسة دولة مجاورة (سوريا - ايران) مثلاً بمحاولة ايجاد نفوذ لها في شمال العراق.^(٣٣)

ان مستقبل القضية الكردية في العراق وارتباطها بالقضية الكردية في جنوب تركيا واحتمال قيام دولة كردية في جنوب تركيا عدتها تركيا من اكثر القضايا اهمية لها في

العراق اعقاب ٢٠٠٣^(٣٤) ، خاصة انه يوجد ما يقارب مائة الف من مقاتلي حزب العمال الكردستاني شمال العراق (PKK) وان داخل تركيا وجنوبها يوجد ما يقارب (١٥) مليون نسمة من الاقليات الكردية في تركيا والذي تسميهم تركيا (اتراك الجبال بعد ممارسة سياسة التتريك ضدهم ومنعهم من المطالبة بحقوق قومية والدفاع عن اقليتهم)^(٣٥) ، وهو ما اكده (عبد الله غول) الرئيس التركي السابق بالقول : (انما ما استمرت التطورات الخطيرة لاکراد شمال العراق اخشى من ان يتحول العراق مجدداً مركز للالام والمعاناة)^(٣٦) . ويفسر هذا معارضة تركيا وسوريا الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ومنعها القوات الامريكية من دخول العراق من اراضيها^(٣٧) ، وما لحقها من رغبات انفصالية في الداخل العراقي وفي الخارج المتمثل بالمشروع الامريكي لتقسيم العراق الذي تم طرحه من قبل السيناتور الامريكي (جو بايدن) في تاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٧ فقد كانت تركيا من اشد المعارضين له لانه يؤثر في الامن القومي التركي .^(٣٨) وبعد دخول الجماعات المتطرفة الاسلامية (داعش) الى شمال العراق في ١٠/حزيران/٢٠١٤ وتحديدًا في مدينة الموصل فقد احست تركيا بانه تهديد لمناطق نفوذها في شمال العراق باعتبار الموصل في المنظور التركي ولاية عثمانية ومنطقة نفوذ تركية تاريخيا خاصة بعد ان بدأت هذه الجماعات تهدد باحتمالية تقسيم العراق و بروز دولة كردية في شمال العراق واخرى سنية وشيعية وهو ما عدته تهديدا مباشرا لامنها القومي مما اجبر تركيا الى القيام بتدخل عسكري في عام ٢٠١٥ في مناطق شمال العراق وخلق وجود عسكري تركي فيه وتحديدًا في منطقة بعشيقة الامر الذي يفسر لنا اثر العراق بالدور والمخطط التركي في الشرق الاوسط ، فالتدخل العسكري التركي في شمال العراق يؤكد ان تركيا دخلت لتفرض نفسها وتحمي وتؤمن مناطق نفوذها في العراق ، فالعراق اصبح ذا اهمية حيوية للوجود والدور التركي اقليميا ولا يقتصر على جانب معين باهميته.^(٣٩)

وبالتالي فان العراق باهميته الاقليمية والدولية وبسبب المساعي الكبرى لمحاولة الهيمنة عليه وما يطرح من مشاريع تغيير داخلية فيه فانه يعد عنصر تايثير في تركيا من خلال مجالين ، الاول في مجال تنفيذ المشاريع التركية اقليمياً ، وثانيا في مجال مكانتها وامنها القومي خاصة بما يخص اثارة القضية الكردية جنوبها .

ثانياً : ايران

لا تزال ايران تسعى الى ايجاد دور مهيمن وبارز اقليمياً انطلاقاً من رؤية تاريخية لامبراطوريتها الفارسية القديمة ، فايران تحاول الهيمنة على الشرق الاوسط والخليج وبمختلف الوسائل لخدمة المصلحة الايرانية والشعب الايراني اولاً و آخراً .^(٤٠) وانطلاقاً من البعد الجيوستراتيجي للعراق والبعد التوسعي الايراني في الاقليم ، فقد اولت ايران العراق اهتماماً كبيراً في سياستها الخارجية فكانت الحدود الايرانية في حالات مد وجزر تجاه العراق محاولة منها في ضم اراضي عراقية جديدة وتحقيق حلم الامبراطورية الفارسية من جديد ، فايران تعد العراق مجال حيوي لوجودها منذ عهد الامبراطورية الفارسية التي كان العراق فيها تابع لها ، وبعد الحرب العالمية الاولى وانهايار الامبراطوريات القديمة ، فقد اقدمت على ضم الاقليم العربي (خوزستان) (المحمرة سابقاً) عام ١٩٢٥ ، وضمت المياه المحيطة بـ(خرمشهر) عام ١٩٣٧ ، وفي عام ١٩٧٥ حصلت على نصف شط العرب عن طريق اتفاقية الجزائر . هذا بالاضافة الى طبيعة التماس الجغرافي مع اراضيها ، وان اي تهديد يصيب اراضي العراق (الارهاب مثلاً) فهو تهديد قد ينتقل الى اراضيها ، لهذا تحاول ايران مد نفوذها الى العراق بمختلف الوسائل باعتباره ذو تاثير مباشر فيها خلق حالة من الهيمنة غير المباشرة عليه ، وبخاصة بعد مجيء نظام الخميني عام ١٩٧٩ ، فقد وظفت ايران الاكراد في شمال العراق عن طريق السماح لهم في انتقال البرزانيين واتباع الحزب الديمقراطي الكردستاني الى شمال العراق عن طريق اراضيها وحدودها بغية تحريض الداخل العراقي واسقاط النظام انذاك^(٤١) ، وهو ما عد انتهاك لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي من خلالها تم تهدئة التوتر العراقي الايراني في عهد الشاه ، ولذلك فانه في حقبة الخميني تزايد الاثر والاهمية الاستراتيجية للعراق في المدرك الايراني ، فايران كانت تعد وجود عراق قوي ومتحالف مع القوى الاقليمية والدولية المعادية للنظام الايراني عامل تهديد محتمل موجه نحوها بالاساس ، ولذا فقد بدأت الاستراتيجية الايرانية بعد عام ١٩٧٩ بالسعي الجاد لتحقيق المد الايديولوجي والنفوذ الى العراق واراضيه ، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واجهت ايران فرص وتحديات في ان واحد وبخاصة في المجال الامني ، ففي مجال التحديات اصبحت الولايات المتحدة الامريكية اكثر تهديداً

واقتراباً لایران ، ومن ناحية الفرص فقد اتاح تراجع العراق اقليمياً فرصة لایران لبروزها كقوة اقليمية اعظم وذات دور فعال بصورة اكبر . وقد تمثل القلق الايراني من الاقتراب العسكري الامريكي للاراضي الايرانية في الرسالة التي ارسلها ما يقارب (١٥٣) نائباً ايرانياً الى البرلمان الايراني عام ٢٠٠٣ حين اشاروا الى (انه اعقاب وضع القوات والقواعد الامريكية في افغانستان واحتلال العراق قد وصل التهديد الى حدودنا) . وبالتالي يمكن ان نقول ان التهديد والتحدي الامني الامريكي لایران هو نفسه كان فرصة ايرانية تجاه العراق . (٤٢)

لقد اثرت الاهمية الاستراتيجية للعراق بالدرجة الاولى في حصول ايران على العديد من المصالح الاستراتيجية اثر الحرب عليه والتغيير الجبري لنظامه السياسي ، فقد برزت ايران كقوة اقليمية كبيرة وسقط البلد الاكبر منافسةً لتطلعاتها الاقليمية من معادلة القوى الاقليمية الاكبر ، وكذلك حققت ايران هيمنتها على العراق ، خاصة بعد ان اضحت الانظمة الحاكمة في العراق الجديد متوافقة مع التطلعات الايرانية . (٤٣) ولكن في الوقت نفسه اثر العراق في تزايد الادراك الايراني حول المخاطر المهددة لها وفي مقدمتها امتداد العنف الى اراضيها ، لذا بدأت بالسعي الى الدعوة لاعادة الامن والاستقرار الى العراق اعقاب الحرب ودعت الى انشاء الحكومة العراقية الجديدة وفق الرؤية والمصالح الايرانية اقليمياً ومواجهة كل انواع المخاطر المهددة للشعب العراقي ، فقد اكد وزير الخارجية الايراني السابق (خرازي) مع الرئيس السوري (بشار الاسد) في ٢٠٠٣/١٢/٥ على ذلك ودعوا الى ضرورة انشاء الحكومة العراقية الجديدة ، اذ ان العنف في العراق يعني احتمال امتداد العنف في ايران وبالتالي ابتعاد ايران عن الاستقرار الاستراتيجي الذي تسعى له كل دول العالم . (٤٤) وبالمقابل وبعد ادراك الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج واسرائيل لمخاطر النمو الاستراتيجي الاقليمي لایران اعقاب غياب عراق قوي كما سبق فانه مخاوفها بدأت تتجسد في احتمالية قيام (تحالف شيعي يضم ايران الشيعية والعراقيون الشيعة) . (٤٥) هذا اذا ما تذكرنا ان هناك دراسات وتقارير تثبت ان الحرب على الارهاب والحرب على العراق بالذات كان من اجل امن الخليج واسرائيل هذا بالاضافة الى المصالح الامريكية ، فاسرائيل كانت وما زالت تسعى الى انتهاء الدور الايراني ، فمنذ ربيع عام ١٩٩٢ كانت اسرائيل تهيب الرأي العام

الى حرب على ايران يكون لاسرائيل الدور الاساس فيها وتحقق انتصار عسكري وسياسي ضد ايران .^(٤٦) ولهذا فقد استغلت الادارة الاسرائيلية احتلال العراق كوسيلة للتاثير في الامن القومي الايراني من خلال دعم الحركات الكردية البرزانية شمال العراق بتسليحهم وتدريبهم ومحاولة دفعهم للامتداد الى ايران ، فقد حصلت محطة (BBC) في تاريخ ايلول/٢٠٠٦ على دليل بان الاسرائيليين بدأوا بعد احتلال الامريكيين العراق بتدريب الاكراد شمال العراق بالقرب من الحدود الايرانية وهو ما اعتبر تهديد مباشر للامن الايراني القومي ، وهو ما اكدته صحيفة (يدعوت احرنوت) ايضاً عندما نشرت تقرير حول هذا الموضوع يؤكد في تاريخ كانون الثاني/٢٠٠٥ .^(٤٧) ومن جانب اخر قد اعطى العراق الجديد فرصة عسكرية لايران للاقترب استراتيجياً من دول الخليج واهمها السعودية وكذلك الاردن وهي الدول الاكثر ولاءاً للغرب ، الامر الذي انعكس في تزايد مخاوف ساسة الاردن ودول الخليج من الهيمنة الايرانية على العراق وتوسع دورها فيه ، اذ اتهم ملك الاردن في تصريحاً له في كانون الاول/٢٠٠٤ ايران في محاولتها انشاء حكومة عراقية متوافقة مع تطلعاتها وهيمنتها عليه وذلك من خلال التاثير في الانتخابات الاولى في العراق الجديد من اجل انشاء حكومة شيعية وتحقيق نظرية (الهلال الشيعي) لمواجهة دول الخليج والدول الموالية لانظمة الغرب والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، وهو الذي رفضه وزير خارجية ايران انذاك (كمال خرازي) وادى الى مقاطعة ايران اجتماع دول الجوار العراقي في الاردن في تاريخ كانون الثاني/٢٠٠٥^(٤٨) ومع ظهور المطالبات الداخلية الانفصالية والخارجية لتقسيم العراق والتي كان ابرزها مشروع تقسيم العراق المطروح من قبل السيناتور الامريكي (بايدن) في العام ٢٠٠٧ جاءت المطالبات الايرانية بالرفض الشديد لهذا المشروع كونه يعد ذا اثار سلبية مستقبلا على الامن القومي الايراني من جانب ومن جانب اخر يحد من الهيمنة الايرانية في العراق ، فقد اكد المرشد الايراني (علي خامنئي) في تاريخ ١٧/٨/٢٠١٥ على عدم سماح ايران لتقسيم العراق وسوريا وقال ايضاً أن (الامريكيين يحاولون بسط نفوذهم في المنطقة وتمير مخططاتهم، ولكننا لن نسمح لهم بذلك وهم يسعون إلى تقسيم العراق وسوريا، وهذا لن يتحقق) .^(٤٩) وفي نفس الصدد قد اكد قائد الحرس الثوري الايراني (محمد علي جعفري) في تاريخ ٢١/١/٢٠١٦ ان بلاده تعارض بشدة مخططات تقسيم

العراق وسوريا تاكيدا على راي المرشد علي خامنئي في العام ٢٠١٥ ، وقد قال في تصريح له لوكالة الانباء الايرانية (فارس) : (اننا نعارض بشدة مخططات العدو لتقسيم العراق وسوريا ، وان ايران تقف بالضد من هذه المخططات ، وستحبط مخططات العدو الرامية الى تقسيم العراق وسوريا وهو سيناريو صهيوني - اميركي) .^(٥٠) وبعد دخول الجماعات المتطرفة الى شمال العراق بدا العراق يؤثر في امن ايران ، فالتهديد الطائفي الخليجي بدا يقترب من حدودها الامر الذي دفع ايران الى قيادة حركة مقاومة شديدة في الاراضي العراقية ضد هذا التنظيم الارهابي ، فقد قال قائد القوات البرية في الجيش الايراني العميد (احمد رضا بوردستان) في تاريخ ٢٠١٥/١١/١٦ : (إن بلاده سترد بعنف إذا اقترب مقاتلوا تنظيم الدولة الإسلامية داعش من حدودها مع العراق وأفغانستان فأن تهديدات داعش ليست جديدة بالنسبة لإيران ، وقد حددنا خطا أحمر يبعد ٤٠ كلم عن حدودنا عندما وصل مقاتلوا هذا التنظيم إلى محافظة ديالى العراقية المتاخمة للحدود الإيرانية وأن كل الوحدات العسكرية على أهبة الاستعداد) .^(٥١) ولهذا الامر تحاول ايران دعم العراق عسكريا في مواجهة خطر داعش فهو بالنسبة الى ايران ليس تهديد عراقي فقط وانما ايراني بالدرجة الاساس والعراق سيكون معبر عسكري وساحة قتال مع الطرف الايراني ، ولذلك تسعى ايران الى تعزيز العلاقات الثنائية بينها وبين العراق وتعزيز المصالح المشتركة بينهم وتنسيق الجهود لمحاربة تنظيم داعش الارهابي ودفع خطره عن العراق والمنطقة ، وهو ما كان مغزى القاء الدبلوماسية بين رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) ووزير الخارجية الايراني (محمد جواد ظريف) في تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٨ خلال اجتماعات الجمعية العمومية للامم المتحدة في نيويورك.^(٥٢)

ثالثاً : اسرائيل

قامت اسرائيل على ايدولوجيا (اسرائيل الكبرى) ، وهذه الايدولوجيا تقوم على مبدأ ان اسرائيل لا تشمل فلسطين وحسب وانما تشمل ايضا الاراضي التي تقع في شرق نهر الاردن ، ولهذا فقد اعتمدت اسرائيل في توجهاتها على افكار المدرسة المنطقية التي تؤكد على انه ينبغي على اسرائيل امتلاك اكبر قدر ممكن من الاراضي لانه كلما زادت رقعت الارض التي تملكها اسرائيل كلما زاد الطابع اليهودي للدولة ، وبصورة عامة

يعتقد اتباع هذه المدرسة بانه بزيادة المرء لمطالبه المناطقية يصبح صهيونياً أقوى في حين ان اي تسوية على اراضي اسرائيل التاريخية تعادل انتقاصاً من ايمانه بالصهيونية. (٥٣)

وتعد اسرائيل من القوى الاقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، ساعية الى استهداف الدول العربية قاطبة سواء كانت على خط المواجهة معها مباشرة ام بعيدة عنه . (٥٤) ويعد العراق ذو مكانة في الفكر الاستراتيجي اليهودي وامن اليهود قبل حتى تاسيس الدولة الاسرائيلية ، اذ كانت اول مبادرة يهودية تجاه العراق في العام ١٩٣٧ عندما طرح اول رئيس وزراء لاسرائيل (ديفيد بن غورين) مشروع توطين العرب الفلسطينيين في العراق وترحيلهم من فلسطين، وقد طرح هذا المشروع على المملكة البريطانية المحتلة للعراق انذاك في تاريخ (١٩٣٧/٢/١٧) وطالب بريطانيا ان تساعد في انجازه . اما المبادرة الثانية فقد طرح (ديفيد بن غورين) المشروع ذاته بعد تاسيس اسرائيل للمرة الثانية على الرئيس الفرنسي (جي مولييه) انذاك في تاريخ (١٩٥٦/١٠/٢٢) ، وقد اكد بن غورين على ان العراق هدف لاستيعاب الفلسطينيين لان الاردن ككيان جغرافي لا يستطيع استيعاب هذه الوفود الفلسطينية على شرط ان يحتوي العراق الاجزاء الشرقية من نهر الاردن. (٥٥) وتنتظر اسرائيل الى العراق كونه يمثل جزء من مخططها التوسيعي وتحقيق الحلم الاسرائيلي وتكوين ارض الميعاد وفق اراء مراجعهم الدينية ، فالعراق ومصر وجزء من لبنان وسوريا هي اجزاء الدولة الاسرائيلية الموعودة ، وهو ما يفسر سبب التدخل الاسرائيلي في هذه البلدان وافتعال التوترات الداخلية والدعوة الى الانقسامات ، فوفقاً لاقوال الحاخام (فيشمان) خلال بدايات القرن العشرين : (أرض الميعاد تمتد من نهر مصر إلى نهر الفرات، ويشمل أجزاء من سوريا ولبنان) . وهو التبرير الاسرائيلي الذي يفسر الحرب على العراق ، والحرب على لبنان ، والحرب المستمرة على سوريا ، ناهيك عن عملية تغيير النظام في مصر، اذ يجب أن يكون مفهوماً بالنسبة للخطة الصهيونية في الشرق الأوسط . وتتم هذه الخطة من خلال إضعاف وكسر الدول العربية المجاورة كجزء من المشروع الإسرائيلي اليهودي . (٥٦) وهذا ما يمكن ملاحظته ايضاً في الخريطة التي وضعها مؤسس الحركة الصهيونية (تيودور هيرتزل) للدولة الاسرائيلية عام

١٩٠٤ و (رابي فسج مان) عضو الوكالة اليهودية عام ١٩٤٧ ، اذ وفق الخريطة الموضوعية ان دولة اسرائيل تمتد من العراق على طول نهر الفرات وسوريا والاردن وفلسطين حتى نهر النيل في مصر ، وهذا الهدف بقى حاضرا في اذهان القادة الاسرائيليين طوال القرن العشرين وهو ما يمكن تلمسه في تصريح (شمعون بيريز) رئيس وزراء اسرائيل في عام ١٩٨٥ عندما قال : (الماضي لا يمكن تغييره ، وان التوراة هي الوثيقة الحاسمة في تقرير مصير ارضنا) .^(٥٧) وبالتالي يمكن ان نفهم ان اثر العراق في اسرائيل يتمثل في انه يعد جزء من الدولة اليهودية الموعودة ، وان بدون الجزء الغربي من نهر الفرات لا وجود للدولة اليهودية الموعودة .^(٥٨)

ومن الجدير بالذكر ان العراق يعد بنظر اسرائيل ذو اهمية واثر في افشال المشاريع التوسعية الايرانية ايضا ، فاسرائيل من مصالحها اشغال الحرب الطائفية والاهلية في العراق لكي يكون في حالة توتر دائم وعدم استقرار ، والذي يعني عدم استقرار المصالح الايرانية في العراق وبالتالي امن اسرائيل ، فقد اكد اغلب المفكرين ان اسرائيل لها وجود مهم في العراق اعقاب الحرب الامريكية ، اذ قدم الحاكم المدني الامريكي في العراق (بول بريمر) عام ٢٠٠٣ تسهيلات كبيرة ليهود واسرائيليين من اصول عراقية في الدخول الى العراق عن طريق اعطائهم جوازات عراقية ، بغية تحقيق نفوذ يمتد من ايران الى الاراضي العراقية ، وقد تمثل الوجود الاسرائيلي في شكلين: الاول جهاز الموساد الاسرائيلي المتكاثر الوجود في الشمال الداعم للحركات الكردية الانفصالية المهددة لامن ايران والعراق وسوريا وتركيا ، والثاني شركات الامن والمقاولات والتجارة الداعمة لامن ومصالح اسرائيل الاقتصادية .^(٥٩) في هذا الشأن يؤكد وزير الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلي (افيغور ليبرمان) انه من الضروري مواجهة ايران وازالة هذا الخطر الموجه الى اسرائيل والقضاء على اي نفوذ إيراني حتى في لبنان المتمثل في قوة (حزب الله) الذي يرى فيه وجهاً للقوة الايرانية العسكرية والسياسية اقليمياً ، هذا اضافة الى تاكيد ان امتلاك ايران السلاح النووي ، وان التخاذل الامريكي الاوربي عن برنامج ايران النووي يعني زوال اسرائيل .^(٦٠) ولهذا فان العراق في الحقبة الاخيرة اضحى بنظر اسرائيل منطقة حيوية ويرتبط بوجودها وبالامن القومي الاسرائيلي نفسه ، فالمخاوف الاسرائيلية من التوسع الإيراني الى الاراضي العراقية يزيد من اقتراب التهديد

الايرواني اليها ، خاصة انه الفكر الاستراتيجي للامن القومي الاسرائيلي اصبح يرتبط بوجود عاملين الاول وجود اسرائيل نفسها والثاني هو ازدياد التهديد النووي الايرواني لاسرائيل في المنطقة ، وكما يقول اللواء الاسرائيلي (يسرائيل طال) : (ان الفحوى الكامل لعبارة امن في حالتنا يطابق مفهوم الوجود عموماً .. فاستراتيجيتنا لا تتقرر من نسب القوى وحدود القوة بل ايضاً الاهداف القومية التي تستطيع إسرائيل ان ترسمها لنفسها .. وفوق كل شيء من الحافز لدينا ففوة الحافز تتناسب طردياً مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية) .^(٦١) وبالتالي فاسرائيل تنطلق في تبرير سياستها الخارجية واستراتيجياتها التوسعية من مبدأ الدفاع عن النفس .^(٦٢) لهذا فان تراجع العراق وبقائه في حالة من التشطي يصب في مصلحة اسرائيل بالدرجة الاولى ، فهناك راي يؤكد بان الحرب على العراق كانت من اجل اسرائيل وامنها فاسقاط العراق من قائمة التهديدات الاسرائيلية يوفر امن كبير لها على الرغم من توافق المصالح في الحرب مع المصالح الامريكية والسيطرة على مصادر الطاقة واعادة تشكيل الشرق الاوسط (مشروع الشرق الاوسط الكبير)^(٦٣) ونقل النموذج الديمقراطي الامريكي وتوسيع القواعد الامريكية في الشرق الاوسط لمحاصرة الهدف الثاني ايران التهديد الاسرائيلي الجديد ، فكانت الحرب هي حرب مصالح امريكية واسرائيلية بالدرجة الاساس ، اضافة الى سعيها الى منع العراق من البروز من جديد كسابق عهده بمحاولة اجهاض العراق وانهاء دوره الاقليمي ، وهو ما تمثل في حل الجيش وتدمير مؤسسات الدولة العراقية وسرقة الاثار وتدمير البنية التحتية واشاعة الحركات الانفصالية منذ عام ٢٠٠٤ .^(٦٤) وقد كان لمشروع تقسيم العراق الذي اقترحه السيناتور الامريكي (بايدن) في الكونكرس عام ٢٠٠٧ ذا دعم اسرائيلي بالدرجة الاولى والاساس فهو مشروع صهيوني قديم ، وتكمن مصالح اسرائيل القومية والتاريخية بتقسيم العراق وتكوين كيان كردي موازن للكيان الايرواني فيه ، فمشروع التقسيم يدخل ضمن المخططات الاسرائيلية اقليمياً .^(٦٥) ولهذا استمرت اسرائيل في تقديم الدعم لكل الكيانات التي تحقق مبدأ التقسيم في العراق حتى ان هناك مصادر تؤكد دعم اسرائيل للجماعات المتطرفة التي دخلت العراق في حزيران/٢٠١٤ - داعش ، بل هناك من يؤكد انها قد خلقت بالايدي الاسرائيلية من اجل ادراجهم اقليمياً .^(٦٦)

ولهذا واتصالا بما سبق نفهم ان اسرائيل تسعى الى دور اقليمي يمكنها من فرض نفوذها وسيطرتها واستيعاب نفوذ وموارد المنطقة العربية واحتوائها ووضعها في دائرة السيطرة والهيمنة المطلقة ، فالمخطط الاسرائيلي الاستراتيجي في المنطقة العربية يهدف الى مجموعة اهداف وهي: (٦٧)

١. هيمنة اقتصادية وسياسية تجعل من اسرائيل والدول الاقليمية المتحالفة معها دول مهيمنة اقليمياً من خلال التطبيع والانتشار الواسع والشامل لاسرائيل .
٢. هيمنة استراتيجية من خلال اضعاف الدول العربية اقليمياً ودولياً والتدخل في شؤونها الداخلية والتحالف مع الاقليات وشق الوحدة وتشكيل جماعات مصالح داخل البلدان العربية يكون الولاء لاسرائيل .

ومن نافلة القول ان العراق يدخل ضمن المخططات الاسرائيلية وخاصة مخطط (شد الاطراف) الذي يعني استغلال الطرف الاول (اسرائيل) للعناصر الضعيفة داخل الطرف الثاني (العراق) ويمكن الطرف الاول من اضعاف الطرف الثاني في الصراع ، من خلال تشجيع الكيانات والاقليات في الداخل للمطالبة بحقوقها وبالتالي تتحقق حالة الاضعاف الداخلي ويحرم الدولة من امكانية المواجهة ومقاومة الطرف الاول (٦٨) ، والمخطط الاخر هو (تجزئة التجزئة) ويعني تحقيق التجزئة والتفتيت في داخل البلدان العربية وعلى اساس عرقي وطائفي ومذهبي واعتماد مبدأ الدعم الخارجي للاقليات الداخلية للمطالبة بالانفصال واشاعة الخلافات وبالتالي تمكين الطرف الاول (اسرائيل) في النفوذ وتقسيم الطرف الثاني (العراق) . (٦٩)

وبالتالي نصل الى نتيجة ، ان العراق ذو تاثير في المخططات الاسرائيلية والوجود الاسرائيلي نفسه ، فهو مؤثر بمخططاتها من خلال ان عدم استقرار العراق يعد عنصراً مهماً في افشال التمدد الايراني فيه (الخطر الجديد لاسرائيل) وعنصر تاثير في استقرار دول الجوار المحيطة به (سوريا خاصة) ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر فهو مؤثر في الوجود الاسرائيلي باعتباره جزء من المشروع اليهودي لانشاء الدولة اليهودية الموعودة (من نهر الفرات الى نهر النيل) مستقبلاً .

المحور الثالث : انعكاس الاهمية على علاقات دول الجوار غير العربي (نماذج

مختارة)

في هذا المحور سنحاول ان نوضح انعكاس الاهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها العراق على علاقات دول الجوار غير العربي ، وقد تم اختيار نماذج مختارة ثلاثة (العلاقات التركية ، الايرانية ، الاسرائيلية) ، اذ كان لاهمية العراق والتنافس الدولي عليه اثر في تغير شكل العلاقات وطبيعتها لكل دولة من هذه الدول على مر التاريخ وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ .

اولاً : العلاقات التركية

مع مطلع الالفية الثالثة ومجيء حزب العدالة والتنمية التركي للحكم عام ٢٠٠٢ ، بدأت تركيا في التعامل مع علاقاتها المجاورة من مرتكز اساس وهو (ان الجوار الاقليمي ليس بالضرورة ان يكون مصدر تهديد للامن القومي التركي وانما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن ان تؤثر على امن واستقرار تركيا) . وهو الامر الذي يفسر التعاون التركي مع الدول المجاورة وفق مبدأ المصلحة وليس وفق مبادئ تاريخية او ايديولوجية .^(٧٠) لذا فقد ابدت الحكومة التركية تخوفها وقلقها ازاء ما شهده العراق منذ عام ٢٠٠٣ بعد عمليات التدخل للدول المجاورة في الشؤون العراقية وفرض هيمنتها وتحكمها بالعملية السياسية فيه ، لهذا سعت الحكومة التركية للتنسيق مع دول الجوار العراقي لمحاولة عدم التدخل في الشأن العراقي ووحدة اراضيها منطلقة في هذا المبدأ منذ مؤتمر (شرم الشيخ) الذي عقد في مصر في تاريخ ٢٢/تشرين الثاني/٢٠٠٤ ، ومن جانب اخر دعت الى ضرورة اعداد دستور عراقي جديد يضمن وحدة الاراضي العراقية بدلا من اقامة فدرالية على اساس عرقي او طائفي داعية الى ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقد ما بين الرئيس التركي السابق (احمد نجديت سيزر) مع الرئيس المصري (حسني مبارك) في انقرة ١١/شباط/٢٠٠٤.^(٧١)

لقد انعكست الحرب على العراق في دفع تركيا الى اللجوء الى اتباع شكل جديد من العلاقات مع دول الاقليم ، اذ ظهر تحسن في العلاقات التركية الاقليمية بصورة اكبر

بعد ان فقد العراق سيطرته على اراضيه في عام ٢٠٠٣ وانشاء نظام سياسي جديد ودستور يراعي المصالح الكردية في شمال العراق (تأسيس اقليم كردستان العراق وفق دستور عام ٢٠٠٥) ، فقد احست كل من تركيا وسوريا وايران بالخطر المشترك ، مما ادى الى حدوث نقلة وتحول في العلاقات بين الثالوث السوري-التركي-الايراني ، بعد ان كانت العلاقات في حالة تازم وتهدد بقيام حرب بين الطرفين (التركي - السوري) منذ عام ١٩٩٨^(٧٢) ، وذلك بتهديد تركيا ضرب سوريا ان لم تقف عن دعم حزب العمال الكردي في جنوب تركيا^(٧٣) ، ولهذا فقد اصبحت العلاقات تتصف بالتعاون والتطبيع بعد التوتر والتازم في نهاية الالفية الثانية . ففي تاريخ كانون الاول / ٢٠٠٤ تم عقد اتفاقية بين البلدين للتجارة الحرة (FTA) وتم التصديق على تلك الاتفاقية في عام ٢٠٠٧ والتي ادت الى زيادة حجم التجارة الى ما يقارب (٢.٥) مليار دولار عام ٢٠١٠^(٧٤) ، هذا فضلاً عن تحسن العلاقات التركية - الايرانية بخصوص الهدف الاخير نفسه وهو مواجهة الصعود والتوسع والاستقلال الكردي في تركيا المعروفين بحزب العمال الكردستاني PKK والنسخة الايرانية PJAK في الاونة الاخيرة وخاصة مع مطلع العقد الثاني من هذا القرن ، فقد تم احياء اللجنة الامنية العليا التركية الايرانية التي سبق وان اسست عام ١٩٨٨ ، وفي عام ٢٠٠٤ ، ووقعت انقرة وطهران اتفاق تعاون امني صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة اهابية ، واقترح كبير المفاوضين في الملف النووي الايراني السابق (علي لاريجاني) ، انضمام تركيا الى ايران وسوريا في تأسيس برنامج تعاون امني ثلاثي ضد الانفصاليين الاكراد^(٧٥) ، فضلاً عن التعاون بينهم في مجال الطاقة ومد خط انابيب من تبريز شمال ايران الى انقرة وبه اصبحت ايران اكبر مصدر للغاز الى تركيا بعد روسيا .^(٧٦)

ان القضية الكردية كانت وما زالت من اكثر القضايا تأثيراً في العلاقات التركية - الايرانية-السورية ، فمنذ انتهاء الحرب الباردة كانت ايران وتركيا تنظران الى كردستان العراق منطقة واجب الاستحواذ والسيطرة عليها سياسياً ، فالتنمرد الكردي سيطل كل طرف من الاطراف اذا ما تحققت المطامح الكردية ، ولكن في نفس الوقت تخاف كل من تركيا وايران من انتصار وتمدد النفوذ في كردستان العراق ، فان اي سيطرة تركية على كردستان العراق يعني تمدد النفوذ التركي اوسع اقليمياً ، ولهذا فعلى الرغم من تحسن

العلاقات بين البلدين الايراني - التركي للحد من التطلعات الكردية ، فانه كانت تساور الشكوك كل طرف تجاه الآخر .^(٧٧)

ومن جانب اخر لقد ساهمت الاهمية الاستراتيجية للعراق في المدرك الامريكي في تحسن العلاقات الايرانية - التركية خاصة بعد مجيء حزب العدالة والتنمية التركي للحكم ورفضه السماح للقوات الامريكية دخول العراق من اراضيه وهو ما قوبل بتقدير كبير من الجانب الايراني على الرغم من عدم ارتياح ايران للعلاقات التركية - الاسرائيلية وعضويتها في حلف الناتو ^(٧٨) ، وقد وصلت العلاقات اقواها مع نهاية العقد الاول من الالفية الثالثة بين البلدين ، فزيارة الرئيس الايراني السابق (احمدي نجاد) تركيا في اب/٢٠٠٨ ، ولقاء (رجب طيب اردغان) بمرشد الثورة الايرانية (علي خامنئي) في ٣٠/ايلول/٢٠٠٩ ، يؤشر الى وجود عمق كبير في العلاقات والمصالح المشتركة ما بين البلدين في الالونة الاخيرة.^(٧٩)

وقد اثرت اهمية العراق ايضا على العلاقات التركية - الاسرائيلية ، اذ بعد عام ٢٠٠٢ ومجيء حزب (العدالة والتنمية) التركي قد حدث تحولاً في العلاقات التركية الاسرائيلية ، فبدأت تتقرب تركيا من ايران عدوة اسرائيل الحالية ، وقد بدا هذا التحول بعد مجيء الحزب الاخير للسلطة التركية ورفضه دخول القوات الامريكية الى العراق من تركيا ورفضهم لمشروع الحرب نفسه ، فتركيا وايران تتفق مصالحهم حول العراق خاصة فيما يخص الاكراد وسعيهم لتكوين دولة كردية شمال العراق ، فضلا عن التصريحات التركية الاخيرة بعدم مشاركة تركيا باي عقوبات مفروضة على ايران بخصوص برنامجها الايراني والذي مثل تحديا اسرائيليا وامريكيا في ان واحد من قبل تركيا والذي اكد فيها (رجب طيب اردوغان) ان من حق اي دولة ان تمتلك التقنية النووية للاغراض السلمية فهو حق شرعي حتى لايران .^(٨٠) هذا من جانب ومن جانب اخر فقد ادى هذا الامر الى تدهور العلاقات التركية - الاسرائيلية ، اذ قد الغت اسرائيل شراكتها مع تركيا في مشروع (النسر الاناضولي) عام ٢٠٠٩ للتدريب الجوي وهي السنة التي تصاعدت بها وتيرت التوتر بين الدولتين ، وقيام تركيا ببث برنامج على محطة تركية محرضة ضد اسرائيل تصور الوحشية للجنود اليهود في غزة .^(٨١) لذلك يمكن القول ان العلاقات التركية الاسرائيلية قد وصلت الى اسوء الاحوال في عام ٢٠١٠ بعد التحسس لتدهور

العلاقات في عام ٢٠٠٩ واثّر الهجوم الاسرائيلي على الاسطول العسكري التركي عام ٢٠١٠. (٨٢)

اما على الصعيد الدولي فقد كانت لاهمية العراق انعكاس في توتر العلاقات التركية - الامريكية ايضاً ، بسبب اختلاف وجهات النظر بين الطرفين حول القضايا العراقية وخاصةً المشكلة الكردية وقضية كركوك (٨٣) ، فالدعم المتواصل للولايات المتحدة الامريكية لاکراد العراق وموقفهم من حزب العمال الكردستاني قد ازعج الاتراك لانه امر يمس الامن القومي التركي والمصالح التركية في المنطقة ويحد من التوسع التركي واعادة بناء الامبراطورية العثمانية مستقبلاً . (٨٤) والتي كان اخرها دعم التحالف الدولي لاکراد العراق في مواجهة داعش بالسلح ، والذي عدته تركيا تهديد محتمل لامنھا القومي في الجنوب ، اذ قد يؤدي الى بروز تمرد مسلح بعد عام ٢٠١٤ . (٨٥)

ثانياً : العلاقات الايرانية

قبل ان نتطرق الى انعكاس الاهمية في العلاقات الايرانية لا بد ان نتذكر اولاً ان هدف السياسة الخارجية الايرانية في المنطقة اقليمياً وعالمياً الخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها ومحاولة كسب النفوذ اقليمياً ودولياً ، فايران تعيش في منطقة مختربة من دول الغرب (الشرق الاوسط) بشكل كبير ولهذا عليها ان تجد لها اكبر قدر ممكن من الاحلاف والعلاقات لتخرج من هذه العزلة المفروضة عليها ، ولهذا تحاول ايران تقوية اطر التعاون والتجاوب مع دول العالم حتى لو كانت في موقع تهديد وخطر . فلهذا على الرغم من التصريحات والتهديدات الغربية لدول اوربا والعالم الغربي باختراق ايران العراق ومحاول تحقيق مد ايدولوجي وجغرافي للتوسع واعادة الامبراطورية الفارسية من جديد نلاحظ ان ايران تتبع اسلوب دبلوماسي في تعاملها مع دول العالم اجمع . (٨٦) اما بما يخص انعكاس اهمية العراق على العلاقات الايرانية فان العراق تحت طائلة الاحتلال الامريكي قد ادى الى تزايد التقارب الايراني مع بعض الدول الكبرى وبالاخص روسيا التي يصفه اغلب المحللين السياسيين بوجود شراكة استراتيجية بين البلدين تعود الى اعقاب الحرب الباردة ، فمنذ اعلان الحرب على العراق بدأت ايران مع روسيا تتعاون في منع الهيمنة الامريكية على اراضي الشرق الاوسط وتوسيع نفوذها حتى انهم قد عارضوا مشروع توسيع حلف الناتو واعادة هيكلته وصياغة الاهداف

الاستراتيجية للحلف من جديد في اعقاب الحرب الباردة . فهدف التعاون والعلاقات الروسية الايرانية هو واحد (منع الهيمنة الامريكية - الغربية على اراضي الشرق الاوسط) ، التي تعتبر مناطق مجال حيوي لايران وروسيا ايضاً .^(٨٧)

اما على الصعيد الاقليمي الايراني فقد كان للعراق دور كبير في تقوية العلاقات الايرانية - السورية ، فعلى الرغم من الاختلاف الايديولوجي والعقائدي بين الطرفين (علماني - اسلامي بعد عام ١٩٧٩) فان الطرفين تجمعهم ذات الاهداف (الولايات المتحدة الامريكية - اسرائيل - العراق) ، فالعراق تعد احد عناصر الداعمة لازدهار العلاقات بين الطرفين السوري الايراني في المنطقة ومنع النفوذ والهيمنة (الغربية الاسرائيلية الخليجية) اقليمياً خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ ، فالعراق مدخل مهم لايران في العالم العربي وللحراك الايراني الاقليمي ، لاسيما مع وجود دعم سوري لها^(٨٨) ، وقد تطورت العلاقات الايرانية السورية بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير انطلاقاً من عد سوريا ولبنان تمثلاً لحليف للتطلعات الايرانية في المنطقة ودور في تصدير الثورة الايرانية في الدول المجاورة فايران بعد تراجع العراق بدأت تقوي علاقاتها مع سوريا لكي ترسم حزام مضاد للتطلعات الخليجية والاسرائيلية بالمقابل ، خاصة بعد الاحداث الاخيرة في سوريا وقيام حراك شعبي بقيادة تنظيم سني معاكس للايديولوجية الايرانية والثورة الايرانية اعقاب عام ٢٠١١ ، فسقوط النظام السياسي لبشار الاسد يعني صفقة قوية لايران وقدم نظام معاكس ومضاد للتطلعات الايرانية وحليف للتطلعات الخليجية بالاساس ، ولهذا تدعم ايران عن طريق العراق النظام السوري لبشار الاسد (بالسلاح والمال) .^(٨٩)

اما بخصوص العلاقات الاسرائيلية - الايرانية فعلى الرغم من القطيعة الايرانية - الاسرائيلية في علاقاتها الرسمية وتصادد التهديد بين الطرفين فقد تأزمت الاوضاع بشكل اكبر نتيجة الدخول الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واصبحت بشكل اكثر توتراً وتهديداً ، فاسرائيل مدركة للخطر الايراني المتزايد اقليمياً نتيجة تدخلة وهيمنته على العراق اخيراً ، وقد اكد هذا الامر وزير خارجية ايران (كمال خرازي) في عهد الرئيس الايراني السابق (محمد خاتمي) ١٩٩٧ - ٢٠٠٥ عندما قال في تاريخ ١٠/تشرين الاول/٢٠٠٠ (ان السلام بين اسرائيل وايران هو مجرد سراب) .^(٩٠) وهو ما يؤكد نظرية (صامويل هنتنجتون) ان الحرب منذ اعقاب الحرب الباردة هي بين الغرب الغير

اسلامي والشرق الاسلامي المتشدد ، فعلى الرغم من تصريحات الرئيس الاميركي الاسبق (كلينتون) انه لا يوجد بين الغرب والاسلام اي مشاكل فان التطورات التاريخية السابقة لهذا التصريح واللاحقة هي تخالف مقولته ، وكما يقول (صامويل هيننتجتون): (الحرب لا مفر منها بين الاسلام والغرب) .^(٩١) ولكن في تصورنا ان الصراع الان اصبح بين الاسلام الثوري (ايران) وبين المصالح الامريكية وامن اسرائيل. فعلى الرغم من المساعي الايرانية في توظيف الازمات الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين فلم تستطيع ايقاف الجهود الاسرائيلية في وضع ايران داخل دائرة المُهدد الدولي والداعم للتوتر الاقليمي ، فبالرغم من تقديم ايران الدعم للولايات المتحدة الامريكية لمحاربة الارهاب اعقاب احداث ١١/ايلول/٢٠٠١ موظفة الازمة لابعاد خطر الحرب الامريكية عليها وعلى الرغم من تحسن الاوضاع نسبيا بين الطرفين الاميركي والايراني إلا أن اللوبي الموالي لإسرائيل قابل المساعدة الإيرانية بالتجاهل والتهميش، واشترط لتحسين العلاقة الأمريكية-الإيرانية أن تمرّ أولاً عبر إسرائيل حتى لو كانت مصلحة أمريكا تقتضي العكس ، وقد تزايد التوتر بين الطرفين الإيراني-الإسرائيلي بعد المكيدة الإسرائيلية التي حاكتها حول السفينة (كارين إيه) اذ قد أعلنت إسرائيل عن اكتشافها بالبحر الأحمر وادّعت أنها محمّلة بأسلحة إيرانية متجهة إلى المجموعات الإرهابية الفلسطينية مما دفع بوش الابن إلى إدخال إيران في محور الشر عندما ألقى خطابه المشهور الذي صنّف فيه العالم إلى قسمين (خير وشر) ، وقد وصل التوتر حينها للتهديد بضرب المنشآت النووية الايرانية ، و ردّ الإيرانيون بتحريك حزب الله وبالتهديد بالمثل ، ومع الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ ، قدمت ايران الدعم الكبير للقوات الامريكية في احتلال العراق مستغلة هذا الامر وسيلة في تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ان لم تفد مساعيها لمنع نشوء هذه الحرب واحتلاله ، فقد تخوفت ايران من وصول الغزو الى اراضيها الامر الذي قُبِلَ باستحسان من الطرف الاميركي ودفع الرئيس الاميركي فيما بعد مطالبة شارون في العام ٢٠٠٦ التخفيف من حدة التوتر مع إيران ، فاستجابت السياسة الاسرائيلية وصرّح (عوزي دايان) الجنرال المتقاعد ورئيس مجلس الأمن القومي سابقاً والعضو المؤثر في حزب الليكود (أنّ إيران ليست عدواً، ولكن علينا التأكد من عدم تمكين إيران من اقتناء أسلحة دمار شامل) ،

لكن هذا الامر لم يستمر طويلا ، فقد تزايدت حدة التوتر بين الطرفين من جديد مع فشل الجهود الاسرائيلية في تصعيد حالة التهديد الايراني في العالم وزيادة الادراك العالمي للخطر الايراني النووي بتوقيع الاتفاق النووي الايراني في العام ٢٠١٣ وما تلاها من تسويات مع المجتمع الدولي بخصوص البرنامج النووي الايراني ، هذا بالاضافة الى تزايد التوتر الايراني من المساعي الاسرائيلية في دعم داعش الذي تزايد اقترابه من الاراضي الايرانية مع العام ٢٠١٤ ودخوله العراق . (٩٢)

ومع تزايد حالة التازم والتهديد بين الجانبين الايراني والاسرائيلي ، فقد تطورت العلاقات الاسرائيلية - الامريكية ، اذ كانت زيارة الرئيس الامريكي (اوباما) الى اسرائيل عام ٢٠١٣ دليل على الاهتمام الامريكي بالدول الحليفة له اقليميا والمناوئة للتطلعات الايرانية ، فقد اكد راديو الجيش الاسرائيلي انذاك ان هدف الزيارة هو (تحذير رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو من مهاجمة ايران) (٩٣) ، ويعد هذا الامر عامل انذار امريكي في الشرق الاوسط ، فوقع اسرائيل تحت التهديد وجرها الى المواجهة يعد تهديد لحليف وسلاح مهم للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط ، اذ قد اعتادت الادارة الامريكية على توظيف الدول الشرق اوسطية الموالية لها في خدمة مشروعها الهيمني على المنطقة والتي تتقدمها (اسرائيل وتركيا) . (٩٤)

اما العلاقات الايرانية - الخليجية فقد كانت للثورة الايرانية عام ١٩٧٩ اثر كبير في تحول العلاقات الودية الخليجية - الايرانية الى نوع من التوتر حتى الدخول في القطيعة الايرانية - الخليجية عام ١٩٨٨ ، بسبب التحول في السياسة الخارجية الايرانية الذي بدا يأخذ بعد ايديولوجي (مبدأ تصدير الثورة) المهددة للايديولوجية الخليجية (السعودية القطرية خصوصا) ، على الرغم من محاولة اعادة العلاقات بين الطرفين منذ عام ١٩٩١ وعقد اتفاقية امنية عام ٢٠٠١ . فانه اعقاب عام ٢٠٠٣ بدأت العلاقات بالتدهور من جديد وارتفع مستوى التهديد بين الطرفين بسبب العراق ومحاولة الحصول على نفوذ الى داخله . (٩٥) وينظر اغلب المنظرين والمحليين ان محددات العلاقة بين الطرفين الايراني والخليجي تعتمد على التوجهات والمصالح الخارجية لكل منهما اقليمياً ، ومستقبل العلاقة بينهما تتوقف على عدة محددات وعوامل ابرزها : (٩٦)

١. العامل الديموغرافي : تتميز ايران بالتزايد الديموغرافي مقارنةً بالجانب الخليجي وتشجع ايران على الهجرة في الوقت نفسه الى الدول ذات الكثافة السكانية القليلة .
 ٢. العامل العسكري : تعتبر القوة العسكرية المتفوقة من ابرز محددات السياسة الخارجية الايرانية التي تؤكد على ضرورة بروز ايران كقوة اقليمية متفوقة عسكريا كما ونوعا .
 ٣. دور القوى الكبرى في المنطقة : والتي يتمثل بالتنافس الروسي - الامريكي في المنطقة وخسارة الولايات المتحدة الامريكية للدور الايراني المساند للتطلعات الامريكية في المنطقة مع سقوط النظام الشاهنشاهي في ايران والتحول الى الجانب الروسي .
- وبالمقابل تنظر دول الخليج الى انه من ابرز متطلبات قيام تقارب ايراني - خليجي هو توفر مجموعة من الغايات وهي : ^(٩٧)
١. أن تتخلى إيران عن فكرة تصدير الثورة .
 ٢. تنسيق التعاون في المجال النفطي .
 ٣. تخلي إيران عن مفهوم الهيمنة في منطقة الخليج .
 ٤. وقف الهجرة الإيرانية غير المشروعة إلى بلدان الخليج العربي .
 ٥. تشجيع التبادل التجاري .
 ٦. إنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث .
- ومن نافلة القول ان العراق قد اثرت اهميته بالعلاقات الايرانية - التركية والايرانية - السورية ، اذ خلق العراق الجديد مصالح وهموم مشتركة للثالث (التركي - الايراني - السوري) وفي مقدمتها الامن والاكراد ومصادر الطاقة ، فزيارة الرئيس التركي (احمد داوود اوغلو) الى ايران في عام ٢٠٠٩ الملحق بزيارة الى العراق على راس وفد اقتصادي وتباحثه مع حكومة كردستان حول مقاومة عناصر حزب العمال الكردستاني يعد رسالة طمأنة الى ايران بقناعة النفوذ والسياسة الايرانية في العراق والمصالح المشتركة فيه . ^(٩٨) وبالمقابل ذهبت ايران نحو تعزيز الرؤية المشتركة ما بينها وبين تركيا وسوريا بخصوص العراق وخاصة بالمسألة الكردية ، علما ان كل من البلدان الثلاث يملك اقلية كردية ويعانون من التمييز العنصري . ^(٩٩)

ثالثاً : العلاقات الاسرائيلية

كان العراق ومنذ تأسيس الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ ضمن المخططات الاسرائيلية في الشرق الاوسط الداعية الى التفتيت وتحقيق النفوذ الغربي الامريكي خاصة في العراق والشرق الاوسط عامة ، فكان العراق عنصر محفز في التطور والتلازم في العلاقات الاسرائيلية بالدول الاستعمارية الغربية والولايات المتحدة الامريكية في المجالات العسكرية والاستخباراتية بالدرجة الاولى^(١٠٠) ، هذا اذا ما تذكرنا ايضا دور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية كعنصر ضاغط في السياسة الخارجية الامريكية^(١٠١) ايضا تجاه العراق وتحقيق المصالح الاسرائيلية في المنطقة والعراق تحديداً^(١٠٢) . فقد قامت اسرائيل ومنذ تأسيس دولتها في اللعب في المنطقة العربية وبصورة عامة دوراً مزدوجاً الاول يذهب نحو خدمة الاحتكارات الغربية العالمية النفطية في المنطقة من جهة ومن جهة اخرى خدمة الصهيونية العالمية والتوسعية الاقليمية من جانب اخر ، وبالتالي تمثل اسرائيل ومنذ تاريخ تأسيسها دور الشريك الاصغر للامبريالية العالمية واللاعب الاساس في العلاقات الغربية لتحقيق مصالحهم في الشرق الاوسط والعراق خاصة .^(١٠٣) ولهذا فان اسرائيل محط دعم اقتصادي خارجي غربي (اوربي) منذ بدايات القرن العشرين التي تقدم بالمقابل دعمها للنفوذ الغربي الاستعماري في الشرق الاوسط^(١٠٤) ، اذ قد استفادت اسرائيل من الدعم المقدم من هذه الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن هذا الدعم وفق المصادر والاراء اثبت انه لم ياتي من فراغ وانما نتيجة وجود مصالح مشتركة بين الطرفين بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الان . وقد جاء تراجع العراق من معادلة القوى الاقليمية الفاعلة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الحرب الامريكية فعلاً متناغماً مع الرؤية والهدف الاسرائيلي الا وهو تحقيق الامن الاسرائيلي وازالة عنصر جديد مهدد لامنهما ، لذا كان العراق عنصر وعامل جديد في زيادة التوافق و التناغم في علاقات اسرائيل مع القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .^(١٠٥) فالولايات المتحدة الامريكية تجد ان امن اسرائيل ووجودها في الشرق الاوسط هو هدف استراتيجي مهم لها يجب ان تحافظ عليه ، ونستذكر هنا مقولة الرئيس الامريكي الاسبق (ريتشارد نيكسون) عندما قال : (ان التزامنا باسرائيل نابع من مصلحتنا الاخلاقية والايديولوجية واننا سوف نجد انفسنا بما

يقارب اليقين مشاركين في نزاع مستقبلي في الشرق الاوسط ولن يسمح اي رئيس للولايات المتحدة الامريكية بان تُهزم اسرائيل). (١٠٦)

ولقد اكد المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الامريكية على نقاط مهمه بخصوص علاقات الولايات المتحدة الامريكية باسرائيل اعقاب احتلال العراق : (١٠٧)

١. ان اسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط والحليف الاستراتيجي الوحيد الذي تثق فيه الولايات المتحدة الامريكية لذا فان المصالح متطابقة ، وان من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ان توظف اكبر قدر ممكن من راس المال السياسي والعسكري في الدفاع عن اسرائيل وتعزيز قدراتها .

٢. يجب ان تكون التحالفات الامريكية مع الدول ذات الثقافات المتقاربة معها .

٣. يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تتبنى سياسة تتصف بالمبادرة وان تدعم تغيير الانظمة في الدول التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل .

ولعب العراق باهميته دوراً مؤثراً في العلاقات الاسرائيلية - التركية ، فقد كانت اسرائيل ومنذ زمن بعيد تتبع استراتيجية تدعم تكوين دولة كردية في شمال العراق ، الاستراتيجية التي تدخل ضمن سياق (استراتيجية التخوم الاسرائيلية) الامر الذي كانت تنظر اليه تركيا بانه تهديد لامنها القومي فعلى الرغم من تطور العلاقات التركية - الاسرائيلية منذ التسعينات (تحديداً بعد توقيع معاهدة التجارة الحرة بين البلدين عام ١٩٩٦ ، اضافة الى دعم اللوبي اليهودي في واشنطن المخططات والمصالح التركية في المنطقة) (١٠٨) ، قد بدأت العلاقات التركية - الاسرائيلية تدخل حقبة جديدة من التحول في طبيعتها بعد عام ٢٠٠٣ بسبب تكوين اقليم كردستان العراق وفق الدستور العراقي الجديد ٢٠٠٥ ، والذي دفع الى تحول في العلاقات التركية - الاسرائيلية الى نوع من البرود والجمود وتحول تركيا نحو ايران وسوريا الراضة لتكوين دولة كردية شمال العراق . (١٠٩)

لقد اثر الدعم الاسرائيلي للقضية الكردية في حدوث فتور في العلاقات التركية - الاسرائيلية ، فقد ذكرت صحيفة (يدعوت احرنوت الاسرائيلية) في ٢١/تشرين الاول/٢٠٠٣ ان تركيا حذرت اسرائيل من العمل في شمال العراق بعد حصول تركيا على معلومات تؤكد قيام اسرائيل بشراء الاراضي في شمال العراق الغنية بالنفط (كركوك

خاصة) ، وقد اعتبرت تركيا ان هذا العمل احتلال اسرائيلي جديد في العراق ، وفي ١٢/٦/٢٠٠٤ اوضحت صحيفة (نيويورك تايمز الامريكية) ان سرانيل نشرت جواسيسها في شمال العراق وبدأت تقوم بتدريب الاكراد لانشاء قوة كردية موازنة للنفوذ الايراني في العراق الامر الذي ادى الى تازم العلاقات التركية - الاسرائيلية واستدعاء تركيا لسفيرها في اسرائيل في عام ٢٠٠٤ .^(١١٠) وقد وصلت العلاقات حد التوتر في العام ٢٠٠٩ اذ قد رفضت تركيا المشاركة في المناورات المشتركة بين البلدين المعروفة باسم (نسر الاناضول) السنوية التي تعد من التدريبات المشتركة في حلف الناتو .^(١١١) ومما زاد من تدهور العلاقات بين البلدين امتعاض اسرائيل من تركيا وتشبيه وزير الخارجية الاسرائيلي (افغدور ليبرمان) رئيس الوزراء التركي بـ(القذافي) ورد عليه (رجب طيب اردغان) في زيارة الى فرنسا ان اسرائيل (خطر رئيسي للسلام في الشرق الاوسط) في عام ٢٠٠٩ ، خاصة بعد اكتشاف تركيا تزايد الدعم الاسرائيلي للاكراد شمال العراق بالسلاح والمال.^(١١٢) ومما زاد من توتر الاوضاع اكثر بين البلدين هو قيام اسرائيل في ٣١/ايار/٢٠١٠ بضرب اسطول (الحرية التركي) المتوجه الى غزة وراح ضحيته عدد كبير من الضحايا الاتراك .^(١١٣) ونتيجة هذا الاعتداء طالبت تركيا مباشرة اسرائيل من تقديم الاعتذار وتامين التعويضات لعوائل الضحايا وحالة القضية الى لجنة تحقيق دولية والا سيكون هناك قطع للعلاقات ما بين البلدين^(١١٤) ، ولهذا وبصورة تحليلية يرى الباحث ان الاعتداء الاخير عد رسالة اسرائيلية للجانب التركي (ان التهديد العسكري سيكون مصير تركيا في حال عدم الانصياع الى المصالح الاسرائيلية او في حال عدم تعديل مسار علاقاتها الاقليمية) .

خلاصة القول ان العراق كان محط انظار وادراك الدول الاقليمية العربية وغير العربية منطلقا من مصالحها القومية واهدافها المستقبلية ، وبسبب هذه الاهمية للعراق اصبح ذو تاثير فعلي في هذه الدول اعقاب عام ٢٠٠٣ والحرب الامريكية عليه ، وبالتالي القى هذا الامر بضلاله على علاقات هذه الدول الاقليمية والدولية .

المصادر:

- (١) عصام فاعور ملكاوي ، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة ، ط ١ ، (الخرطوم : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية) ، ٢٠١٣ ، ص ٣ .
- (٢) سظام حسين علوان ، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣ - ص ٧٤ .
- (٣) بيل بارك ، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية ، ط ١ ، (دبي : مركز الخليج للابحاث) ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٥ .
- (٤) سظام حسين علوان ، المصدر السابق ، ص ٧٤ - ص ٧٧ .
- (٥) ينظر في ذلك : المصدر نفسه ، ص ٧٧ - ص ٨٣ . وينظر ايضا للمزيد : جريدة الزمان ، عدد ٣٨٥٩ ، ٢٠١١/٣/٣٠ . وكذلك : جريدة الشرق الاوسط ، عدد ١٠٦٨١ ، ٢٠٠٨/٢/٢٥ .
- (٦) ينظر : معين حداد ، الشرق الاوسط : دراسة جيوبوليتيكية قضايا الارض والنفط والمياه ، ط ٣ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر) ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٩ - ص ١٦١ .
- (٧) عبد الناصر محمد سرور ، التعاون الاسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات ، مجلة الجامعة الاسلامية ، عدد ١ ، (فلسطين : جامعة الاقصى) ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩٠ .
- (٨) حسن بكر احمد ، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، العدد ٤١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٢ - ص ٤٣ .
- (٩) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، احتلال ما بعد الاستقلال : التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق ، ط ١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٤ . وينظر ايضا : لسلي كوكبورن ، الرابطة الخطرة : العلاقات الخفية بين امريكا واسرائيل ، ط ١ ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع) ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٨ - ص ٢١٦ .
- (١٠) محمد السعيد أدریس ، إيران والخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام) ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٤ .
- (١١) مازن الياسري ، العراق و المجتمع الدولي والعهد ، ط ١ ، (بيروت : دار السلام للنشر) ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٧ .
- (١٢) سامح راشد ، إيران وواشنطن..حسابات متداخلة وضغوط متبادلة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٨ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦٢ .

- (١٣) ينظر : بحث بعنوان : المتغيرات الجيو سياسية في العراق خلال المرحلة القادمة.. الجزء الرابع - اتجاهات السلوك السياسي الإيراني وأثره على الابعاد الجغرافية لدولة العراق ، منشور على شبكة الاتصالات العالمية الانترنت على موقع مركز صقر للدراسات الاستراتيجية على الرابط التالي : <http://www.saqrcenter.net/?page=٤٧٤٦>
- (١٤) أميرة عبد الرحمن ، إيران من الإصلاحيين الى البنائين انتكاسة أم تحقيق حلم؟ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٠ .
- (١٥) للمزيد حول نظرية ام القرى ينظر : انور ابو طه ، الجمهورية الاسلامية الايرانية وقضية فلسطين : جدل الايديولوجيا والمصالح ، ط١ ، (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات) ، ٢٠١١ ، ص ٢ . وينظر ايضا : جريدة العرب المصرية ، العدد ١٠٠٤٢ ، ٢٠١٥/٩/١٨ .
- (١٦) محمد جواد اللاريجاني ، الإستراتيجية القومية ، (بيروت : دار التعارف للمطبوعات) ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص ٦٢ - ص ٦٨ .
- (١٧) DINA ESFANDIARY AND ARIANE TABATABAI , Iran's ISIS policy , (19) International Affairs , (usa : The Royal Institute of International Affairs) , ٢٠١٥ , p:١ - p:٢ .
- (١٨) نعمة جاسم محمد ، التوظيف الصهيوني للنصوص التوراتية لاقامة دولة اسرائيل ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، عدد ٧ ، (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية) ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٢ - ص ١٨٣ .
- (١٩) نقلا عن : المصدر نفسه ، ص ١٨٣ .
- (٢٠) صلاح زكي احمد ، النظام العربي والنظام الشرق اوسطي صراع الأهداف والمصالح ، ط١ ، (القاهرة : دار العالم الثالث) ، ١٩٩٥ ، ص ١٨ .
- (٢١) جايمس بتراس ، سطوة اسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية ، ط١ ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون) ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٨ .
- (٢٢) مجموعة مؤلفين اسرائيليين ، هيرش جودمان واخرون ، الدور الاسرائيلي في الحرب الامريكية على العراق ، ط١ ، (دمشق : مركز الدراسات الفلسطينية) ، ٢٠٠٥ ، ص ١١ .
- (٢٣) محمد الغباشي ، أذرع الأخطبوط «الإسرائيلي» في الدولة العراقية ، منشور على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت على الرابط التالي :
- <https://saaaid.net/mktarat/iraq/١٠٣.htm>

- (٢٤) دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ، ط ١ ، (بيروت : الدار العربية ناشرون) ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦٦ .
- (٢٥) نقلا عن : عبد الخالق حسين ، تقسيم العراق لصالح إسرائيل ، بحث منشور على شبكة الاتصالات العالمية الانترنت في تاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣ على الرابط التالي : <http://www.qanon302.net/in-focus/2014/07/02/24002>
- (٢٦) افراح ناثر جاسم ، موقف ايران من حربي الخليج الثانية والثالثة ، دراسات اقليمية ، عدد ٣ ، (جامعة الموصل : مركز الدراسات الاقليمية) ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٥ .
- (٢٧) ينظر : احمد سلمان محمد ، العلاقات العراقية العربية الواقع والافاق ، بحث في العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق ، ط ١ ، (الجامعة المستنصرية : مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية) ، ٢٠١٢ ، ص ٦٣ - ص ٦٤ .
- (٢٨) ينظر : مايكل روز ، حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق ، سلسلة محاضرات الامارات ، عدد ١٠٩ ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢ - ص ١٧ .
- (٢٩) ينظر : مليحة بنلي الطون ايشيق ، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ، سلسلة محاضرات الامارات ، عدد ١٤٥ ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، ٢٠١١ ، ص ٦ - ص ٩ .
- (٣٠) سمير سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب اردغان ، ط ١ ، (عمان : الجنادرية للنشر والتوزيع) ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٨ .
- (٣١) نوال عبد الجبار سلطان ، المتغيرات السياسية التركية تجاه المكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦ ، دراسات اقليمية ، عدد ٧ ، (جامعة الموصل : مركز الدراسات الاقليمية) ، ٢٠٠٧ ، ص ١١٤ .
- (٣٢) خليل علي مراد ، الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ١٩٨٤ ، دراسات اقليمية ، عدد ٣ ، (جامعة الموصل : مركز الدراسات الاقليمية) ، ٢٠٠٥ ، ص ٢ - ص ٣ .
- (٣٣) ينظر : حنا عزو بهنان ، العلاقات النفطية العراقية - التركية ١٩٧٧ - ٢٠٠١ ، دراسات اقليمية ، عدد ٥ ، (جامعة الموصل : مركز الدراسات الاقليمية) ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢ .
- (٣٤) Bruce Maddy-Weitzman and Asher Susser , Turkish-Israeli Relations in a Trans-Atlantic Context , (Tel Aviv University : The

Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies) ,

٢٠٠٥ , p.٨٣ .

(٣٥) ينظر : حسين عدنان هادي ، العلاقة بين الحكومة العراقية الاتحادية واقلية كردستان - الاشكاليات - المؤثرات - السيناريوهات ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد الثامن ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، ٢٠١٥ ، ص ٨٠ .

(٣٦) نقلا عن : ابراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، دراسات اقليمية ، عدد ٥ ، (جامعة الموصل : مركز الدراسات الاقليمية) ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠ .

(٣٧) حسين حافظ وهيب ، دراسة في مستقبل العلاقات التركية - العراقية بعد الاحتلال الانكليزي ، دراسات دولية ، عدد ٢٦ ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية) ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٠ .

And see too : Edward P. Joseph , Michael E. O'Hanlon , The Case (٣٨) for Soft Partition in Iraq , (usa : The Saban Center at The Brookings Institution) , ٢٠٠٧ , p. ١٨ - p.١٩ .

See : anadolu post jurnal , Tuesday/December/ ١٥/ ٢٠١٥ . and see (٣٩) : Turkish Presence in Northern Iraq: A Situation with Broad Regional Implications , Al-Bayan Center Studies Series , February ٢٠١٦ , p.٣ .

(٤٠) منصور حسن العتيبي ، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٩ - ٢٠٠٠ ، ط ١ ، (دبي : مركز الخليج للابحاث) ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٤ .

(٤١) للمزيد حول موضوع دعم ايران للحركات الكردية في شمال العراق لاسقاط النظام العراقي السابق واستخدامهم كوسيلة ضغط على الحكومة العراقية ينظر : قحطان احمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية ، ط ١ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي) ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤١ - ص ٣٤٣ .

(٤٢) ينظر : سليم كاطع علي ، الموقف الامريكي من طموحات ايران الاقليمية - صراع ام تنافس ، المرصد الدولي ، عدد ٧ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٤ - ص ٥٥ .

(٤٣) جوان كول ، الشيعة العراقيون : حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٨ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٧ .

- (٤٤) صحيفة السفير ، ٢٣ / ١ / ٢٠٠٤ .
- (٤٥) نعوم تشومسكي ، امريكا ... ما نقوله نحن يمشي ، ط١ ، (بيروت : دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع) ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤ .
- (٤٦) اسرائيل شاحاك ، اسرار مكشوفة : التسليح النووي والسياسة الخارجية الاسرائيلية ، ط٢ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر) ، ٢٠٠١ ، ص ٧٥ .
- (٤٧) تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة : التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة الامريكية ، ط١ ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون) ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٣٢ .
- (٤٨) صحيفة الحياة ، ٢٥ / ٣ / ٢٠٠٥ .
- (٤٩) خبر بعنوان : "خامنئي" يحدد موقف ايران من تقسيم العراق وسوريا! .. ، منشور على موقع صحيفة القوة الثالثة اليومية ، في تاريخ ١٧ / ٨ / ٢٠١٥ ، على الرابط التالي : <http://www.thirdpower.org/index.php?page=read&artid=١٣٨٢٥٢>
- (٥٠) خبر بعنوان : جعفري: ايران لن تسمح بتقسيم العراق وسوريا ، على موقع المدى الصحفي ، في تاريخ ٢٣ / فبراير / ٢٠١٦ ، على الرابط التالي : <http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=٦٣٤١>
- ٠
- (٥١) بعد معلومات عراقية.. إيران: سندر بعنف إذا اقترب داعش ، قناة الحرة ، على الرابط التالي : <http://www.alhurra.com/content/iran-iraq-afganstan-isis-attacks-hreat/٢٨٦٥٨١.html>
- (٥٢) السومرية نيوز : العبادي ووزير خارجية ايران يبحثان جهود دفع خطر داعش عن العراق والمنطقة ، ٣٠ / ايلول / ٢٠١٥ ، على الرابط التالي : <http://www.alsumaria.tv/news/١٤٧٥٣١>
- (٥٣) تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة : التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨ .
- (٥٤) وليد حمدي الاعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج : في وثائق غير منشورة ١٩٦٥ - ١٩٩١ ، ط١ ، (لندن : دار الحكمة للنشر والتوزيع) ، ١٩٩٢ ، ص ١٣١ .
- (٥٥) علي عبد الجليل علي ، الحرب على العراق - رؤية توراتية يهودية ، ط١ ، (عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع) ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠ - ص ١١ .
- (٥٦) See : Michel Chossudovsky , "Greater Israel": The Zionist Plan for the Middle East , Global Research , no : ٢٠١٣ , (USA :

Association of Arab-American University Graduates) , ٢٠١٥ ,
p:١ .

(٥٧) نقلا عن : نعم تشومسكي ، ارهاب القراصنة و ارهاب الاباطرة قديما وحديثا ، ط ١ ، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية) ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٧ .

(٥٨) Israel Shahak , The Zionist Plan for the Middle East , (USA – Massachusetts : Association of Arab-American University) , ١٩٨٢
p:١ .

(٥٩) سعيد اللاوندي ، الشرق الاوسط الكبير .. مؤامرة امريكية ضد العرب ، ط ١ ، (القاهرة : شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع) ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٤ – ص ٣٥ .

(٦٠) احمد طحان ، الانهيار الامريكي : رائحة الدم في حياة الرئيس جورج بوش ، ط ١ ، (بيروت : دار المعرفة للنشر والتوزيع) ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤٦ – ص ٣٤٧ .

(٦١) نقلا عن : دينا محمد جبر ، الاستراتيجية النووية الاسرائيلية – الثوابت والمتغيرات ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٤٣ ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية) ، ٢٠١١ ، ص ١٠٦ .

(٦٢) نعم تشومسكي ، امريكا ... ما نقوله نحن يمشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

(٦٣) للمزيد حول الشرق الاوسط الكبير ينظر : رعد قاسم صالح ، العراق في ظل متغيرات السلطة العالمية رؤية تحليلية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد ٤٥ ، (الجامعة المستنصرية : مركز الدراسات العربية والدولية) ، ٢٠١٤ ، ص ١٨ – ص ١٩ .

(٦٤) دهام محمد العزاوي ، البعد الاسرائيلي في الاحتلال الامريكي للعراق ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٣ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية) ، ٢٠١١ ، ص ١٠٧ – ص ١٠٨ . وينظر ايضا : كوثر عباس الربيعي ، المخطط الامريكي الاسرائيلي في العراق والمنطقة العربية – الواقع والتداعيات ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٧ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية) ، ٢٠١٣ ، ص ٢٧ .

(٦٥) مجموعة باحثين ، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ؟ ، مجلة المتابع الاستراتيجي ، العدد ٢٢ ، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١١ ، ص ٤١ – ص ٤٢ .

(٦٦) Efraim Inbar , How Dangerous is ISIS to Israel? , the begin-sadat center for strategic studies , No. ٣٠٦ , ٢٠١٥ , p.٢ . and see too :

Ben Smith , ISIS and the sectarian conflict in the Middle East ,
hous of commons library , ٢٠١٥ , p.٩ – p.١٢

(٦٧) نظيرة محمود خطاب ، مشاريع وخطط اسرائيل للاختراق الامني والتفتيت في المنطقة العربية
- قراءة تحليلية ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٥ ، (جامعة بغداد : مركز
الدراسات الفلسطينية) ، ٢٠١٢ ، ص ٦ - ص ٧ .

(٦٨) حامد ربيع ، مبدأ شد الاطراف وتطور السياسة الاقليمية في الشرق الاوسط خلال الثمانينات
(بغداد : مركز البحوث والمعلومات) ، ١٩٨٣ ، ص ٣٨ .

Efram Inbaer : Israel Strategy , Middle East Review Of International
Affairs , no. ٤ , vol. ٢ , ١٩٩٨ , p.١٠ .

(٧٠) اياد عبد الكريم مجيد ، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية تركيا انموذجا ،
مجلة العلوم السياسية ، عدد ٤٦ ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية) ، ٢٠١٣ ،
ص ١٩٦ .

(٧١) حنا عزو بهنان ، موقف الحكومة التركية من تطورات الاحداث في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦
العراق ودول الجوار ، ط ١ ، (الموصل : مركز ابن الاثير للطباعة والنشر) ، ٢٠٠٧ ، ص
٨٣ .

(٧٢) رنا مولود شاكر ، العلاقات التركية السورية في ظل الازمة السياسية الداخلية لسوريا ،
اوراق دولية ، عدد ٢١٠ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، ٢٠١٢ ،
ص ١٧ .

(٧٣) ينظر : مالك مفتي ، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية ، دراسات عالمية ، عدد ٢٧
(ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، ١٩٩٨ ، ص ١٣ . وايضا :
خليل علي مراد ، الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ١٩٨٤ ، مصدر
سبق ذكره ، ص ١٠ - ص ١١ .

(٧٤) مليحة بنلي الطون ايشيق ، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ، مصدر سبق ذكره
، ص ١٠ .

omer Taspinar , Turkey,s Middle East politics : Between Neo –
ottomanism and kamalism , Carnegie papers , carnegie

Endowment for international peace, september ٢٠٠٨ , p.٢٨ .

(٧٦) مليحة بنلي الطون ايشيق ، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ، مصدر سبق ذكره
، ص ١٦ .

- (٧٧) خليل علي مراد ، الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ١٩٨٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .
- (٧٨) حقي اوغور ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، بحث بعنوان : تركيا .. البعد عن حافة الصدام ، ط ١ ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون) ، ٢٠١٠ ، ص ٢٣ .
- (٧٩) Stephen Larrabee , Turkey as us Security Partner , Rand Corporation , ٢٠٠٨ , p.١٢
- (٨٠) Efraim Inbar , Israeli-Turkish Tensions and Beyond , Israel Journal of Foreign Affairs , no:٤ , Israel , ٢٠١٠ , p:٢٩ .
- (٨١) Efraim Inbar , The Deterioration in Israeli-Turkish Relations and its International Ramifications , Mideast Security and Policy Studies , no : ٨٩ , (BAR-ILAN UNIVERSITY : THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES) , ٢٠١١ , p:١ .
- (٨٢) بيار بارتيلو ، هل تتجه العلاقات الاسرائيلية التركية الى ازمة دائمة ؟ ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٤ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية) ، ٢٠١١ ، ص ٢١١ . وايضا : نادية فاضل عباس فضلي ، العلاقات التركية الاسرائيلية افاق التقارب ونقاط الخلاف ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٧ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية) ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٣ .
- (٨٣) مشكلة كركوك تتمثل في عائدة هذه المحافظة الى كردستان العراق الاكراد ام الى الدولة العراقية . وللمزيد ينظر : علي حسين حميد العيساوي ، نحو استراتيجية عراقية لادارة التحديات داخليا - اقليميا - دوليا ، قضايا استراتيجية ، عدد ١٨ ، (بغداد : جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية) ، ٢٠٠٩ ، ص ٩ .
- (٨٤) لقمان عمر محمود النعيمي ، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية - الامريكية ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ، دراسات اقليمية ، عدد ٨ ، (جامعة الموصل : مركز الدراسات الاقليمية) ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٣ .
- (٨٥) ميدل ايست أونلاين ، موقف بغداد من الدعم الدولي للأكراد يعقد الحرب على الدولة الاسلامية' ، على الرابط التالي : <http://www.middle-east-online.com/?id=١٨٢٤٧٤>
- (٨٦) ينظر : محمد صادق اسماعيل ، من الشاه الى نجاد .. ايران الى اين ، ط ١ ، (القاهرة : الدار العربي للنشر والتوزيع) ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤٧ .

- (٨٧) سيرجي شاشكوف ، العلاقات الروسية - الإيرانية الى اين ، دراسات استراتيجية ، عدد ١٥٩ ، (ابو ظبي : مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية) ، ٢٠١٠ ، ص ٧ - ص ١٠ .
- (٨٨) محمد صادق اسماعيل ، من الشاه الى نجاد .. ايران الى اين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .
- (٨٩) افي ميلاميد ، هل الحرب في الشرق الاوسط واقعة لا محالة ؟ ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٦ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية) ، ٢٠١٢ ، ص ١٩١ .
- (٩٠) نقلا عن : محمد صادق اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .
- (٩١) صامويل هينتنجتون ، صدام الحضارات .. اعادة صنع النظام العالمي ، ط ٢ ، (بيروت : دار سطور للنشر والتوزيع) ، ١٩٩٩ ، ص ٣٣٨ - ص ٣٣٩ .
- (٩٢) ينظر : حزام زهور عدي ، الثابت والمتحول في العلاقة الإيرانية-الإسرائيلية ، جريدة الجمهورية الالكترونية ، ١/اكتوبر/٢٠١٣ . وينظر ايضا : يوسي الفر ، العلاقات الاسرائيلية المتوترة مع تركيا وايران : بعد شد الاطراف ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، العدد ٦٤ ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات) ، ٢٠١١ ، ص ٤ - ص ٦ .
- (٩٣) see : Andrew Beale , Iran Vs. Israel: Who Would Win An All-Out War? , on internet ; <http://mic.com/articles/٢٦٤٩٧/iran-vs-war?> , <http://mic.com/articles/٢٦٤٩٧/iran-vs-war?> , on internet [israel-who-would-win-an-all-out-war](http://mic.com/articles/٢٦٤٩٧/iran-vs-war?)
- (٩٤) See : EDDIE J. GIRDNER , THE GREATER MIDDLE EAST INITIATIVE: REGIME CHANGE, NEOLIBERALISM AND US GLOBAL HEGEMONY , First International Conference: "America in the Middle East , The Middle East in America , (Beirut : American University of Beirut) , ٢٠٠٥ , p:٤٠ .
- (٩٥) Reza Ekhtiari Amiri , Ku Hasnita Ku Samsu , Security Cooperation of Iran and Saudi Arabia , International Journal of Business and Social Science , no.١٦ , (Malaysia : Universiti Putra Malaysia) , ٢٠١١ , p.٢٤٦ .
- (٩٦) تقارب سعودي/إيراني تحت إحساس بالخطر الأميركي ، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، ع(١٥٢) ، ٢/١٠/٢٠٠٢ ، للموقع : www.deplomaticinfo.com

(٩٧) احمد الضبع ، الاقتصاد قاطرة التقارب الايراني الخليجي ، للموقع :

www.islamonline.net

(٩٨) واثق محمد البراك ، زيارة احمد داود اوغلو الاخيرة للعراق والدور التركي المرتقب ، مجلة الراصد الاقليمي ، العدد ٣٤ ، (جامعة الموصل : مركز الدراسات الاقليمية) ، ٢٠٠٩ ، ص ١ - ص ٢ .

(٩٩) بيل بارك ، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية ، ط ١ ، (دبي : مركز الخليج للابحاث) ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٦ - ص ٧٠ .

(١٠٠) ينظر : جيلين جرينوالد ، ولورا بويتراس ، ويوين ماكاسكيل ، وثائق و مطالعات في التعاون الاستخباراتي الامريكي الاسرائيلي الاقليمي ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، عدد ٧٨ ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات) ، ٢٠١٤ ، ص ٤٥ - ص ٤٦ .

(١٠١) جون . جي . ميرشايمر ، ستيفن . ام . والت ، امريكا المختطفة : اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية ، ط ١ ، (الرياض : مكتب العبيكان للنشر والتوزيع) ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٣ - ص ٦٨ . وكذلك ينظر : ادوار تيفن ، اللوبي اليهودي وسياسة امريكا الخارجية ، ط ٢ ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع) ، ١٩٩٠ ، ص ١٩٢ - ص ٢٠١ . وايضا : بول فيندلي ، من يجرؤ على الكلام : اللوبي الصهيوني وسياسات امريكا الداخلية والخارجية ، ط ٥ ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع) ، ١٩٨٨ ، ص ١٩٣ - ص ٢٠٢ .

(١٠٢) ينظر : جون ميرشايمر ، ستيفن والت ، اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية ، دراسات عالمية ، عدد ٦٦ ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢ - ص ١٣ .

(١٠٣) فؤاد مرسي ، الاقتصاد السياسي الاسرائيلي ، دار الوحدة للنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ص ٧٤ .

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(١٠٥) خلود محمد خميس ، اسرائيل و الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق ، دراسات دولية ، عدد ٣٦ ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٥ .

(١٠٦) نقلا عن : خلود محمد خميس ، اسرائيل و الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩١

(١٠٧) عصام محمد عمران ، النظام السياسي السعودي في الادراك الامريكي ، دراسات دولية ، عدد ٢٦ ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٧ .

(١٠٨) هاكان يافوز ، العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، دراسات عالمية ، عدد ٢٩ ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤ - ص ٢٥ .

(١٠٩) يوسي الفر ، العلاقات الاسرائيلية المتوترة مع تركيا وايران : بعد (شد الاطراف) ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، عدد ٦٤ ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات) ، ٢٠١١ ، ص ٥ - ص ٦ .

(١١٠) افرايم عنبار ، الحلفاء الاستراتيجيون الجدد لاسرائيل الهند وتركيا ، مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية ، اسرائيل ، تموز ٢٠٠٨ متوفر على الموقع المركز الالكتروني :

<http://www.biv.ac.il/Besa>

(١١١) صحيفة السفير اللبنانية ، ١٢/١٠/٢٠٠٩ .

(١١٢) جريدة الوطن الكويتية ، العدد ٣٤٧٩ ، ٩ ابريل ٢٠٠٩ .

(١١٣) احمد عبد الامير الانباري ، المحددات الاقليمية والدولية للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ٥١ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات

الفلسطينية) ، العدد ٥١ ، ٢٠١٠ ، ص ١ .

(١١٤) جريدة القبس الكويتية ، العدد ١٣٣٢٩ ، ٧ يوليو ٢٠١٠ .

أوجه التنافس والتعاون في العلاقات العراقية-المصرية

أ. م. د. سمير جسام راضي*

المخلص

ان الضعف الذي اصاب كلا من العراق ومصر والذان يعدان اهم اجنحة التوازن في المنطقة العربية والمحافظة على استقرارها ، يعد من اهم الاسباب لاختلال التوازن الكبير الذي تعيشه المنطقة شرق السويس ومنذ العام ١٩٧٩ اي عند خروج مصر وحتى العام ٢٠١١ ، وطرد العراق من جامعة الدول العربية عام ١٩٩٠ ، والذي وصلت فيه المنطقة الى حالة لا توصف من عدم الاستقرار. لذلك فان عودة التعاون ما بين الدولتين بعد اعادة بناء قوتها وتحقيق الاستقرار الحقيقي لكلتا الدولتين ، سيعيد التوازن للمنطقة بشكل عام .

Abstract

The weakness which dominated Iraq and Egypt which are considered as the balancing wings of the area and maintain its stability, is one of the main reasons for the great imbalance the states located in the area east of the suez canal since ١٩٧٩, and sacked Iraq from League Of Arab States in ١٩٩٠ , is going through ,is .Getting back into the cooperation mood and regaining their strength and internal stability will retake the whole area back to the state of balance and stability.

*. كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

Eemail:Sameerjassam@yahoo.com

المقدمة:

تعيش المنطقة العربية بشكل عام، ومشرقها بشكل خاص، مرحلة عدم استقرار سياسي لم تشهدها منذ حصول دولها على الاستقلال، ولعل احد أهم أسباب عدم الاستقرار الكبير والواسع هذا هو: اختلال التوازن القائم بين دول المنطقة التي شكلت كل من: مصر والعراق أجنحة توازنهما، والمحافظة على استقرارهما. فقد كانت مصر عبر التاريخ تؤمن بسياسة: المحافظة على الأمر الواقع "status quo"، وتعمل وفقاً لها، بينما كان لعراق دائماً، الكيان الذي لم يعرف عبر تاريخه اعترافاً بالأمر الواقع، بل وعلى العكس من ذلك، يؤمن بتغيير الأمر الواقع وفقاً لمصالحه، وهو تغيير لا بد له أن يؤثر في نفوذ ومصالح مصر في المنطقة الواقعة بين الدولتين، وهو ما جعل مصر تميل دائماً إلى التحالف مع الدول الأخرى في المنطقة ضد العراق حتى لا يحدث التغيير. ونتيجة لتعارض سياسات هاتين الدولتين: مصر والعراق، اللتان تمثلان أقدم حضارات البشر المسجلة على الأرض، فقد عاشت علاقاتهما ومنذ استقلالهما، مراحل جزر كثيرة وطويلة، وبعض مراحل المد القليلة والقصيرة، مثلت العراق فيها، القطب السلبي لجناح التوازن، فيما مثلت مصر القطب الايجابي، ولفهم وتفسير العلاقات العراقية-المصرية، فإن من الضروري البحث في بعض المؤشرات الأساسية للتنافس بين العراق ومصر، وصولاً إلى العوامل الداعمة للتعاون بينهما..

أولاً: بعض المؤشرات الأساسية للتنافس بين العراق ومصر

- **المؤشر الأول:** بدأ التنافس بين العراق ومصر على الزعامة السياسية العربية مع إنشاء الجامعة العربية، وخاصة قبل قيام الثورتين في هاتين الدولتين في العامين ١٩٥٢م و ١٩٥٨م على التوالي، فعندما طرح رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري السعيد) مقترحه الخاص بتوحيد (دول الهلال الخصيب)^(*)، أثار ذلك المشروع حفيظة مصر التي تخوفت من سعي العراق لزعامة الأقطار العربية، وهو ما ظهر أيضاً وبشكل واضح في مواقف وسياسة البلدين من مشاريع الوحدة العربية، ومسألة الانضمام إلى الأحلاف العسكرية^(١). ويعود الاختلاف الكبير بين نوعية المؤسسة التي طالبت العراق بإنشائها، ونوعية المؤسسة التي طالبت بها مصر إلى اختلاف

طموحات الدولتين، فقد أنشأت مصر الجامعة العربية وفقاً للرؤية والطموح المصريين، حيث باشر رئيس الوزراء آنذاك (مصطفى النحاس) برسم خطة بديلة للمشروع العراقي عندما استلم منصب رئيس الوزراء بمصر في العام ١٩٤٢م، وقدم في ٢٠/٢ آذار/ ١٩٤٣م، تصورات عدة لمجلس الشيوخ المصري في سياق رده على سؤال بخصوص كيفية تحقيق الوحدة، والذي أكد فيه أن أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية قائمة على أساس رضا المحكومين، وأن تحقيق ذلك الهدف يجب أن يجري بشكل تحرك تدريجي، تكون نقطة انطلاقه قائمة على الاتصالات الثنائية التي يتم عن طريقها جمع آراء الحكومات العربية، وعلى ضوء هذه الآراء، يتم التنسيق بين وجهات النظر المختلفة. وقد استغرق ذلك التحرك نحو عامين امتدا من تموز عام ١٩٤٣م وحتى آذار عام ١٩٤٥م، وانتهى بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية^(٢). ولكن موقف العراق من الجامعة العربية تغير بعد صدور ميثاقها، وبدأت اتهامات العراق لمصر وجامعة الدول العربية التي بدأ العراق يصفها بأنها: أصبحت أداة لتحقيق المصالح السياسية المصرية الخارجية، ودليل ذلك، هو احتكار مصر لمنصب الأمين العام، وإشغال الموظفين المصريين لأغلب المواقع في المؤسسات التابعة للجامعة العربية، واستخدامهم لها كمحدد لطموح العراق^(٣).

- المؤشر الثاني: تأخر تأييد العراق ومساندته للثورة في مصر في عام ١٩٥٢م، والاهم: إنشاء (حلف بغداد)^(٤)، حيث اختلف موقف مصر منه عن موقف العراق، إذ عارضته ووقفت بالضد من إنشائه لأسباب عدة داخلية منها وإقليمية، وما يهنا هو: بيان السبب الحقيقي في الاختلاف والتباعد وهو: عدم تسيد العراق على مصر في ذلك الحلف.

- المؤشر الثالث: ظهر عند تأييد مصر لاستقلال دولة الكويت، وإرسال قوات مصرية لمحاربة العراق في حال إرسال قواته للسيطرة على الكويت عام ١٩٦١م، وكذلك في عام (١٩٧١م-١٩٧٢م)، وأخيراً في عام (١٩٩٠م-١٩٩١م)^(٥).

ودفعت تلك المؤشرات، ومؤشرات أخرى ظهرت في الأعوام اللاحقة، بالعراق إلى تضييف القمة العربية في العام ١٩٧٩، لمناقشة توقيع مصر على اتفاق (كامب ديفيد)،

حيث قام العراق بدور المخطط لإنجاح المؤتمر، بعد التوقيع على معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل في آذار عام ١٩٧٩، وتقرر في المؤتمر ما يلي^(٦):

- سحب السفراء العرب من مصر فوراً .
- تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية.
- نقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس .

وأدى هذا القرار، وما تبعه من حرب عام ١٩٨٠م، إلى حدوث الاختلال الأول في التوازن في النظام الإقليمي العربي، الذي حدث الاختلال الثاني الكبير فيه عام ١٩٩٠، عند غزو العراق للكويت، وهو ما كان فرصة ثمينة لكي ترد مصر للعراق ما قام به ضدها في عام ١٩٧٩، بغض النظر عن التحسن الشكلي في العلاقات بين البلدين نهاية عقد الثمانينيات، نتيجة لحاجة العراق عسكرياً، حيث استخدمت مصر مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة في ١٠/٨/١٩٩٠، وفي ظل خلافات وانقسامات عربية مختلفة، وبعد إصرار دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، خرج المؤتمر بقرارات كان منها: طرد العراق من جامعة الدول العربية^(٧).

لقد دخلت دولة العراق عقد التسعينيات من القرن الماضي وهي ناقصة السيادة، حيث خضعت لنظام العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة ومن ضمنها: العقوبات السياسية: واستمر فرض تلك العقوبات حتى عام ٢٠٠٣، عندما انتهى النظام السياسي القديم في العراق على يد القوات الأمريكية في عملية غزو كبيرة^(٨)، تحولت إلى احتلال بعد تبني مجلس الأمن للقرار (١٤٨٣) الذي يعدّ الولايات المتحدة دولة محتلة للعراق^(٩). وقد شجبت مصر في بيان رسمي وعلني ذلك الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، وأيدت مواقف بعض الدول الأوروبية التي عارضت الغزو العسكري، وشهدت مصر غير الرسمية تظاهرات ومسيرات شعبية كبيرة تندد بذلك الغزو^(١٠).

لكن مصر الرسمية، تبنت قرارات اجتماع وزراء الخارجية العرب في ١٥/شباط/٢٠٠٣، التي نصت على دعم وتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها عن طريق^(١١):

- ١ - الدعم اللوجستي المصري للقوات الأمريكية-البريطانية .

٢- فتح قناة السويس لعبور القوات البحرية الأمريكية والبريطانية، بناء على موافقة صانع القرار السياسي الخارجي المصري.

٣- تزويد مصر للقوات الغازية بالتجهيزات الغذائية التي تحتاجها.

وابتداء من النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين، شهدت العلاقات العراقية-المصرية وعلى الجانبين: الاقتصادي والثقافي، بعض التحسن الذي جاء نتيجة لموافقة الأمم المتحدة على تصدير بضائع مصرية إلى العراق كجزء من برنامج النفط مقابل الغذاء^(١٢)، عندما أدركت الضرورة القيمة لرفع الحصار عن العراق، وهكذا نرى: أن بداية التعاون العراقي-المصري بدأت على مستويات مختلفة، وجاءت إثر تحسن الموقف المصري من دعم الجهود العراقية لرفع الحصار، وكان التجاوب المصري والتعاطف مع قضية الحصار ذا أثر واضح في قيام تنسيق عراقي-مصري لبدء مرحلة جديدة في العلاقات بينهما، ودعت مصر في هذا المسار الدول العربية إلى مراجعة سياستها اتجاه العراق، وأعلنت الشركات المصرية استعدادها لتزويد العراق باحتياجاته في مجالات تأهيل وتحديث محطات الكهرباء المتضررة آنذاك^(١٣). وأيد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك إرسال طائرات مصرية لكسر الحظر الجوي على العراق، وبدء دعمه لتقديم المساعدات الغذائية والدوائية، وأكد أيضاً، أنه لن يتوقف عن بحث موضوع العراق في جميع زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن العديد من المسؤولين المصريون: أن المعادلة آنذاك غير صحيحة وخاطئة، وضرورة البحث عن معادلة جديدة، فلا عقوبة أبدية، ولا يمكن أن تفرض عقوبات أزلية، ولا يمكن أن يعاقب شعب بأكمله^(١٤).

وتطورت تلك المواقف والعلاقات إلى برامج، إذ انطلقت المبادرات الشعبية المصرية المتعددة المجالات لتأكيد ضرورة رفع الحصار عن العراق، حيث وصلت مطار بغداد الدولي أعداد كبيرة من الوزراء والفنانين والرياضيين والمحامين، ومن الشرائح الاجتماعية كافة^(١٥). وكانت وراء ذلك التطور أسباب عديدة من أهمها: عدم حصول مصر على عقود جديدة من دول الخليج العربي كمكافأة لها في دورها من الحرب، وانتهاء عمليات إخراج العراق من الكويت، وكنوع من المساومة بعد تحسن العلاقات

الإيرانية - الخليجية بشكل عام، ومع السعودية بشكل خاص^(١٦). واستمر ذلك التحسن في العلاقات الاقتصادية حتى بعد تغيير النظام في العراق، ورفع معظم العقوبات الاقتصادية، حيث وصل الميزان التجاري لمصلحة مصر إلى أكثر من (٤٥٠) مليون دولار سنوياً حتى العام ٢٠١٠^(١٧). وشاركت الحكومة المصرية بعدة خطوات عملية لتعزيز الدور المصري في العراق كان أهمها:

١. أصدر مكتب الرئاسة لجمهورية مصر العربية بياناً في ١٤/تموز من عام ٢٠٠٣م، تضمن: الترحيب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي، وعده خطوة نحو الإمام، ووصفه بالخطوة الايجابية نحو وضع دستور جديد وحكومة جديدة للعراق، والإعلان عن اعتراف مصر بالحكومة العراقية المؤقتة بعد إرسال برقية تهنئة من الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك إلى كل من: الرئيس العراقي الأسبق (غازي عجيل الياور) بمناسبة توليه رئاسة جمهورية العراق، و (إياد علاوي) بمناسبة توليه رئاسة مجلس الوزراء آنذاك، وأعلنت مصر دعمها التام لتعبئة كل الإمكانيات لبناء الدولة العراقية، وإعادة النشاط الدبلوماسي المصري بعد احتلال العراق، إذ كانت مصر من أوائل الدول العربية التي أعادت تمثيلها الدبلوماسي مع العراق، بيد أن ذلك لم يدم طويلاً بعد أن عمدت قوى الإرهاب إلى اختطاف السفير المصري في العراق (إيهاب بالشريف) في ٣/تموز من العام ٢٠٠٥، ومن ثم قتله^(١٨).

٢. مشاركة مصر في المؤتمر الموسع لدول جوار العراق في ٣/تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧م، والذي شدد على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في العراق، ودعم جهود الحكومة العراقية من أجل مكافحة الإرهاب، وإرساء دعائم الديمقراطية، فضلاً عن وضع خطة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة مدتها خمسة أعوام لإعادة أعمار العراق وتنميته اقتصادياً^(١٩).

٣. قيام مصر بدور مهم في العراق بمشاركتها في دعم وبناء مؤسسات أمنية رصينة وتدريب المئات من أبناء المؤسسات الأمنية العراقية في وزارتي الداخلية والدفاع.

٤. دخول رؤوس الأموال المصرية إلى العراق خاصة، تجاوباً مع التوجه العراقي لتعزيز الدور المصري في العراق، والترحيب بعودة مصر القوية إلى العراق من خلال السفارة المصرية في بغداد.

٥. سعي مصر لتفعيل العلاقات مع العراق في ظل التفاهات حول البدء في فتح السفارة المصرية في العراق، وإبداء الرغبة في إقامة عدد من المشروعات المشتركة بين البلدين الشقيقين لاسيما في قطاعي النفط والغاز^(٢٠).

وتأكد ذلك بالزيارات المتبادلة بين البلدين حيث زار كل من وزير خارجية مصر الأسبق (أحمد أبو الغيط) ووزير البترول المصري الأسبق (سامي فهمي) بغداد في أكتوبر ٢٠٠٨، والتقى مع الرئيس العراقي السابق (جلال الطالباني) ورئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي)، وهو ما أعطى دفعة جديدة لجهود تنشيط العلاقات وتنشيط عمل اللجنة المشتركة بين البلدين، وتفعيل العرض المصري للعراق بقيام وفد عراقي من وكلاء الوزارات العراقية كافة لزيارة مصر للحصول على دورات تدريبية والاطلاع على مجالات التعاون المختلفة، وإعلان الوزير أبو الغيط عن ترحيب مصر وتشجيعها للشركات المصرية للعودة إلى العراق والاستثمار فيه وتفعيل التبادل في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية.

لقد كان انتهاء الدولة العراقية التي أنشئت في العام ١٩٢١م، إيذانا بانتهاء أهدافها وأحلامها وطموحاتها أيضا، وبدأ العمل على تصميم وبناء خريطة جديدة لهذه الدولة، بحيث يعاد تشكيلها بشكل ومضمون جديدين، وعلى قواعد تختلف عن تلك التي قامت عليها منذ استقلالها، ويجري عزلها عن محيطها العربي والإسلامي، لأن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، لم يكن لدعم واقع سابق ولا راهن، وإنما لتغيير هذا الواقع، وتوجيه رسالة إلى المنطقة، تفيد بأن الإدارة الأمريكية تريد استخدام التغيير في العراق مقدمة وعاملا لتغيير المنطقة كلها، عبر نشر الديمقراطية فيها والتصدي للإرهاب ومكافحته. وبذلك، بدأت في العام ٢٠٠٣م، عملية بناء دولة جديدة في العراق، بأحلام وطموحات تختلف كليا عن أحلام وطموحات الدولة العراقية السابقة، وهو ما استقبلته مصر الرسمية بروح ايجابية عالية، لأنها تخلصت بفضلها من منافس عنيد، ذو قدرات حقيقية، لم يحسن أصحابها استخدامها وإدارتها، مما جعلها تمثل في بعض الأحيان تهديداً حقيقياً للمصالح المصرية. وإذا كانت الدولة العراقية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣، قد بنيت لا على أساس كونها دولة المواطنة الموحدة والجامعة، ولكن دولة مكونات محددة على أسس عرقية ودينية ومذهبية، انقسمت على العديد من التيارات السياسية

والفكرية المتناقضة في أحيان كثيرة. فإن ذلك لم يمنع هذه الدولة القديمة-الجديدة من السعي لاستعادة مكانتها الطبيعية في محيطها العربي والدولي، وتجاوبت مصر مع هذا المسعى، وبدأت تستقبل شخصيات عراقية متعددة، بل وكانت من أوائل الدول التي هنأت إِياد علاوي وحكومته كأول حكومة عراقية بعد التغيير، وأعلنت استعدادها لدعم الحكومة العراقية في شتى المجالات، وتقديم المساعدة لإعادة تأهيل العراق. ولكن مصر لم تساند بشكل علني ولا مباشر أيا من التيارات السياسية المتعددة والمتناقضة التي أنشئت في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ م، بل على العكس، وقفت موقفاً واحداً من جميع تلك القوى، وسعت لكسب ودها لتعزيز العلاقات بين الدولتين في حال تسلم أي من تلك القوى للسلطة^(٢١).

وكان من مواقف مصر المساندة للعراق، تضييفها عبر الجامعة العربية للعديد من مؤتمرات المصالحة والتقارب بين القوى العراقية المشاركة في العملية السياسية، بهدف: الوصول إلى مشتركات تساعد في استقرار العراق، والبدء بعلاقات جيدة اقتصادية، سياسية وأمنية مع مصر^(٢٢). ومع النجاحات التي حققتها حكومة الوحدة الوطنية في العراق وتحسن الوضع الأمني بعد خطة فرض القانون، بدا الموقف المصري بالسعي لإقامة علاقات متطورة مع العراق، وبدا الانفتاح المصري واضحاً بتوقيع البلدين على مذكرات واتفاقيات في مختلف أوجه العلاقات، والموقف الثابت المصري في التأكيد على دعم وحدة الأراضي العراقية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وشمول العملية السياسية في العراق لجميع الأطياف والمكونات العراقية دون استثناء.

وإذ قامت في مصر ثورة مدنية في يناير عام ٢٠١١، تغير بعدها النظام الحاكم فيها بعد أن استمر حكمه لأكثر من خمسين عاماً، والذي كان ظاهرياً نظام حكم مدني، لكنه في حقيقة الأمر نظام عسكري، تتولي فيه الشخصيات العسكرية غالبية المناصب الحكومية، أو توجه الحكومة من خلف ستار مدني تعددي^(٢٣). ودخلت مصر بعد ثورة يناير من العام ٢٠١١ م، في مرحلة فوضى شاملة استمرت أسابيع، حتى تمكن الجيش، وهو المؤسسة الوحيدة التي لم يكن للنظام الحاكم السيطرة التامة عليها، من أن يستعيد سيطرته السابقة على إدارة الدولة والمجتمع بصورة يوفر فيها بعض الأمن

والطمأنينة. ولكن هذه الظروف التي تسببت في ضعف الدولة في مصر وانشغالها بشؤونها الداخلية، وتركيز جهودها عليها، أدت أيضا إلى إخراج مصر من معادلات التوازن في المنطقة بعد أن سبقها العراق للخروج منها جزئياً في العام ١٩٩١م، وكلياً في العام ٢٠٠٣م^(٢٤). وتسبب خروج مصر من معادلات توازن المنطقة إلى وضع نهاية للتوازن الإقليمي القائم على أساس قوة الدولتين الأساسيتين (عمودين) في المنطقة (العراق ومصر)، وكنتيجة طبيعية لضعف هاتين الدولتين وانشغالهما بمشكلاتهما الداخلية، تورطت دول المنطقة في صراعات وحروب لم تتمكن من حسمها ولا الخروج منها حتى الآن، وكان من أهمها: ما يجري في سوريا واليمن وليبيا، وكذلك في فلسطين (حماس والسلطة)^(٢٥). حيث إن الضعف الذي أصاب عمودي المنطقة (النظام الإقليمي العربي) أدى إلى ازدياد قدرة القوى الخارجية التي لها مصالح مهمة في المنطقة على التأثير في أوضاع دولها منفردة ومجموعة، وكذلك أدى إلى قيام تحالف جديد ٢٠١٤، لم يفلح مثلما فشل حلف بغداد، بسبب الصراع ما بين عمودي المنطقة العراق ومصر.

ثانياً: العوامل الداعمة للتعاون بين العراق ومصر

يعدّ ما أصاب دولتي العراق ومصر من ضعف أخرجهما من معادلات توازن المنطقة عاملاً إيجابياً، وللمستقبل المنظور، لتدعيم العلاقات بينهما بفعل ما نتج عنه وترتب عليه من عوامل فرعية مشتركة بين البلدين، وهي^(٢٦):

١. عامل ضعف الدولة.
٢. عامل مكافحة الإرهاب.
٣. عامل التحالف الدولي.
٤. عامل التقارب في التوجهات المذهبية .

فقد تسبب ضعف الدولتين ومؤسساتهما كافة، ولاسيما الأمنية منها، في تناقص، إن لم نقل زوال، حدة التنافس الذي كان قائماً بينهما فيما سبق، وكان ذا أثر إيجابي في توازنات المنطقة، حيث ترتب على ذلك أيضاً ضعف اهتمامهما وقدراتهما المكرسة لعلاقاتهما الخارجية، وتوجيه تلك الاهتمامات والقدرات إلى شؤونهما الداخلية، وتوظيفها

لإعادة ترميم وبناء مؤسساتهما، ويعني ذلك: تركيز الدولتين في كل توجهاتها على الداخل، وافتقارهما للقدرات الكافية للاهتمام بالخارج. ويبدو هذا عملاً إيجابياً يعزز قوة الدولتين^(٢٧). وعلى الرغم من اختلاف وضع العراق الداخلي قليلاً عما هو موجود في مصر، فإن ما يجري في مصر في الأشهر الأخيرة، يدل على تزايد نسبة التشابه فيما يجري في البلدين من أحداث أمنية وسياسية، فضلاً عن أنه مؤشر يوضح يوماً بعد يوم ضعف مؤسسات الدولة جميعاً فيها^(٢٨)، وهو ما يعني حاجة البلدين إلى التعاون لمواجهة هذا الضعف ومعالجة مسبباته.

وكانت مكافحة الإرهاب، العامل المشترك الآخر الدافع للعراق ومصر كدولتين للتعاون في مواجهة مشكلة عانت مصر منها لأعوام طويلة قبل أن تعاني منها العراق^(٢٩)، ولكن قوة الدولة المصرية قبل العام ٢٠١١، كانت كفيلة بجعله عاملاً محصوراً ومسيطرًا عليه داخلياً، فلم يظهر على السطح بهذا الوضوح، وتزايد معدلاته إلا بعد انهيار المؤسسات الأمنية، وبالأخص التي كانت مرتبطة بالنظام السياسي الحاكم آنذاك، مما أدى إلى اختراقها من العديد ممن يؤمنون بالوسائل العنيفة لتحقيق أهدافهم^(٣٠)، وليس بخاف على أحد حجم معاناة العراق ومنذ العام ٢٠٠٣، من الآثار المترتبة على عمليات إرهابية، بات من المتعذر إحصاء عددها وضحاياها وأضرارها. لقد كانت مصر موجودة في كل القضايا العربية، وكان العرب جميعاً، يسعون للاستماع لوجهة نظرها في القضايا القانونية، واتفاقيات حقوق الإنسان، ومكافحة الألغام والإرهاب، وكيفية مكافحتها^(٣١). وجاء الموقف المصري من قضية الإرهاب عقب ثورة ٣٠ حزيران من العام ٢٠١٣م، في كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسي قبالة الأمم المتحدة في ٢٥/٩/٢٠١٤ وقال فيها: ((دون تراجع أمام إرهاب يظن أن بمقدوره اختطاف الوطن وإخضاعه، ذلك الإرهاب الذي عانت مصر من ويلاته منذ عشرينيات القرن الماضي))، وعبر الرئيس السيسي عن موقف مصر في مواجهة الإرهاب بالقول: (لن نقضي على الإرهاب إلا بالمواجهة الحاسمة، وتطبيق القانون)^(٣٢).

إن عمليات التغيير السياسي التي جرت وتجرى في المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١م، كانت أحد الأسباب وراء ازدياد العمليات الإرهابية ضد المؤسسات المدنية وغير المدنية في العديد من الدول العربية ومن ضمنها سوريا، لبنان، اليمن، ليبيا،

تونس، الجزائر وغيرها، وساهم استمرار العنف في سوريا منذ العام ٢٠١١م في توسعه ليشمل دول أخرى^(٣٣)، وقامت التنظيمات الإسلامية المتطرفة في حيزان من العام ٢٠١٤م بغزو العراق، وسيطرت على أكثر من ٣٠% من أراضيه^(٣٤). وقد أدانت مصر ما جرى في ذلك الوقت، وأكدت على لسان رئيسها عبد الفتاح السيسي في ٢٠١٥/١/١١ أثناء زيارة رئيس وزراء العراق حيدر العبادي لمصر، الحاجة إلى قيام تحالف دولي لمواجهة ذلك الخطر، واستعداد مصر للوقوف إلى جانب العراق، فضلا عن وضع برنامج شامل لمحاربة الإرهاب. وقال رئيس الوزراء المصري السابق إبراهيم محلب في الوقت ذاته: ((إن موقف مصر ثابت، وتدين كل الأشكال الإرهابية، والعمل على التنسيق المتبادل لمحاربة الإرهاب، أما عن طريق الحوار الثنائي أو عن طريق قيام تحالف دولي لمواجهة ذلك الخطر))^(٣٥)، وهذا التحالف هو العامل الثالث المشترك الذي يمكن أن يكون دافعا للتعاون بين العراق ومصر اللتان ترتبطان باتفاقيات عسكرية وإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم أن ذلك التعاون سيعزز من قوة التحالف، ومن ثم يؤدي إلى تحرير العراق، وبالنتيجة إضعاف العمليات الإرهابية في مصر. وكان الرئيس (عبد الفتاح السيسي) قد وافق عند لقائه برئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في يناير من العام ٢٠١٥م، على المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بدور ثانوي وليس بشكل مباشر، ووعده بتقديم الدعم الاستخباري، وتزويد الجيش العراقي بالذخيرة والسلاح الخفيف والمتوسط، لكنه اعتذر عن مشاركة قوات مصرية جوية بالحرب ضد داعش^(٣٦).

إن هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي والشرق الأوسط بشكل عام، وعلى المنطقة العربية بشكل خاص، يمكن أن تكون عاملا ايجابيا لتعزيز قوة التحالف وتوحيد توجهاته بعكس ما جرى في العام ١٩٥٥م لحلف بغداد الذي فشل، بسبب الخلاف والتنافس العراقي-المصري، وعدم تركيز الولايات المتحدة الأمريكية لاهتمامها على منطقة الشرق الأوسط آنذاك، فضلا عن أسباب أخرى ساعدت على عدم نجاح حلف بغداد منها عدم وجود مشتركات بين العراق ومصر في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، ووجود أكثر من قوة موجهة للنظام الدولي آنذاك^(٣٧). وبذلك، فإن التغيير في البيئتين: الدولية والإقليمية والمتمثل بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية

عليهما، وضعف العراق ومصر كدولتين أساسيتين في المنطقة، وتغير معادلات توازن القوة الإقليمية نتيجة لبروز القوة الإيرانية، والموقف التركي غير الواضح من التحالف ضد الإرهاب، وعدم الاستقرار في السعودية، وغيرها من المتغيرات، ستكون عاملاً مشتركاً إيجابياً لتعاون عراقي-مصري كبير، تقتضي مصلحتهما المشتركة التوجه نحوه^(٣٨). وستكون ضخامة حجم المصالح الأمريكية في المشرق العربي، عاملاً إيجابياً في واقعية الولايات المتحدة الأمريكية في المساعدة على حل الكثير من المشكلات التي تواجهها المنطقة، وهو ما سيكون أيضاً عاملاً إيجابياً في دعم العلاقات العراقية-المصرية^(٣٩). حيث إن حجم التهديد الذي تواجهه الدولتان، يدعوهما للعمل بواقعية للتخلص من ذلك الخطر، إذ يمكن تعزيز توجه العلاقات العراقية-المصرية نحو التعاون في مكافحة الإرهاب عن طريق التحالف الدولي الذي يبنى منذ تموز من العام ٢٠١٤م، عن طريق تطبيق نظرية (توازن التهديد) للكاتب الأمريكي (ستيفن والت) والتي يؤكد فيها أن السبب الرئيس في قيام التحالفات بين الدول هو: لمواجهة التهديد من قبل دولة مهما بلغت قوتها المادية، وتقوم تلك النظرية على أربعة أسس، وهي^(٤٠) :

- أ. القرب الجغرافي من مصدر التهديد.
- ب. القوة المادية المتراكمة لمصدر التهديد.
- ج. القوة الهجومية لمصدر التهديد.
- د. النيات العدوانية المعلنة من قبل مصدر التهديد .

فإذا طبقنا تلك الأسس الأربعة على كل من: العراق ومصر من حيث قربهم الجغرافي من مصدر التهديد، فهما يجاوران ذلك الخطر فضلاً عن أن العراق قد خسر أكثر من ثلث أراضيه لصالح مصدر الخطر ذاك، وأن القوة التراكمية المادية لمصدر التهديد كبيرة، وفي ازدياد وليس تناقص، إذ يتمتع مصدر التهديد بقوة هجومية كبيرة ومتزايدة، وبالخصوص بعد استيلائه على مخازن أسلحة متكاملة لأكثر من أربع فرق عسكرية عراقية وقوته الجوية بفروعها كافة^(٤١)، وحصل مصدر الخطر ذلك أيضاً على أسلحة متطورة بعد استيلائه على معسكرات كتائب الجيش الليبي السابق^(٤٢)، وأخيراً فإن الدولة مصدر التهديد لا تتردد يومياً في إعلان نياتها العدوانية في تغيير جميع الأنظمة السياسية العربية والإسلامية.

إن تحقيق الأمن الإقليمي أمر مهم جداً للعراق ومصر ودول المنطقة كلها، وهو مترابط ويتأثر بأي خلل في أي جزء منه، لذلك فإن العراق ومصر سيجدان عاجلاً أو آجلاً، أن علاقتهما يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل على محاربة خطر الإرهاب معاً، لاسيما وأن هناك ملامح لخريطة إقليمية جديدة ترسم من جديد للعراق وسوريا والمنطقة عموماً، لعلها أخطر من خريطة سايكس بيكو القديمة التي وزعت ارث الإمبراطورية العثمانية. وستكون تلك العوامل المذكورة آنفاً، داعمة لقوة التحالف، ولاسيما بين كل من: العراق ومصر اللتان تعدان المفتاح الأساس لنجاح مثل ذلك التحالف، إذ نرى: أن عدم واقعية ووضوح الموقف التركي من ذلك التهديد، لم يؤثر في عملية تعزيز وتوسيع ذلك التحالف، وعلى العكس لو أن: الدولة محل تركيا هي العراق أو مصر، فسيكون التحالف بموقف اضعف مما هو عليه الآن. إن اختلاف التوازنات الإقليمية، وتغير المعادلات بفعل ازدياد قوة النفوذ التركي في المنطقة، ومشاركة تركيا في التغيير العنفي في سوريا وليبيا، أشعر المصريين بالخطر على مصالحهم، وخاصة بعد الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة التركية من عملية التغيير التي جرت في مصر في صيف العام ٢٠١٣م، وسيدفع ذلك الشعور مصر لإقامة علاقات طيبة مع إيران لموازنة النفوذ التركي في المنطقة، وسيسهم أيضاً في تعزيز التعاون العراقي المصري بطريقة غير مباشرة.

إن ضعف مؤسسات الدولة وبالأخص الأمنية منها، وعجزها الواضح عن تلبية حاجات مواطنيها بكل أشكالها، دفع بالمرجعيات الدينية والاجتماعية الأخرى لتتبوأ مركزاً متقدماً في توجيه عمل الدولة، وفي حالة العراق ومصر، فإن المرجعية الدينية في النجف الأشرف ممثلة بالسيد السيستاني وبعض المراجع الكبار، وبعض رجالات الدين الآخرين أيضاً، أصبحوا عوناً للدولة وأحد مصادر تعزيز شرعيتها، والأزهر الشريف في حالة مصر، استعاد قوته الروحية كموجه ومشرعن لعمل الدولة بعد العام ٢٠١٣م. إن مواجهة هاتين الدولتين بضعفهما ومشكلاتهما الكثيرة المتراكمة لعدو مشترك، ساعد على لقاء المراجع الدينية فيهما بغض النظر عن اختلافاتها المذهبية، لأن الخطر الذي يستهدفهم جميعاً خطراً واحداً، بغض النظر عن توجهاتهم المذهبية، وسيساعد هذا العامل بدوره في تعزيز التعاون بين الدولتين ولو في المدى المنظور على الأقل.

ويمكن أن نخلص من كل ما تقدم بشأن ماضي وحاضر العلاقات العراقية المصرية إلى أن الاحتمال المرجح أن يسودها التعاون، طالما بقيت الدولتان تواجهان تهديداً واحداً، وتعانيان مشاكل متشابهة تتطلب التعاون لحلها، ليكون التعاون الصفة المميزة للعلاقات العراقية-المصرية مستقبلاً وللمدى المنظور على الأقل.

المصادر والمواضع

(*) الهلال الخصيب: اصطلاح جغرافي يقصد به: كل الأقطار العربية المحيطة بشمال شبه الجزيرة العربية وهي: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، بهيأة هلال تمتد أطرافه بين خليجي العقبة والسويس من جهة الغرب، وحتى خليج البصرة شرقا، أما رأس الهلال فيقع عند الحدود التركية.

ينظر: غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين (١٩٣٩-١٩٥٨).. الفكرة والممارسة، بغداد، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ٢٤٠.

١. جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية (١٩٤١-١٩٥٨)، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠، ص ٢٣٩-٢٤١.

٢. (Bird wood, L, Nurias-said, Astud, in, Arab Ledersipcosse, London, ١٩٥٩, p1٩٦-١٩٧.

كان غزو الكويت في العام ١٩٩٠م، مرتبطا بأطروحات عراقية في الخمسينيات، ينظر الموقع الالكتروني الآتي: WWW.azzaman.com

٣. حلف بغداد: منظمة عسكرية أنشئت في العام ١٩٥٥م، برعاية ومباركة أمريكية، وتضم: إيران والعراق وتركيا وباكستان، بغية احتواء الاتحاد السوفيتي آنذاك عن طريق بناء خط من الدول الحليفة عند حدوده الجنوبية، وقد أدان الرئيس عبد الناصر محاولات الغرب المستمرة للسيطرة على مصر، وشدد الناصرون على أن معارضة عبد الناصر لحلف بغداد انبثقت من وجهة نظر إستراتيجية رأت في الحلف: وسيلة غربية لغرض السيطرة على المنطقة، وسحبها من قربها المحتمل من الاتحاد السوفيتي، وسحق المشروع القومي المصري، ولكن الصراعات الثنائية أدت في الحقيقة دورا في ذلك، ففي صميم حكاية (حلف بغداد)، يقع النفور الشخصي بين الرئيس عبد الناصر ورجل العراق الوطني نوري السعيد، إذ كان نوري السعيد ارستقراطي رأسمالي محب للإنجليز، وهو نقيض كل ما يمثله عبد الناصر، للتفاصيل ينظر: طارق عثمان، مصر على شفير الهاوية، ط١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، ص ٢٩٤. وللمزيد ينظر: مذكرات محمود رياض (١٩٤٨-١٩٧٨)، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ١٩٣ وما بعدها .

٤. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط٢، القاهرة مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٩، ص ٤٠-٤٣.

٥. احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، عمان، مطابع المؤسسة الأردنية،

- ١٩٨١، ص ٧٤.
٦. عبد الحميد الجوهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق.. جرد أحداث المنطقة خلال (١٩٩٠-١٩٩١)، بغداد مركز أبحاث، ١٩٩٤، ص ٣٥٢. للمقارنة ينظر: شلومو جازيت، الحرب الخليجية.. التمهضات السياسية والعسكرية، (ضمن مجموعة بحوث، مركز الأبحاث الاستراتيجي (يافا)، ترجمة: بدر عقيلي، ط١، عمان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، ١٩٩١ ، ص ٤٠-٤٢ .
٧. فكرت نامق عبد الفتاح، جبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد العام ٢٠٠٣ ، بغداد مركز حمورابي ، ٢٠١٢ ، ص ٣٧-٣٩ .
٨. فكرت نامق عبد الفتاح، العراق وإشكالية الفصل السابع، مجلة حمورابي، العدد (٢)، بغداد مركز حمورابي، ٢٠١٢ ، ص ٢٣-٢٦ .
٩. التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) القاهرة، مركز الدراسات السياسية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٥ .
١٠. احمد هويدي محمد، الدعم اللوجستي المصري للغزو الأمريكي مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٩ ينظر الموقع الالكتروني : <http://Sorum.sh3bwah.maktoob> للتفاصيل أكثر ينظر: عبد الحليم قنديل، الأيام الأخيرة، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٨، ص ١٦ وما بعدها.
١١. رمزي سليمان، النفط مقابل الغذاء.. العراق والمنطقة بعد الحرب، بيروت، مركز الدراسات العربية، ٢٠٠٣، ص ١٩٠-١٩١ .
١٢. صحيفة الشرق الأوسط ، الصادرة في ١٩٩٨/١١/٢٩ .
١٣. خضير إبراهيم سلمان، العلاقات العراقية - المصرية للمدة ١٩٧٨ - ٢٠٠٠ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٣-١١٤ .
١٤. المصدر نفسه ، ص ١١٥ .
١٥. طارق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣-٤ .
١٦. التمثيل التجاري لمصر، ملف مرفق، انظر: الموقع التالي:
١. www.ecs.gov.eg>Exportoppattach
١٧. احمد أبو الغيط ، شهادتي السياسة الخارجية المصرية، ٢٠٠٤-٢٠١١، الطبعة الاولى، القاهرة، دار نهضة مصر ، ٢٠١٣، صفحة ١١٧ وما بعدها..
١٨. جريدة الشرق الأوسط في ٢٠٠٨/١٠/٦ ، للمزيد ينظر: نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق (١٩٩٠-٢٠١١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة،

- كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٢١٩-٢٢٢.
١٩. احمد أبو الغيط، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ وما بعدها.
٢٠. ناظم عبد الواحد الجاسور، الانتخابات النيابية العراقية.. ائتلافات متنافرة وكيانات سياسية تخشى التهميش، المجلة السياسية والدولية العدد (٣)، بغداد كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٧ وما بعدها.
٢١. للتفاصيل ينظر : موقع الجامعة العربية عبر البريد الالكتروني : www.lasportal.org
٢٢. آية نصار (في مجموعة باحثين)، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط ١، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص ١٩. وينظر أيضا: جليبر الاشقر، الشعب يريد، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٣، ص ٢٤٠، وما بعدها.
٢٣. طارق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣.
٢٤. محمد عبد الهادي علام، طريق الدبلوماسية المصرية، ط ١، القاهرة، مكتبة مديولي، ٢٠١٠، ص ٢١٩. وللمزيد ينظر: صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي.. قراءة في الثورات العربية واستشراف مآلاتها، ط ١، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣، ص ٥٢ وما بعدها.
٢٥. احمد محمد ابو زيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ٣٩١-٣٩٣.
٢٦. توفيق المدني (في مجموعة باحثين)، الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية-العربية.. العوائق والعثرات، مجلة حمورابي، العدد ١، بغداد مركز حمورابي، ٢٠١١، ص ٦٤-٦٦.
٢٧. محمد عبد الشفيع عيسى، فروض نظرية الثورة الأخيرة في تونس ومصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ١١٥.
٢٨. خضير إبراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص ١٠٧-١١١.
٢٩. زياد حافظ، ثورة يناير في مصر.. تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٥، بيروت، مركز الدراسات العربية، ٢٠١١، ص ٧٠.
٣٠. احمد أبو الغيط، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
٣١. كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي (كاملة) قبالة الأمم المتحدة في ٢٣/٩/٢٠١٤ ينظر الموقع الالكتروني:

٣٢. www.shorouknews.com/News/View.aspx?cdate٢٤٠٩٢٠١٤&endid...٨.Tib

٣٣. عبد الإله بالقزيز (محررا) الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٣)، ط٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص٦٣. للمزيد ينظر: حميد السعدون، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٠، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١١، ص٥٠، وما بعدها.

٣٤. نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط في ١٠/٧/٢٠١٤.

٣٥. نقلا عن: صحيفة الأهرام القاهرية، في ١٢/١/٢٠١٥.

٣٦. ينظر: مصر والعراق وما بينهما الإرهاب والنفط، موقع البديل على الشبكة العنكبوتية.

٣٧. طارق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص٣-٤.

٣٨. خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط١، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٢١٤ وما بعدها.

٣٩. نهرين جواد شرقي العارضي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

٤٠. Daniel J.Kaufman, JayM. Parker, Kimberly C. Field, Understanding International Relations, ed, book, Stephen M Walt, Explaing Alliance formation , ٤Th Edition , McGrow- Hill, USA, P. ٢٦٤.

٤١. الحرب على داعش كلفت العراق أكثر من ٣٠ مليار دولار حتى الآن في ١٥/١٠/٢٠١٥،

ينظر: الموقع الآتي : Arabic.enn.com

٤٢. استيلاء داعش على أسلحة أمريكية في ليبيا متاح على الموقع التالي :

m.youm?.com>story

محددات الموقف الروسي من الثورة السورية

د. أركان إبراهيم عدوان *

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الموقف الروسي من الثورة السورية، والذي تميز بالدعم المطلق للنظام السوري، والذي يعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات عملية في حل الأزمة السورية. وقد تم عرض طبيعة العلاقات الروسية - السورية، وأهمية سوريا بالنسبة لروسيا، والتعاطي الروسي مع الأزمة السورية وتطوراتها، والذي تميز بدعم النظام السياسي السوري، والإصرار على عدم التدخل الخارجي في سوريا، ومن ثم التدخل الروسي في سوريا، والتناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في التعاطي مع الأزمة.

Abstract;

This study aims to analyze the Russia's position from the Syrian Revolution, which characterize in the absolute support of the Syrian regime, which considered the most important factors that led to the inability of the international community, to do anything to resolve the Syrian crisis. And I have been presented the nature of the Syrian - Russia relations, and Syria's importance for Russia, and the Russian deal with the Syrian crisis and its evolutions, which characterize in support of the Syrian regime, and a determination not to outside interference in

*. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

E – mail : arkan_adwan@yahoo.com

Syria, and then the Russian intervention in Syria. finally, the contrast with the United States and European countries in dealing with the crisis.

مقدمة:

اتسمت السياسة الروسية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية بالتغير، ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينيات من القرن العشرين في ظل قيادة الرئيس الروسي الأسبق (بوريس يلتسن)، فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً، وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة عالية، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية^(١).

وفي ضوء أحداث الثورات والاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية منذ أوائل عام ٢٠١١، تباينت المواقف الدولية والإقليمية من هذه الأحداث بين مؤيد للأنظمة ومؤيد للشعوب، وبين مواقف متباينة ومتحولة على حسب مجريات الأحداث على أرض الواقع، من دعم الأنظمة القائمة إلى دعم مطالب الشعوب والثورات وإضفاء الشرعية لها، أي التحول حسب المصلحة ودعم الطرف الرابع والمسيطر على أرض الواقع.

وفي هذه الدراسة، سيتم تسليط الضوء على الموقف الروسي من الثورة السورية التي اندلعت منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١١، والذي تميز بالدعم والمساندة المطلقة للنظام السوري الحاكم، والتأكيد على حل الأزمة السورية عن طريق التوفيق بين الأطراف المتعارضة، ورفض أية محاولة للتدخل الخارجي في سوريا، وبالأخص المحاولات الأمريكية والأوروبية للتدخل في الشأن السوري.

ومن خلال متابعة السياسات الروسية تجاه الأزمة السورية، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها؛ "إن روسيا تبحث عن دورٍ موازٍ للدور الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة النزاعات الدولية". ومن خلال تتبع الموقف الروسي من الأوضاع في سوريا، والتمسك الروسي بدعم النظام السوري، رغم التحول البسيط تجاه المعارضة السورية في بعض الأوقات، يثار لنا سؤالين أساسيين هما: هل أن الدعم

الروسي للنظام السوري هو حرصاً على نظام الرئيس الأسد بحد ذاته؟ أم أنه مجرد موقف مناوئ للسياسات الأمريكية والغربية في المنطقة العربية، حرصاً على المصالح الروسية فيها؟ ومن خلال ما تقدم سيتم تغطية الموضوع من خلال المحاور الرئيسة التالية:

أولاً- العلاقات بين البلدين منذ عهد الإتحاد السوفيتي:

لم تلق السياسة الخارجية السوفيتية في حينها ترحيباً من البيئة العربية، وكان ذلك نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها، اعتقاد النظم السياسية المحافظة بأن مصالحها تتجسد في توثيق علاقتها مع الغرب، وهيمنة الشركات النفطية الغربي على عملية استخراج النفط والتي تجعل من الصعوبة أن يكون الإتحاد السوفيتي بديلاً عن الغرب، بالإضافة إلى الطبيعة الإلحادية للفكر الشيوعي والتي تتناقض مع التوجهات الدينية للأنظمة السياسية العربية^(٢).

أما بالنسبة لسوريا، فإن الوضع كان مختلفاً تماماً، حيث تكونت قاعدة جيدة للعلاقات السوفيتية - السورية منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وبدأت موسكو في حمايتها السياسية لسورية من الضغوط الغربية، حيث كان الإتحاد السوفيتي قد أدان العدوان الفرنسي على سورية في مايو أيار ١٩٤٥، ووقف في مجلس الأمن إلى جانب سورية ولبنان ودعم قرار الجلاء الفرنسي عنهما^(٣).

وعلى الرغم من الفتور الملحوظ الذي حصل في العلاقات السورية - الروسية في السبعينيات من القرن العشرين، بسبب معارضة الإتحاد السوفيتي (سابقاً) للتدخل السوري في لبنان باعتباره كان موجهاً بصورة رئيسية ضد قوات منظمة التحرير الفلسطينية، والقوى السياسية اللبنانية والإسلامية الحليفة لموسكو، ولمصلحة حزب الكتائب اليميني المعادي لكافة هذه القوى^(٤)، إلا أن العلاقات بين البلدين استمرت بالتحسن وتوجت عام ١٩٨٠، بالتوقيع على معاهدة صداقة وتعاون مدتها عشرين عاماً^(٥).

ومنذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، تبنت سوريا ما عرف بسياسة "التوازن الإستراتيجي" بالتعاون مع الإتحاد السوفيتي السابق، وحصلت بموجبها على كميات ضخمة من الأسلحة السوفيتية المتقدمة، أدت إلى إحداث حالة قريبة من

التوازن بين سوريا وإسرائيل في تلك الفترة، ولكن بالمقابل ما لبثت أن أصبحت تشكك باستعداد الإتحاد السوفيتي لدعم جيشها ومساندته الشاملة لها، وذلك بعد مجيء تشيرننكو للسلطة الذي شهد عهده عدة لقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين^(٦). وقد استمرت هذه السياسات مع وصول جورباتشوف للسلطة، الذي أحدث تحولاً في الإتحاد السوفيتي انعكس على سوريا، حيث تم تخفيض شحنات الأسلحة التي يزودها الإتحاد السوفيتي لسوريا التي كانت تحصل على معظم سلاحها منه، ووصل الأمر إلى حد منع الأسلحة إليها بالقوة^(٧)، فخلال زيارة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد لموسكو في إبريل ١٩٨٧، أخبره جورباتشوف أن موسكو لم تعد مستعدة لمساندة سوريا في سعيها للتعاادل الإستراتيجي مع إسرائيل، وحث الأسد على التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل^(٨). وقد جاءت تصريحات جورباتشوف تلك كجزء من تفكيره الجديد وسياسته الجديدة، وأصبحت موسكو تطالب سوريا بتسديد ديونها العسكرية ودفع ثمن بعض شحنات الأسلحة، وقد بلغت الديون الروسية على سوريا كورثة عن الإتحاد السوفيتي ١١ مليار دولار عام ١٩٩٢ لم تدفع سورية خدماتها^(٩)، وقد انعكست مشكلة الديون سلباً على العلاقات السورية - الروسية وعلى خطط التسلح السورية، وشكلت عائقاً أمام صفقات أسلحة روسية جديدة إلى سوريا.

وهكذا، فقد تسببت التوجهات السوفيتية الجديدة في وصول العلاقات الروسية - السورية إلى حافة القطيعة، وفقدت سوريا الكثير من تأثيرها الإقليمي، وخاصة على الأردن والفلسطينيين، لكن ذلك لم يمنع السوريين من محاولة إعادة تنشيط الدور الروسي السياسي في المنطقة بهدف إقامة مستوى من التوازنات^(١٠)، فقد زار الرئيس الراحل حافظ الأسد موسكو أواخر عام ١٩٩٨، وتم الاتفاق على عقد صفقات سلاح بلغت ٢ مليار دولار، وكذلك الاتفاق حول مشكلة الديون السوفيتية على سوريا^(١١).

وفي عهد الرئيس السوري بشار الأسد، حققت العلاقات السورية - الروسية تقدماً ملحوظاً، فقد تمخضت الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد لموسكو في كانون الثاني ٢٠٠٥، عن نتائج مهمة بالنسبة لسوريا، مثل شطب ٧٥% من الديون المستحقة لروسيا على سوريا، وأيضاً بحث إمكانية تزويد سوريا بمنظومة صواريخ روسية متطورة، مما أدى إلى معارضة أمريكية وسخط إسرائيلي واتهام

إسرائيلي لسوريا بأنها "دولة راعية للإرهاب"، وقد شكل ذلك اللقاء حقبة جديدة في العلاقات السورية - الروسية ميزتها التحسن الملحوظ في العلاقات بين البلدين^(١٢)، وفي عام ٢٠٠٦ قام الرئيس السوري بزيارة أخرى إلى موسكو لبحث الوضع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى زيارته الثالثة لموسكو في أغسطس عام ٢٠٠٨، حيث استقبله الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف في مدينة (سوتشي) الروسية، وبالمقابل قام الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف في أيار ٢٠١٠، بزيارة رسمية إلى سوريا حيث أعلن أن روسيا وسورية اتفقا على تعزيز "الشراكة الإستراتيجية" بين البلدين^(١٣).

وبالتالي، فإن العلاقات الروسية - السورية امتازت بالتقدم والنمو في كافة الميادين، فالى جانب التقدم في المجال السياسي والذي تعكسه كثافة عملية الاتصال بين البلدين سواء على مستوى القمة أو على مستوى أدنى، والدعم الروسي المتواصل إلى سوريا، امتازت العلاقات بين البلدين في الميادين الأخرى كالاقتصادية والعسكرية والثقافية بالمتانة والتقدم، كما يلي^(١٤):

١- العلاقات في مجال التجارة والاقتصاد:

بدأ التعاون النشط بين روسيا وسوريا في عام ١٩٥٧، و قام الاتحاد السوفيتي بتشيد ٦٣ مشروعاً، ومن أهمها سلسلة المحطات الكهرومائية على نهر الفرات والعقدة المائية مع المحطة الكهرومائية " البعث" والمنشأة المائية مع المحطة الكهرومائية " تشرين " والمرحلة الأولى للمحطة الكهروحرارية " تشرين" ومد ١.٥ ألف كيلومتر من السكك الحديد، و ٣.٧ ألف كيلومتر من خطوط الكهرباء وبناء عدد من منشآت الري، واكتشف الاتحاد السوفيتي حقول النفط في شمال شرقي سوريا، وقام بإنشاء خط أنابيب لنقل المشتقات النفطية بين حمص وحلب بطول ١٨٠ كم، ومعمل الأسمدة الكيماوية مما سمح بتوفير نسبة ٢٢ % من الطاقة الكهربائية، ونسبة ٢٧ % من النفط ومساحة ٧٠ ألف هكتار من الأراضي المروية، وانخفض حجم التجارة المتبادلة إلى حد كبير في مطلع التسعينات، وبدأ التبادل السلعي يزداد باطراد في السنوات الأخيرة متجاوزا مليار دولار في عام ٢٠٠٧، في حين كان يعادل في عام ٢٠٠٥ مبلغ ٤٥٩.٨ مليون دولار وفي عام ٢٠٠٦ مبلغ ٦٣٥ مليون دولار، وبلغ التبادل السلعي بين الدولتين عام ٢٠٠٨ قيمة ٢ مليار دولار، وتبدي الشركات

والمؤسسات الروسية اهتماماً بالتعاون مع سوريا، وذلك في مجال النفط والغاز أساساً، وبنتيجة المناقصات تم توقيع العقود من قبل الشركات "تات نيفت" في مارس / آذار عام ٢٠٠٥، و"سيوز نيفت غاز" في عام ٢٠٠٥، و"ستروي ترانس غاز" في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٥، حيث بلغ التبادل السلعي بين الدولتين عام ٢٠٠٨ قيمة ٢ مليار دولار.

وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني التي تشكلت بموجبها اللجنة الروسية السورية المشتركة، الخاصة بالتعاون في مجال التجارة والاقتصاد والعلم والتقنيات، وعقد في موسكو في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٩ الاجتماع السابع لهذه اللجنة، وفي سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٤، تم تشكيل مجلس الأعمال الروسي- السوري برعاية مجلس الأعمال الروسي العربي. هذا وتعد سوريا سوقاً رئيساً للسلاح الروسي، فضلاً عن إنها تعد احد أهم الشركاء التجاريين العرب لروسيا بنسبة ٢٠% من إجمالي التجارة العربية الروسية، وبصورة متنامية^(١٥). وفي عام ٢٠١٣، تم توقيع اتفاقية بين الجانبين تسمح بموجبها الحكومة السورية لروسيا بحق التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية لمدة (٢٥ عام)^(١٦).

٢- التعاون العسكري التقني:

كان الاتحاد السوفيتي يقدم لسوريا الدعم السياسي والعسكري في مواجهتها لإسرائيل، وفي عام ١٩٦٣، أُقيم مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفييتي في ميناء طرطوس السوري، وكان الاتحاد السوفييتي يورد إلى سوريا أسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة، مما أدى إلى تراكم مديونية كبيرة (في عام ١٩٩٢ كان الديون الروسية على سوريا تتجاوز ١٣ مليار دولار)، وفي عام ٢٠٠٥ وقع البلدان اتفاقية شطب ٧٥% من الديون السورية كما ذكرنا، آخذاً بالحسبان أن المبلغ المتبقي وقدره ٢.١١ مليار دولار سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية، وتم إبرام هذه الاتفاقية في يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٨.

٣- العلاقات في مجال الثقافة والعلم:

لا تزال اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي الموقعة عام ١٩٩٥، قاعدة للعلاقات الروسية السورية في مجال العلم والثقافة، ويعمل في "كونسيرفاتوار" دمشق الأساتذة

الروس، وتقوم البعثة الأثرية الروسية بعمليات تنقيب في مناطق بمدينة "الحسكة" السورية، ويتم تبادل الوفود والخبراء والعلماء بين أكاديميتي العلوم للدولتين، وقد قام وزير الثقافة الروسي "ألكسندر أفدييف" وزميله السوري "رياض نعيان آغا"، بتوقيع برنامج التعاون في المجال الثقافي لأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٢، ولا يزال الجانب الروسي يخصص منح دراسية حكومية للطلبة السوريين الدارسين في روسيا، ويصل إلى روسيا كل سنة حوالي ٢٠٠ طالب سوري لتلقي تعليمهم في الجامعات والمعاهد الروسية على حسابهم الشخصي.

ثانياً- الموقف الروسي من الثورة السورية:

تشهد سورية موجة من الاضطرابات والحراك الشعبي الواسع النطاق المطالب بإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، نتيجة التأثير بأحداث الربيع العربي والثورات العربية التي أطاحت بالنظامين التونسي والمصري في فترات متقاربة، مما مثل بدوره حافزاً ودافعاً للشعب السوري، من أجل التحرك والثورة على النظام الحاكم. وقد قوبلت هذه الحركات بالقمع من قبل النظام السياسي السوري، فقد أعلنت بعض المواقع المتخصصة بالشأن السوري، أن عدد قتلى المظاهرات في سوريا بلغ أكثر ١٠٠ ألف قتيل والعدد في تزايد مستمر بشكل يومي، فضلاً عن الآلاف من الجرحى والمعتقلين، وملايين النازحين، وهو ما أدى بدوره إلى موجة عامة من الاستياء عربياً وإقليمياً ودولياً ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، نتيجة سياسات هذا النظام في التعامل مع المظاهرات والقمع المنظم الذي يمارس بحق الشعب السوري. وعلى الرغم من حالة الاستياء الإقليمي والدولي نتيجة تطورات الأوضاع في سوريا، والموقف السلبي من النظام السياسي السوري، والذي أدى إلى مطالبة المجتمع الدولي فضلاً عن أغلب الدول العربية وتركيا بالضغط على النظام السوري، وإدانة سياساته في التعامل مع أبناء الشعب السوري، والدعوة لفرض عقوبات والضغط المتواصل من أجل إضعاف هذا النظام. إلا أن الموقف الروسي من الأوضاع في سوريا جاء مخالفاً للموقف الدولي، حيث أبدت روسيا دعماً سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واضحاً للنظام السوري، رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية بوقف العنف ضد المتظاهرين في بادئ الأمر، ومواصلة إجراء الإصلاحات السياسية والاجتماعية^(١٧).

وحقيقة الأمر فإن هذا الموقف الروسي من الثورة السورية والمساند للنظام السوري يرجع لمجموعة من الأسباب، أهمها:

١ - الأهمية الخاصة والكبيرة للنظام السوري ودولة سوريا بشكل عام بالنسبة لروسيا، وهو أمر واضح من خلال تتبع مسيرة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بين البلدين.

٢ - ترى موسكو بأن الأوضاع في سوريا باتت ذريعة من أجل التدخل الخارجي في الشأن السوري، وبالأخص التدخل الأمريكي والأوروبي، وهو ما يعتبر أمراً مرفوضاً بالنسبة لموسكو.

٣ - من خلال متابعة تصريحات بعض المسؤولين الروس يتضح بأن هناك إدراكاً روسياً بأن الاضطرابات التي تمر بها بعض البلدان العربية ومنها سوريا، أداة أمريكية - أوروبية من أجل التدخل في شؤون هذه البلدان.

٤ - هناك إدراك روسياً بأن التخلي عن دمشق ممكن أن يجعل البحر المتوسط بحيرة أمريكية^(١٨).

٥ - تخوف موسكو من وصول القوى الإسلامية للحكم في سوريا مما قد يعرض بدوره العلاقات بين البلدين للخطر^(١٩).

وقد أدى الدعم الروسي للنظام السوري إلى إشغال المساعي الغربية المتكررة لإصدار قراراً من مجلس الأمن الدولي يدين النظام السوري في استخدام العنف ضد المتظاهرين، بسبب معارضة روسيا والصين، وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل للأزمة السورية عن طريق فرضت عقوبات على دمشق، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، وأعلن الرئيس الروسي آنذاك "ديمتري مدفيدف" في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا^(٢٠).

غير أن روسيا وبالرغم من الدعم المتواصل للنظام السوري، فإنها عمدت منذ بداية المسيرة الثورية على التوازن بطريقتها الازدواجية على تثبيت التعاون مع النظم الجديدة مع عدم معارضة النظم القائمة، من خلال تهيئة علاقات مع النظم التي ستنشأ أو المتوقع نشوئها في المنطقة. وحتى في الشأن السوري فإن موسكو رغم الدعم المتواصل للنظام السوري، إلا أنها كانت من حين لآخر توجه دعوات متواصلة لهذا

النظام من أجل الإصلاح ووقف العنف، بل أن الرئيس الروسي آنذاك مدفيدف، حذر من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس السوري بشار الأسد في إقامة حوار مع المعارضة، وأكد قائلاً أنه: "ينتظر الرئيس الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حواراً مع المعارضة وبيّاشر الإصلاحات" (٢١).

وحقيقة الأمر فإن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى إبداء ليونة في الموقف الروسي الداعم للنظام السوري باتجاه المعارضة السورية ومحاولة (إمساك العصا من المنتصف فعلى سبيل المثال، استضافت روسيا وفد المعارضة السورية إلى جانب تأييدها الشامل لنظام الأسد في سوريا)، ومن أهم العوامل التي أدت في بعض الأحيان إلى التحول النسبي في الموقف الروسي من الثورة السورية - مع الاستمرار في دعم نظام الأسد - ما يلي (٢٢):

- ١ - الضغط الشعبي المتواصل داخل سوريا.
 - ٢ - الموقف العربي من النظام السوري وحرص موسكو على علاقاتها مع باقي الدول العربية.
 - ٣ - مفاوضاتها مع الولايات المتحدة (وإمكانية تقديم واشنطن حوافز تجارية وعسكرية) لاستقطاب ودعم روسيا في هذا الموقف.
- وتبعاً لذلك، فقد عادت موسكو إلى سياساتها التي كثيراً ما لجأت إليها في علاقاتها الخارجية، حيث خلصت إلى مواكبة التغيرات الحاصلة على أرض الواقع بما يتفق مع مصالحها الخاصة، فقد قامت موسكو بإصدار النظام السوري في أثناء اللقاء مع المعارضة الداخلية السورية المحسوبة على النظام السوري، بأن الفيتو الروسي كان الفرصة الأخيرة للنظام السوري، وأنه بكل حال الأحوال لا يعني كارت أخضر لدمشق لإطلاق يد النظام السوري ضد أبناء الشعب، رداً على الابتهاج السوري من الفيتو الروسي، ووصفه بأنه كان في قوة الإنذار السوفيتي الذي وجهته موسكو لبريطانيا وفرنسا إبان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقد حرصت موسكو على استقبال وفد المجلس الوطني السوري في موسكو مثلما فعلت من قبل مع المجلس الانتقالي الليبي، وعدم الاقتصار على دعوة وفد المعارضة الداخلية السورية المحسوبة عملياً على نظام الرئيس الأسد (٢٣)، في إشارة واضحة لتحول الموقف الروسي من المعارضة

السورية، بل وأعلنت موسكو كذلك استعدادها لاستضافة الحوار بين وفود المعارضة، وممثلي النظام السوري الحاكم. وفي نفس السياق أعلن "ميخائيل مارجيلوف" رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاتحاد لدى استقباله وفد المعارضة، إلى أن الفيتو الروسي يعد إنذاراً أخيراً تكون بعده موسكو قد استنفذت كل الأدوات التي يمنحها لها القانون الدولي، وإن هذا الفيتو ليس بكل حال من الأحوال تبرئة للنظام السوري^(٢٤).

وفي نفس السياق، أكد رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما الروسي "أن روسيا من الدول القليلة جداً إن لم تكن الوحيدة التي تتحاور مع الرئيس الأسد ومع المعارضة السورية .. ونحن نتصرف بحيادية ونتحاور مع جميع القوى السورية دون استثناء، على أمل أن نتمكن من مواصلة الحوار السياسي في هذا البلد"^(٢٥).

وفي الواقع، فإنه على الرغم من التحولات التي حدثت في الموقف الروسي إزاء الأوضاع في سوريا والمعارضة السورية، إلا أن موسكو ما تزال تميل إلى دعم النظام السوري بكافة الوسائل، بالرغم من أنها ترى نفسها طرفاً محايداً من الجانبين سواء من المعارضة أو من النظام السوري، فهي ترفض الأعمال التي تقوم بها جماعات داخل سوريا ضد القوات السورية، حيث أشار رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما بهذا الخصوص "لدينا تساؤلات حول الأشخاص الذين يستخدمون الأسلحة الثقيلة والمجهزين بشكل جيد"^(٢٦)، وترى موسكو في نفس الوقت بأن النظام السوري ماضٍ في الإصلاحات، وأنجز العديد من التعديلات، حيث أكد وزير الخارجية الروسي أنه "لا يجوز القول أنه لا يجري شيء، فقد جددت قوانين الأحزاب والانتخابات والإدارة الذاتية المحلية، وحددت مواعيد الانتخابات المحلية في ديسمبر والعام في فبراير ٢٠١٢، في وقت واحد مع إصلاح الدستور، والعملية جارية"^(٢٧). ويتضح الدعم الروسي المطلق للنظام السياسي في سوريا، من خلال تناول الموقف الروسي من المبادرات الدولية بشأن الأزمة السورية، حيث وقفت موسكو إلى جانب النظام السوري بشكلٍ ثابتٍ، وحرصت على عدم اتخاذ أية إجراءات دولية تجاه سوريا، من خلال الإصرار على شرعية النظام السياسي السوري، وضرورة إشراكه كطرفٍ رئيسٍ في أي حلول ممكنة للأزمة السورية.

ثالثاً- الموقف الروسي من المبادرات الدولية بشأن سوريا:

منذ بداية الأزمة السورية تدعي موسكو بأن الوضع في سوريا شأنًا داخلياً، وبالتالي؛ فهي ترفض التدخل الدولي ومحاولة بعض الأطراف الدولية لإصدار قراراً بشأن سوريا (تحديداً التدخل الأمريكي الغربي، على أساس أنها ترى بأن موجة الثورات التي اجتاحت بعض الدول العربية، هي أداة غربية أمريكية من أجل التدخل، وفرض سيطرتها في المنطقة بشكل أكبر)، كما كان الأمر عليه في الشأن الليبي، وتبعاً لذلك؛ فقد استخدمت موسكو حق النقض الفيتو مرتين متتاليتين بغية منع صدور أي قرار دولي يدعم التغيير في سوريا، فقد استخدمته ضد مشروع القرار الذي تقدمت به كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى مجلس الأمن في ٤ أكتوبر ٢٠١١، من أجل إدانة أعمال العنف في سوريا، وأكدت بأنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية^(٢٨)، وتكرر الدعم الدبلوماسي الروسي للنظام السوري عندما تكرر استخدام الفيتو الروسي الصيني للمرة الثانية في ٤ فبراير ٢٠١٢، في نفس موضوع الأزمة السورية^(٢٩).

أما فيما يخص مبادرة جامعة الدول العربية، فترى موسكو بأنه يتعين على الجميع الموافقة على مقترح بدء الحوار، وأن تجتمع كافة الأطراف السورية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وترى موسكو بأنه يجب أن تكون مبادرة الجامعة العربية لتسوية الوضع في سوريا بشكل أوضح وبتفاصيل أكثر، وأكد وزير الخارجية الروسي في ١٧ نوفمبر ٢٠١١، خلال مؤتمر صحفي في موسكو أن جامعة الدول العربية يجب أن توجه مطالبها بوقف العنف ليس فقط إلى السلطات السورية فحسب بل وإلى المعارضة أيضاً^(٣٠)، وتؤكد موسكو على حث جميع الدول المهتمة بتسوية الأوضاع في سوريا سلمياً إلى التوجه ليس فقط إلى السلطات السورية بل إلى المعارضة أيضاً، وإن هذه الدعوة يجب أن تأتي باسم الجامعة العربية وباسم الدول التي تعمل المعارضة السورية على أرضها. وأعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو تؤيد فكرة إرسال الجامعة العربية بعثة مراقبين محايدة إلى سوريا، كما وتؤكد إلى دعوة فتح سوريا أمام وسائل الإعلام الأجنبية، وتدعم موسكو أهمية دعوة الجامعة العربية إلى بدء المفاوضات حول التسوية السلمية في سوريا مباشرة بين كافة الأطراف، وترى بأنه من الأفضل أن تجري مثل هذه المفاوضات حول التسوية السلمية في مقر جامعة الدول

العربية^(٣١)، وقد عارضت روسيا مشروع قانون العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة العربية على سوريا، مشيرة إلى إن الحوار أفضل حل من أجل إنهاء الأزمة في البلاد، حيث قرر وزراء الخارجية العرب فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على سوريا، بناءً على توصيات وزراء المال والاقتصاد العرب خلال اجتماعهم في القاهرة، وذلك على خلفية انتهاء المهلة التي حددتها الجامعة العربية حول مشروع البروتوكول الخاص بإرسال مراقبين إلى سوريا، وقررت الجامعة العربية أواخر عام ٢٠١١، اتخاذ حزمة إجراءات والتي تتضمن تعليق عضوية سوريا في الجامعة، وسحب السفراء من دمشق وفرض عقوبات عليها، وذلك على خلفية عدم التزام دمشق ببنود الخطة التي وضعتها اللجنة الوزارية المعنية بالملف السوري^(٣٢).

وفيما يخص الموقف الروسي من قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول سوريا، والذي أقر بـ"الانتهاكات الصارخة والممنهجة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات السورية والتي قد ترتقي إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية"، فقد انتقدت وزارة الخارجية الروسية القرار، معتبرة أنه "مسيء" ويتجاهل خطوات دمشق الأخيرة من أجل استعادة الاستقرار في البلاد^(٣٣). أما بالنسبة للموقف الروسي من اتفاق (جنيف ١) الذي تم في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، - والذي عُدت توصياته بمثابة الحجر الأساس لما تبعه من المؤتمرات التي تتعلق بالأزمة السورية - حيث استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف بسويسرا اجتماعاً لـ "مجموعة العمل من أجل سوريا"، بناءً على دعوة (كوفي عنان) مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا في ذلك الوقت، وعلى الرغم من مشاركة روسيا في صوغ البيان الختامي، الذي نص على؛ "تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة كخطوة لازمة وضرورية على طريق حل الأزمة السورية.."، إلا أنها سعت إلى فرض تفسيرها الخاص للبيان من خلال الإصرار على اعتبار الرئيس السوري بشار الأسد جزءاً من المرحلة الانتقالية، ثم ربط مصيره وبقائه بـ"إرادة الشعب"^(٣٤). وقد استمر الموقف الروسي الداعم للنظام السياسي الحاكم في سوريا في كافة المؤتمرات الدولية اللاحقة بشأن سوريا، مثل (جنيف ٢)، حيث أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بأن؛ "توالت الموقف الروسي تظل شأنها في السابق تتلخص في ضرورة بحث السبل الرامية إلى تسوية الأزمة السورية استناداً إلى

بيان جنيف الصادر في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، وقرار الأمم المتحدة رقم (٢١١٨)، وكذلك بيان قمة الثماني الكبار في يونيو ٢٠١٣، حول ضرورة تضافر كل الجهود من أجل مكافحة الإرهاب في سوريا، إلى جانب الالتزام بوحدة أراضٍ واستقلال سوريا، وضمان حقوق كل الطوائف العرقية والدينية والأقليات هناك بعيداً عن تدخل إي قوى خارجية^(٣٥). وأيضاً سعت موسكو إلى تفريغ الاعتراف الدولي بالائتلاف الوطني المعارض، باعتباره ممثلاً لقوى الثورة والمعارضة السورية من مضمونه، ودعت إلى مؤتمرات حوارية برعاية روسية (موسكو ١ و ٢) من أجل تشكيل معارضة سورية أقرب إلى مواقفها^(٣٦).

وتبعاً لذلك، فقد استمر الدعم السياسي والدبلوماسي الروسي للنظام السياسي في سوريا، متمثلاً برفض فكرة تغييره، وإنه (أي نظام الرئيس السوري بشار الأسد) يجب أن يكون جزءاً رئيساً من أي حلول أو تسويات تخص الأزمة السورية، وأيضاً استمرت موسكو بتحميل المعارضة السورية الجزء الأكبر من المسؤولية على كل ما يحدث في سوريا منذ اندلاع الأحداث فيها في آذار/ مارس ٢٠١١، بل وقد أمتد الدعم الروسي للنظام السياسي السوري متجاوزاً الدعم السياسي والدبلوماسي، ليشمل الدعم المادي والعسكري من خلال التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا بشكل رسمي بدءاً من سبتمبر ٢٠١٥.

رابعاً- التدخل الروسي المباشر في سوريا:

بالتزامن مع الدعم السياسي والدبلوماسي الروسي المقدم للنظام السياسي الحاكم في سوريا دولياً وإقليمياً، جاء الدعم العسكري الروسي المباشر ليؤكد على مدى أهمية سوريا في الإستراتيجية الروسية، ومدى إمكانية الحديث عن حلول للأزمة السورية بعيداً عن الدور الروسي المباشر.

فقبل الدخول الروسي المباشر على الأرض في سوريا، وسعت موسكو من حجم المساعدات العسكرية الروسية إلى سوريا، فعلى سبيل المثال قامت موسكو بتزويد النظام السوري بستّ مقاتلات اعتراضية من طراز "ميج ٣١"، كجزء من صفقة أسلحة تم توقيعها في عام ٢٠٠٧، فضلاً عن تزويد الجيش السوري بالعديد من الأسلحة الحديثة، وقيام الخبراء الروس بالمساعدة في تدريب القوات العسكرية السورية على استخدامها. وقد ربطت موسكو الأزمة في سوريا بالحرب على الإرهاب بشكل عام، ودعا

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في حزيران/ يونيو ٢٠١٥، إلى قيام تحالف دولي ضد الإرهاب يكون النظام السوري حليفاً رئيساً فيه، حيث أكدت موسكو بأنها "تواصل التأكيد على أنه لا غنى عن الأسد في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)" (٣٧).

ومنذ مطلع أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، عملت موسكو على إجراء تحول كبير في توجهاتها حيال الأوضاع في سوريا من خلال التدخل العسكري المباشر، متمثلاً بتكثيف الغارات الجوية والصاروخية، ونشر أعداد كبيرة من الجنود والخبراء العسكريين الروس إلى جانب القوات النظامية في سوريا. ومع إنها عدت تدخلها العسكري بمثابة امتداداً لوجودها القديم في قاعدة (طرطوس البحرية)، إلا أن صور الأقمار الصناعية التي نُشرت، تظهر بدء العمل بإقامة قاعدة عسكرية روسية في مطار حميم (باسل الأسد) ٢٢ كم جنوب اللاذقية، من خلال العمل على توسيع مدرج المطار وتأهيله لاستقبال طائرات الشحن الكبيرة، وتجهيز مساكن لإقامة الجنود، كما أرسلت موسكو ست دبابات حديثة من طراز (T-٩٠)، و١٥ مدفع هاوتزر، و٣٥ ناقلة جنود مدرعة، و٢٠٠ جندي من مشاة البحرية الروسية إلى القاعدة الجديدة لتأمين الحماية لها (٣٨).

ومن جانبها بررت موسكو تدخلها العسكري المباشر في سوريا، على أساس أنه جاء بطلب رسمي من الجانب السوري للمساعدة في الحرب على الإرهاب، وقررت العمل بعيداً عن التحالف الدولي، الذي تراه غير شرعي ولا يمكن أن ينجح في مهمة القضاء على "داعش"، لأنه لا ينسق مع "الحكومة السورية الشرعية" على الأرض. وتبعاً لذلك، فقد ساق الجانب الروسي مجموعة من الأسباب التي أدت إلى التدخل المباشر على الأرض في سوريا، أهمها (٣٩):

١ - المحافظة على مؤسسات الدولة السورية، تجنباً لتكرار سيناريو العراق وأفغانستان والصومال، حيث أدى انهيار الدولة في كل حالة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب، ومن ثم انتشار التهديدات الإرهابية عالمياً.

٢ - ركزت موسكو على أنها ترغب في شن حرب إستباقية ضد "الإرهابيين" في سوريا، وكرّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورؤساء الأجهزة الأمنية، أن نحو ألفي روسي وثلاثة آلاف من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق يقاتلون في

صفوف "داعش"، وإنهم سيشكلون خطراً كبيراً على الأمن القومي الروسي والاستقرار في آسيا الوسطى، في حال عودتهم من سوريا والعراق .

٣- أكد الرئيس الروسي على أن العمليات العسكرية في سوريا تعد تدريبات عسكرية مهمة وذات تكلفة رخيصة في ظروف حرب حقيقية.

٤- وفي الحقيقة يمثل السبب الرئيس والأهم في التدخل العسكري الروسي المباشر، هو التقدم الذي حققته المعارضة السورية على الأرض في النصف الأول من عام ٢٠١٥، على إثر توحيد صفوف العديد من تنظيمات المعارضة السورية ضد القوات النظامية السورية، الأمر الذي أدى إلى خروج محافظة (إدلب) بالكامل عن سيطرة النظام السوري. وترافق هذا التقدم للمعارضة في هذه المنطقة، مع تقدم كبير للجيش الحر في الجنوب، وتحقيق مكاسب مهمة في محافظة درعا، وعدم قدرة قوات النظام السوري من تحقيق تقدم في (الغوطة) رغم الحصار المطبق عليها منذ سنوات.

٥- فضلاً عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاتصال مع جماعات سورية معارضة، من أجل تأسيس قوات سورية موالية لها على الأرض في سوريا، والذي فشل في نهاية المطاف. وأدى إلى شروع موسكو بعد تدخلها في سوريا إلى الإعلان عن تشكيل (التحالف الرباعي)، الذي ضم كلاً من (روسيا، سوريا، العراق وإيران) من أجل محاربة الإرهاب، وتأكيد تواجدها ودعمها الكامل للنظام السياسي الحاكم في سوريا، وأيضاً لحلفائها الآخرين في المنطقة، والذي يمثل إشارة واضحة لمدى التنافس الروسي - الأمريكي، وحرص موسكو على إثبات وجودها ودورها في المنطقة، بالأخص بعد الحديث عن إنشاء مركزاً لجمع المعلومات الاستخبارية مشترك لهذا التحالف في بغداد.

وعلى أرض الواقع، فقد ساعد التدخل العسكري الروسي المباشر النظام السوري على تعزيز موقفه داخلياً وخارجياً، وفي عرقلة مساعي المعارضة السورية في التمدد بشكل أكبر، وبالأخص في مناطق الساحل السوري، ونجحت أيضاً في الترويج لفكرة بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة لفترة غير محددة، وهو ما ظهر في بعض تصريحات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، عن إمكانية بقاء الأسد خلال

مفاوضات تستمر لفترة غير محددة، وهو ما لم يكن معهوداً في التصريحات الأمريكية منذ بدء الأزمة السورية وتطوراتها. ولكن بالمقابل؛ لم ينجح التدخل الروسي أبداً في تمكين النظام السياسي في سوريا من إعادة المناطق التي خرجت عن سيطرته. وأيضاً أدى الدخول الروسي المباشر في سوريا إلى زيادة الدعم المقدم إلى بعض فصائل المعارضة من قبل الغرب وبعض الدول العربية والإقليمية، نتيجة تزايد حدة التنافس الإقليمي والدولي في السيطرة على محددات اللعبة في سوريا، وبالأخص مع هامشية الدور الأمريكي والسياسة الأمريكية المترددة وغير المكترثة للعديد من تطورات الأوضاع في سوريا، باستثناء موضوع (الحرب على الإرهاب وتحديد المواجهة مع تنظيم داعش)^(٤٠).

وتبعاً لذلك، فإن التدخل الروسي المباشر في سوريا سيؤدي فقط إلى إطالة أمد الصراع فيها، وتعقيده، وتثبيت الدور الروسي، واستحالة تصور أي حلول ممكنة للأزمة السورية بمعزل عن الإرادة الروسية، بالأخص مع عدم وجود رغبة أمريكية وأوروبية حقيقية لحل الأزمة السورية، وعدم وجود تدخل حقيقي ومؤثر على الأرض، وأيضاً استحالة التصادم والمواجهة المباشرة بين القوى الدولية الفاعلة (تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى وروسيا).

الخلاصة:

من خلال ما تقدم، تبين لنا بأن الموقف الروسي من الأوضاع في سوريا يمكن إيعازه بشكلٍ أساس إلى المصالح الروسية المهمة في سوريا، وأيضاً إلى الموقف الروسي من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهو ما يمكن تلمسه من خلال دخول روسيا بشكلٍ مباشر في الصراع الدائر في سوريا، ومن خلال الإعلان عن تشكيل (التحالف الرباعي)، الذي يعد بمثابة محاولة روسية من أجل مد نفوذها إلى مناطق يمكن اعتبارها مناطق نفوذ أمريكية.

ومن خلال دعمها للنظام السياسي الحاكم في سوريا، تدعي موسكو بأن الطرف الوحيد الذي له الحق في اتخاذ القرار بشأن تغيير النظام السياسي أو إبقائه هو الشعب السوري. وبالتالي؛ "لا يمكن اتخاذ أي قرار لا في واشنطن ولا في بروكسل ولا في موسكو بهذا الشأن، وهذا هو الفرق الأساس بين موقفي روسيا والغرب من سوريا"^(١)، وقد بررت موسكو تدخلها العسكري المباشر في سوريا بأنه جاء وفقاً لطلب رسمي من الجانب السوري، وإنه أيضاً امتداداً للتواجد الروسي القديم في سوريا.

وأيضاً تمثل سوريا عمقاً استراتيجياً وحيوياً بالنسبة لروسيا، وترتبط معها بالعديد من العلاقات وفي مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، الأمر الذي يعني بأن سوريا والتدخل الخارجي فيها، وأي تغيير ممكن أن يحدث في طبيعة النظام السياسي الحاكم في سوريا، يعتبر محدداً رئيسياً من محددات السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي؛ لا يمكن قبول موسكو بسحب يدها من الملف السوري تحت أي ظرف، ولا يمكن أيضاً الحديث عن مستقبل الدولة السورية، وشكل النظام السياسي فيها، بمعزل عن القرار الروسي، والذي يعزز كل ذلك (عودة التأثير والدور الروسي عالمياً)، وحالة النظام الدولي الذي يتميز بتعدد الأقطاب، وبالتالي؛ عدم قدرة أي جهة إقليمية أو دولية منفردة من اتخاذ قرارات أو إجراءات وفرض أمر واقع بخصوص الملف السوري.

المصادر

١. نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، المجلد ٤٦، أكتوبر ٢٠١١، ص ١١٢.
٢. المصدر السابق، نفس الصفحة.
٣. عبد الحليم خدام، "النظام العربي المعاصر"، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣)، ص ١٣٣.
٤. قاسم محمد جعفر، "سورية والإتحاد السوفيتي: دراسة في العلاقات العربية السوفيتية"، سلسلة قضايا راهنة، (لندن: الرياض الرئيس للكتب والنشر، بدون تاريخ)، ص ٤٢.
٥. المصدر السابق، ص ٤٧.
٦. محمد أنور، "اثر المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية على العلاقات السياسية الاردنية السورية ١٩٨٥-٢٠٠٣"، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١)، ص ١١٩.
٧. محمد السيد سليم، "العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص"، السياسة الدولية، العدد ١٠٨، أبريل ١٩٩٢، ص ص ١٤٦ - ١٦٢.
٨. محمد أنور، مصدر سابق، ص ١٢٠.
٩. مأمون كيوان، "الديون الخارجية السورية"، شؤون الأوسط، العدد ٦٨، يناير ١٩٩٨، ص ١٨٦.
١٠. محمد أنور، مصدر سابق، ص ١٢١.
١١. المصدر السابق، ص ١٢٠.
١٢. نفس المصدر، ص ١٢٢. وأنظر أيضاً: الأهرام الإلكترونية. .
- i. <http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/١٠٨٦٣>
١٣. "نبذة عن العلاقات الروسية السورية"، روسيا اليوم، بتاريخ ٢٠١٠/١٨/٢٧.
- <http://arabic.rt.com/>
١٤. نقلاً عن: المصدر السابق.
١٥. صلاح الدين الحاج محمد، "أهداف الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية"، صحيفة الانتباه، ٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي:
<http://www.alintibaha.net>
١٦. "حدود التدخل الروسي في سوريا"، سلسلة تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٤.

١٧. نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة..."، مصدر سابق، ص ١١٣.
١٨. المركز الدولي للدراسات المستقبلية. ١٠٤٨٢. <http://www.mostakbaliat.com/?p=10482>
١٩. الأهرام الالكترونية:
- i. <http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/10863>
٢٠. نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة.."، مصدر سابق، ص ١١٣.
٢١. المصدر السابق، نفس الصفحة.
٢٢. الحياة.
- <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/330328>
٢٣. الأهرام الالكترونية:
- a. <http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/108639>
٢٤. الحياة، مصدر سابق.
٢٥. "برلماني روسي: الوضع في سورية يبدو خطراً أكثر فأكثر"، روسيا اليوم، بتاريخ ١١/١٨.
- <http://arabic.rt.com/>
٢٦. نفس المصدر.
٢٧. "لأفروف القوى الخارجية تحاول..."، روسيا اليوم، بتاريخ. <http://arabic.rt.com>
٢٨. نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة.."، مصدر سابق، ص ١١٣.
٢٩. "روسيا والأزمة السورية"، الجزيرة نت. متاح على الرابط الالكتروني:
- <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/30>
٣٠. المصدر السابق.
٣١. "لأفروف روسيا تؤيد..."، روسيا اليوم، بتاريخ ١١/١٧. <http://arabic.rt.com>
٣٢. مسؤول روسي: عقوبات الجامعة العربية تجاه سوريا "غير بناءة" وستأتي بنتائج عكسية. نقل عن:
- http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=140872
٣٣. "الخارجية الروسية: قرار مجلس حقوق الإنسان.."، روسيا اليوم. بتاريخ ١٢/١٣.
- <http://arabic.rt.com>
٣٤. "حدود التدخل الروسي في سوريا"، سلسلة تقدير موقف، مصدر سابق، ص ٣.
٣٥. سامي عمارة، "لأفروف يؤكد ثوابت الموقف الروسي من الأزمة السورية قبل جنيف"، الأهرام، الأحد ١٨ من ربيع الأول ١٤٣٥هـ - ١٩ يناير ٢٠١٤، السنة ١٣٨، العدد ٤٦٤٣٠.
٣٦. "حدود التدخل الروسي في سوريا"، سلسلة تقدير موقف، مصدر سابق، ص ٣.

٣٧. معهد واشنطن: هذه حقيقة الموقف الروسي من "الأزمة السورية"! أورينت نت، ٢٠/٨/٢٠١٥. متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.orient-news.net/ar/news_show

٣٨. "حدود التدخل الروسي في سوريا"، مصدر سابق ص ٢.
٣٩. سامر إلياس، "التدخل الروسي في سوريا.. الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة"، الجزيرة نت، الأربعاء ٢٠١٦/١/٦. متاح على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠١٦/١/٥>

٤٠. "التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية"، أوراق بحثية، عمران للدراسات الإستراتيجية، السبت، ١٧ تشرين ١/ أكتوبر ٢٠١٥. متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.omrandirasat.org.html>

٤١. "برلماني روسي: الوضع في سورية يبدو خطيراً أكثر فأكثر"، روسيا اليوم، بتاريخ ١١١٨.

<http://arabic.rt.com>

المراجع:

- ١- "التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية"، أوراق بحثية، عمران للدراسات الإستراتيجية، السبت، ١٧ تشرين ١ / أكتوبر ٢٠١٥. متاح على الرابط الإلكتروني:
<https://www.omrandirasat.org.html>
- ٢- الأهرام الإلكترونية:
<http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/١٠٨٦٣>
- ٣- الأهرام الإلكترونية:
<http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/١٠٨٦٣٩>
- ٤- المركز الدولي للدراسات المستقبلية. ١٠٤٨٢. <http://www.mostakbaliat.com/?p=١٠٤٨٢>
- ٥- الحياة:
<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/٣٣٠٣٢٨>
- ٦- "الخارجية الروسية: قرار مجلس حقوق الإنسان.."، روسيا اليوم. بتاريخ ١٢١٣.
<http://arabic.rt.com>
- ٧- "برلماني روسي: الوضع في سورية يبدو خطيراً أكثر فأكثر"، روسيا اليوم، بتاريخ ١١١١٨.
<http://arabic.rt.com>
- ٨- "حدود التدخل الروسي في سوريا"، سلسلة تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر ٢٠١٥.
- ٩- "روسيا والأزمة السورية"، الجزيرة نت. متاح على الرابط الإلكتروني:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠١٢/٣/٣٠>
- ١٠- سامر إلياس، "التدخل الروسي في سوريا.. الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة"، الجزيرة نت، الأربعاء ٦/١/٢٠١٦. متاح على الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٠١٦/١/٥>
- ١١- سامي عمارة، "لافروف يؤكد ثوابت الموقف الروسي من الأزمة السورية قبل جنيف"، الأهرام، الأحد ١٨ من ربيع الأول ١٤٣٥ هـ ١٩ يناير ٢٠١٤، السنة ١٣٨، العدد ٤٦٤٣٠.
- ١٢- صلاح الدين الحاج محمد، "أهداف الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية"، صحيفة الانتباه، ٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي:
<http://www.alintibaha.net>
- ١٣- عبد الحليم خدام، "النظام العربي المعاصر"، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣).

- ١٤ - قاسم محمد جعفر، "سورية والإتحاد السوفيتي: دراسة في العلاقات العربية السوفيتية"، سلسلة قضايا راهنة، (لندن: الرياض الريس للكتب والنشر، بدون تاريخ).
- ١٥ - "لافروف القوى الخارجية تحاول..."، روسيا اليوم، بتاريخ: <http://arabic.rt.com>
- ١٦ - "لافروف روسيا تؤيد..."، روسيا اليوم، بتاريخ ١١١٧. / <http://arabic.rt.com>
- ١٧ - مأمون كيوان، "الديون الخارجية السورية"، شؤون الأوسط، العدد ٦٨، يناير ١٩٩٨.
- ١٨ - محمد أنور، "اثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات السياسية الأردنية السورية ١٩٨٥-٢٠٠٣"، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١).
- ١٩ - محمد السيد سليم، "العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص"، السياسة الدولية، العدد ١٠٨، أبريل ١٩٩٢.
- ٢٠ - مسؤول روسي: عقوبات الجامعة العربية تجاه سوريا "غير بناءة" وستأتي بنتائج عكسية. نقل عن:
- http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=١٤٠٨٧٢
- ٢١ - معهد واشنطن: هذه حقيقة الموقف الروسي من "الأزمة السورية"! أورينت نت، ٢٠/٨/٢٠١٥. متاح على الرابط الالكتروني:
- http://www.orient-news.net/ar/news_show
- ٢٢ - "تبذة عن العلاقات الروسية السورية"، روسيا اليوم، بتاريخ ٢٧/٨/٢٠١٠. <http://arabic.rt.com/>
- ٢٣ - نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، المجلد ٤٦، أكتوبر ٢٠١١.

نظام الحكم في المغرب في ضوء التغيير في المنطقة العربية

أ.م.د. سداد مولود سبع*

المخلص

يعالج البحث اشكالية مهمة تتمثلة بطبيعة العلاقة بين النظام الحاكم في المغرب والمعارضة ولاسيما الاسلامية في ظل التطورات الاقليمية العربية بعد العام ٢٠١١، التي استطاع النظام السياسي المغربي التعامل مع هذه الازمة بدقة ودرجة عالية من الدبلوماسية، والامر لا يقف عند هذه النقطة فحسب، بل يمتد الى طبيعة المجتمع المغربي الذي يمتاز بتقديسه للملكية الدستورية، فضلا عن التأثيرات السلبية للمتغيرات العربية بعد العام ٢٠١١، على اغلب البلدان التي جرت بها التغييرات التي عززت قناعة المواطن المغربي بأهمية الحفاظ على النظام الحاكم فيها حفاظاً على الاستقرار السياسي والوحدة الاجتماعية والوطنية فيها.

*. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

The Morocco systematic ruling in changing at Arabic area

Dr. sudad mawlood Sabea

Abstract:

Handles Find problematic task of course the relationship between the ruling regime in Morocco, especially the Islamic opposition in light of regional developments Arabic after the year ٢٠١١, which was able to Moroccan political system to deal with this crisis, with high accuracy and degree of diplomacy, and it's not just stop at this point, but extends to the nature of the Moroccan society, which is characterized Ptkadish constitutional monarchy, as well as the negative effects of the Arab variables after the year ٢٠١١, most of the countries that have taken place by the changes that have strengthened the conviction Moroccan citizen the importance of preserving the regime in order to preserve the social and political stability and national unity in It.

المقدمة

قدم النظام السياسي المغربي نموذجاً متقدماً في إدراك التغييرات التي يجب أن يجريها النظام السياسي على هيكلية استجابة لاحتياجات الداخل وضغوط البيئة الإقليمية، مع الحفاظ على أسس ومتطلبات النظام الحاكم الذي يركز على الملكية، بمعنى إن النظام السياسي في المغرب أراد أن يمزج بين الحداثة والمحافظة على الأسس التقليدية في الحكم، في مسعى للحفاظ على شرعيته وصيانة استقرار البلد من أي هزات داخلية قد تزيد الضغوط على الملك. ويُعد النظام السياسي المغربي ثاني نظام عربي يعطي حيز بين النظام والمعارضة بعد النظام المصري. رغم أسلوب القمع المتبع ضد بعض حركات المعارضة. إلا أنه يعطي حيزاً للعمل السياسي المعارض لكن بعد احتوائه وإدماجه ضمن مؤسسات النظام. وأبرز أوجه المعارضة، هي المعارضة الإسلامية بشقيها المعتدل والمتشدد، التي نجح النظام باحتواء المعتدل منها، وهذا ما بدا واضحاً في مطالبها بعد في ٢٠/شباط/٢٠١١ بالإصلاح وليس إسقاط النظام.

لذا فإن البحث ينطلق من إشكالية مهمة أساسها إن المعارضة الإسلامية أصبحت أكثر أشكال المعارضة تهديداً للنظام الحاكم، لاسيما بعد موجة التغييرات السياسية العربية التي باتت تعرف "بالربيع العربي" التي انطلقت مقبلاً العام ٢٠١١. وفي ضوء هذه المشكلة فإن البحث ينطلق من فرضية: درجة تفاعل وانفتاح النظام الحاكم في المغرب على المعارضة سيصب لصالح دعم وتقوية أركان النظام الحاكم، لاسيما مع سقوط حاجز الخوف أمام الجماهير العربية بعد العام ٢٠١١. واستجابة لغنوان البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب من خلال البحث في مداخل النظام السياسي المغربي، ودراسة المعارضة الإسلامية وكيفية تعاملها مع النظام الملكي وآلية النظام

الملكي في دمج بعضها وإقصاء البعض الآخر، واثّر تغييرات "الربيع العربي" على النظام الحاكم فيها.

المطلب الأول : مداخل البحث في النظام السياسي المغربي

يتسم النظام السياسي المغربي بمركزية المؤسسة الملكية وسمو الملك على باقي المؤسسات والفاعلين ، فهو راعي الشأن العام والحياة الدينية ، وهو حامي الملة والدين حسب تعبير الدستور ، وهو الحافظ للوحدة الترابية والوطنية للأمة ووحدتها المذهبية . والملكية في المغرب العربي تشكل بلا شك حجر الأساس لهذا النظام وقلبه ، والسلطة التنفيذية داخل النظام السياسي المغربي تمارس دوراً محورياً. كما إن النظام المغربي ليس نسقاً مغلقاً يمكن أن تغيب فيه المؤثرات الخارجية فهو شديد الحساسية للتغيرات الداخلية والخارجية؛ ولعل هذا ما يبرز عملية الإنفتاح في الدائرة التقليدية لصنع القرار على نوع من المبادرة والتدابير والأفعال ذات الطابع الليبرالي ، بل وسادت تصورات وممارسات قد تؤشر إلى احتمالية الإنتقال نحو الديمقراطية^(١). هذا الإنفتاح و الإنتقال إزداد بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ ، وأصبحت مطالب الديمقراطية والإصلاح تجسد صدى المطالبة بها داخل المغرب ، الذي كان النظام السياسي يدرك أهمية إجراء الإصلاح إستجابةً لمتطلبات الداخل وضغط الخارج ، لذا فمن أجل فهم نظام الحكم في المغرب فمن الضروري البحث في قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي.

أولاً: قضية الإصلاح السياسي

لم تكن مطالب الإصلاح في النظام السياسي المغربي قضية حديثة ومسألة مستجدة ، بل عُد إشكالية قديمة وجديدة في آن واحد ، وتنهض على جملة معطيات، يُعد فهمها مفتاحاً لإدراك إتجاه الإصلاح وأبعاده. يتعلق المعطى الأول بقديم المؤسسة الملكية وتطورها العميق مع الدولة ، ففي الإدراك الجمعي يغدو الفصل عصياً بين المؤسستين. في حين يخص الثاني الجانب الوطني

للملكية، إذ خلافاً لنظيراتها من الملكيات الموسومة المتمتعة بالشرعية الوطنية، تميزت الملكية المغربية منذ عام ١٩٤٤ بانحيازها الواضح إلى المشروع الوطني حيث تعاقبت ضمناً مع النخبة والاحزاب الوطنية حول انهاء نظام الحماية الفرنسية على المغرب واسترداد السيادة ، وهذا ما حصل في عام ١٩٥٦، حيث تم التوقيع على اتفاقية الاستقلال ، وأفق استكمال بناء الدولة الوطنية المستقلة. أما المعطى الثالث فيخص ميزة ينفرد بها المغرب دون سواه من الأقطار، إذ خلافاً للدول التي استحوذت حركاتها التحريرية، أو بعض منها، على السلطة بعد الإستقلال، إستعادة الملكية المكانة التي فقدتها بفعل الإستعمار، بل أشرتت الحركة الوطنية عودة الملك محمد الخامس المنفي للشروع في مفاوضات الاستقلال. غير إن هذا العنصر لا يجب ان يحجب معطى آخر على درجة بالغة الأهمية، هو أن بقدر ما تمتعت الملكية بمشروعية دينية وتاريخية بالقدر نفسه حظيت الحركة الوطنية بالمشروعية أهلتها أن تكون طرفاً أساسياً إلى جانب الملك، وشريكاً طبيعياً في اقتسام السلطة وممارستها^(٢).

لم يخلق التوافق الضمني الحاصل بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية تراضياً حول فلسفة بناء الدولة وإقامة مؤسساتها^(٣). وهذا ما أفرز صراعاً على السلطة واختلافاً كبيراً حول شكل النظام ونوع الملكية المعتمدة. وفي محاولة لتفادي الإصطدام وتكريس هيمنة الحزب الواحد، إندفع الملك لإحتكار السلطة التنفيذية من خلال لعب الدور المحوري في التدبير السياسي ، وحمل مشغل تسيير شأن الأمة. كل ذلك لم يكن ليتم دون الدخول في إحداث مؤسسات ، كمؤسسة الجيش، وتحجيم عامل الحركة الوطنية، عبر تفكيك جيش التحرير الوطني، بالتصفية والقمع والاحتواء وشن المؤسسة العسكرية الحديثة التكوين حملات عسكرية لا تخلو من إراقة الدماء. هذا الصراع المحتدم ، دفع الملكية إلى التفكير في وضع دستور يؤطر وينظم الحياة السياسية والعلاقة بين الحاكمين والمحكومين ويجدد اختصاصات السلطات لكنه لم يتقدم نظراً إلى مقاطعته من قبل الاتحاد الوطني للقوات

الشعبية. لكن هذا التطور الذي تبناه محمد الخامس للملكية خلال المدة الممتدة من (١٩٥٦-١٩٦١)، لم يكن التصور نفسه الذي جسده الحسن الثاني بعد وصوله الى الحكم، إذ سعى إلى إسباغ الطابع الإمتيازي للملكية داخل الحقل السياسي المغربي، وعمل على تكييفها وآليات الديمقراطية، مع الحفاظ على جوهرها، في إن الملك يحكم ويسود، بعد التصفيات التي قام بها ضد قادة جيش التحرير وعناصره، التي جعلت القصر سيداً دون منازع؛ وهو ما جعل مرحلة الستينيات تتميز بصراع سياسي حاد وأحداث دموية، طبعت الذاكرة بالدم. لكن مع إحتدام الصراع الإجتماعي والإقتصادي، ومقاطعة دستور ١٩٧٠ البرلمان الناجم عنه، اتجهت الأزمة السياسية نحو الانفراج من خلال مفاتيح الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بإجراءات قانونية تروم بناء دولة المؤسسات المشروعة، التي قسمت الى مرحلتين ^(٤):

١- المرحلة الممتدة من ١٩٧٤-١٩٩٠

تميز الظرف السياسي في بداية السبعينات بإدماج الحكم للمعارضة السياسية بعد قبول قواعد اللعبة السياسية، وهي الاعتراف بالقواعد الشكلية، كقدسية الملكية والاسلام، والقواعد غير المكتوبة كالإجماع حول الثوابت وتحديد الاختيارات الوطنية. وأدت قضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٤، وإرسال كتيبة جنود مغاربة إلى الجولان عام ١٩٧٣ إلى تمتين الجبهة الداخلية عبر ما يسمى "الإجماع الوطني". لكن مع إجراء الإنتخابات التشريعية عام ١٩٧٧ التي أتمت بفقدان الطابع التنافسي وعدم الإعلان عن نتائجها وعدم نزاهتها. عادت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالتأزم مرة أخرى، فمع إنطلاق أنتفاضة الخبز في عام ١٩٨١ وقبول المغرب بإعادة جدولة مديونيته الذي إمتد من ١٩٨٣-١٩٩٣، التي دفع الشعب المغربي كلفتها مالياً واقتصادياً واجتماعياً. هذه الأوضاع دفعت المغريين للخروج عن صمتهم بمظاهرات زاحمة خلال مدة الثمانينيات وبداية التسعينيات؛ وهو ما أعطى مؤشراً للمعارضة لتنظيم نفسها؛ باستغلال هذه الأحداث ومساندة الشعب الفلسطيني والتضامن مع الشعب العراقي اثناء حرب الخليج.

٢- مرحلة ١٩٩٠-١٩٩٩

كان للتحولات السياسية والجيو- استراتجية على المستوى العالمي المتمثلة بسقوط جدار برلين وانتهاء حلف وارشو وتفكك الاتحاد السوفيتي، الذي افضى الى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على هرم النظام الدولي. الذي تزامن معها دعاوي الولايات المتحدة الامريكية لفرض الديمقراطية على بلدان عالم الجنوب، وما رافقها من ضرورة الاخذ بالتعددية السياسية والحزبية واجراء انتخابات بصورة منتظمة في تلك البلدان.

تزامن هذا مع ضغوط داخلية سياسية كان لها دوراً في تنظيم المعارضة البرلمانية، وهيكلية المجتمع المدني، والدفع نحو المطالبة بإصلاح سياسي وإداري وقضائي يواكب تيار العولمة، مما جعل النظام يُقدّم على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وجعله شرطاً للإعفاء عن المعتقلين السياسيين ١٩٩١. والإعلان عن دستور ١٩٩٢، الذي أعلن في ديباجته عن تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه عالمياً، تلاه الإفراج عن المعتقلين السياسيين العفو عن المنفيين، وعلى الجانب المؤسسي تم إحداث وزارة حقوق الإنسان، وتنصيب المجلس الدستوري كآلية ديمقراطية للمراقبة الدستورية بما فيها القوانين الانتخابية.

ثانياً: آليات التحول الديمقراطي

تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بكثافة المبادرات الإصلاحية، لأجل التحول نحو الديمقراطية، فقد تم مراجعة الدستور ثلاث مرات في الاعوام التالية (١٩٩٢-١٩٩٥-١٩٩٦)، إستناداً الى توافقات بين المؤسسة الملكية والأحزاب سلبية الحركة الوطنية مجسدة بالكتلة الديمقراطية^(٥). وقد أراد الملك من هذه التعديلات تخويل الحكومة أستقلالاً أكبر، وتوسيع اختصاصات البرلمان وتقوية سلطانه، سواء فيما يخص الحكومة، أو فيما يتصل بالاحترام اللازم للقانون. وبهذا فقد أقر الدستور مسؤولية الحكومة أمام كل من الملك ومجلس النواب بعد ان كانت هذه القضية محط خلاف تشكيك من قبل المعارضة^(٦).

كما تم إصلاح قانون الانتخابات (مدونه الانتخابات) على قاعدة التراضي بين القوى السياسية الرئيسية في البرلمان، إذ أستبدل نمط الاقتراع الأحادي الأسمى الأكثر على دورة واحدة، بالاقتراع اللائحي النسبي^(٧). هذه التعديلات أوجدت نوع من الإنفتاح السياسي بين الحكومة والمعارضة، الذي جعل بعض فصائل المعارضة تتحول من معارضة للحكم الى معارضة صرفة للحكومة. تلاها تشكيل حكومة التناوب التوافقي المنبثقة عن نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٧، بقيادة عبدالرحمن اليوسفي. واستطاعت هذه الحكومة أن تحدث تطوراً إيجابياً في مؤسسة الحكومة، ومغائراً للحكومات السابقة، ولعل أبرز هذه النجاحات يكمن في المساهمة في تعزيز إستقرار البلاد وأمنها وضمان إنتقال الحكم في المغرب بظروف سلسلة بعيدة عن كل الهزات والتوترات التي عرضها تاريخ إنتقال الحكم في المغرب^(٨).

لكن، إذا ما أريد تحليل التحول نحو الديمقراطية في المغرب بوجهة نظر مغايرة، وتفسير أكثر دقة، فإن حكومة التناوب التوافقي التي تشكلت في ١٤ / آذار / ١٩٩٨ لم تكن أحد مقومات الديمقراطية التوافقية، أو تجسيدا لواحد من تجلياتها فهي وأن ضمت تحالفاً من سبعة أحزاب سياسية: الإستقلال والإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار، وحزب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الإشتراكية والحزب الإشتراكي الديمقراطي، والحركة الوطنية الشعبية. إلا إنها ظلت بعيدة عن مفهوم "الكارتل الحكومي"، إذ ينهض مفهوم الكارتل الحكومي على خلفية إتاحة فرصة المشاركة لكل عناصر المجتمع المتعدد من دون أن تكون هناك هيمنة للأغلبية على الأقلية، فلأقلية في الديمقراطية التوافقية حق النقض أو الاعتراض. وفي الحالة المغربية لازال الملك هو محور العملية السياسية، فالخطب الملكية المفسرة لمضامين التوافق، تسعى دائماً لطمأنة الجميع أغلبية ومعارضة، على ضمان حسن سير اللعبة السياسية إن قبلت الأطراف المعنية بالتناوب مشروعاً للإنتقال من المعارضة الى ممارسة السلطة^(٩). بمعنى إن ديمقراطية التناوب التوافقي جاءت كاشتراط على القوى السياسية

بضمان دخولهم في الحكومة، ومشاركتهم العمل السياسي بدل إقصائهم خارج العمل السياسي.

تدعيماً لهذا الرأي، فإنه يمكن تفسير ديمقراطية التناوب التوافقي "بالصفة السياسية" بين الملك وأحزاب المعارضة الوطنية، تمكن الطرفين من إجراء هدنة سياسية تعيد الاعتبار لقيم التوافق والحوار وبناء الثقة، وتحافظ على الباب مشرعاً أمام فرص التغيير الديمقراطي^(١٠).

بيد أن هنالك رأي لعدد من الباحثين يرى أن ما حققه النظام السياسي في المغرب مقارنةً بباقي النظم العربية يُعد تقدماً ملحوظاً. كذلك بالمقابل، إن أي نظام سياسي يسعى للمناورة مع المعارضة بما يخدم مصالح الدولة العليا، هذا إذا ما أضفنا إليه أن أغلب المعارضة السياسية في الدول العربية غير ناضجة فكرياً، وذات توجهات شخصية تخدم مصالحها الخاصة، وليس المصالح الوطنية.

فضلاً عن هذا، وفي مسعى للتأكيد على الإستمرار في نهج الإصلاح والتحول باتجاه الديمقراطية، فقد قاد الملك محمد السادس تغييراً سياسياً - اجتماعياً وحقوقياً غير مسبوق. فقد واصل الانتقال من بلاده من حكم ملكي مطلق إلى نظام ملكي دستوري، يملك فيه الملك ولكنه لا يحكم، تاركاً السلطة التنفيذية لحكومة منتخبة، يتم مراقبتها ومحاسبتها بواسطة برلمان منتخب. كما بادر الملك بخطوات بارزة في الإصلاح خلال العام ٢٠٠٤ تمثلت بتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة^(١١). فبتاريخ ٦/ تشرين الثاني ٢٠٠٣ صادق الملك على توصية تقدم بها المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان تقضي بإحداث الهيئة غير القضائية، مما يعني أن ليس من صلاحياتها إثارة المسؤولية الفردية عن الانتهاكات، بل وظيفتها البحث والتحري والتحكيم والإقتراح، أما إختصاصها الزمني فيغطي المدة الممتدة من أوائل الإستقلال إلى حين المصادقة على إحداث "هيئة التحكيم المستقلة" لتعويض ضحايا الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي. ويُعد الإعلان عن تشكيل

هذه الهيئة نموذجاً للإعتذار لثلاثة أجيال من المعتقلين من الضحايا وتضع تاريخها رهن حقهم في المحاسبة^(١٢).

الخطوة الأخرى التي أتخذها الملك باتجاه التحول نحو الديمقراطية تمثلت بالمصادقة على مشروع قانون الأحزاب في ١٧/مارس/٢٠٠٥ الذي من شأنه المساهمة في إعادة هيكلة المجال الحزبي في المغرب. إذ ظلت مسألة تأسيس الأحزاب السياسية وتنظيمها خاضعة لقانون الجمعيات المتضمن في مرسوم الحريات العامة الصادر في عام ١٩٥٨، وهو ما دفع الفاعلين السياسيين الى الانتباه الى أهمية أن يكون للأحزاب تشريع خاص بها مستقل عن باقي الهيئات والتنظيمات الحكومية وبقوانين الحريات العامة^(١٣).

المطلب الثاني: المعارضة الإسلامية وعلاقتها بالنظام الحاكم في المغرب

شهد العالم الإسلامي على اتساعه منذ مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي تنامياً للتيار الديني، عبر عن نفسه في ظهور عدد مسبق من الحركات الإسلامية التي تطرح نفسها - بأسم الإسلام - على الساحة السياسية بديلاً للطروحات الأيديولوجية الأخرى. بدعوى إخفاق تلك الطروحات في النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق السياسية، وبديلاً عن الأنظمة السياسية سواء باستخدام العنف أو من خلال استخدام القواعد العامة لتداول السلطة. هذه الحركات تتفاوت من حيث القوة والضعف والتأثير من بلد إلى آخر لكنها لم تستوف بعد حقها من الدروس والتمحيص والإستقصاء؛ وجزء من إشكالية عامة هي جدلية السياسي والإسلامي^(١٤). إلا إن أغلب هذه الحركات تنقسم الى: حركات إسلامية معتدلة قبلت بالعمل السياسي، وحركات إسلامية متشددة رفضت العمل السياسي وارتضت موقف رافض للعمل السياسي برمته والأنظمة الحاكمة بمؤسساتها الحالية كافة؛ وبعض أجنحة هذا التيار تسعى لتغيير الواقع عبر حمل السلاح، أما الجناح الآخر منه فقد رفض حمل السلاح وقبل بمعارضة النظام السياسي.

إلا إن الحالة المغربية، وإن شهدت بروز حركات اسلامية مختلفة التوجهات- لكنها تشهد حركات اسلامية مسلمة فاعلة داخل المغرب، وإن كان هذا لا يعني خلو المغرب من الحركات الاسلامية المسلحة فهناك بعض أذرع هذه الحركات وهي جزء من "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي" الذي تأسست منتصف العقد الأول من القرن الحالي، ويتمركز جنوب الصحراء لدول الشمال الأفريقي .

أولاً: حركات المعارضة الإسلامية في المغرب

تنقسم المعارضة الإسلامية، الأبرز على الساحة المغربية، إلى تيار راديكالي، ممثلاً في "جماعة العدل والإحسان"، فضلاً عن تنظيمات إسلامية أخرى "حركة البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة". وهناك تيار معتدل ممثلاً بحزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح^(١٥). وهذا الحد الفاصل بين الاعتدال والراديكالية هو أساس المشاركة من عدمها في العمل السياسي

١- تيار المشاركة: حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح

شهد مسار التطور التاريخي لحزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح مسالك معقدة. وعلى الرغم من أن إطار هذين الفصلين يحرصان، من الناحية النظرية، على إقامة نوع من الفصل الوظيفي بحيث يختص الحزب بالملف السياسي وتركز الحركة على الواجهة الاجتماعية والنشاط الدعوي، إلا أنه من الناحية العملية هناك تداخل شديد وتناغم قوي بينها. ولعل هذا يعود إلى مجموعة من الشخصيات المتكافئة من حيث السلطة والتأثير التي أسست خليتها الأولى في عام ١٩٨٢. أما فيما يتعلق بالخطوط العامة لمنظومتها الفكرية، فإنها تتوجه نحو هدف واحد هو: الاندماج في الحقل السياسي، تمهيداً لإحتلال موقع مفصلي فيه^(١٦).

ينطلق هذا التيار من منهج التغيير الحضاري الإسلامي، لأنه يهدف إلى بناء الإنسان وإعادة إحياء الثورة الروحية التي أتى بها. بما فيها طبيعة الأزمة التي تعيشها الأنظمة والمجتمعات العربية الإسلامية. وتعزو طبيعة الحركة إلى التراجع الحضاري الذي شهدته المجتمعات العربية الإسلامية التي

بدأت بتعطيل حركة العقل المسلم وإقبال باب الاجتهاد، ما انعكس على المجتمع الذي أصبح يتخبط في أزمة تاريخية - حضارية كان من نتائجها تدني وتراجع أهمية الدين كمرجعية على مستوى الحكام والمحكومين^(١٧).

فيما يتعلق بموقف حركة التوحيد والإصلاح من المشاركة السياسية، وهو موضوع البحث - فإن الحركة تؤمن بالمشاركة السياسية والعمل في ظل الشرعية القانونية إدراكاً من الحركة بأهمية العمل السياسي في التغيير الاجتماعي، إلى جانب العوامل التربوية والثقافية والدعوية وإنطلاقاً من هذا الموقف الذي أعطى الإذن بشرعية النظام وتجسيده ضمناً برغبة الحركة في العمل بقوانين النظام، والتحرك عبر مؤسساته وأجهزته، فحركة التوحيد والإصلاح تقرر بالمشروعية الدينية والدستورية للنظام الملكي وتعدّها "مكسباً" قيضه الله للحركة الإسلامية في المغرب". فالمرجعية الفكرية والأيدولوجية التي يتبناها التيار الإسلامي الإصلاحي تؤطر بجلاء الموقف الإيجابي من المشاركة في إطار رؤية واقعية تستند إلى فكر سياسي معتدل مدرك بحقيقة إشكالية السلطة، دون إغفال المكانة الاجتماعية للعديد من رموزها وقيادتها، التي لا يسعها إلا أن تشجع على موقف المشاركة والدفع به إلى الأمام في إطار نهج التيار الإسلامي المعتدل والشرعية التي يمثلها في البحث عن مواقع سياسية اجتماعية ظلت مبعدة عنها في ظل نظام سياسي يراقب ويوجه اللعبة السياسية، حتى الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩٧، التي سمح بإدماج التيار الإسلامي المعتدل و الإصلاحي داخل العمل، رغبة في إحداث تجديد وإصلاح في هيكليّة النظام المغربي^(١٨).

أما فيما يتعلق بحزب العدالة والتنمية الذي تأسس في العام ١٩٦٧ ونشأ في كنف "جمعية الشبيبة الإسلامية" الحركة الأم، وهو التنظيم الذي شكل المرحلة الراديكالية الصدامية تجاه السلطة السياسية، قبل عملية الإدماج في الحقل السياسي. إذن تاريخ العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والسلطة السياسية، لم يرقم في البداية على التوافق والاندماج في العملية السياسية، بل كانت تقوم على فكر إقصائي يرمي إلى الانقلاب على السلطة

السياسية ويشكك في الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية، نتج منه صدام بين الطرفين إنتهى بتفكيك الحركة. سميت هذه المرحلة الممتدة من ١٩٧٣ - ١٩٨٤ بالخيار الثوري الانقلابي، بينما في المرحلة اللاحقة بدأت مرحلة إصلاحية وفق منهج يفرض مقاربة شمولية للمجتمع. لذا فإن دخول التيار الإسلامي الإصلاحي إلى المعترك السياسي مع الاعتراف بشرعيته القانونية، خضع لمسار طويل من العوائق والمضايقات التي رافقها سلسلة مضايقات من الحكومة عبر وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إلى أن تم الإعتراف بها في عام ١٩٩٢، الذي جاء ضمن سياسة السلطة بإدماج الحزب داخل الحقل السياسي الرسمي. وبهذا أنتقل الحزب من حقل المعارضة إلى حقل الاندماج مع النظام السياسي. وقد جاء بطلب التأسيس: "يعمل الحزب في إطار الملكية الدستورية والقوانين الجارية بها العمل في المملكة". وهذا تأكيد على الإعتراف بالملكية ونفي أي طروحات لمنافستها في الشرعية الدينية^(١٩).

دفعت التطورات الإيجابية التي شهدتها المغرب بداية التسعينيات حزب العدالة والتنمية إلى الإشتراك في الإنتخابات التشريعية، وهو دليل على التفاعل والتأثير في سياق الحياة السياسية لكن بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ والتفجيرات التي وقعت في الدار البيضاء في ١٦ / مارس / ٢٠٠٣ توجهت الإتهامات بشكل غير مباشر لحزب العدالة والتنمية وتحمله مسؤولية تلك الأحداث^(٢٠). وذلك بسبب تأريخها الثوري والراдикаلي ضد النظام الملكي.

٢- تيار المقاطعة : جماعة العدل والإحسان، حركة البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة.

تعد حركة العدل والإحسان أقوى حركة سياسية إسلامية معارضة غير مرخصة في المغرب وأكثرها راديكالية وشعبية ، وجاء ظهورها نتاجاً للأزمة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي كان يمر بها المغرب، فضلاً عن تقصير النخب السياسية والقيادات العلمية التقليدية في التصدي للأزمة. وتعود بدايات نشأتها إلى عام ١٩٧٥، بعد أن تمكنت الحكومة المغربية من

القضاء على نشاط الجمعية الشبيبية الإسلامية. وكرد فعل لهذا الموقف انضم عدد كبير من أتباع الشبيبية الإسلامية في حينها إلى الحركة التي يتزعمها الشيخ عبد السلام ياسين ومع تصاعد نشاط الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي عام ١٩٧٩، قام الشيخ عبد السلام ياسين بممارسة نشاطه كداعية إسلامي مع ظهور العدد الأول من مجلة الجماعة، التي ترأس تحريرها التي شكلت في ما بعد النواة المركزية لحركة العدل والإحسان. أسهمت هذه المجلة كوسيلة إعلامية في أعدادها اللاحقة بتوضيح المنطلقات النظرية والفكرية^(٢١):

- أ- إحياء نظام الخلافة وإقامة الدولة الإسلامية.
 - ب- إدانة نظام الحكم القائم في المغرب دون إسقاط شرعيته الدينية.
 - ج- تفضيل التربية على العمل السياسي، والتمسك بالسلوك والمنهج الإسلامي، وتتميز بإتجاهها الروحي التربوي الشديد.
 - د- الدعوة إلى اعتماد إقتصاد إسلامي يركز على العدالة الاجتماعية: ((نريد إسلاماً لا ينسينا خبزاً وخبزاً لا ينسينا إسلامنا)).
 - و- دعوة العلماء الرسميين إلى فك الارتباط بالسلطة من خلال الجهر بالحق ونبذ حياة الترف.
 - هـ- رفض العنف والاعتقال السياسي والسرية، وعدم الرضا بانصاف الحلول.
 - م- المطالبة بحل الأحزاب السياسية، إلا أنه غير الرأي في ما بعد على شرط أن توقع الأحزاب ميثاقاً إسلامياً.
 - ك- المطالبة بالعمل في ظل حكم العاهل المغربي كأمر المؤمنين على شرط ألا تتحول حركة العدل والإحسان إلى حزب سياسي، وإنما تبقى كجمعية تربوية تشكل معارضة سياسية شعبية خارج النسق السياسي الرسمي.
- أما رؤية الحركة للنظام الملكي، فأنها ترى ان النظام يستولي على جميع السلطات، وان مراكز القرار الحقيقية بيد فئة تتمثل في الملك ونخبة تجتمع حوله، ولا يبقى للوزراء والبرلمانيين إلا تنفيذ التعليمات. هذا الموقف

الرافض المشاركة هو ليس الموقف النهائي للحركة، إذ أنها لا ترفض المشاركة من الناحية المبدئية، لكن رفضها يوجه إلى شكل المشاركة التي يسمح بها النظام، فحركة العدل والإحسان ترفض العمل ضمن شرعية قانونية مشروطة. لذلك، فهي تشكك دائماً في الانتخابات ونتائجها التي جرت أو ستجري، وهي في نظرها انتخابات غير حقيقية. وإزاء ذلك، يمكن القول أن أبرز نتائج استمرارية رفض حركة العدل والإحسان المشاركة في الانتخابات هي الأسباب التالية^(٢٢):

- لم تستطع أن تؤثر في الصورة العامة للحركات الإسلامية المغربية، ولا سيما التي تميزت بالمشاركة في العملية السياسية .
- أسهمت بشكل أو بآخر في عزل الحركة، وتجاهل المؤسسة الملكية لآراء الحركة .
- توفر الفرصة للأحزاب السياسية الأخرى _التي ينتقد بعضها الحركة _ لان تسجل حضوراً ملموساً في الساحة السياسية والبرلمان، ولا سيما للأحزاب التي تتمتع بالرعاية الملكية، الأمر الذي ينعكس على إضعاف دور المعارضة في مجلس النواب ومجلس المستشارين .
- لم تتمكن من تغيير النظام الملكي أو إضعافه على الرغم من أنها شكلت على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمان، وما زالت، تحدياً رئيسياً له وللنخب الحاكمة .

أما فيما يتعلق بحركة البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة تقترب في أفكارها من جماعة العدل والإحسان، إلا أن تأثيرها على الساحة المغربية أقل من جماعة العدل والإحسان، التي طالما ظلت هذه الحركة المعارض الإسلامي الأبرز في الساحة المغربية .

ثانياً: سياسة النظام الحاكم في المغرب إزاء المعارضة الإسلامية

أدى تنامي نشاط الحركات الإسلامية في العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، إلى ظهور غير مسبوق للحركات الإسلامية التي تطرح نفسها -

باسم الإسلام - على الساحة السياسية بديلا عن الطروحات الإيديولوجية الأخرى، بدعوى إخفاق تلك الطروحات في النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام الحقوق السياسية، وبديلا أيضاً للأنظمة السياسية التي انهارت بعد موجة الحركات الاحتجاجية والثورات التي اندلعت في العام ٢٠١١، فكان من الطبيعي أن يكون النظام الحاكم في المغرب سريع التأثر بتلك التغييرات (والتي سنتناولها لاحقاً)، ونظراً لما يتميز به النظام الحاكم في المغرب من خصوصية حيث تتعايش ملكية وراثية ودستورية في ظل "إسلامية" النظام المغربي واحتكار رئيس الدولة الشرعية الدينية بكونه أميراً للمؤمنين، ثم في ارتباط الإسلام بمفهوم الوطنية خلال معركة التحرر الوطني من أجل الاستقلال. يترافق كل ذلك مع الخطاب الرسمي الذي كان يعد المغرب إلى عهد قريب بأنه محصن من أي مد إسلامي "لاسيما بعد صعود التيار الإسلامي الى سدة الحكم بعد التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١" الذي يجتاح وبدرجات متفاوتة شمال إفريقيا^(٢٣)؛ ذلك لأن الشرعية التي تستند عليها السلطة هي بالأساس شرعية دينية مما يجعلها بمنأى عن أي معارضة دينية. لكن في الحقيقة ان الوضعية التقليدية للنظام أسهمت الى حدا ما في انتشار تنظيمات وحركات إسلامية أصولية داخل المغرب^(٢٤). إلا أنها بقيت خارج إطار العمل المسلح المنظم. وهذا ما أثبتته التجربة بعد موجة الحركة الاحتجاجية في عام ٢٠١١ مقارنة بتجارب أخرى بلدان عربية مجاورة "ليبيا، ومصر، والى حد ما تونس".

وعلى الرغم من مجموعة من الثوابت التي يفسر بها الشعب المغربي نظريته إلى الملكية، إلا إن الحركة الإسلامية ظهرت في المغرب -وان امتازت بعدم حدتها وشراستها كما هو الحال في الجزائر - وقد شكلت مصدر قلق للنظام السياسي، الذي دأب في إدارته للصراع السياسي مع الجماعات المضادة له، إلى إقامة منظومة سلوكية تحكمها آليات تتسم بازدواجية المعايير بين الإدماج والإقصاء؛ الإدماج تجاه المكونات التي تقبل بشروط

اللعبة السياسية وبشرعية النظام السياسي. والإقصاء تجاه القوى التي لا تقبل بقواعد اللعبة السياسية، وتتمرد على شرعية النظام السياسي، بل وتنافسها فيها. وفي مواجهته للمعارضة الإسلامية بشقيها الراديكالي "جماعة العدل والإحسان"، والمعتدل "حزب العدالة والتنمية"، مارس النظام السياسي ضغطاً كبيراً على هذين المكونين من خلال اعتماد آليات الإدماج والإقصاء، حتى يتمكن من تحجيم دورها في المشهد السياسي، وخصوصاً أنها تمثل المرجعية ذاتها التي تقوم عليها شرعية المؤسسة الملكية، مما أدى إلى إدماج حزب العدالة والتنمية بعد صيرورة من المراحل، خضعت عبرها نخبة لمجموعة من الاختبارات والتنازلات عن الفكر الراديكالي، كون أن مرجعيتهم التنظيمية ترجع إلى إحدى أكبر الجماعات معارضة للنظام القائم "الشبيبة الإسلامية"، بخلاف جماعة العدل والإحسان التي ظلت تعارض النظام في شرعيته، على الرغم أنها تعكس أيديولوجيته الدينية، بعدم الاعتراف بشرعية إمارة المؤمنين، والاعتماد على خطاب سياسي مناهض لسياسية النظام، ومعارض لها راديكالية. ولم تقتصر آلية الإقصاء على توظيف الآليات الإيديولوجية، بل تجاوزته إلى تسخير الآليات القمعية عبر محاصرة الجماعة لعدم شرعيتها، وحرمانها من الفضاءات العامة، حيث يمكن تصريف خطاباتها التعبوي. لذا فإن هذا التباين في توجه الجماعات الإسلامية، استدعى من النظام السياسي المغربي انتهاج استراتيجيتان: الأولى أقصائية تهميشية تجاه جماعة العدل والإحسان، والثانية إدماجية احتوائية تجاه حزب العدالة والتنمية (٢٥).

ونتيجة للسياسة الاقصائية، فإن العلاقة بين حركة العدل والإحسان بالنظام الملكي متأزمة، وستظل تشكل إعاقة لعملية التحول الديمقراطي في المغرب. ما لم يحسم مشاركتها في العملية السياسية، على الرغم من موقفها الإيجابي من المسألة الديمقراطية والمشاركة، وبما أنها لم تشارك في العملية السياسية، لذلك يكون من الصعوبة بمكان إعطاء تصور عما سيكون عليه دورها في المستقبل. لكن ذلك لا يعني غيابها أو فشلها أو

ضعفها أو تجاهلها فهي تمتلك القدرة والتأثير في المجتمع المغربي، إذ لديها العشرات من الجمعيات التابعة لها، التي تقوم بهذا الدور، فضلا عن الثقل الذي تحظى به الحركة في الوسط النسوي، كما تمتلك الحركة في ظل الحظر عليها منابر إعلامية ومواقع الكترونية تسهم في إيصال صوتها إلى الشعب وإلى أنصارها. لذا فهي تبقى قوة مؤثرة يحسب لها حساب في المستقبل المنظور، وهو ما يدعو النظام السياسي المغربي إلى المبادرة إلى فك الاشتباك مع الحركة. وفي حال بقاء السياسة الحالية أو ازدياد حالة التضييق ضد الحركة، فإنه قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار. وهذا ما لا ينسجم مع المسار السياسي المغربي الذي وصل إلى مرحلة إنضاج فكرة التوافق، وفكرة التراضي، والتعاون على حد أدنى لتجنب المغرب الصراع^(٢٦) وذلك بعد إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة في عام ٢٠٠٤.

على الجانب الآخر، فقد استطاع النظام السياسي في جذب الإسلاميين المعتدلين، وكان من نتيجة إدماجهم اكتساب هذا التيار الشرعية المستمدة من معارضتهم للنظام وتعرضهم للتضييق، ما منحهم رأسمالا رمزياً لا يستهان به، وبذلك فإن قرار المشاركة يدخل في إطار إرجاع الثقة لشريحة من المواطنين المؤيدين لهذا التيار مع السلطة. ويحاول هذا التيار إقناع الجماهير بضرورة المشاركة وإرجاع المصداقية للسلطة والمؤسسات معاً، ويعد هذا في حد ذاته مشروعاً ومقوياً للسلطة التي تحتاج باستمرار إلى تيارات سياسية واجتماعية ترمم شرعيتها وتدعمها نتيجة للمشاكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي يعاني منها النظام^(٢٧). لذا فإن النظام السياسي بحاجة إلى إشراك أغلب أطراف اللون السياسي في المغرب للحفاظ على الشرعية الملكية فيها.

المطلب الثالث: التغييرات في المنطقة العربية وتأثيرها على النظام السياسي في المغرب.

بعد انطلاق الحركات الاحتجاجية في بعض البلدان العربية، كان من الطبيعي أن يتأثر المجتمع المغربي فيها، والذي يأتي في سياق الوضع المأزوم

للأحزاب السياسية ومحدودية حصيلة العمل الحكومي والبرلماني، والذي أتى في سياق التفاعل مع ما يحدث في المحيط الإقليمي ومواكبته لتلك الحركات الاحتجاجية، وتم الاعلان عن حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١ التي انطلقت عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي. وحظي الاعلان عن تأسيس الحركة بدعم بعض النخب والاحزاب السياسية والهيئات النقابية والمدنية، لكن ساد طابع من الحذر والشك والتحفظ من قبل غالبية الاحزاب السياسية التي تشارك في الحكومة أو المعارضة مثل احزاب اليسار الديمقراطي وتنظيماتها وجمعياتها الموازية، وفصائل من "شبيبات" الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية ونقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وجماعة العدل والاحسان، وكان تبريرها لهذا الحذر أنها شكلا من التقليد لم يحدث في مناطق أخرى، وعدت أجندتها مجهولة وغامضة لكونها انطلقت من عالم افتراضي، وليس من داخل الحقل السياسي. فيما قابلتها النخب المختلفة ووسائل الاعلام بنوع من التجاهل^(٢٨).

اعلنت الحركة عن اطلاق المظاهرات في مختلف اقاليم ومدن المغرب، للمطالبة بمجموعة من التغيرات والاصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي ركزت مطالبها في الاتي^(٢٩):

- ارساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة، تنبثق عنها حكومة تصنع السياسة العامة للبلاد وتنفذها، مع الاقرار بفصل السلطات، واستقلال القضاء، ودعم الحريات العامة والفردية وصيانة حقوق الانسان.
- بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة في إطار العدالة الاجتماعية وصيانة كرامة المواطن.
- بلورة سياسة عامة في مجال(السكن، والصحة، والتعليم، والنقل والمواصلات، والاعلام الحر والمستقبل) والحد من غلاء المعيشة.
- سن قانون خاص باللغة الامازيغية الى جانب اللغة العربية.

- الحد من هيمنة المقربين من القصر على الشأن الاقتصادي والسياسي، ومواجهة سيطرة بعض العوائل النافذة على المناصب المهمة داخل مؤسسات الدولة.

- حل البرلمان بمجلسيه، وإقالة الحكومة وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

- تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.

- تأسيس هيئة وطنية للتحقيق في جميع جرائم الفساد المالي والاداري، وتقديم المتهمين للمحاكمة العادلة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد الاموال المنهوبة.

- مراجعة قانون الاحزاب ومدونة الانتخابات، بالشكل الذي يوفر التنافس وتكافؤ الفرص بين مختلف الاحزاب، وتأسيس هيئة مستقلة خاصة بتنظيم عمل الانتخابات.

رد فعل النظام الحاكم أجزاء تلك الحركات الاحتجاجية -التي لم تكن ببعيدة عن الواقع السياسي المغربي- كان سريعاً؛ بسبب التغييرات في البلدان العربية، لاسيما المجاورة للمغرب عبر الاستجابة لبعض المطالب، بما يمكن الإشارة إليه بإجراءات استباقية لامتناس غضب الشارع، وشملت تعديل بعض مواد الدستور، وتقديم موعد الانتخابات البرلمانية التي تمت بشفافية، وبدرجة نزاهة عالية فأفرزت حكومة تنتمي الى تيار له شعبية في الشارع المغربي^(٣٠).

وهذه التطمينات جاءت على أثر الخطاب القصير والمكثف الذي ألقاه الملك محمد السادس في (٩/٩/٢٠١١) ذهب فيه مباشرة الى جوهر المطالب السياسية والدستورية، الذي كان ينتظره الجميع، وهو ما عد خطاباً استباقي حال دون تفجر الازمة السياسية التي تراكمت عواملها الدفينة خلال تجربة الانتقال الديمقراطي المنصرمة^(٣١). وإذا ما اردنا تفسير المحتوى الدقيق لخطاب الملك محمد السادس نرى أنه أكد على مجموعة من الثوابت التي تشكل مرجعاً راسخاً تحظى بأجماع وطني، وهي: "الاسلام دين الدولة، الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية، وإمارة المؤمنين، والنظام الملكي، والوحدة الوطنية

والترابية، والخيار الديمقراطي"، وحدد العاهل المغربي مرتكزات تعديله الدستوري في النقاط التالية^(٣٢):

(١) الترسخ الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة وفي صلبها الامازيغية؛ خشية المطالبة بالانفصال.

(٢) توسيع مجال الحريات الفردية والجماعية مع ضمان ممارستها.

(٣) تعزيز منظومة حقوق الانسان ودسترة التوصيات المهمة التي أصدرتها هيئة الانصاف والمصالحة.

(٤) دعم استقلالية القضاء، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري.

(٥) توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها، من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ في مجلس النواب مكانة الصدارة وحكومة منتخبة بانبثاقها عن الارادة الشعبية المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع على أن تحظى بأغلبية مجلس النواب، وتكريس تعيين الوزير الاول الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وفقا للنتائج.

(٦) تعزيز الاليات الدستورية من خلال دعم وتقوية دو الاحزاب السياسية.

(٧) تفعيل الحياة العامة عبر ربط ممارسة السلطات والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

هذه المرتكزات التي وضعها الملك كانت أحد الاسباب المهمة التي ساهمت في تراجع تلك الحركات الاحتجاجية، والسبب الآخر والمهم في عدم تفاعل الشارع المغربي معها ان الحركة لم تستطع تجاوز حدة التباين في سقف المطلب والاهداف، كذلك لم تستطع تجاوز طبيعة التباين بالتوجهات السياسية والفكرية، وهو ما ساهم في امتناع قطاعات وفئات مجتمعية وتنظيمات وتيارات سياسية من المشاركة بصفة دائمة، او المشاركة غير الفعالة في حركة ٢٠/شباط، رغم سخط العديد منها من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وبررت العديد من فئات المجتمع والاحزاب السياسية

مثل احزاب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي والتقدم الاشتراكي، وهي الاحزاب التي امتازت بمطالبها بالإصلاح السياسي، عدم مشاركتها في تلك الاحتجاجات؛ الى اعتقادهم بوقوف جماعة العدل والاحسان الاسلامية وحزب النهج الديمقراطي الماركسي خلف حركة ٢٠/فبراير، وأنهم يستعملون الحركة وشبابها وسيلة لتصفية حسابهم مع النظام الحاكم^(٣٣). وهذا كان عامل مهم في انقضاء تلك الحركات الاحتجاجية وتراجعها.

وقد ركز الدستور الصادر في عام ٢٠١١، على أن النظام السياسي المغربي نظام ملكية برلمانية، يعين فيه الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي يفوز بانتخابات مجلس النواب، ويتطلب النسق الدستوري الجديد بيئة سياسية قادرة على استيعاب مختلف التركيبة الحزبية في الحكومة، الا أن الواقع الحكومي المغربي يمتاز بالاختلالات لغياب الوعي لدى الفاعلين السياسيين بأهمية الحكومة الحزبية. وهذا ما بدأ من خلال التذبذب الايديولوجي في التشكيلة الحكومية التي انبثقت عام ٢٠١٣، اذ أشرت على هيمنة النزعة البراغماتية في تدبيرها للسياسات العامة، وسيطرة النزعة الانتخابية على خطابها وقرارتها، بالشكل الذي يجعلها بعيدة عن نمط الحكومة الحزبية التي يؤسسها النص الدستوري^(٣٤). وهذا دليل على أن ما جرى من اصلاحات دستورية وسياسية لم تكن جذرية فهي عالجت جزء من اشكالية البنية الاساسية للنظام السياسي المغربي، لكنها لم تعالج جميع المشاكل، والخلل لا يتعلق بنظام الحكم فحسب، بل بالأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة.

الخاتمة

يتضح لنا إن النظام السياسي في المغرب حاول تحديث المؤسسات الدستورية والسياسية، وهذا لن يتم دون تقليل الفجوة بين المعارضة باختلاف توجهاتها وأيديولوجيتها وبين المؤسسة الملكية، بالشروع بوضع مجموعة من آليات تضمن إصلاح النظام الاجتماعي والسياسي لتجاوز أخطاء الماضي التي رسخت في الذاكرة المغربية، ووضع بعض الأسس والآليات للانتقال نحو الديمقراطية. وهذا ما أعطى النظام المغربي ميزة تميزه عن باقي النظم الملكية العربية، إذ أعطى النظام المغربي مساحة للتفاوض بين الحكومة والمعارضة. هذا الحيز نجح في امتصاص نقمة المعارضة، وتجاوز أخطاء الماضي، عبر الشروع بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة.

هذا التوجه نحو الرغبة في الإصلاح والانتقال للديمقراطية كان بتأثير انتهاء الحرب الباردة وإفرازاتها، فضلا عن رغبة النظام السياسي المغربي في الانفتاح على المعارضة للمحافظة على أركان نظامه السياسي من أي عامل يهدد استقرار النظام الحاكم وسلطة الملك. ومن ثم جاءت تغييرات ما سمي "بالربيع العربي" لتشكل الضغط الأكبر على النظام الحاكم والتحدي الأكثر تأثيراً، وبوابة أمام ولوج المعارضة في العملية السياسية. واشد أنواع المعارضة تهديداً للنظام المغربي هي المعارضة الإسلامية، لاسيما مع وصول الإسلاميين في المرحلة الأولى من التغييرات العربية للسلطة، التي باتت تهدد أغلب أنظمة الدول العربية - لاسيما أنظمة الحكم التقليدية - وتحديداً بعد أقصائها لاحقاً عن السلطة وتحول العديد منها للعنف المسلح وامتداد هذا النشاط الى بلدان مجاورة، وهذا تحديداً ما تخشاه المغرب. لكن في الحالة المغربية هنالك أمكانية لتحالف المعارضة الإسلامية "المعتدلة" مع الحكومة، وتحديدًا مع أسلوب الحكومة المغربية المهادن.

ونجحت الحكومة باحتواء الأزمة المرافقة للتغييرات السياسية في العديد من النظم العربية عبر احتواء المعارضة؛ وهي بهذا تكون قد ضمنت استقرارها السياسي ووحدتها الوطنية، فضلاً عن الحفاظ على النظام الملكي

الحاكم فيها. والدليل أن الحركات الاحتجاجية التي خرجت في ٢٠/شباط/٢٠١١ طالبت بالإصلاح ولم تطالب برحيل النظام، كما طالبت به جماهير عربية في دول أخرى. وهذا التغيرات العربية بدأت تشكل ناقوس خطر لأغلب النظم وتجعلها في دائرة الخطر للوهلة الأولى، ولأجل المحافظة على الإرث الملكي الذي وأن كان مترسخ في الذاكرة المغربية لكونه يمتد لقرون عديدة، بات من الضروري تحقيق العدالة الانتقالية التي شرعت بها الحكومة المغربية بعد تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة. لكن نقطة الحسم في رجحان كفة النظام الحاكم كان مع تصدع أغلب البلدان التي مرت بالتغيرات العربية وانتشار الفوضى والخراب واستشراء حالة عدم الاستقرار السياسي في أغلب تلك الدول.

الهوامش:

- ١- احمد يوسف احمد ، وآخرون ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، دراسة حالة : الاردن -الجزائر -السعودية- السودان -سورية -العراق- الكويت -لبنان - مصر - المغرب اليمن - ، (تحرير) نيفين مسعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٥٢٤-٥٢١.
- ٢- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص. ٢٩٧.
- ٣- المصدر نفسه، ص ٢٧٩.
- ٤- يُنظر :
- عبد الواحد بلقصري ، اشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٢) ، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، نيسان (أبريل) /٢٠٠٩، ص ٦٤-٦٩.
- ٥- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٩٨.
- ٦- د.نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب-تونس-الجزائر) دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٨٤-٢٨٥.
- ٧- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.
- ٨- عبد الواحد بلقصري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩-٧٠.
- ٩- امحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، السنة التاسعة والعشرون، بيروت، كانون الأول /٢٠٠٦، ص ١٠٣-١٠٤.
- ١٠- المصدر نفسه، ص. ١٠٧.
- ١١- تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩.
- ١٢- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٩٨.
- ١٣- المصدر نفسه، ص ٣٠٠.
- ١٤- رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الاسلاميين الاصلاحيين المغاربة: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٤)، السنة السابعة والعشرون، بيروت، نيسان /٢٠٠٥، ص ٤٦.

١٥- عبد الحكيم بن شماس، مستقبل حركات الاسلام السياسي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٥)، السنة الثامنة والعشرون، بيروت، آذار/٢٠٠٦، ص٤١.

١٦- المصدر نفسه، ص٤١-٤٢.

١٧- رشيد مقتدر، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

١٨- المصدر نفسه، ص٥٢-٥٣، ص٦٠.

١٩- نقلاً عن: عبد الإله سطحي، الملكية والمعارضة الإسلامية: آليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٤)، السنة الثانية والثلاثون، بيروت، كانون الأول، ٢٠٠٩، ص١٠٩، ص١١١.

٢٠- محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية في المغرب: النشأة، التطور، الآفاق، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٤٣)، السنة الثلاثون، بيروت، ايلول/٢٠٠٧، ص٩٦-٩٧.

٢١- محمود صالح الكروي، المغرب و((حركة العدل والإحسان))...مرحلة فك الاشتباك؟، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٥١)، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، أيار/٢٠٠٨، ص٨٩-٩٠.

٢٢- المصدر نفسه، ص٩٥.

٢٣- محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية في المغرب...، مصدر سبق ذكره، ص٨٢-٨٣.

٢٤- د. نغم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧-١٠٨.

٢٥- عبد الإله سطحي، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

٢٦- محمود صالح الكروي، المغرب و((حركة العدل والاحسان...، ص٩٧-٩٨.

٢٧- رشيد مقتدر، مصدر سبق ذكره، ص٦٧-٦٨.

٢٨- د. ادريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية": التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة ٢٠ فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد ٤٦، القاهرة، ابريل/٢٠١١، ص٩١.

٢٩- المصدر نفسه، ص٩١.

٣٠- مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجمع المدني في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤١١)، السنة السادسة والثلاثون، بيروت، أيار/٢٠١٣، ص٥٨.

- ٣١- محمد الحبيب طالب، الثورة والتكيف الاستباقي (حالة المغرب)، من كتاب (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق)، تحرير: عبد الاله بلقزي، يوسف الصواني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٦٠.
- ٣٢- نقلا عن: د. ادريس لكريني، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
- ٣٣- توفيق عبد الصادق، حركة ٢٠ فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال وامكان النهوض، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٢٦)، السنة السابعة والثلاثون، بيروت، أب/٢٠١٤، ص ٧٩.
- ٣٤- محمد الرضواني، الحكومة التي تلتقط كل شيء: محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور ٢٠١١، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٤٣-٤٤)، بيروت، صيف-خريف/٢٠١٤، ص ص ١٠٣، ١٠٦.

المصادر:

❖ الكتب:

- ١- احمد يوسف احمد ، وآخرون ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، دراسة حالة : الاردن -الجزائر -السعودية- السودان -سورية -العراق- الكويت -لبنان - مصر -المغرب اليمن- ، (تحرير) نيفين مسعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠.
- ٢- د.نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب-تونس- الجزائر) دورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان، عمان، ٢٠١٠ .
- ٣- محمد الحبيب طالب، الثورة والتكيف الاستباقي (حالة المغرب)، من كتاب (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق)، تحرير:عبد الاله بلقزيز، يوسف الصواني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

❖ الدوريات :

- ١- عبد الواحد بلقصري، اشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٢) ، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، نيسان (أبريل) /٢٠٠٩.
- ٢- احمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، السنة التاسعة والعشرون، بيروت، كانون الأول /٢٠٠٦.
- ٣- رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الاسلاميين الاصلاحيين المغاربة: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للاسلاميين بالمغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٤)، السنة السابعة والعشرون، بيروت، نيسان /٢٠٠٥.
- ٤- عبد الحكيم بن شماس، مستقبل حركات الاسلام السياسي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٥)، السنة الثامنة والعشرون ، بيروت ، آذار/٢٠٠٦.
- ٥- عبد الآله سطي، الملكية والمعارضة الإسلامية: آليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٤) ، السنة الثانية والثلاثون، بيروت، كانون الأول ، ٢٠٠٩.
- ٦- محمود صالح الكروي، الحركة الاسلامية في المغرب : النشأة ، التطور ، الآفاق ، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٤٣) ، السنة الثلاثون ، بيروت ، ايلول /٢٠٠٧.

- ٧- محمود صالح الكروي، المغرب و((حركة العدل والإحسان))...مرحلة فك الإشتباك ؟
، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٥١) ، السنة الحادية والثلاثون ، بيروت ، أيار
/٢٠٠٨.
- ٨- د.ادريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية": التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة ٢٠
فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٨٤)، المجلد ٤٦، القاهرة،
ابريل/٢٠١١.
- ٩- مصطفى عمر التير ، رهانات النخب السياسية والمجمع المدني في المغرب العربي،
مجلة المستقبل العربي، العدد(٤١١)، السنة السادسة والثلاثون، بيروت،
أيار/٢٠١٣.
- ١٠- توفيق عبد الصادق، حركة ٢٠ فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال
وامكان النهوض، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٢٦)، السنة السابعة والثلاثون،
بيروت،أب/٢٠١٤.

❖ التقارير:

- ١- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،
القاهرة ، ٢٠٠٥.
- ٢- تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤ ، مركز ابن
خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ٢٠٠٥.

المشاركة السياسية والدستور المغربي

أ.م.د. سراب جبار خورشيد*

المخلص

تکمن الاشکالية السياسية المركزية في المغرب منذ الحصول على الاستقلال عام ١٩٥٦ في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية ، اذ ان التلازم بينهما يكتسي بعدا تنازعيا ، وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي في المغرب حتى بعد تعيين ما سمي ب (حكومة التناب) عام ١٩٨٨ من اجل التصالح مع المكونات الاساسية في المعارضة الحزبية المغربية.

Dr.sarab jabbar khorsheed

Abstract:

It is the central political dilemma in Morocco since getting the ١٩٥٦ independence to reconcile the reality of the ruling monarchy and democracy, as the correlation between them is of Tnazeia dimension, and has been the result dominant feature of the political landscape in Morocco even after the appointment of the so-called (rotation Government) in ١٩٨٨ in order to come to terms with the basic components of the Moroccan opposition party.

المقدمة

ظهرت المقومات الاولى لفكرة (دولة القانون) على شكل بعض المطالب مع مقاومة الاستعمار، ولم يكن أحد من الأطراف يحمل مشروعا متكاملًا لهذه الدولة، وهو ما جعلها غير قابلة التحقيق بعد حصول المغرب على الاستقلال، لأنها كانت مجرد شعار فقط.

وحتى الحركة الوطنية لم تتضح عندها الرؤى إلا بعد حصول المغرب على الاستقلال حيث حددت آنذاك أهدافها في "بناء دعائم الدولة واستكمال الوحدة الترابية والمؤسسات الديمقراطية.."، وسيطور ذلك عند طرح قضية وضع الدستور، إذ انشقت فعاليات الحركة الوطنية بين من يطالب بوضع مجلس تأسيسي منتخب ومكلف بوضع الدستور للبلاد. ولعل الدارس للتطورات الدستورية في المغرب منذ عام ١٩٦٢ وإلى عام ١٩٩٢، يلاحظ أن هناك شبه كبير بين الدساتير المغربية وبعض الدساتير الفرنسية خاصة دستور الجمهورية الخامسة، لكن ذلك لم يؤد إلى النتائج نفسها، إذ بقيت التجربة الدستورية المغربية متميزة بخصوصيات أعطتها طابعًا خاصًا، ذلك أن الفصل التاسع عشر من دستور عام ١٩٩٢، والذي لم يطرأ عليه أي تغيير، لم يكن فصلاً شكلياً يزين الدستور، بل مكن الملك من "الحصانة المطلقة لظواهره وخوله هيكله الحقل الديني، وقام بتعظيمه في حل أي إشكال دستوري أو سد فراغ تشريعي. ومع مطلع السبعينيات ظهر في الخطاب السياسي للمعارضة عبارة "دولة القانون" في سياق دفاعها عن حقوق الإنسان، التي كانت تنتهك باستمرار، دون إغفال أهمية توظيف الخطاب الحقوقي من أجل التوقيع في الحقل السياسي المغربي.

وتبقى مرحلة التسعينات حقبة مهمة، حيث شهد النظام المغربي محاولات من أجل الانفتاح السياسي على المعارضة وتحقيق التوافق السياسي حول الدستور والمشاركة السياسية، ولم يوفق في ذلك، واستمر النقاش وتوجت المشاورات في سنة ١٩٩٦ مع اعتماد حكومة التناوب التوافقي وتعيين وزير أول من قيادات المعارضة.

تناول البحث تعريف للمشاركة السياسية ، واستعراض لواقع المنافسة السياسية في المغرب من خلال قدسية السلطة الملكية ووحدتها ، وكيفية التعامل مع الاستشارات الاستفتائية التي حدثت في المغرب ، مع عرض لتجربة الاستفتاء من عام ١٩٦٢ ولغاية الاستفتاء على دستور عام ١٩٩٦ ، وطرح اهم النتائج التي تم التوصل اليها .

المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية مبدئيا الترجمة الضرورية لوجود الاحزاب السياسية ، اذ لا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي في المجال الانتخابي الذي يجسد الوجود الديمقراطي في أي نظام سياسي.

غير ان السؤال الذي يطرح نفسه في ظل النظام السياسي المغربي ، هو مدى وجود مبدأ المشاركة ، ومن خلاله الحديث عن (تنافس مفتوح) بين السياسيين خاصة وان المؤسسة الملكية (أي الملك) تقرر بهذا المبدأ وتجعله في خطابها احد ثوابت سياستها الحزبية.^(١)

منافسة خارج السلطة السياسية

تكمن الاشكالية السياسية المركزية في المغرب منذ الحصول على الاستقلال في العام ١٩٥٦ في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية ، اذ ان التلازم بينهما يكتسي بعدا تنازعيا ، وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي في المغرب حتى بعد تعيين ما سمي ب (حكومة التناوب) العام ١٩٨٨ من اجل التصالح مع المكونات الاساسية في المعارضة الحزبية المغربية.^(٢)

وانطلاقا من مكانة المؤسسة الملكية تتجلى المنافسة السياسية في مجالات عدة يمكن اختصارها في ثلاثة نقاط وهي:^(٣)

- ١ - قدسية السلطة الملكية في النظام السياسي المغربي .
- ٢ - مبدأ فصل السلطات او وحدة سلطة المؤسسة الملكية.
- ٣ - التعامل مع الاستشارات الاستفتائية.

اولا: قدسية السلطة الملكية في النظام السياسي المغربي

عند الوقوف على جوهر السلطة السياسية في المغرب يبدو ان المؤسسة الملكية جعلت نفسها فوق المنافسة السياسية ، مع كونها محور كل العمليات السياسية ، فالملكية تؤكد طابعها القدسي ، باعتبارها مؤسسة المؤسسات ، مما يؤهلها الى ان تكون اكبر من ان تخضع لقواعد التنافس السياسي . وتجد قدسية الملكية سندها الشرعي في الانتماء لآل البيت الذي يشكل احدى دعائم التثبيت للدولة العلوية في المغرب.(٤)

وقدسية السلطة في المغرب مجسدة في المؤسسة الملكية ، وفي (قدسية الظهير الشريف)(٥) ، وعدم مناقشة مضمون الخطاب الملكي الموجه الى الامة والبرلمان ، بناء على المادة ٢٨ من الدستور المغربي لعام ١٩٩٦ الذي نص بالخصوص على " الملك ان يخاطب الامة والبرلمان ولا يمكن ان يكون مضمونه موضوع أي نقاش " . وتصبح (امانة المؤمنين) مظهرا مركزيا لطبيعة السلطة السياسية الذي يؤثر في المجالين الديني والسياسي ، على اعتبار انه يضبط المجال السياسي بدل الاطار العام للفعل الحزبي وصولا الى قواعد اللعبة السياسية. ان لجوء (الملك الدستوري) الى السلطة الدينية يلتقي مع رغبة في جعل السلطة مغلقة ايدولوجيا وسياسيا ، فضلا عن كونها مركز انطلاق وانتهاء الحياة السياسية.(٦)

فالسلطة السياسية من خلال الدفع بطابعها القدسي تنتج نوعا من الازعان والطاعة ، ويستحيل معها العمل السياسي الى ممارسة محكومة بمنطق تفويض السلطة مما يحولها الى منافسة خارج السلطة وادراجها في اطار صراع خارج السلطة التي تظل حركا على المؤسسة الملكية .

ثانيا: مبدأ فصل السلطات او وحدة سلطة المؤسسة الملكية

ان التصور (الابوي) للسلطة السياسية في المغرب يجعلها خارج دائرة المنافسة السياسية . فيقول الملك الحسن الثاني " انه فوق الجميع واب الجميع وراعي الجميع " ، ويعني هذا ان مبدأ فصل السلطات الذي يعد جوهر النظام الديمقراطي واساس دولة المؤسسات لاغيا على مستوى السلطة الملكية.

وتحرص الملكية او الملك في هذا المنحى على ابراز ان مبدأ فصل السلطات ينطبق على المستوى الادنى ، أي دون السلطة السياسية ، اذ ينسحب على الحكومة والبرلمان ومن خلالهما او عبرهما الاحزاب السياسية التي تصبح بذلك في وضعية (واجهة ديمقراطية لسلطة مطلقة).^(٧)

ولعل هذا ما يفسر بجعل الملك دستوريا يترأس مجلس الوزراء ، بمعنى انه يبقى الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية.

وعلى هذا الاساس يمكن الذهاب مع الرأي القائل ، بان القاعدة الاساسية لكل عملية سياسية في المغرب هي استمرارية السلطة الملكية ، التي لا يمكن لاحد ان يشكك فيها كي يجد نفسه خارج القانون ، ذلك ان الملك يظل خارج المنافسة السياسية لانه (سيد اللعبة).^(٨)

ويمكن القول ان المؤسسة الملكية قد حصنت نفسها قانونيا ودستوريا حتى تكون قادرة على مواجهة الحركات السياسية الاحتجاجية ، والتي قد تتعارض في مضمونها او في الصيغ التي تعتمد مع مصالح المؤسسة الملكية او امكانية ظهور ما قد يهددها دستوريا وسياسيا ، وامام ذلك يتحول مبدأ فصل السلطات على مستوى المؤسسة الملكية الى واقع وحدة السلطة.

ثالثا: الاستشارات الاستفتائية

تطرح الاستشارات الاستفتائية كمجال لفهم اسس المشاركة السياسية في المغرب ، باعتبار وجود المؤسسة الملكية كطرف مباشر . اذ انها هي التي تقترح مضمون المشروع الذي يتعين اجراء الاستفتاء بشأنه. كما ان هذه الاستفتاءات تجسد من حيث انعكاساتها المؤسساتية جوهر التوازنات السياسية التي لا تقبل الخلل في ظل ثوابت النظام السياسي المغربي . ويعكس تعامل النظام الملكي مع هذه الاستفتاءات نظرتها الاستراتيجية للسلطة السياسية اولا ، ولمضمون التوازنات السياسية الخاصة بالنظام ثانيا . ذلك ان مقارنة النتائج الرسمية لمختلف الاستفتاءات الدستورية التي شهدتها المغرب تجعل الاستفتاء تركيزية لمقترحه اولا واخيرا.^(٩)

ويلاحظ ان هذه المساندة لا ترتبط من حيث نتائجها الرسمية بمضمون مواقف المعارضة ، بل وحتى بالسياق العام الذي تتم خلاله . وهو ما يمكن تبنيه من خلال ايضاح اهم الاستحقاقات الاستفتائية ومواقف المعارضة ازاءها، وتعامل الملكية السياسية مع نتائجها.

١- استفتاء عام ١٩٦٢

اعتمد اسلوب الاستفتاء الدستوري في اصدار دستور عام ١٩٦٢ - وهو الذي اعتمد عليه في اصدار الدساتير المغربية اللاحقة - لان الغاية من الاستفتاء الدستوري هو التصديق على النص الموضوع من قبل الملك الخاص بالشرعية من جهة ، وتأكيده الاعتراف بالسلطة التأسيسية للدستور من جهة اخرى، وذلك لان الاستفتاء الدستوري طريقة تعتمد في كثير من الدول الديمقراطية ، تأكيدها لنهاجها الديمقراطي الذي يعد الاستفتاء صورة من صور ممارسة السلطة من قبل الشعب بطريقة مباشرة .^(١٠)

نص دستور عام ١٩٦٢ على ان الدين الرسمي في البلاد هو الدين الاسلامي ، واكد على وحدة المغرب العربي والوحدة الافريقية ، وعلى الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية ، ولاول مرة نص الدستور المغربي على السيادة للامة ، السيادة التي كانت تتشخص في الملك عبر قرون، ودور الاحزاب السياسية ومنع الحزب الواحد ، ونص على الحقوق السياسية للمرأة والرجل ، وحرية التعبير ، وحرية التجول ، وحرية المراسلات ، وحرمة البيوت، والحق في التعليم والعمل والاضراب للطبقة العاملة . ورغم اهمية هذا الدستور كونه اول دستور وضع بعد خروج الاحتلال الفرنسي من المغرب ، وكونه جاء ليدخل المغرب العهد الدستوري ، الا انه ظل من حيث مضمون مقتضياته محل خلاف . وهو ما انعكس على مواقف الاحزاب تجاهه ، اذ في ذلك الوقت دعت جميع الاحزاب المشاركة في الحكومة الى مساندته وفي مقدمتها حزب الاستقلال.^(١١)

في الوقت نفسه نادى بعض قوى المعارضة بمقاطعة الاستفتاء لاسباب تتعلق باجراءات اصدار الدستور، واخرى تتعلق بالسلطات الواسعة الممنوحة

للملك ، وقد جسد هذه المقاطعة من قوى المعارضة (حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الدستور الديمقراطي) . ومع ذلك كانت نتيجة الاستفتاء على دستور عام ١٩٦٢ والتي اعلنتها وزارة الداخلية هي ان ٩٧،٨٦% وافقوا على الدستور ، في حين امتنع عن المشاركة ١١٣،١١٩ ألف من مجموع الناخبين المسجلين والبالغ عددهم ٤٦٥٤٩٥٣ شخص.^(١٢)

هذه النتيجة التي اعتبرتها الملكية تجسيدا للتعلق بها كنظام للدولة ، وبرهاننا على ايمان الشعب بان الملكية هي ضمان مستقبله ، كما كانت كذلك في ماضيه.

مع ذلك تعرضت التجربة البرلمانية الاولى التي تشكلت على وفق دستور عام ١٩٦٢ الى الفشل لاسباب عدة ابرزها:^(١٣)

١- قدمت المعارضة ملتمس الرقابة الذي طالب بطرح الثقة بالحكومة ، هذا الملتمس عكس قوة المعارضة واعطى انطبعا على ضعف الاغلبية والحكومة في ان واحد وان لم تحصل الموافقة عليه.

٢- الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي عبرت عن خطورتها تظاهرات في الدار البيضاء.

٣- فشل الحوار بين المؤسسة الملكية والاحزاب السياسية في التواصل الى تشكيل حكومة جديدة .

٤- صعوبة التوفيق بين تصور المؤسسة الملكية للبرلمان بانه مؤسسة سياسية ضمن مؤسسات النظام الملكي .

٥- فشل البرلمان في تقريب وجهات النظر بين قوى المعارضة والنظام ، وخشية الاخير من ان يتحول البرلمان في مرحلة لاحقة الى معارضة فعالة ومؤثرة.

وامام هذه التصورات وتناقض المطالبات مع التصور الملكي ، اعلن الملك الحسن الثاني في خطاب رسمي في عام ١٩٦٥ حالة الاستثناء والتي بموجبها تم ايقاف عمل البرلمان استنادا الى المادة ٣٥ من دستور عام ١٩٦٢ .^(١٤)

٢- استفتاء تموز عام ١٩٧٠

جاء مشروع دستور تموز ١٩٧٠ كقطيعة شكلية ل (حالة الاستثناء) ، غير ان مقتضياته كانت - حسب المعارضة الممثلة اساسا في حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية - تراجعاً عن دستور ١٩٦٢ نفسه.

وقد شكل الاعلان عن الدستور الجديد مفاجأة للحزب السياسية ، مما دفع بعضها الى العمل على توحيد برامجها لمواجهة الظرف الجديد ، اذ قام كلا الحزبين في عام ١٩٧٠ بالتوقيع على ميثاق يتأسس بمقتضاه تنظيم جديد سمي (الكتلة الوطنية) الذي صوت ب (لا) ضد الدستور الجديد.^(١٥)

ادخل دستور ١٩٧٠ تغييراً في البرلمان ، فبعد ان كان يتكون من مجلسين اصبح مجلس واحد وسمي بمجلس النواب ، ويتم انتخاب اعضاءه الذين حدد القانون عددهم ب (٢٤٠) نائبا على اساس ادماج شكلين من الاقتراع : الاقتراع المباشر بالنسبة لثلث اعضاءه الذين حدد عددهم ب (٩٠) نائبا ينتخبون على اساس الاقتراع الاسمي ذي الدورة الواحدة ، والاقتراع غير المباشر بالنسبة للثلثين الذين تم تحديد عددهم ب (١٥٠) نائبا ومدة النيابة هي ست سنوات.^(١٦)

وما ان تم الاعلان عن موعد اجراء الاستفتاء اعلنت الاحزاب السياسية مقاطعتها للانتخابات التشريعية لاسباب منها:^(١٧)

١- ان الدستور يشكل تراجعاً عن المكتسبات الدستورية التي حققها دستور ١٩٦٢.

٢- انه عهد بجميع السلطات الى الملك على حساب الحكومة والبرلمان معا، وهو بذلك يجعل النظام يخرج عن اصول نظام البرلمان ، ويتجه الى النظام الرئاسي.

٣- اعتماد الاستفتاء الشعبي على اللوائح الانتخابية التي وضعت قبل سبعة اعوام ، ويعني ذلك حرمان مئات الآلاف من الشباب من حقهم في التصويت.

٤- ان البرلمان اصبح يتكون من مجلس واحد وهو مجلس النواب وينتخب اعضاءه على اساس الدمج بين طريقتين من الاقتراع :

- الاقتراع المباشر بالنسبة لثلث اعضاءه وهو تمثيل ضعفين مقابل انتخاب الثلثين بالاقتراع.

- الاقتراع غير المباشر الذي يعتمد على المجالس الجماعية ، والغرف المهنية ، وهي هيئات مطعون في انتخابها ، لأنها انتخبت في ظل حالة الاستثناء وقبل صدور الدستور ، مما يجعل مجلس النواب امتدادا لانتخابات مزيفة.

٥- ان ما جاء في النقطة (٤) عدته الكتلة الوطنية طعنا في الديمقراطية ووسيلة لتهميش دور الاحزاب السياسية ، واعلانا بنهاية الحياة الحزبية في المغرب.

ورغم ان الظروف السياسية العامة اتسمت بنوع من القطيعة بين القصر واحزاب المعارضة في سياق انعكاسات حالة الاستثناء ، اتت النتائج لتؤكد ان المشاركة السياسية لا تجد صداها على مستوى السلطة السياسية ، اذ كان المؤيدون حوالي ٩٨,٧% ، فيما لم يتجاوز المعارضون ٠,٤% ، وقد اثارت نسبة المؤيدين سجالا واسعا على اعتبار انها تلغي مفهوم المعارضة ، وتجعل الاحزاب السياسية غير ذات اهمية ، وهو ما حاول الملك الراحل الحسن الثاني الرد عليه ، انطلاقا من علاقة القصر بالشعب قائلا "سواء قال الشعب ذلك بنسبة ٥١% او ٩٨% فان النتيجة القانونية ستكون هي نفسها اما على صعيد الواقع المغربي ، فان نسبة ٩٨% حجة ... بان علي ان اسير في الطريق الذي رسمته وهو طريق السهر على مصالح الجماعات والافراد". (١٨)

٣- استفتاء اذار عام ١٩٧٢

عقد مجلس النواب جلسته الاولى في التاسع من شهر تشرين الاول عام ١٩٧٠ دون حضور المعارضة ، التي شنت حملة ضد المجلس والحكومة ، واسهم في تصعيد الموقف تظاهرات الفلاحين احتجاجا على منح السلطة الملكية جزء من الاراضي الى عناصر الاقطاع ، في محاولة لاستمالتهم الى

جانبيها، فضلا عن المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الحكم ومحاولة اغتيال الملك الحسن الثاني عام ١٩٧١ ، دفع الملك الى تجميد نشاط مجلس النواب، واييقاف العمل بالدستور ، ووضع المغرب تحت حالة الاستثناء دون الاعلان الرسمي عنها.^(١٩)

ونتيجة لذلك اجري الملك حوارا مع المعارضة المتمثلة بالكتلة الوطنية لبحث اسباب الازمة ووضع برنامج عمل وطني جديد . لذلك بادرت الملكية الى اقتراح مشروع جديد في ايار ١٩٧٢ ، واعتبره الملك الحسن الثاني يشكل " صرحا جديدا .. وينم عن روح الطموح واردة الوثبة الى الامام " ، وهو الرأي الذي لم تجاره الكتلة الوطنية التي دعت الى عدم المشاركة ، خاصة وان مشروع الدستور جاء ضد اقتراحاتها التي دخلت في مفاوضات مع الملكية بشأنها منذ عام ١٩٧١ . هذا الدستور الذي كرس تصدي الملك للنظام الدستوري ، فضلا عن تمسكه بالسلطة العليا بوصفه (امير المؤمنين) ، وكونه (الممثل الاسمي للامة) وهذا ما يجعل مستوى تمثيل النواب في مرتبة ادنى من الملك .^(٢٠)

كما احتفظ بمجلس النواب ، الا ان نسب التمثيل فيه قد تغيرت ، فقد نصت المادة ٤٥ من دستور عام ١٩٧٢ انتخاب ثلثي اعضاء المجلس بالاقتراع العام المباشر والثلث الباقي بالاقتراع غير المباشر من لدن جماعة نابعة من اعضاء المجالس المحلية والغرف المهنية لمدة اربع سنوات ، وتم توسيع مهام المجلس في التشريع والتصويت على القوانين .وافقد الدستور التنصيب على تنصيب البرلمان الذي قرره دستور ١٩٦٢ في مدة اقصاها عشرة اشهر. بعد اقرار الدستور ، بادر الملك الى فتح حوار مع الكتلة الوطنية بهدف اشراكها في ادارة شؤون البلاد ، وتنظيم انتخابات لدعم مؤسسات الدستور ، وكان من نتائج الحوار رفض الكتلة المشاركة ، وعليه اعلن الملك تأجيل الانتخابات الى اجل غير محدد. وبقي الدستور الثالث مجمدا بحيث لم ينتخب مجلس النواب ، ولم تنشأ عنه حكومة طيلة خمس سنوات .الا ان قضية الصحراء المغربية عملت على تهيئة جو للانفتاح السياسي .^(٢١)

الامر الذي اسهم في اعلان الملك في الثامن من شهر تموز عام ١٩٧٦ عن ضرورة اجراء الانتخابات المحلية والتشريعية بهدف قيام المؤسسات التمثيلية بدورها في تعزيز البناء. اذ اصبحت مقتنعة بالحوار السياسي للمشاركة في الحكم في اطار المشروعية الديمقراطية ، مع اعترافها بالشرعية الدينية والتاريخية والسياسية للملكية. وبذلك اقتصر دورها في معارضة الاختيارات المطروحة بدلا من معارضة النظام السياسي . ولم تخرج النتائج الرسمية عن النسق شبه الاجماعي ، اذ يبلغ عدد المؤيدين ٩٨% بنسبة مشاركة ناهزت ٩٢% ، مما يدل على تجاوز المعارضة الحزبية ، ومن خلاله بلورة حدود المشاركة السياسية كما ترتئها الحكومة.^(٢٢)

٤- استفتاء ايار عام ١٩٨٠

في الرابع عشر من شهر تشرين الاول عقد مجلس النواب جلسته الاولى ، والتي كانت تقتصر فقط التصويت على المخططات الاقتصادية وعلى القوانين المالية ، كما تميزت هذه الفترة بغياب اكثر اعضاءه ، مما يدل على تهميش دور المؤسسة البرلمانية ، وكشف عن الخلل الكبير في طريقة اختيار النواب التي تعود في جانب منها الى التدخل الحكومي المستمر في الانتخابات.^(٢٣)

مما دفع بالمؤسسة الملكية في عام ١٩٨٠ الى اجراء استفتاءان دستوريان ، الاول في الثالث والعشرين من ايار من اجل المادة ٢١ من دستور ١٩٧٢ بخصوص سن رشد الملك ، واعادة تشكيل مجلس الوصاية ، اما الثاني الذي نظم في الثلاثين من ايار فكان حول جعل مدة انتداب مجلس النواب في ست سنوات بدل اربع سنوات ، واذا كان التبرير الذي ساقته الملكية للتعديل اندرج في اطار استمرارية المؤسسة ، وهو ما لم يعارضه الا حزب التقدم والاشتراكية ، حول منح الاختصاصات الواسعة لمجلس الوصاية ، فان الاستفتاء الثاني خلف احتجاجا شديدا من قبل المعارضة الممثلة في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية خاصة ، وان هذا التعديل يتجه الى تثبيت التوازنات القائمة ، ويحد من المشاركة السياسية.^(٢٤)

ولكن نتيجة التصدع الذي اصاب التجربة البرلمانية ، وتصاعد حدة الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها المغرب ، وخشية تطور الاوضاع الداخلية بما يتعارض والتوجهات الملكية ، اعلن الملك الحسن الثاني في الثامن من تموز عام ١٩٨٣ تأجيل الانتخابات. ولتفادي الفراغ التشريعي الدستوري الناجم عن غياب البرلمان ، تم اللجوء الى المادة ١٩ من الدستور الذي يحول الملك باعتباره (اميرا للمؤمنين) صلاحيات واسعة تؤدي الى تركيز السلطات كافة في يده. وفي ظل هذه التطورات قام الملك بإنعاش الحياة البرلمانية ، بإعلانه عن اجراء انتخابات تشريعية في الرابع عشر من ايلول عام ١٩٨٤ . جرت الانتخابات المباشرة بالمنتخبين للأحزاب السياسية ومنع المستقلين من المشاركة فيها ، والملاحظ ان نسبة عدم المشاركة في الانتخابات عالية جدا ، وتشير البيانات الى ان عدد الذين شاركوا في الادلاء بأصواتهم (٤٩٩٩٦٩٤) مليون ناخب من اصل (٧٤١٤٨٤٦) مليون ناخب . (٢٥)

تدل نسبة عدم المشاركة الكبيرة الى خيبة امل قسم كبير من الشعب من جدوى الانتخابات ، فضلا عن تهميش دور البرلمان ، وعرقلة دوره في الحياة السياسية .

واجه البرلمان منذ ايامه الاولى صعوبات منها، انشغاله في اعادة هيكلة الاقتصاد المغربي الذي انعكس على الواقع الاجتماعي ، من خلال تجميد الاجور ، وتقليص فرص العمل ، وارتفاع الاسعار ، وانخفاض الاستثمارات. وتعد هذه الولاية البرلمانية الرابعة من اطول الولايات التي عرفها الدستور المغربي ، حيث تم تمديدها الى سنتين اضافيتين بناء على دعوة الملك الحسن الثاني عام ١٩٨٩ ، وذلك لإعطاء وقت لمنظمة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية. (٢٦)

من جهة اخرى لم ينحصر التنسيق بين احزاب المعارضة في البرلمان فقط ، بل انتقل الى مجالات اخرى كالمجال السياسي والاجتماعي ، مما دفع المعارضة الى توسيع مجال تحالفهما لتفرض مطالبها الاصلاحية في الساحة

المغربية . وبالفعل تم تأسيس تحالف في العام ١٩٩٢ ، ضم احزاب معارضة اطلق عليها اسم (الكتلة الديمقراطية) وهي حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية . (٢٧)

ان فكرة الاصلاح السياسي والدستوري اخذت طريقها في الاستجابة الملكية للحوار مع الكتلة الديمقراطية ، وبالفعل انتهى الحوار مع احزاب المعارضة بإعلان مشروع دستور ١٩٩٢ .

٥- استفتاء ايلول عام ١٩٩٢

بعد تمديد الولاية البرلمانية الرابعة ١٩٨٤-١٩٩٠ لسنتين اخرتين اثر استفتاء شعبي في بداية عام ١٩٨٩ الذي ساندته المعارضة ، عرض على الاستفتاء مشروع دستور جديد في الرابع من ايلول عام ١٩٩٢ ، واختلفت احزاب المعارضة الممثلة في البرلمان ، التي انتظمت منذ ايار ١٩٩٢ في اطار الكتلة الديمقراطية مع الملكية حول :

رغم ان الدستور جاء ببعض النقاط الايجابية ، الا انها لا ترقى الى ما كانت تطمح اليه في تحديد مدة ولاية مجلس النواب ، وتعيين لجان المراقبة ، وتحديد دور الحكومة في ادارة السياسة العامة للمغرب ، وعدم التنصيب على مجالس مهمة مثل المجلس الاعلى للتعليم والمجلس الاعلى للأمن والدفاع والتربية والاعلام ، وعليه كان قرار الكتلة الديمقراطية بعدم المشاركة في الاستفتاء . ولم تخرج النتيجة المعلنة عن النسق شبه الاجماعي ، حيث مثل المؤيدين نسبة ٩٩،٩٦ % ، كما كان المشاركون في حدود ٩٧،٤٠ % ، وفسرت الملكية هذه النتائج انطلاقا من منظورها العام للاستشارات الاستفتاءية على انها تزكية للملكية. (٢٨)

٦- استفتاء ايلول ١٩٩٥-١٩٩٦

اجرى الملك تعديلا على الاستفتاء في الخامس عشر من ايلول عام ١٩٩٥ دستوريا اقترح فيه جعل المصادقة على الميزانية العامة في نهاية شهر حزيران بدل نهاية شهر كانون الثاني ، لتسهيل توقعات الميزانية بسبب

ارتباط الاقتصاد المغربي بسقوط الامطار. وقد اعتبر هذا التعديل تدبيراً اجرائياً، اذ نال دعم احزاب المعارضة الممثلة في البرلمان باستثناء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، وحصل رسمياً على تأييد ٩٠،٦٠% من المصوتين ، فيما سجلت نسبة امتناع مرتفعة مقارنة بالاستفتاءات السابقة ب ٢٩،٧٧% ، اما استفتاء الثالث عشر من ايلول عام ١٩٩٦ كان حول مراجعة الدستور ونال مساندة ٩٩،٥٦% من الناخبين ، بينما استقرت نسبة الامتناع في حدود ١٧% ، وقد كان التعديل الذي اجري عليه بالنسبة للبرلمان : احالة القوانين لمجلس النواب لمطابقتها مع الدستور ، ولا تقبل قرارات المجلس أي طرق الطعن ، وتلزم كل السلطات وجميع الجهات الادارية والقضائية، وتشكيل المجلس الاعلى للتعليم والمجلس الاعلى لانهاش التخطيط ، ونص على ان مهمة رئيس مجلس النواب واعضائه غير قابلة للتجديد ، لكي يكون العضو نزيهاً ، لأنه في الدساتير السابقة كان يحق للعضو ان يجدد عضويته وهذا قوى من صلاحيات المجلس.(٢٩)

وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٢ شهدت عدداً قياسياً في لوائح المرشحين التي بلغت ١٨٧٠ اللائحة مقابل ١٧٩٣ لائحة و ٦٦٩١ مرشحا مقابل ٦٥٩٣ مرشح، واشترط القانون الانتخابي الا يقل عمر المرشح للانتخابات التشريعية في المغرب عن ٢٣ عاماً. ولأول مرة في تاريخ المغرب الانتخابي سمح ل ٥٢ مراقبا اجنبيا لمراقبة الانتخابات ، وتولى المعهد الامريكي الوطني الديمقراطي - وهي منظمة غير حكومية ترأسها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين اولبرايت - المساعدة على عمل فريق المراقبين. وكانت نتائج الانتخابات حصول حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على ٥٠ مقعداً ، تبعه حزب الاستقلال ب ٤٨ مقعداً ، ثم حزب العدالة والتنمية ب ٤٢ مقعداً ، واحرز هذا الاخير تقدماً واضحاً في هذه الانتخابات .(٣٠)

وقد عرفت هذه الفترة اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تتمثل في ديوان المظالم وهيئة الانصاف والمصالحة ، وقانون الاحزاب الذي صادقت

عليه الحكومة ، ومراقبة مالية الاحزاب من طرف المجلس الاعلى للحسابات وليس وزير العدل او الداخلية ، وكذلك تكفل القضاء بتوقيف ومنع الاحزاب من انشطتها. (٣١)

من جهة اخرى تزعم الملك المغربي الحسن الثاني اصلاحات تدريجية ، لكنه احتفظ بقبضة شديدة على السلطة يمكن له تعيين أي شخص رئيسا للوزراء أيا كانت نتائج الانتخابات على ان يكون اختياره تشكيل حكومة ائتلافية تتألف من وزراء من عدة احزاب. (٣٢)

الخاتمة

انطلاقاً من نتائج الاستفتاءات التي جرت على الدساتير في المغرب منذ عام ١٩٦٢ ولغاية عام ٢٠٠٢ ، نجد ان المشاركة السياسية تصبح على المستوى الاستفتاءي بعيدة عن محيط المعارضة الحزبية ، لانها في اساسها تكريس لدور المؤسسة الملكية سياسياً ودستوريا ، ولارتباطها اصلاً برهانات السلطة السياسية .

كما ان احزاب المعارضة لا تجد نفسها طرفاً مباشراً في مراقبة النتائج او ظروف سير العملية الاستفتاءية ، لعدم ايجاد الوسائل لتحقيق ذلك اولا ، ولتنافي ذلك مع المحيط السياسي العام المهيمن ثانياً .

غير ان محدودية المشاركة السياسية لا تتجلى فقط من طبيعة السلطة السياسية ، بل تجدها ترتكز على التوازنات السياسية للنظام التي تؤثر على مضمون المنافسة السياسية ، وتجعلها خاضعة لمنطق لا يتماشى مع المنظومة الديمقراطية .

خرج البحث بعدة نتائج منها :

- تنتج السلطة السياسية من خلال الدفع بطابعها نوعاً من الازعان والطاعة ، ويستحيل معها العمل السياسي الى ممارسة محكومة بمنطق تفويض السلطة مما يحولها الى منافسة خارج السلطة وادراجها في اطار صراع خارج السلطة التي تظل حكرًا على المؤسسة الملكية .
- ان فكرة الاصلاح السياسي والدستوري اخذت طريقها في الاستجابة الملكية للحوار مع الاحزاب المعارضة.
- ان المؤسسة الملكية قد حصنت نفسها قانونياً ودستورياً حتى تكون قادرة على مواجهة الحركات السياسية الاحتجاجية ، والتي قد تتعارض في مضمونها او في الصيغ التي تعتمدها مع مصالح المؤسسة الملكية او امكانية ظهور ما قد يهددها دستورياً وسياسياً ، وامام ذلك يتحول مبدأ فصل السلطات على مستوى المؤسسة الملكية الى واقع وحدة السلطة.

الموامش

- ١- عبد العلي حامي الدين ، الدستور المغربي ورهان موازين القوى ، الرباط ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥ .
- ٢- ان فترة حكومة الانتداب ١٩٩٨-٢٠٠٢ فترة تصالح مع المكونات الاساسية في المعارضة الحزبية المغربية ، خاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من اجل بلورة توازن جديد قام على اساس تعيين اول وزير من صفوف المعارضة وهو الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وهو عبد الرحمن اليوسفي .
- ينظر : امحمد المالكي ، الديمقراطية التوافقية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٤-٨٥ .
- ٣- ادريس ولد القابلة ، ملك المغرب والتاريخ وجها لوجه ، الرباط ، ٢٠٠٥ ، ص ٢-٣ .
- ٤- محمد عايد الجابري ، المغرب الى اين ؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣٩ ، السنة ٢١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٥ .
- ٥- يقصد بالظهير هو القرار الملكي .
- ٦- ضريف محمد ، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب ، الدار البيضاء ، ١٩٨٨ ، ص ١١٤ .
- ٧- عبد العلي حامي الدين ، المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
- ٨- ادريس ولد القابلة ، المصدر نفسه ، ص ٤ .
- ٩- ادريس المراكشي ، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية ، الرباط ، ١٩٩٠ ، ص ٦٦ .
- ١٠- جهاد عبد الملك عودة ، الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٩ ، السنة ١٣ ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١١٢ .
- ١١- الملك الحسن الثاني ، انبعاث امة ، ج ٨ ، المطبعة التعاونية ، الرباط ، ١٩٦٢ .
- ١٢- عباس الفاسي ، الاصلاحات الدستورية ، جريدة العلم ، ٢٠٠٦ ، ص ٤ .
- ١٣- جون واتربوري ، الملكية والنخبة السياسية ، ترجمة ماجد نعمة ، دار الوحدة بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢٣ .
- ١٤- المصدر نفسه .

- ١٥- عباس الفاسي ، المصدر السابق.
- ١٦- رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ، الرباط ، ١٩٨٧ ، ص ٥١ .
- ١٧- ابو بكر التازي، الديمقراطية في المغرب ، ط ٣ ، المغرب ، ١٩٧٧، ص ١٦٩ .
- ١٨- محمد ضريف ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢.
- ١٩- نبيه الاصفهاني ، ازمة نظام الحكم في المغرب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٠، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٤.
- ٢٠- عبد الاله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٩٤.
- ٢١- المصدر نفسه.
- ٢٢- احمد السهيلي ، شكل الديمقراطية والاتجاهات في المغرب، الدار البيضاء ، ١٩٨٢، ص ٤٣ .
- ٢٣- ديل ايكلمان ، الادراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية ، مصر والمغرب وعمان، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٨ .
- ٢٤- عبد الاله بلقزيز ،المصدر نفسه، ص ٩٥.
- ٢٥- ديل ايكلمان، المصدر نفسه، ص ٥٤.
- ٢٦- رقية المصدق، المصدر نفسه، ص ٥٤ .
- ٢٧- ادريس ولد القابلة، المصدر نفسه.
- ٢٨- عبد الاله بلقزيز ، المصدر نفسه ، ص ٩٨ .
- ٢٩- عباس الفاسي ، المصدر نفسه.
- ٣٠- جريدة الزمان الدولية، العدد ٢٧٩٦ ، ٢٠٠٧/٩/١٣ .
- ٣١- جريدة العلم ، المصدر نفسه.
- ٣٢- وندي كريستيا ناسن، ترجمة هبة الحسيني ، الاسلاميون في المغرب فرص التقدم وقيوده ، مقال نشر في دورية ليموند دبلوماتك الفرنسية ، ٢٠٠٧ .

المصادر

- عبد العلي حامي الدين ، الدستور المغربي ورهان موازين القوى ، الرباط ، ٢٠٠٥
- امحمد المالكي ، الديمقراطية التوافقية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ادريس ولد القابلة ، ملك المغرب والتاريخ وجها لوجه ، الرباط ، ٢٠٠٥
- محمد عايد الجابري ، المغرب الى اين ؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣٩ ، السنة ٢١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦
- ضريف محمد ، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب ، الدار البيضاء ، ١٩٨٨
- ادريس المراكشي ، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية ، الرباط ، ١٩٩٠
- جهاد عبد الملك عودة ، الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٩ ، السنة ١٣ ، القاهرة ١٩٧٧
- الملك الحسن الثاني ، انبعاث امة ، ج٨ ، المطبعة التعاونية ، الرباط ، ١٩٦٢
- عباس الفاسي ، الاصلاحات الدستورية ، جريدة العلم ، ٢٠٠٦
- جون واتربوري ، الملكية والنخبة السياسية ، ترجمة ماجد نعمة ، دار الوحدة بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢٣ .
- رقية المصدق ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ، الرباط ، ١٩٨٧
- ابو بكر التازي ، الديمقراطية في المغرب ، ط ٣ ، المغرب ، ١٩٧٧
- نبية الاصفهاني ، ازمة نظام الحكم في المغرب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٠ ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- عبد الاله بلقزيز ، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥
- احمد السهيلي ، شكل الديمقراطية والاتجاهات في المغرب ، الدار البيضاء ، ١٩٨٢ .
- ديل ايكلمان ، الادراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية ، مصر والمغرب وعمان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- جريدة الزمان الدولية ، العدد ٢٧٩٦ ، ١٩١٣/٢٠٠٧
- وندي كريستيا ناسن ، ترجمة هبة الحسيني ، الاسلاميون في المغرب فرص التقدم وقيوده ، مقال نشر في دورية ليموند دبلوماتك الفرنسية ، ٢٠٠٧ .

أثر التداول الإلكتروني على قرارات المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية

أ. بدرالدين خليل موسى حامد *

أ.د. الهادي آدم محمد إبراهيم *

المخلص

هدفت الدراسة التعرف على أثر التداول الإلكتروني على حجم التداول، وقرارات المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وكذلك الوقوف على أهم المعوقات التي تؤثر على الإدراك بأهميته في هذا السوق. تبرز أهمية الدراسة في أن التحول من التداول اليدوي إلى التداول الإلكتروني في أسواق المال له انعكاسات مهمة في نشر وتعزيز الثقافة المالية والشفافية والإفصاح في كافة أنشطة أسواق الأوراق المالية ويؤدي إلى المنافسة الحرة والشفافية والعدالة في توزيع الفرص الاستثمارية وزيادة الاستثمارات وجذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد. وتوصلت الدراسة إلى وجود إرتفاع ملحوظ في مستويات حجم التداول بسوق الخرطوم للأوراق المالية بعد تطبيق التداول الإلكتروني، وأن استخدام التداول الإلكتروني يساعد في زيادة ثقة المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية في المعلومات المنشورة عن الشركات المدرجة، ويزيد من درجة ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين، إنخفاض مستوى الوعي بثقافة الاستثمار في الأوراق المالية لدى بعض أفراد المجتمع السوداني.

*. كلية التجارة /جامعة النيلين/السودان.

E – mail :

*. كلية التجارة /جامعة النيلين/السودان.

The impact of electronic trading on the decisions of dealers in the Khartoum Stock Exchange

An Empirical Study on the Khartoum Stock Exchange

Alhadi Adam Mohammed Ibrahim Ph.D (Prof.)*

Badreldeen Khalil Musa Hamed*

Abstract

The study aimed to identify the impact of electronic trading on trading volume, and the decisions of dealers in the Khartoum Stock Exchange , as well as stand on the most important obstacles that affect

The importance of the .the perception of its importance in this market study is that the transition from manual trading to electronic trading in financial markets has important implications in the dissemination and promotion of financial literacy and transparency and disclosure in all securities markets activities and lead to free competition and fair and equitable distribution of investment opportunities and increase

The study found .investments and attract foreign country's investment the presence of a marked rise in the levels of the trading market Khartoum Stock Exchange after the volume of electronic trading application, and that the use of electronic trading helps to increase the confidence of dealers market Khartoum Stock Exchange on published information about listed companies, and it increases the appropriateness of accounting information to the decisions of investors degrees, The low level of awareness of the culture of investment in securities have some members of the Sudanese community.

مشكلة الدراسة:

منذ إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية في بداية التسعينات وحتى بداية العام ٢٠١٢م كان يعمل بالأساليب التقليدية، حيث تتم فيه كل عمليات التداول المختلفة (بيع وشراء، وتسوية ونقل ملكية الأوراق المالية) يدوياً ويعاب على الأساليب التقليدية بأنها مكلفة من حيث الوقت والجهد وعدم العدالة في توزيع الفرص الإستثمارية بين المتعاملين في مجال الأوراق المالية وعدم توفر الشفافية والافصاح عن المعلومات للمتعاملين في مجال الأوراق المالية وصعوبة الربط بالأسواق الاقليمية والعالمية، نسبة لهذه السلبات التي تم ذكرها، فقد تم إدخال التداول الإلكتروني، ومن خلال هذا الطرح جاءت هذه الدراسة في محاولة لتوضيح الأثر الذي قد يحدثه هذا التطور التكنولوجي على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ١ - هل تطبيق التداول الإلكتروني يؤثر على حجم التداول وقرارات المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية؟
- ٢ - هل المتعاملون في سوق الخرطوم للأوراق المالية لديهم الوعي والإدراك الكامل بأهمية وأثر تطبيق التداول الإلكتروني؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال الآتي:

- ١ - ان التحول من التداول اليدوي إلى التداول الإلكتروني في اسواق المال في الدول النامية ، لا سيما السودان له انعكاسات مهمة في نشر وتعزيز الثقافة المالية ، و يضمن الشفافية والافصاح في كافة أنشطة أسواق الاوراق المالية ويؤدي إلى المنافسة الحرة والشفافة والعدالة في توزيع الفرص وزيادة الاستثمارات.
- ٢ - هناك حاجة إلى تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية لمواكبة تطورات أسواق الأوراق المالية الاقليمية والعالمية ، مما يسهل من جذب الاستثمارات الاجنبية للبلاد و يمكن من ربط سوق الخرطوم للأوراق المالية بالاسواق الاقليمية والعالمية.
- ٣ - أن يسهم هذا البحث في تقديم توصيات تعزز تطبيق التداول الإلكتروني في بيئة الأعمال السودانية، مما يساعد في إنشاء أسواق مالية جديدة مثل سوق السلع والنقد والمعادن وغيرها من الاسواق المالية الأخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

- ١ - دراسة أثر تطبيق التداول الالكتروني على حجم التداول وقرارات المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ٢ - الوقوف على أهم المعوقات التي تؤثر على الادراك بأهمية التداول الالكتروني في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

فرضيات الدراسة:

حتى يتمكن الباحث من تحقيق أهداف الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- ١ - يساعد تطبيق التداول الالكتروني على زيادة حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ٢ - تطبيق التداول الالكتروني يؤثر على قرارات المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ٣ - هنالك معوقات تحول دون إدراك المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية التداول الالكتروني.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة ، والمنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي في اختبار فرضيات الدراسة والمنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: سوق الخرطوم للأوراق المالية - الخرطوم.
الحدود الزمانية: ٢٠٠٨م - ٢٠١٥م للحصول على بيانات كافية عن أحجام التداول.
ثانياً: الدراسات السابقة: هنالك العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة نذكر منها:

دراسة: وليد (٢٠٠٤) هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تحديث الأسواق المالية وإدخال نظام التداول الإلكتروني على تنشيط الاستثمارات. وذلك من خلال قياس

معدلات النمو في مؤشرات الأداء في بورصة عمان بعد تحديثها بإدخال نظام التداول الإلكتروني عوضاً عن نظام التداول اليدوي التقليدي. وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات أداء بورصة عمان قد تحسنت بشكل ملحوظ بعد استخدام نظام التداول الإلكتروني، ونتيجة زيادة إقبال غير الأردنيين على شراء أسهم شركات المساهمة العامة الأردنية.

دراسة: د. دعاء، د. عدنان (٢٠١١) استهدفت هذه الدراسة الكشف عن الأثر الذي يحدثه التحول من نظام التداول التقليدي إلى نظام التداول الإلكتروني على عائد ومخاطر الاستثمار بالأسهم العادية وعدد الصفقات وقيمها، والتعريف بنظام التداول الإلكتروني وميزاته، وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار الأسهم تتأثر نتيجة استخدام أنظمة تداول حديثة ونظم اتصالات متطورة حيث توفر للمستثمرين ميزة الحصول على المعلومات ولكافة المتعاملين بوقت واحد لاتخاذ قرار الاستثمار المناسب، فضلاً عن زيادة معدلات تداول الأسهم و جذب رؤوس الاموال العربية والاجنبية التي تزيد من سيولة السوق، وأن التداول الإلكتروني ساعد في إرتفاع عائد سوق المال السعودي وإنخفاض المخاطر النظامية لأسهم الشركات المدرجة فيه. أوصت الدراسة بتطوير نظام التداول الإلكتروني باستمرار وتدريب الوسطاء والكادر العامل بالسوق المالي لإنجاز المعاملات بالدقة المطلوبة.

دراسة: حميد (٢٠١٢) هدفت هذه الدراسة إلى عرض الأساليب الإلكترونية المستخدمة في الاسواق المالية العربية والاجنبية، التعريف بنظام التداول الإلكتروني المعتمد في سوق العراق للأوراق المالية، تأثير استبدال نظام التداول اليدوي بنظام التداول الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية على حركة التداول. وقد توصلت الدراسة الى أن مؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية قد تحسنت بشكل ملحوظ بعد استخدام نظام التداول الإلكتروني.

دراسة: حسام (٢٠١٣م) هدفت الدراسة إلى إبراز أثر استخدام نظام التداول الإلكتروني على أداء سوق الأسهم السعودية للمدة من سبتمبر ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م ممثلاً في حجم التداول وعدد الصفقات المنفذة في السوق السعودية. وتوصلت

الدراسة إلى أن استخدام نظام التداول الإلكتروني "Tadawul" قد أسهم في رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية.

دراسة: (٢٠١٣) Prof. Najeb تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير اعتماد نظام التداول الإلكتروني على أداء بورصة عمان ممثلة في حجم التداول والقيمة السوقية فيها. وقد توصلت الدراسة لنتائج تشير إلى أن استخدام نظام التداول الإلكتروني كبديل لنظام التداول اليدوي قد ساهم في رفع حجم التداول والقيمة السوقية لبورصة عمان.

دراسة: د. أسامة (٢٠١٤) استهدفت هذه الدراسة تلمس أثر استبدال نظام التداول اليدوي بنظام التداول الإلكتروني في بورصة عمان للأوراق المالية وذلك من خلال اختبار مدى أهمية التغيرات التي طرأت على بعض مؤشرات البورصة وخلصت الدراسة إلى أن استخدام نظام التداول الإلكتروني كبديل لنظام التداول اليدوي قد أسهم في رفع حجم التداول والقيمة السوقية للأوراق المالية.

وعلى ما سبق من الدراسات السابقة: من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة يلاحظ الباحث الآتي:

- ١- هناك دراسات ركزت على أثر استبدال التداول اليدوي بالتداول الإلكتروني في بورصة الأوراق المالية على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بالبورصة.
- ٢- بعض الدراسات ركزت على دراسة أثر التداول الإلكتروني على عدد الصفقات المنفذة في أسواق الأوراق المالية.
- ٣- بعض الدراسات أهتمت بأثر التداول الإلكتروني على عائد ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.
- ٤- هناك دراسات أهتمت بدراسة العلاقة بين التداول الإلكتروني وحجم التداول في سوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتداول الإلكتروني

أولاً: مفهوم التداول الإلكتروني

يمثل التداول الإلكتروني نظام إتصالات بين أطراف التداول ، يبدأ بقبول رسائل المتداولين في شكل أمر بيع وشراء، ويجمعها في سجل الأوامر، ويبحثها في صورة عروض وطلبات وينفذها في ظل قواعد أولوية واضحة، وينتهي بتسوية الصفقات المنفذة عن طريق أجهزة الكمبيوتر الموجودة في مكاتب شركات الأوراق المالية، ويحدد النظام من يحق له إدخال أمر في النظام، ونوع الأوامر المقبولة وفترة صلاحيتها، ويوفر النظام معلومات عن العروض والطلبات السائدة وأسعار الصفقات السابقة وكمياتها، و آخر الإعلانات المتعلقة بالشركات المساهمة (محمد، ٢٠٠٧)، عرّف نظام التداول الإلكتروني بأنه المبادلات والتداولات التجارية التي تتم عن طريق الوسائل الإلكترونية الرقمية وتدخل في ذلك جميع المبادلات والصفقات والتدفقات المعلوماتية الخاصة بالأوراق المالية، والعملات الأجنبية والسلع وغيرها (عثمان، ٢٠١٣)، وأيضاً عرّف التداول الإلكتروني على أنه تعاقب بيع الأوراق المالية باستخدام الوسائل الإلكترونية والرقمية وفق مؤشرات أسعارها في البورصة، ويتضح من هذا التعريف أنه يحوي القيود التالية (بشير، ٢٠٠٩):

- ١- تعاقب: أي أن البيع يحصل مرة بعد مرة وليس مرة واحدة.
- ٢- بيع: الاكتفاء بذكر البيع لأن كل عملية بيع لابد أن تقابلها عملية شراء.
- ٣- الأوراق المالية: لأنها المقصودة من عملية التداول في هذا البحث.
- ٤- باستخدام الوسائل الإلكترونية والرقمية: هذا قيد يخرج عمليات التداول اليدوي التقليدي من هذا المفهوم، والاكتفاء بالعمليات الإلكترونية.
- ٥- وفق مؤشرات أسعارها: لأن سعر البيع والشراء يتحدد وفق هذه المؤشرات.
- ٦- البورصة: لأن فيها يتم تداول الأوراق المالية.

هنالك من يؤكد أن التداول الإلكتروني هو استخدام الحاسبة الإلكترونية والتقانات الأخرى في عملية بيع وشراء الأسهم دون الحاجة إلى حضور المستثمر إلى مبنى السوق المالي، بل يتم ذلك عن طريق تحويل وسيط يقدم له المعلومات اللازمة عن الأسهم التي يرغب بشرائها أو بيعها، وهنالك أيضاً من يشير إلى أن التداول الإلكتروني

يعني القيام بتجارة الأسهم عبر الأنترنت والتي تمكّن المستثمر بتسيير استثماراته المالية بنفسه عبر الويب إنطلاقاً من منزله أو مكتبه، إذ يتابع أسعار أسهمه المفضلة ويطلع على آخر الأخبار عن السوق المالي والحصول على تحليلات مالية عن الأسهم والشركات من الخبراء المختصين، وقد يجوز تكليف وسيط لينوب عنه في عملية البيع والشراء (إسلام، ٢٠٠٦).

ثانياً: دوافع التحول للتداول الإلكتروني في أسواق الأوراق المالية

تتمثل الدوافع الرئيسية وراء التحولات في الأسواق المالية للتداول الإلكتروني في معظم الدول في الآتي (محمد أحمد، ٢٠٠٧):

- ١ - زيادة سرعة التعامل في الأسواق من خلال التفاعل المباشر بين المستثمر ومعطيات السوق التي يحصل عليها بسهولة ويسر من شاشات على شبكات كمبيوتر يقرأ منها تفاصيل الأسعار منذ بداية التداول حتى نهايته وكيف كانت حركتها مع كل صفقة تتم في السوق.
- ٢ - تخفيض تكاليف الصفقة من خلال اختصار العديد من الخطوات وخاصة التي يقوم بها الموظفون بالبورصة والمهام التي يتعاقب عليها السماسرة لإتمام الصفقات.
- ٣ - فتح آفاق جديدة في الزمان والمكان لتوسيع دائرة التداول في السوق، وإتخاذ كل بورصة إجراءات استباقية في هذا الصدد للاستحواذ على النصيب الأوفر من السوق العالمي بجذب المزيد من المستثمرين الدوليين من كافة أنحاء العالم، وذلك بتقديم فرص استثمارية جاذبة ضمن أطر آمنة ومطمئنة، ومن خلال شفافية عالية وسرية بالغة، وإتاحة تنفيذ ذلك من البيت أو عبر الهاتف الجوال من أي مكان يحل به.
- ٤ - التناغم مع مجريات الحياة وإفرازات المدينة في القرن الإلكتروني الجديد الذي يتحرك فيه معظم الأشياء بأجهزة التحكم عن بعد، واستبدلت فيه النقود ببطاقة الصراف الآلي، وتعامل الأفراد مع معظم إجراءاتهم الحكومية عبر شبكات الكمبيوتر المنتشرة في كل مكان.

ثالثاً: مراحل التحول الإلكتروني:

تعتمد الأنظمة الإلكترونية للتداول على تطور البنية المعلوماتية في الشركات، ونظم تشغيل البيانات والتي تعرف بأنها " الجزء الأساسي الذي يبنى عليه نظام المعلومات في المنظمة ويتعامل مع البيانات المختلفة في المنظمة بالجمع والحفظ والتسجيل والتصنيف، بغرض إنتاج مخرجات في شكل معلومات ولكنها محدودة، أو بيانات بشكل كبير " (يحيى، ٢٠٠٤). كما مرت عمليات التداول خلال الفترة (١٨٦٠ - ٢٠١٠م) بثلاث مراحل هي كالتالي (Victor, ٢٠١١):

أ - جذور التداول (١٨٦٠ - ١٩٧٠م): تميزت هذه الفترة باستخدام قطعة من الورق معالجة بيوديد البوتاسيوم لمطابقة شكل التوقيع، وتم استخدام هذه الطريقة من طرف شركة تلغراف في الفترة (١٨٦٧ - ١٨٧٠م)، واعتمدت هذه الطريقة لإرسال أوامر التداول والمصادقة عليها، وكانت المعاملات تتم عن طريق الهاتف والفاكس.

ب - التداول الآلي (١٩٧٠ - ١٩٩٠م): انطلاقة من هذه الفترة ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الحواسيب الأولى، وشاشات عرض المنحنيات، لم تكن عمليات التداول تتم بشكل آلي مستقل، وهو ما جعل قوى العرض والطلب أكبر من قدرة برامج التداول، وقد زادت نظم المعلومات استجابة لانتهاء سوق الأسهم في أكتوبر ١٩٨٧م في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج - التداول الخوارزمي (١٩٩٠ - ٢٠١٠م): منذ بداية هذه الفترة عملت الجهات المختصة على توفير أنظمة قادرة على إدارة المعاملات المتزايدة، وتوفير التداول المستمر، والعمل على ربط مراكز السوق والسماسة لإجراء المعاملات المحوسبة، ويمكن لجميع الجهات الفاعلة إذن الاتصال وتنفيذ المعاملات في السوق أو أسواق خارج الحدود.

وقامت العديد من الدول العربية بما فيها السودان بالتحول إلى نظام التداول الإلكتروني للأوراق المالية بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم المتقدم، حيث قامت مصر والتي تعد من أوائل الدول العربية التي طبقت التداول الإلكتروني بتطبيقه في عام ١٩٩٤م وتم تحديثه في عام ٢٠٠١م، وفي مسقط تم تطبيقه في عام

١٩٩٨م، أما الأردن والإمارات فقد قامت بتطبيق نظام التداول الإلكتروني للأوراق المالية في العام ٢٠٠٠م، أما دولة الكويت فقد بدأ تطبيق التداول الإلكتروني باستخدام الانترنت في عام ٢٠٠٣م، وفي قطر في عام ٢٠٠١م، أما المملكة العربية السعودية فقد طبق النظام الآلي لمعلومات الأسهم السعودية في منتصف عام ٢٠٠٠م (ثائر، ٢٠١٠)، أما في السودان فقد طبق التداول الإلكتروني في سوق الخرطوم للأوراق المالية في بداية العام ٢٠١٢م.

رابعاً: فوائد التداول الإلكتروني:

يحقق التداول الإلكتروني عدة فوائد منها (عثمان، ٢٠١١):

- ١- تحسين أداء عمليات التداول ورفع كفاءتها وسرعة إنجازها.
- ٢- تحسين دقة وكفاءة عمليات التسوية والتقص.
- ٣- تطوير نظام المراقبة والتحكم في عمليات التداول، التسوية والتقص.
- ٤- تسهيل عملية استخراج ونشر المعلومات والتقارير، مع إمكانية عالية للتحكم في التقارير المستخرجة والمعلومات المنشورة.
- ٥- تطوير نظام تقارير يتميز بالكفاءة والدقة في إعداد التقارير كما يتيح الاستعلام عن طريق شبكة الانترنت، الرسائل القصيرة.....الخ.
- ٦- تسهيل ربط وتوصيل نظام السوق المحوسب مع أنظمة الدفع القومية.
- ٧- تقليل الوقت والجهد المبذولين في عمليات التداول المختلفة.
- ٨- ترميز المستثمرين وإعطاء رقم مميز لكل مستثمر.
- ٩- ربط جميع أعضاء السوق وبنوك التسوية في النظام الإلكتروني المحوسب.
- ١٠- ربط وتوصيل نظام السوق الإلكتروني المحوسب مع الأسواق الإقليمية والعالمية.
- ١١- زيادة الشفافية لنشاطات وعمليات السوق المختلفة.
- ١٢- تقليل ضرورة وجود الوكلاء بمباني السوق للمشاركة في عمليات التداول.
- ١٣- تطوير نظام سوق إلكتروني موثوق فيه يضمن درجة عالية من السرية، الخصوصية والسلامة لبيانات السوق.

١٤ - تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي ، وذلك بتوفير البيانات الملائمة والخاصة بتبادل الاسهم، الصكوك، وكافة المنتجات المالية والتي ستصدر ، وذلك لمساعدة المستثمرين لإتخاذ القرار الخاص بالاستثمار في السودان.

١٥ - حساب مؤشر السوق العام وبالقطاعات.

أيضاً يتيح نظام التداول الإلكتروني وفورات في التكاليف ، وزيادة الكفاءة وتحسين قدرات إدارة المخاطر، ويسهل هذا النظام جميع جوانب عملية التداول الإلكتروني، بما في ذلك تنفيذ الصفقات، كما يسهل عمليات التداول العابرة للحدود ، وإقامة اندماجات بين أنظمة التداول إلى حد أكبر مما هي عليه في الأسواق التقليدية (محمد، ٢٠٠٧، مرجع سابق).

خامساً: العقبات التي تواجه التداول الإلكتروني

يواجه التداول الإلكتروني أربع عقبات، تتمثل في الآتي (زهير، ٢٠٠٦):

١ - مشكلة التخطيط: غير التداول الإلكتروني وضع الأسواق وساهم في جذب شريحة جديدة من المستثمرين لدخول هذه الصناعة التي تحتاج إلى الكثير من التكنولوجيا حيث يتعاون مؤسسوها ويتقاسمون الأسواق إما تلقائياً وإما اتفاقاً، وهناك عدد من الخيارات التي يعتمدها المستثمرون والعاملون في القطاعات المالية والاقتصادية تتمثل في:

أ- التجمع الدولي للإيداعات: وهو حيازة أكبر عدد ممكن من مجموعات العملاء باستراتيجية تسويقية ناجحة، يتوقع بعدها ازدياد العائدات عند ضبط ايداعات العملاء.

ب- الاستثمار المحلي: وهو التركيز على سوق الأسهم العقارية والبيع العقارية وتقديم العروض في هذا المجال.

ج- المصارف الرديفة: وهو التركيز على التعامل مع عملاء المصارف المهمين بالأسواق المالية وأسواق العملات.

د- الخدمات الكاملة: وهو التركيز على الخدمات المالية عبر الانترنت والتعاون مع أكثر من جهة من بنوك وسماسرة لتقديم الخدمات الشاملة.

٢- مشاكل الأسواق: تعتمد البورصة الإلكترونية على تمركزات جديدة وخدمات متنوعة، وتركز على خدمات الأسهم والاسعار الحالية، وتحليلات مباشرة عن اسعار الأسهم بالإضافة إلى وسائل تعليمية وتدريبية، وتدخل الكثير من المؤسسات الجديدة هذه الصناعة حيث تجد ان هناك صعوبات لتمييز الخدمات المقدمة من كل شركة وموقع، فالتشابه هو المشكلة الجديدة التي يسعى العارضون لحلها والتمييز بينهم عبر وسائل مختلفة مثل خدمات المساعدين أو المستشارين، وخدمات الهاتف والإنترنت، والتكنولوجيات الأخرى.

٣- مشاكل التقنية: يعرض تجاهل التقدم ومواكبته لخطرين هما: الأول، عدم تمكن العملاء من استخدام القدرات الكاملة للإنترنت، والثاني، قطع أنظمة المعلومات في البورصة عن النظام الجديد المتطور. ولمواكبة التطورات وعدم فقدان العملاء، على الشركات المالية والمصارف أن تختار أحد هذه الاتجاهات الثلاثة:

أ- تركيب نظام للمعلومات مواز وهو خيار ملائم للبنوك التقليدية.

ب- بناء نظام للمعلومات يركز على تكنولوجيا حديثة.

ج- إنشاء نظام مساعد يحفز على إنشاء نظام جديد.

لهذه الخيارات التكنولوجية تأثير على تحديد الاستراتيجية التي ستعتمد من قبل الشركات المالية، التي تهدف إلى زيادة الاستثمار عبر الانترنت كخدمات ووسائل إضافية قليلة الكلفة نسبياً، تساعد على تنويع وزيادة عدد العملاء وبالتالي زيادة الأرباح.

٤- القوانين المواكبة: فرضت السرعة الكبيرة للتقنية نفسها على الأسواق المالية والتعامل فيها، وخاصة البورصات الإلكترونية والمصارف التي تسعى جاهدة إلى توحيد القواعد المعمول بها والتي تتوافق مع القوانين الدولية، حيث تتضمن معظم العقود بنوداً خاصة تعطي لمحكمة بلد المصرف أو المؤسسة المالية صلاحية النظر في النزاعات الناشئة.

سادساً: مكونات التداول الإلكتروني

تتكون انظومة التداول الإلكتروني من عدد من الأنظمة وهي (عاهد، ٢٠١٢):

١- نظام تسجيل وحفظ الأوراق المالية.

٢- نظام التقاص النقدي والسهمي بين المتعاملين.

٣- نظام التداول للوسطاء ومهمته هي ادخال أوامر الشراء والبيع والتي ينتج عنها الصفقات وكذلك يمكن الوسطاء من مراقبة اخبار السوق واسعار التداول للشركات المدرجة بشكل فوري وكذلك الاستفسار عن الأوامر المدخلة من قبله والصفقات.

٤- نظام المراقبة والتفتيش ومهمة هذا النظام هو مراقبة التداول عن طريق موظفي قاعة التداول فمستخدم النظام يستطيع رؤية كل الاوامر المدخلة على شركة معينة وكذلك الاسعار الاخرى وبشكل فوري ، وكذلك متابعة الاوامر المدخلة من قبل الوسطاء بكافة تفاصيلها وكذلك مراقبة الصفقات التي تمت على شركة معينة لمعرفة ما اذا كانت تتم بطريقة صحيحة او مثيرة للشبهة يستطيع مستخدم النظام الغاء اوامر شراء أو بيع ادخلت من قبل الوسطاء حسب الطلب وكذلك ادخال صفقات بديلة.

٥- نظام بث المعلومات ويستخدم هذا النظام من قبل الاشخاص غير المصرح لهم بالتداول وذلك لمراقبة السوق واسعار اسهم الشركات واخبار السوق بشكل عام.

أيضاً قسم نظام التداول الإلكتروني بناءً على تعريفه بأنه نظام اتصالات بين أطراف التداول، يبدأ بقبول رسائل المتداولين في شكل أوامر بيع وشراء، ويبحثها في صورة عروض وطلبات، ويتم تنفيذها في ظل قواعد أولوية واضحة، وينتهي بتسوية الصفقات المنفذة، إلى أربعة مكونات هي (محمد، عبد الله، ٢٠٠٧):

أ - نظام توجيه الأوامر: يحدد هذا النظام من يحق له ادخال أمر في النظام، ونوع الأوامر المقبولة، وكيفية تجميع الأوامر في سجل الأوامر المقيدة أو سجل الأوامر اختصاراً، ومن ثم اعدادها لمرحلة التنفيذ.

ب - نظام المعلومات: يوفر هذا النظام وضع العروض والطلبات القائمة، وأسعار الصفقات السابقة وكمياتها، وعادة ما تعرض محتويات سجل الأوامر للمتداولين في صورة عروض مرتبة تنازلياً وطلبات مرتبة تصاعدياً، وتختلف أنظمة التداول فيما بينها من حيث حجم المعلومات التي تسمح للمتداولين بالاطلاع عليها، ومن حيث سرعة نشرها، كما قد تزود بعض الأنظمة المتداول بمعلومات أخرى عن

تاريخ الشركات المساهمة وبياناتها المالية وآخر الاعلانات المتعلقة بها، وربما زودت المتداول ببرامج إضافية تساعده على إتخاذ القرار المناسب.

ج - نظام تنفيذ الأوامر: يحدد هذا النظام الآلية التي من خلالها تحول الأوامر إلى صفقات، ويجب أن تحدد هذه الآلية أيضاً ما إذا كان سيتم تنفيذ الأوامر من خلال سوق نداء أم سوق مستمرة، والقواعد التي تحكم أولوية التنفيذ، وتستخدم معظم الأسواق آلية سوق النداء لافتتاح السوق أو استئنافه بعد توقف طارئ، ثم تكون سوقاً مستمرة بعد ذلك، آخذة بأولوية السعر ثم الوقت، وعادة ما يطلب كبار المستثمرين (مثل المؤسسات المالية) آلية خاصة لتنفيذ أوامره التي تتصف بكبر حجمها.

د - التسوية ونقل الملكية: يمكن أن تكون التسوية آنية في النظام الإلكتروني، فيكون وقت التنفيذ هو وقت نقل الملكية، وفي العادة تأخذ إجراءات التسوية يوماً إلى يومين وقد تستغرق وقتاً أطول.

سابعاً: إجراءات تنفيذ الأوامر والتأكد من تسويتها

يقوم الوسيط بتلقي الأوامر من طرف المستثمر لغرض تنفيذها عن طريق المفاوضة، بعد ذلك يقوم بأهم اجراء و هو التأكد من تسوية العملية التي قام بها. ويمكن تناول ذلك كما يلي:

١- تلقي وتنفيذ الأوامر: يتلقى الوسيط أوامر الشراء أو البيع من عملائه الذين بادروا بفتح حساب لديه إما كتابياً أو هاتفياً وفي كلتا الحالتين لابد من تأكيد الأمر بوثيقة أمر البيع أو الشراء التي تملأ لهذا الغرض من طرف الوسيط وتقدم للعميل من أجل الامضاء عليها بهدف تفادي خطر الخطأ الى أكبر حد ممكن (عبد الوهاب، ٢٠٠٨)، و يقوم الوسيط فور تلقيه الأمر بإدخال الكمية والسعر للقيمة المعنية بالشراء أو البيع حيث يتم بعد ذلك تنفيذ الأمر أوتوماتيكياً إذا وجدت هذه العملية طرفاً مقابل لها من حيث السعر والكمية على الشاشة (Michel, ١٩٩٧).

٢- التأكد من تنفيذ الأوامر وتسوية العمليات: بعد تنفيذ الوسيط للأوامر التي تلقاها ينبغي عليه التأكد من هذه العملية والقيام بتسويتها كآخر مرحلة كما يلي (بن عزوز، ٢٠١٢):

- أ - تأكيد تنفيذ الأوامر: يلتزم الوسيط في عمليات البورصة بعد أي أمر شراء أو بيع، بتأكيده الى صاحبه بواسطة إرسال ما يسمى في هذا المجال بإشعار التنفيذ، إلى العنوان المسجل في وثيقة فتح الحساب، حيث يتم هذا الارسال في اليوم ذاته من تنفيذ العملية أو اليوم المفتوح الموالي. ويحتوي إشعار التنفيذ بصفة عامة على معلومات مثل، تعيين القيمة المالية أو الأصل المالي، نوع العملية (شراء أو بيع)، عدد القيم، السعر الودودي، السعر الاجمالي، العمولات و المصاريف، صافي الدفع، تاريخ تنفيذ العملية، وتاريخ التسديد أو التسليم.
- ب - التسوية والتسليم: تعتبر هذه العملية اخر مرحلة للإتمام الكلي لتنفيذ الأمر، حيث يتولى الوسيط في هذه المرحلة مهمة متابعة تسديد المبالغ مقابل الحصول على القيم و تحويلها باسم العميل أو العكس أي تسليم و تحويل القيم باسم حاملها الجديد مقابل الحصول على رؤوس الأموال اللازمة.

المبحث الثاني : الإطار النظري لقرارات الاستثمار في الأوراق المالية

أولاً: مفهوم القرار

عرف القرار بأنه التوصل إلى نتيجة أو حل لمشكلة قائمة أو لمواجهة مواقف محتملة الحدوث أو لتحقيق أهداف مرسومة (محمد، ٢٠٠٥)، وعرف أيضاً بأنه الاختيار من بين عدة بدائل بقصد تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة (منصور، ١٩٨٧).

ثانياً: أسباب اتخاذ القرار

إن السبب الرئيسي وراء الحاجة إلى اتخاذ القرارات يكمن في ندرة الموارد وعدم كفايتها للوفاء بمختلف الإحتياجات والرغبات، مع وجود أكثر من بديل لإشباع هذه الإحتياجات والرغبات بدرجة مختلفة ومتفاوتة، الأمر الذي يتطلب ضرورة المفاضلة بين هذه البدائل لإختيار البديل الذي يحقق أفضل أو أحسن عائد أو حل لهذه المشكلة، ويزداد الأمر تعقيداً عندما يوجد عدد كبير من البدائل المختلفة مما يستلزم ضرورة اتخاذ القرارات اللازمة لحل هذا التعارض والتنافس بطريقة رشيدة وواعية.

ثالثاً: مراحل إتخاذ القرارات: تمر عملية إتخاذ القرارات في إطار بالمراحل الآتية (محمد،**٢٠٠٢):**

١- تحليل وتشخيص الموقف محل القرار: إن الخطوة الأولى في عملية إتخاذ القرارات هي الاعتراف بوجود حاجة إلى إتخاذ قرار ما وتحديد ابعاد هذا القرار، والتشخيص يعني التعرف على المشكلة وتحديد أبعادها وتحري السبب الرئيسي لظهورها ومعرفة أسبابها وأغراضها وآثارها.

٢- تحديد البدائل: تعتبر البدائل هي أحد العناصر الهامة والرئيسية لإتخاذ القرارات حيث أن وجود مجموعة من البدائل تمكن متخذ القرار من الإختيار لأن وجود بديل واحد يعني عدم الحاجة لاتخاذ قرار، لذلك فإن تحديد البدائل يعتبر جزءاً هاماً من هذه العملية، والقاعدة العامة هي إذا لم يؤخذ البديل الأفضل في الاعتبار فإن القرار الجيد لا يمكن الوصول إليه.

٣- تقويم البدائل: بعد تحديد البدائل الممكنة ينبغي لمتخذ القرار تقويم كل بديل من البدائل، وفي أغلب الحالات فإن عملية التقويم تمر بمرحلتين، المرحلة الأولى: تقويمه من خلال ثلاث معايير هي: هل يفي بالغرض؟ وهل يمكن قبول نتائجه وآثاره؟ وهل من الممكن تنفيذه؟، والمرحلة الثانية هي الإستمرار في جمع المعلومات والدراسة للبدائل من حيث فاعليتها في حل المشكلة موضوع إتخاذ القرار لمعرفة نتائج كل بديل و تأثيره على أهداف المنظمة ككل.

٤- إختيار البديل الأفضل: بعد تقويم جميع البدائل فإن متخذ القرار لابد أن يختار أحدهم ويلاحظ أن التقويم المبدئي في المرحلة السابقة لابد أن ينتج عنه إستبعاد أغلب البدائل، أما البدائل القليلة الباقية فلا بد أن تتضمن نقاط ضعف عندئذ يحدد متخذ القرار أي هذه البدائل يقدم حلاً أفضل للمشكلة، ويمكن التوصل إلى إختيار أنسب بديل لو تمكن متخذ القرار من إتباع الخطوات الثلاثة السابقة بصورة عقلانية رشيدة.

٥- التنفيذ: بعد إختيار البديل الأفضل يجب وضعه في حيز التنفيذ، وفي بعض الحالات تكون هذه الخطوة في غاية السهولة و في حالات أخرى تكون في منتهى التعقيد،

مصدر الصعوبة إن بعض التغيرات التي يمكن أن تنتج من تطبيق القرار، وقد يكون الاعتراض من خارج المنظمة أيضاً.

٦- تقييم النتائج: تعتبر الخطوة الأخيرة في عملية اتخاذ القرارات هي تقييم نتائج تنفيذ القرار الذي تم إختياره. إن أحد الأخطاء الخطيرة التي يقع فيها مديرون كثيرون في هذه المرحلة هو تنفيذ أحد البدائل و إفتراض أن المشكلة قد تم تصحيحها، وتعد متابعة و تقييم نتائج القرار على ضوء الموقف الأصلي أمراً ضرورياً.

رابعاً: مفهوم الاستثمار في الأوراق المالية

عرف الاستثمار في الأوراق المالية " بأنه تخصيص جزء من الأموال لتوظيفه في الأصول المالية لفترة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الأموال "(محمد، ٢٠٠٠). والاستثمار المالي هو حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع، والأصل المالي يمثل حقاً مالياً يخوّل لحامله المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفقاً بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة (أرشد، أسامة، ٢٠٠٤).

خامساً: أنواع قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

يواجه المستثمر بثلاث أنواع من قرارات الاستثمار في الأوراق المالية تتمثل في الآتي (بدرالدين، ٢٠٠٩):

١- قرار الشراء: يتخذ المستثمر قرار شراء الورقة المالية عندما يشعر بأن قيمة الورقة المالية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد أكبر من سعرها السوقي وذلك سعياً وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من إرتفاع سعرها السوقي مستقبلاً.

٢- قرار عدم التداول: عندما يرتفع سعر الورقة المالية وفقاً لآلية السوق إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي للورقة المالية مع القيمة المتوقعة منها، هنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع التوقف عن البيع، وفي هذه الحالة يكون القرار الاستثماري هو عدم التداول لأن المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي

لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية، كما تنتفي لديه أيضاً ولو مؤقتاً المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

٣- قرار البيع: بعد حالة التوازن التي يمر بها السوق عندما يتساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق فتخلف رغبات إضافية فيه فيرى المستثمر في تلك اللحظة بأن السعر السوقي للورقة المالية مازال أقل من القيمة المتوقعة من الورقة مما يتطلب منه أن يعرض سعراً جديداً لتلك الورقة فيزيد عن القيمة المتوقعة لها وهكذا يرتفع السعر عن قيمتها مولداً بذلك حافزاً لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية والتحليلية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويتكون المجتمع الأساسي للدراسة من مجموعة المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية (من محاسبين، مراجعين، محللين، مستثمرين، وسطاء ماليين وباحثين ذو علاقة بموضوع البحث). أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (١٨٠) إستبانة على المستهدفين، وقد أستجاب عدد (١٦٠)، بنسبة استجابة بلغت (٨٨.٩) %، وهذا مؤشر أولي جيد يوضح مدى تفاعل المبحوثين مع الدراسة.

ثانياً: أداة الدراسة: أعتد الباحث على كل من

١- البيانات الثانوية: النشرات الشهرية الخاصة بالتداول بسوق الخرطوم للأوراق المالية ممثلاً في أحجام التداول خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) وهي فترة مقابل تطبيق التداول الالكتروني والفترة من (٢٠١٢-٢٠١٥) وهي الفترة التي شهدت تطبيق نظام التداول الالكتروني.

٢- إستمارة الاستبانة: وذلك لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تضمنت إستمارة الاستبانة البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وأحتوت على بيانات حول العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، وأيضاً تضمنت

فرضيتين، وكلفرضية أشتملت على عدد (١٠) عبارات، طلب من أفراد العينة تحديد استجاباتهم عن كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج، كما أرفق مع الاستبانة خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة و هدفها وغرض الإستبانة.

ثالثاً: تقييم أدوات القيا

لحساب صدق وثبات الاستبانة قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية لأفراد من مجتمع الدراسة، وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من هذه العينة الاستطلاعية باستخدام اختبار (معامل ألفا كرونباخ)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (١) نتائج اختبار اختبار الصدق لمقياس عبارات محاور الدراسة

اختبار الصدق	اختبار الثبات	عدد العبارات	محاور فروض الدراسة
٠.٩٢	٠.٨٥	١٠	الفرضية الثانية
٠.٩٤	٠.٨٨	١٠	الفرضية الثالثة
٠.٩٦	٠.٩٤	٢٠	إجمالي العبارات

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل ٢٠١٥.

يتضح من الجدول (١) أن نتائج اختبار الصدق لجميع محاور الدراسة اكبر من (٦٠%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الصدق لجميع عبارات الفروض لكل فرضية على حدا أو على مستوى جميع ابعاد المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرنباخ للمقياس الكلى (٠.٩٤) وقيمة الصدق (٠.٩٦) وهو ثبات وصدق مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس (الإستبانة) التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس (محاور الدراسة) تتمتع بالثبات و الصدق الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

١ - اختبار الفرضية الأولى: يساعد تطبيق التداول الالكتروني على زيادة حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

لاختبار مدى وجود فروق بين حجم التداول قبل وبعد التطبيق الالكتروني تم استخدام

اختبار (t) للعينتين المرتبطتين (parid sample t-test) قبل تطبيق التداول الالكتروني وبعد تطبيق التداول الالكتروني وجاءت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٢)

نتيجة اختبار (العينتين المرتبطتين parid sample t-test) بين حجم التداول الشهري قبل وبعد تطبيق نظام التداول الالكتروني

المجموعات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة t	مستوى المعنوية	نتيجة الاختبار
قبل تطبيق نظام التداول الالكتروني	٨.٩٩	١٨٨,٣٢٨,٤٠٩.٥٠	٨.٩٣	٠.٠٠٠	وجود فروق
بعد تطبيق نظام التداول الالكتروني	١.٥٨	٣٩٥,٢٥١,٩١٩.٧٥			

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل، ٢٠١٥م.

تشير نتائج التحليل في الجدول (٢) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط حجم التداول الشهري قبل وبعد تطبيق نظام التداول الالكتروني بسوق الخرطوم للأوراق المالية عند مستوى معنوية ٥% ويتضح ذلك من خلال قيمة اختبار (t-test) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة للاختبار (٨.٩٣) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية (٠.٠٥)، وهذه النتيجة تدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم التداول الشهري قبل وبعد تطبيق نظام التداول الالكتروني ولصالح الفترة التي تم فيها تطبيق نظام التداول الالكتروني حيث بلغ متوسط التداول الشهري بعد تطبيق نظام التداول الالكتروني (٣٩٥,٢٥١,٩١٩.٧٥) وهو أكبر من متوسط التداول الشهري قبل تطبيق نظام التداول الالكتروني والبالغ (١٨٨,٣٢٨,٤٠٩.٥٠). مما تقدم نستنتج بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم التداول الشهري قبل وبعد تطبيق نظام التداول الالكتروني وعليه يمكننا القول بأن تطبيق نظام التداول الالكتروني يساعد على زيادة حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية وهذه النتيجة تثبت صحة فرضية الدراسة الأولى والقاتلة (يساعد تطبيق التداول الالكتروني على زيادة حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية).

٢ - اختبار الفرضية الثانية: تطبيق التداول الالكتروني يؤثر على قرارات المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية

جدول (٣)

الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثانية

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
١ / الاعتماد على وسائل التداول الالكتروني في نشر البيانات المالية يزيد من درجة ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين	٠.٦٦٥	٤.٣٥	٨٧.٠%	عالية جدا	٢
٢ / يساعد استخدام التداول الالكتروني في زيادة ثقة المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية في المعلومات المنشورة عن الشركات المدرجة	٠.٥٦٤	٤.٤٠	٨٨.٠%	عالية جدا	١
٣ / التداول الالكتروني يساعد في تطبيق حوكمة الشركات ذات العلاقة بكفاءة سوق الأوراق المالية	٠.٦٢٨	٤.٢٨	٨٥.٦%	عالية جدا	٣
٤ / التداول الالكتروني يوفر معلومات إحصائية كافية عن الشركات المدرجة تؤثر على تنبؤات وقرارات المستثمرين المستقبلية	٠.٨٤٧	٤.٢٠	٨٤.٠%	عالية جدا	٥
٥ / يوفر التداول الالكتروني معلومات محاسبية عن الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لها القدرة على التنبؤ بالمستقبل	٠.٩٧٣	٣.٩٥	٧٩.٠%	عالية	١٠
٦ / التداول الالكتروني يساعد في دعم وترشيد القرارات الاستثمارية للمتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية	٠.٧٢٢	٤.١٩	٨٣.٨%	عالية جدا	٦
٧ / يساعد التداول الالكتروني في جذب مستثمرين محليين وأجانب للاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية	٠.٧٩٥	٤.٢٥	٨٥.٠%	عالية جدا	٤
٨ / تطبيق التداول الالكتروني يساعد المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية في تحسين مستوى قدرتهم لفهم وتحليل أنشطة الشركات المدرجة	٠.٧٧٨	٤.١٧	٨٣.٤%	عالية جدا	٧
٩ / تعتمد القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية على تنوع مصادر ووسائل الحصول على المعلومات المالية وغير المالية	٠.٩١٣	٣.٩٦	٧٩.٢%	عالية	٩
١٠ / التداول الالكتروني يمكن المستثمرين من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة بسوق الخرطوم للأوراق المالية	٠.٨٥٤	٤.٠٠	٨٠.٠%	عالية جدا	٨
الإجمالي	٠.٧٧٣	٤.١٨	٨٣.٦%	عالية جدا	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي ٢٠١٥م.

يتضح من الجدول (٣) ما يلي:

- أن جميع العبارات التي تعبر عن محور فرضية الدراسة الثانية يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (٣) وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس محور فرضية الدراسة الثانية.

- أهم عبارة من عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية) هي العبارة (يساعد استخدام التداول الالكتروني في زيادة ثقة المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية في المعلومات المنشورة عن الشركات المدرجة) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٤.٤٠) بانحراف معياري (٠.٥٦٤) وأهمية نسبية (٨٨٪).

تليها في المرتبة الثانية العبارة (الاعتماد على وسائل التداول الالكتروني في نشر البيانات المالية يزيد من درجة ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين) حيث بلغ متوسط العبارة (٤.٣٥) بانحراف معياري (٠.٦٦٥) وأهمية نسبية مقدارها (٨٧٪).

- وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (يوفر التداول الالكتروني معلومات محاسبية عن الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لها القدرة على التنبؤ بالمستقبل) حيث بلغ متوسط العبارة (٣.٩٥) بانحراف معياري (٠.٩٧٣) وأهمية نسبية (٧٩٪).

- كما بلغ متوسط جميع العبارات (٤.١٨) بانحراف معياري (٠.٧٧٣) وأهمية نسبية (٨٣.٦٪) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس عبارات محور فرضية الدراسة الثانية، مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية (تطبيق التداول الالكتروني يؤثر على قرارات المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية.

٣- الفرضية الثالثة: هناك معوقات تحول دون إدراك المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية التداول الالكتروني:

جدول (٤)

الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثالثة

الترتيب	درجة الموافقة	الأهمية النسبية %	المتوسط	الانحراف المعياري	العبارات
١	عالية جدا	٩٠.٨%	٤.٥٤	٠.٦٤٣	١/ انخفاض مستوى الوعي بثقافة الاستثمار في الأوراق المالية لدى بعض أفراد المجتمع السوداني
٤	عالية جدا	٨٥.٦%	٤.٢٨	٠.٨٦٩	٢/ ضعف مستوى اهتمام سوق الخرطوم للأوراق المالية بتنظيم الورش والندوات التثويرية عن التداول الإلكتروني للمهتمين بمجال الاستثمار في الأوراق المالية
٢	عالية جدا	٨٦.٤%	٤.٢٣	٠.٦٣٩	٣/ ضعف الحملات الترويجية التي تبرز مزايا وفرص الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية
٣	عالية جدا	٨٦.٢%	٤.٣١	٠.٨٠٢	٤/ ضعف مستوى ربط سوق الخرطوم للأوراق المالية بالقنوات الفضائية ووسائل الإعلام المختلفة
٩	متوسطة	٦٩.٢%	٣.٤٦	٠.٩٣٧	٥/ عدم معرفة بعض المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أسواق الأوراق المالية
٥	عالية جدا	٨٥.٠%	٤.٢٥	٠.٨٧٧	٦/ ضعف الإمكانيات التقنية لبعض شركات الوكالة العاملة بسوق الخرطوم للأوراق المالية
٦	عالية جدا	٨٣.٤%	٤.١٧	٠.٩٣٥	٧/ لا توجد برامج تعليمية إلكترونية توضح طبيعة عمل التداول الإلكتروني
٧	عالية	٧٥.٨%	٣.٧٩	١.٢٦	٨/ تدنى مستوى خدمة شبكة الانترنت
١٠	متوسطة	٦٦.٠%	٣.٣٠	١.٢١	٩/ قناعة المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية بانعدام الثقة في المعلومات المقدمة عبر شبكة الانترنت
٨	عالية	٧١.٠%	٣.٥٥	١.١٩	١٠/ تخوف بعض المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية من استخدام شبكة الانترنت خاصة في مجال تداول الأوراق المالية إلكترونياً
	عالية جدا	٨٠.٠%	٤.٠٠	٠.٩٣٦	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي ٢٠١٥

يتضح من الجدول (٤) ما يلي:

- أن جميع العبارات التي تعبر عن محور فرضية الدراسة الثالثة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (٣) وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس محور فرضية الدراسة الثالثة.
- أهم عبارة من عبارات محور (فرضية الدراسة الثالثة) هي العبارة (انخفاض مستوى الوعي بثقافة الاستثمار في الأوراق المالية لدى بعض أفراد المجتمع السوداني) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٤.٥٤) بانحراف معياري (٠.٦٤٣) وأهمية نسبية (٩٠.٨٪). تليها في المرتبة الثانية العبارة (ضعف الحملات الترويجية التي تبرز مزايا وفرص الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية) حيث بلغ متوسط العبارة (٤.٣٢) بانحراف معياري (٠.٦٣٩) وأهمية نسبية مقدارها (٨٦.٤٪).
- وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (قناعة المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية بانعدام الثقة في المعلومات المقدمة عبر شبكة الانترنت) حيث بلغ متوسط العبارة (٣.٣٠) بانحراف معياري (١.٢١) وأهمية نسبية (٦٦٪).
- كما بلغ متوسط جميع العبارات (٤.٠٠) بانحراف معياري (٠.٩٣٦) وأهمية نسبية (٨٠٪) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جدا على جميع العبارات التي تقيس عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة، مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة (هناك معوقات تحول دون إدراك المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية التداول الإلكتروني) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بناءً على الدراسة التطبيقية والميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ١ - ارتفاع مستويات حجم التداول للأوراق المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية بعد تطبيق التداول الإلكتروني.
- ٢ - يساعد استخدام التداول الإلكتروني في زيادة ثقة المتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية في المعلومات المنشورة عن الشركات المدرجة.
- ٣ - الاعتماد على وسائل التداول الإلكتروني في نشر البيانات المالية يزيد من درجة ملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين.
- ٤ - يساعد تطبيق التداول الإلكتروني في جذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ٥ - التداول الإلكتروني يوفر معلومات إحصائية كافية عن الشركات المدرجة بالسوق تؤثر على تنبؤات وقرارات المستثمرين المستقبلية.
- ٦ - أسهم تطبيق التداول الإلكتروني في سوق الخرطوم للأوراق المالية في زيادة مستوى الشفافية بالسوق بتوفيره معلومات كاملة عن عروض وأوامر البيع والشراء وأسعار الأوراق المالية وكمية الأوراق المالية المتداولة وحجم التداول.
- ٧ - انخفاض مستوى الوعي بثقافة الاستثمار في الأوراق المالية لدى بعض أفراد المجتمع السوداني.
- ٨ - ضعف الحملات الترويجية التي تبرز مزايا وفرص الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

- ١- ضرورة الإهتمام بتوعية جمهور المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية بمزايا التداول الإلكتروني وقدرته في توفير بيانات ومعلومات لم يكن بالإمكان الحصول عليها في ظل التداول اليدوي.
- ٢- العمل على الاستمرار في أتمتة سوق الخرطوم للأوراق المالية ليشمل إمكانية التداول في الأوراق المالية المدرجة من خلال الانترنت.
- ٣- العمل على إستكمال الإطار التشريعي للسوق بإصدار قانون للسوق يتواءم مع التطورات التقنية الحديثة بالسوق.
- ٤- على الوسطاء الماليين التكيف مع متطلبات العصر والبدء بتقديم الخدمات المالية عبر الوسائل الالكترونية.
- ٥- إجراء المزيد من الدراسات حول التداول الإلكتروني وأثاره على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية لقياس مؤشرات أخرى دون التي تطرق لها هذا البحث.

المصادر:

- (١) أرشد فؤاد التميمي ، د. أسامة عزمي سلام ، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٤م).
- (٢) أسامة عزمي سلام، أثر إدخال نظام التداول الإلكتروني في أداء بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة جامعة الملك خالد، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٤م.
- (٣) إسلام أون لاين، ألف باء البورصة خبرات مالية وشرعية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦م).
- (٤) بدرالدين خليل موسى، أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الإستثمار في الأوراق المالية بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة النيلين، ٢٠٠٩.
- (٥) بشير محمد موفق لطفي، التداول الإلكتروني للعملات، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م).
- (٦) بن عزوز عبد الرحمن، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، رسالة ماجستير في الادارة المالية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، ٢٠١٢م.
- (٧) ثائر القدومي، سامر بركات، أنظمة المعلومات المالية والمصرفية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٠م).
- (٨) دعاء نعمان الحسيني، د. عدنان سالم قاسم، أثر تطبيق نظام التداول الإلكتروني على عائد ومخاطر الاستثمار بالأوراق المالية، دراسة تطبيقية على عينة من أسهم الشركات المسجلة في سوق المال السعودي للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد ٢١، ٢٠١١م.
- (٩) حسام مسعودي، أثر تطبيق نظام التداول الإلكتروني على أداء السوق المالية السعودية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الرابع، ٢٠١٣م.
- (١٠) حميد جاسم محسن، أثر إدخال النظام الإلكتروني على حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٢م.
- (١١) زهير بشناق، العمليات المالية المصرفية الإلكترونية، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٦م).
- (١٢) عاهد مصلح محمد السعيد، نظام التداول الإلكتروني، مجلة بورصة الخرطوم، العدد التاسع، ديسمبر، ٢٠١٢م.

- (١٣) عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، (عمان: دار الحامد، ٢٠٠٨م).
- (١٤) عثمان حمد محمد خير، التحول من التداول اليدوي إلى التداول الإلكتروني، مجلة بورصة الخرطوم، العدد التاسع، ديسمبر ٢٠١١م.
- (١٥) عثمان حمد محمد خير، التداول الإلكتروني وأثره في تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة الاقتصادي، وزارة المالية والاقتصاد الوطني السوداني، العدد الثامن وثمانون، مارس، ٢٠١٣م.
- (١٦) محمد أحمد الجيزاوي، الإدارة الإلكترونية وأثرها على الكفاءة الداخلية في أسواق الأوراق المالية الناشئة، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧م.
- (١٧) محمد بن إبراهيم السحبياني، نظام التداول الإلكتروني في سوق طوكيو المالية والسوق المالية السعودية - دراسة مقارنة، بحث مقدم في ندوة السوق المالية السعودية نظرة مستقبلية، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة الملك خالد، أبها، ٢٠٠٧م.
- (١٨) محمد بن إبراهيم السحبياني، د. عبد الله بن محمد العمراني، قواعد التداول الإلكتروني في الأسواق المالية ونظرات في مستنداتها الفقهي، المؤتمر العلمي الخامس عشر حول الأسواق المالية والبورصات الواقع والافاق، جامعة الامارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠٠٧م.
- (١٩) محمد سعيد عبدالهادي، الاستثمار والتمويل - التحليل المالي (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).
- (٢٠) محمد عبد الرحيم المحاسنة، اثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية إتخاذ القرار، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، العدد ١، ٢٠٠٥م.
- (٢١) محمد فريد الصحن وآخرون، مبادئ الادارة العلمية (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٢م).
- (٢٢) منصور البديوي، دراسات في الأساليب الكمية وإتخاذ القرارات (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧م).
- (٢٣) وليد زكريا صيام، أثر تحديث الأسواق المالية وإدخال نظام التداول الإلكتروني على تنشيط الاستثمارات، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثاني لسبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكسدة، الجزائر، ٢٠٠٤م.
- (١٣) يحيى محمد أبو مغايش، الحكومة الإلكترونية ثورة على العمل الاداري التقليدي، (الرياض: يحيى محمد للنشر، ٢٠٠٤م).

- (٢٤) Prof. Najeb. M. H. Masoud, The Impact Electronic Trading System on Performance of the Amman Stock Exchange, Australian Journal of Business and Management Research Vol. ٣, No. ٠٣, June ٢٠١٣.
- (٢٥) Michel Karlin, Back-offices et marches financiers, Edition Economica, Paris, ١٩٩٧.
- (٢٦) Victor Lebreton, LE TRADING ALGORITHMIQUE, p.p ٢-٣, ٩/١/٢٠١١
Available at
<http://leconomiereelle.blogs.challenges.fr/media/٠١/٠٠/٨٣٣٦٦٥٢٣.pdf>.

التغير المناخي واثره على تغير درجات الحرارة في العراق

م.د. سعد جاسم محمد *

م.م دنيا حمزة لفقة الشطاوي *

الملخص

يرتبط مفهوم التغير الحراري ارتباطاً وثيقاً بالتغير المناخي . ويعتبر ارتفاع درجة حرارة الارض من ابرز مظاهرهومما لا شك فيه ان تأثيرات ذلك ستكون كبيرة على المناخ فمن جهة سيؤدي الى زيادة شدة الدورة الجوية العامة وزحف الاقاليم المناخية نحو الاقطاب وزيادة في تكرار الظواهر الجوية المتطرفة ، وتغير في توزيع الحرارة والامطار في مناطق العالم المختلفة ، وارتفاع منسوب البحار وتهديد اغلب المناطق الساحلية .

ويضوء خطورة هذه الظاهرة وتهديدها لمظاهر الحياه على سطح الارض ، فان معظم الدراسات البيئية اتجهت لمزيد من الاهتمام بقياس التغير في درجة حرارة الارض، في محاولة لضبط مختلف المتغيرات المتصلة بالزيادة المستمرة في المتوسطات السنوية لدرجات الحرارة . ومعرفة اسبابها والذي يعزى بشكل مباشر وغير مباشر الى النشاط البشري الذي اوغل في تدمير البيئة من خلال النشاط الصناعي ومظاهر النشاط البشري الاخرى ، ووضع الحلول الحقيقية لمواجهة ذلك ولن يكون العراق بعيداً عن كل ما يصيب العالم من اثار كارثية بسبب تفاقمها .

* كلية المأمون الجامعة

E – mail :saadJaseem@yahoo.com

* محاضرة (كلية المأمون الجامعة)

Abstract

The concept temperature changing or increasing of world temperature degree is more closed related to climatic change or Global warming.

This phenomenon will result different aspect such as repetition of extremist atmosphere phenomenon ,changing distribution of temperature and rainfall in the world and raising the sea .level which will threat all coast cities .

Most environment studies focus or pay more attention to measurement temperature changing on the earth in attempt to set or to control an annual rate of temperature which pointed that human activities is the main reason direct and indirect in this phenomenon that will lead the world to an effectional disaster . Iraq will be the most country surfing from this phenomenon.

المقدمة:

الحرارة عنصر طبيعي ذات أهمية كبيرة ، اذ تتحكم في عمليات التبخر والتكاثف وتحدد النطاقات الحيوية ، وتؤثر في تحليل وتفكيك صخور القشرة الأرضية وتتدخل في نظام جريان الانهار في المناطق الباردة بالخصوص^(١) . وكما انها من اهم العناصر المناخية لما لها من تأثير مباشر على الضغط الجوي ومن ثم على حركة الرياح وسقوط الأمطار ومقدار التبخر^(٢).

وتعتمد الحالات الحرارية وتوزيعها السنوي والفصلي في أي منطقة في العالم على عدة عوامل جغرافية ، منها موقع المكان بالنسبة لدوائر العرض وتضاريسه ومقدار ارتفاعه عن مستوى سطح البحر وقربه أو بعده عن المسطحات المائية وتأثره بالكتل الهوائية القارية والبحرية الدفيئة منها والباردة^(٣).

ويدرك المتتبع للظواهر البيئية بان التغير المناخي والذي يشكل السمة المهمة للتحويلات المناخية التي تشهدها الارض هو نتيجة مباشرة للتغير في متوسطات الحرارة لعقود طويلة ... وكما هو الحال فيما يجري على مستوى العالم من تحولات مناخية ، فان العراق غير بعيد عن كل تأثيرات هذا التغير .

وقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة الظاهرة من اساسها المناخي متوخين في ذلك توضيح العلاقة بين ما يجري في العالم والعراق على هذا المستوى مستعينين بما يتوفر لدينا من بيانات مناخية عن اوضاع متوسط درجات الحرارة السنوية في اماكن مختارة بهذه المناطق ... وقد انتهينا الى حقيقة ما ينتظرنا واجيالنا القادمة من ويلات وكوارث لا يقف بوجهها الا ما قد يبذل وعلى مستوى العالم من جهود حقيقية للحد من تأثير الانشطة البشرية التي فاق مستوى تدميرها للبيئة كل التوقعات ... وان على دول العالم وخصوصاً الدول الصناعية المتسببة الرئيسية لذلك ، ان ترتفع لمستوى مسؤوليتها للحد من ظواهر التدمير البيئي والوصول الى بيئة سليمة.

اولاً:- مشكلة البحث :

((هل للتغير المناخي أثر على ارتفاع درجات الحرارة بالعراق والعالم))

ثانياً:- هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة وتحليل درجات الحرارة في العراق ومقارنتها ببعض المحطات العالمية، ويتم التركيز على تتبع الاتجاهات والاختلافات في درجات الحرارة ، وتم اعتماد تسع محطات مناخية مختارة في العراق وهي (السليمانية، الموصل ، كركوك ، بغداد، الرطبة، الحي، الديوانية، الناصرية ، البصرة) للمدة من (١٩٧١-٢٠٠٠) عدا محطة السليمانية (١٩٧١-١٩٩١)، إلا انه وبشكل عام كانت المدة الزمنية المختارة للدراسة (٣٠) سنة من (١٩٧١ - ٢٠٠٠) .

ثالثاً:- فرضية البحث :

((هناك علاقة بين التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة بالعراق والعالم))

رابعاً:- حدود البحث :

تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمساحة الكلية للعراق والواقعة بين دائرتي عرض (٢٩.٦ ° و ٣٧.٢٧ °) شمالاً، وخطي طول (٣٨.٣٩ ° و ٤٨.٣٦ °) شرقاً؛ وبعض المحطات العالمية مثل جنوب جرينلاند الساحلية وماونا لوا في هاواي و وسط انجلترا.

خامساً:- منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي القائم على أسلوب الوصف وتفسير البيانات الإحصائية والمناخية المسجلة في (٩) محطات مناخية موزعة توزيعاً مناسباً على كافة أرجاء القطر كونها تمثل نماذج معبرة عن الأقاليم الأربعة لأقسام سطح العراق، وهي الجبلي وشبه الجبلي والهضبة الغربية والسهل الرسوبي ولمدة (٣٠) سنة كدورة مناخية من (١٩٧١ - ٢٠٠٠) . وقد استخدمت طريقة لتحديد اتجاه منطقة الدراسة وذلك باستخدام أسلوب لهذا الغرض وهو أسلوب القيم التراكمية .

١- مفهوم التغير الحراري وعلاقته بالتغيرات المناخية

يرتبط مفهوم التغير في درجات الحرارة ارتباطاً وثيقاً بالتغير المناخي . وحيث ان التغير في درجات الحرارة شكل مهم من اشكال التغير المناخي، فقد كان هذا كافياً لأثارة اهتمام علماء المناخ في الآونة الاخيرة بموضوع التغير الحراري وقاموا بمحاولات جادة

لتحديد طبيعة هذه التغيرات ومعرفة اسبابها . والتغير الحراري يعني تغير في حالة درجات الحرارة يتم التوصل اليه باستخدام الاختبارات الاحصائية مثلا كالتغير في متوسطات الحرارة لمدة طويلة تدوم عقوداً ويعزى بشكل مباشر او غير مباشر الى النشاط البشري الذي اوغل من خلال النشاط الصناعي ومظاهر النشاط البشري الاخرى، في تدمير البيئة.^(٤) ويعزى كذلك الى عمليات طبيعية داخلية او تأثيرات خارجية فلكية او تغيرات مستمرة بشرية المنشأ.

ولعل ظاهرة الاحتباس الحراري من اكثر الظواهر المناخية تأثيرا في التغير الذي يحصل لدرجة حرارة الارض والتي في الغالب تكون زيادة بطيئة وقد وجد ان درجة حرارة الارض ارتفعت ٠.٣ - ٠.٥ م° خلال القرن العشرين . وتشير دراسات نماذج او الدورة العامة General Circulation Models، الى ان درجة حرارة الارض ستزداد ١.٥ - ٤.٥ م° في منتصف القرن الواحد والعشرين اذا استمر تزايد غازات الدفيئة بنسبها الحالية . وسيكون الارتفاع متفاوتاً بين اقاليم الارض حيث سترتفع درجة الحرارة اكثر في المناطق القطبية*.

ومما لا شك فيه ان ارتفاع درجة حرارة الارض سيؤدي الى تغير واضح بالمناخ، وبالأخص التغير في توزيع الحرارة والأمطار في مناطق العالم المختلفة ، كما ان تزايد درجة حرارة الارض سيزيد من معدل التبخر وكمية بخار الماء في الهواء ، ويقود ذلك الى تقليل اذابة ثاني اكسيد الكربون في مياه المحيطات مما يزيد من تركيزه في الجو ... وينجم عن ذلك فاعلية اكبر لظاهرة الدفيئة التي ترفع درجة حرارة الارض.

بالإضافة الى ذلك ، فان ارتفاع درجة حرارة الارض سيزيد من شدة الدورة العامة ، وسيؤدي الى تحرك مسارات المنخفضات الجوية شمالاً نحو القطب ساحباً معه الاقاليم المناخية ، مما سيؤدي الى تغير مناخ كثير من الاقاليم .

ان التغير في نظام الدورة الجوية العامة من وضع عرضي Zonal الى وضع طولي Meridonal كان سبباً في تغير احوال المناخ خاصة درجة الحرارة والأمطار .

ان ارتفاع درجة حرارة الارض بالمستقبل سيؤدي الى حدوث التغيرات التالية :

- ١- زحف الاقاليم المناخية نحو الاقطاب حوالي ٢٠٠ كم .
- ٢- تفاوت في تزايد درجات الحرارة وكمية الامطار بين اقاليم الارض وبضمنها العراق.

٣- زيادة في تكرار وشدة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الاعاصير والفيضانات والجفاف.

٤- تغير في توزيع مكونات الدورة الجوية العامة ، وتغير في توزيع المنخفضات والمرتفعات الجوية .

٥- تغير في توزيع الاقاليم الزراعية بسبب زحف المناطق الزراعية نحو الأقطاب ، ويتوقع فشل في الزراعة في بعض اقاليم الارض .

٦- الحد من التنوع النباتي والحيواني في البيئات الطبيعية .

٧- ارتفاع منسوب البحار (حوالي متر) خلال الخمسين سنة القادمة .

٨- تزايد انتشار الامراض المعدية في العالم ودخولها مناطق جديدة لم تكن موجودة.

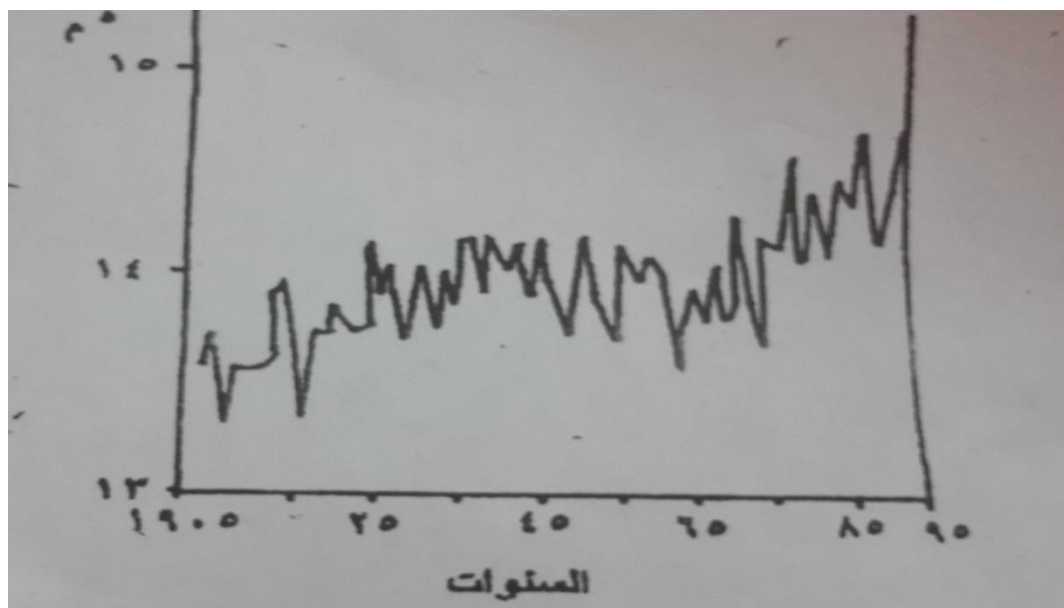
والحقيقة ان معظم الدراسات البيئية اتجهت لمزيد من الاهتمام بقياس التغير في درجة حرارة سطح الارض بعد ان اصبحت البيانات عن حرارة سطح الارض اكثر توافراً منذ منتصف القرن التاسع عشر بسبب نصب العديد من المحطات في العديد من مناطق العالم .

وتعتبر الدراسة التي اعدتها وكالة الفضاء الامريكية (NASA)^(٥) عن ((تطور التغير في المتوسط السنوي لدرجة حرارة الارض للمدة (١٩٠٥-١٩٩٥) من افضل الدراسات التي رصدت حالات التغير واشرت معظم متغيراته ينظر الشكل رقم (١) ، ويتضح منه ارتفاع المتوسطات السنوية لدرجة حرارة سطح الارض الى اكثر من ١٣.٧ °م في جميع السنوات منذ عام ١٩١٠ ، وان عام ١٩٩٥ هو اكثر الاعوام مدة الدراسة حرارة فقد بلغ المتوسط السنوي لدرجة الحرارة خلاله ١٤.٥ °م وهو يزيد عن قبله عام ١٩١٠ بحوالي ٠.٨ °م ، وبحساب معادلة خط الاتجاه العام لقيم المتوسطات السنوية لدرجة الحرارة بين عامي ١٩٠٥ ، ١٩٩٥ يتضح ارتفاع متوسط درجة الحرارة بما يعادل نحو ٠.٢٧ °م كل عشر سنوات^(٦).

اما الدراسة التي اعدتها الفريق المعني بتغير المناخ IPCC فقد اظهرت عن وجود مدتين من الاحترار (لاحظ الشكل رقم (٢)) واحدة بدأت من ١٩١٠-١٩٤٥ ، واخرى من عام ١٩٧٥ وانتهت في عام ١٩٩٨ ، ان ارتفاع درجة حرارة المدتين كان نتيجة تغيرات في النشاط الشمسي ودور الانسان والتي ساهمت في ارتفاع درجات الحرارة .

شكل رقم (١)

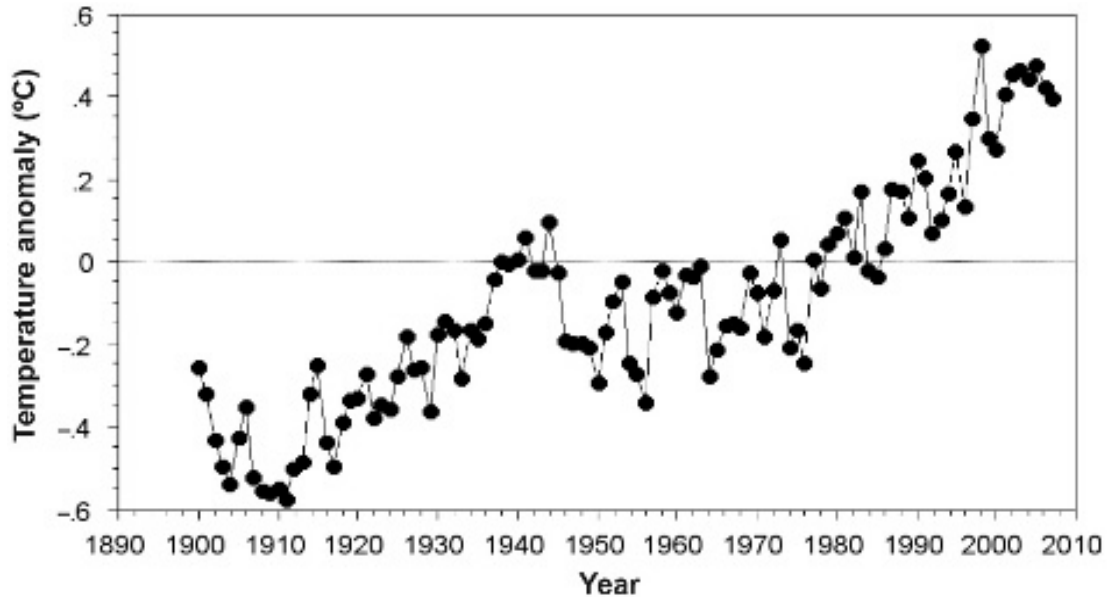
تطور
المتوسط
السنوي
ي
لدرجة
حرارة
سطح
الارض



المصدر/ محمد ابراهيم محمد شرف ، جغرافية المناخ والبيئة ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ٣٠٤.

شكل رقم (٢)

متوسط الشذوذ في درجة الحرارة السطحية العالمية ١٩٠٠-٢٠٠٧



المصدر / David Boaz , cato handbook for policymakets-, ythed ,printed in the united states of America, Washinton ,D.C. ٢٠٠١, p٤٧٦.

ولم تقتصر الدراسات الخاصة بالتغير الحراري للأرض على ما أعدته وكالة الفضاء الأمريكية ناسا (NASA) و IPCC بهذا الشأن ، وإنما كانت دراسات أخرى كالدراسة التي أعدتها وحدة أبحاث المناخ بجامعة (ايسيت انجيليا) East Anglia بإنجلترا بالإضافة إلى توقعات مركز المناخ الكندي (ccc) والتي اشتملت على التوزيع الجغرافي والفصلي للزيادة المتوقعة في المتوسط السنوي لدرجة الحرارة^(٧) والملاحظ في كل هذه الدراسات تشابها إلى حد كبير في قيمة الارتفاع في المتوسط السنوي لدرجة الحرارة حيث أظهرت نتائجها أن هذا الارتفاع لا يزيد عن ٠.٩١ م° ولا يقل عن ٠.٤٥ م°. إن المعنى الحقيقي لهذا الارتفاع يظهر بوضوح عند حساب كمية الحرارة المتجمعة على مدار السنة التي زادت تدريجياً عام بعد عام تزامناً مع الزيادة في المتوسط السنوي لدرجة الحرارة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى أن وصلت أقصاها عام ١٩٩٥^(٨). وليس من شك أنه كان لهذه الحرارة المتجمعة دوراً في تراجع حدود الجليد وانخفاضه بحوالي ٦٦%^(٩) ، وارتفاع مستوى سطح البحر والتقلبات المناخية وتغير عملية النمو النباتي..... الخ.

٢- التغير في معدلات درجات الحرارة في العراق

يقصد بالتغير في معدلات المناخ (Climatic Fluctuation) مقدار التغير العام في عناصر المناخ والذي يمتد لعقود طويلة بين شهر وآخر وسنة وأخرى سواء

كان سلبا او ايجاباً^(١٠)؛ فهو يعني اذن التباينات عن المعدل العام لقيم أي عنصر من عناصر المناخ ، ولتحليل التغير في عنصر الحرارة هنالك حاجة الى عرضه بياانيا لتوضيح الشذوذ والانحراف عن معدلاته .

يبين الجدول رقم (١) ان اغلب المحطات شهدت الحرارة فيها ارتفاعا وانخفاضا عن المعدل ، لكن الارتفاع الذي حصل في عقد التسعينات هو الاكثر ارتفاعا في درجات الحرارة لأغلب المحطات للسنوات (١٩٩١ لمحطة السليمانية و١٩٩٨ و١٩٩٩ لمحطة كركوك و١٩٩٦ لمحطتي بغداد والبصرة وعامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ في محطة الرطبة و١٩٩٩ والمحطات الحي والديوانية والناصرية) حيث تعد من اكثر السنوات ارتفاعا في درجات الحرارة ، عدا محطة الموصل حيث تعد سنة ٢٠٠٠ من اكثر الاعوام ارتفاعا في درجات الحرارة للمدة من (١٩٧١-٢٠٠٠)، مع حدوث انخفاض دون المعدل في الاعوام (١٩٨٢ لمحطة السليمانية، ١٩٧٢ لمحطات الحي ديوانية والبصرة و١٩٧١ لمحطة الناصرية، ١٩٧٤ و١٩٩١ في محطة بغداد، ١٩٩٢ لمحطات موصل كركوك والرطبة) حيث تعد من السنوات الاقل حرارة للمدة (١٩٧١-٢٠٠٠).

يلاحظ من الشكل رقم (٣) ان عدد السنوات التي تقل فيها درجات الحرارة عن المعدل قد بلغت في محطة السليمانية (١١) سنة ، اما السنوات التي بلغت فيها أكثر من المعدل فكانت (٩) سنوات ، اما في محطة الموصل فبلغ عدد السنوات التي تقل درجات الحرارة فيها عن المعدل (١٤) سنة ، اما تلك التي تزيد فيها عن المعدل فهي (١٤) سنة ، وهكذا بالنسبة لبقية المحطات .

نستنتج مما سبق ان درجات الحرارة تأخذ بالارتفاع التدريجي كلما اتجهنا نحو الجنوب الشرقي.

جدول رقم (١)

متوسط الشذوذ في درجة الحرارة للأعوام والعقود الاكثر والاقل حرارة

للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٠) في العراق

المنطقة	٢٠٠٠-١٩٧٠	العام /اكثر/أقل ١٩٧٠-٢٠٠٠ حرارة	العقد /دافئ/بارد
سليمانية	١٨.٧	١٩٨٢ (١٧.٠) أقل	بارد ١٩٧١-١٩٨٠
		١٩٩١ (٢٢.٤) أكثر	دافئ ١٩٨١-١٩٩٠
الموصل	٢٠	١٩٩٢ (١٨.٣) أقل	بارد ١٩٨١-١٩٩٠

٢٠٠٠-١٩٩١ دافئ	أكثر	٢٠٠٠ (٢٢.٢)		
١٩٨٠-١٩٧١ بارد	أقل	١٩٩٢ (٢٠.٥)		
٢٠٠٠-١٩٩١ دافئ	أكثر	١٩٩٨ (٢٣.٦)		
	أكثر	١٩٩٩ (٢٣.٦)	٢٢.٣	كركوك
١٩٨٠-١٩٧١ بارد	أقل	١٩٧٤ (٢١.٣)		
٢٠٠٠-١٩٩١ دافئ	أقل	١٩٩١ (٢١.٣)		
	أكثر	١٩٩٦ (٢٣.٥)	٢٢.٣	بغداد
١٩٨٠-١٩٧١ بارد	أقل	١٩٩٢ (١٨.٢)		
٢٠٠٠-١٩٩١ دافئ	أكثر	١٩٩٦ (٢٠.٦)		
	أكثر	١٩٩٩ (٢٠.٦)	١٩.٥	الربطية
١٩٨٠-١٩٧١ بارد	أقل	١٩٧٢ (٢٢.٧)		
٢٠٠٠-١٩٩١ دافئ	أكثر	١٩٩٩ (٢٦.٥)	٢٤.٧	الحي
١٩٨٠-١٩٧١ بارد	أقل	١٩٧٢ (٢٢.٧)		
٢٠٠٠-١٩٩١ دافئ	أكثر	١٩٩٩ (٢٥.٤)	٢٤	الديوانية
١٩٨٠-١٩٧١ بارد	أقل	١٩٧١ (٢٢.٤)		
٢٠٠٠-١٩٩١ دافئ	أكثر	١٩٩٩ (٢٦.٧)	٢٥	ناصرية
١٩٨٠-١٩٧١ بارد	أقل	١٩٧٢ (٢٣.٣)		
٢٠٠٠-١٩٩١ دافئ	أكثر	١٩٩٦ (٢٧.٢)	٢٥.٢	البصرة

المصدر/من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

التغير السنوي في معدلات درجات الحرارة في محطات منطقة الدراسة

السنة	سليمانية	الموصل	كركوك	الربطية	بغداد	الحي	الديوانية	الناصرية	البصرة
١٩٧١	١٧.٨	٢٠.٣	٢٢.١	١٨.٩	٢١.٧	٢٣.٦	٢٣.١	٢٢.٤	٢٤.١
١٩٧٢	١٧.٢	١٩.٩	٢١.٤	١٨.٥	٢١.٤	٢٢.٧	٢٢.٧	٢٣.٣	٢٣.٣
١٩٧٣	١٨.٢	٢٠.٢	٢٢.٤	١٩.١	٢١.٨	٢٣.٦	٢٣.٤	٢٤.٦	٢٤.٤
١٩٧٤	١٧.٩	١٩.٩	٢١.٩	١٩.١	٢١.٣	٢٣.٠	٢٢.٩	٢٤.٥	٢٣.٩
١٩٧٥	١٨.١	١٩.٧	٢٢.٠	١٩.٠	٢١.٦	٢٣.٧	٢٣.١	٢٤.٥	٢٤.١
١٩٧٦	١٧.٨	١٩.٠	٢١.٦	١٨.٧	٢١.٤	٢٣.٥	٢٣.١	٢٤.٤	٢٣.٩
١٩٧٧	١٨.٨	٢٠.٣	٢٢.٥	١٩.٢	٢٢.١	٢٤.٤	٢٤.٠	٢٤.٨	٢٤.٧
١٩٧٨	١٩.١	٢٠.٢	٢٢.٤	١٩.٥	٢٢.٣	٢٤.٥	٢٣.٧	٢٤.٧	٢٤.٣
١٩٧٩	١٩.٦	٢٠.٩	٢٣.٠	٢٠.٣	٢٣.٤	٢٥.٤	٢٤.٧	٢٥.٧	٢٥.٣
١٩٨٠	١٨.٧	١٩.٧	٢٢.١	١٩.٤	٢٢.٣	٢٤.٦	٢٣.٧	٢٥.٠	٢٥.٣
١٩٨١	١٨.٦	١٩.٤	٢٢.٣	١٩.٦	٢٢.٦	٢٤.٧	٢٤.١	٢٥.٢	٢٥.٧
١٩٨٢	١٧.٠	١٩.١	٢٠.٩	١٧.٥	٢١.٥	٢٣.٧	٢٢.٩	٢٤.١	٢٤.٤
١٩٨٣	١٨.٠	١٩.٤	٢١.٧	١٩.٠	٢٢.١	٢٤.٣	٢٣.٦	٢٤.٤	٢٤.٧
١٩٨٤	١٨.٦	٢٠.٠	٢٢.٢	١٩.٣	٢٢.٣	٢٤.٦	٢٤.٠	٢٤.٩	٢٥.١
١٩٨٥	١٩.٠	١٩.٨	٢٢.٥	١٩.٠	٢٢.٦	٢٤.٩	٢٤.٢	٢٥.٣	٢٥.٤
١٩٨٦	١٩.٣	٢٠.٣	٢٢.٧	١٩.٨	٢٢.٩	٢٥.٣	٢٥.٢	٢٥.٤	٢٥.٧

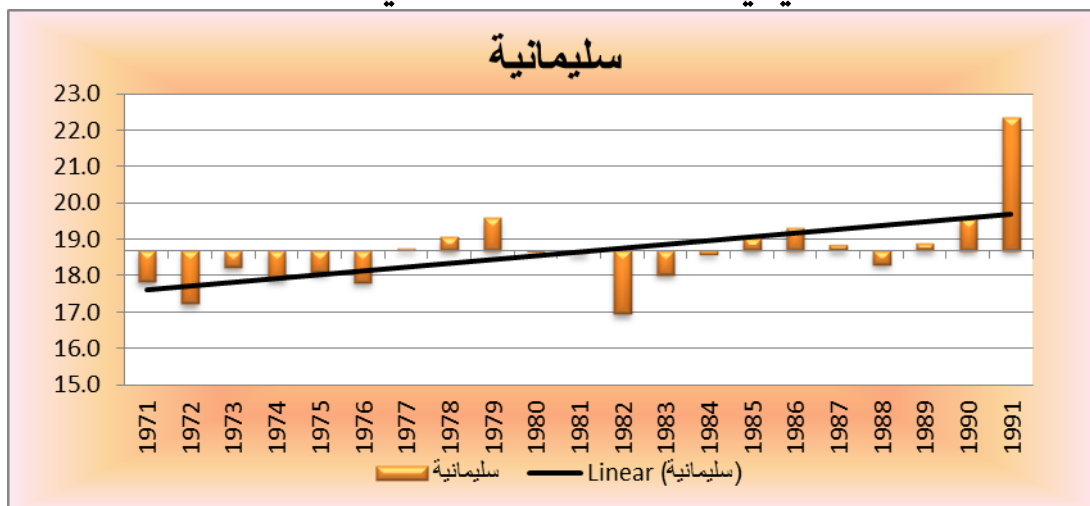
٢٦.١	٢٥.٩	٢٣.١	٢٥.٦	٢٣.٢	٢٠.١	٢٢.٩	٢٠.٠	١٨.٩	١٩٨٧
٢٤.٨	٢٤.٨	٢٤.٤	٢٥.٦	٢٢.٥	١٩.٤	٢٢.٠	١٩.٦	١٨.٣	١٩٨٨
٢٥.١	٢٣.٤	٢٤.٥	٢٥.٢	٢٢.٩	١٩.٨	٢٢.٧	٢٠.٢	١٨.٩	١٩٨٩
٢٥.٩	٢٤.٦	٢٤.٦	٢٥.٢	٢٢.٧	١٩.٨	٢٢.٧	٢٠.١	١٩.٦	١٩٩٠
٢٥.٢	٢٥.٧	٢٤.٣	٢٥.٠	٢١.٣	٢٠.٠	٢٣.٤	٢٠.٣	٢٢.٤	١٩٩١
٢٤.٥	٢٣.٩	٢٢.٩	٢٣.٦	٢١.٧	١٨.٢	٢٠.٥	١٨.٣		١٩٩٢
٢٥.٧	٢٥.٢	٢٤.٠	٢٤.٥	٢٢.٤	١٩.٥	٢١.٨	١٩.٢		١٩٩٣
٢٦.٥	٢٥.٩	٢٤.٧	٢٥.٣	٢٣.٢	٢٠.٤	٢٢.٨	٢٠.٥		١٩٩٤
٢٥.١	٢٥.٥	٢٤.٨	٢٤.٩	٢٢.٧	١٩.٩	٢٢.٤	١٩.٩		١٩٩٥
٢٧.٢	٢٦.٤	٢٤.٩	٢٥.٩	٢٣.٥	٢٠.٦	٢٣.٢	٢٠.٦		١٩٩٦
٢٥.٩	٢٥.١	٢٤.٠	٢٤.٦	٢٢.٢	١٩.٥	٢١.٨	١٩.٣		١٩٩٧
٢٧.٠	٢٦.٤	٢٥.٢	٢٦.١	٢٣.٣	٢١.٠	٢٣.٦	٢١.٢		١٩٩٨
٢٧.٠	٢٦.٧	٢٥.٤	٢٦.٥	٢١.٦	٢٠.٦	٢٣.٦	٢١.٤		١٩٩٩
٢٦.٧	٢٦.٢	٢٤.٩	٢٥.٨	٢٣.١	٢٠.٤	٢٣.١	٢٢.٢		٢٠٠٠
٢٥.٢	٢٥.٠	٢٤.٠	٢٤.٧	٢٢.٣	١٩.٥	٢٢.٣	٢٠.٠	١٨.٧	المعدل

. المستطيلات الفارغة لا تتوفر بيانات عنها

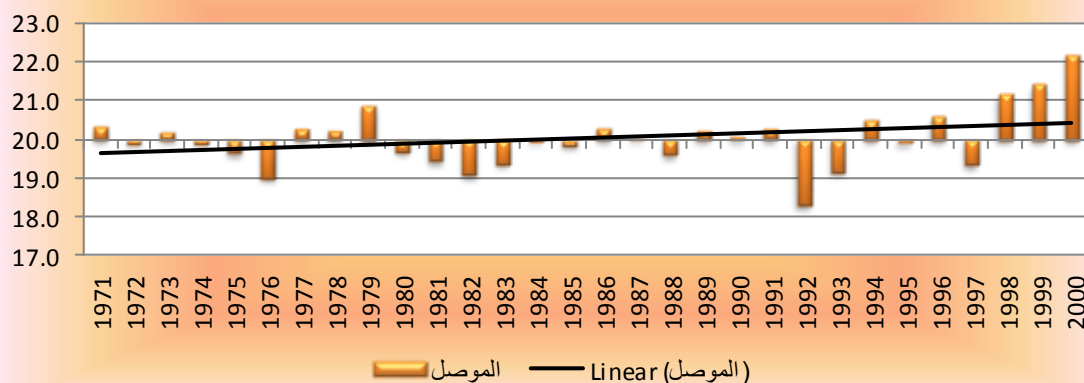
المصدر/ اعتمادا على بيانات الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية والرصد الزلزالي ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة.

شكل رقم (٣)

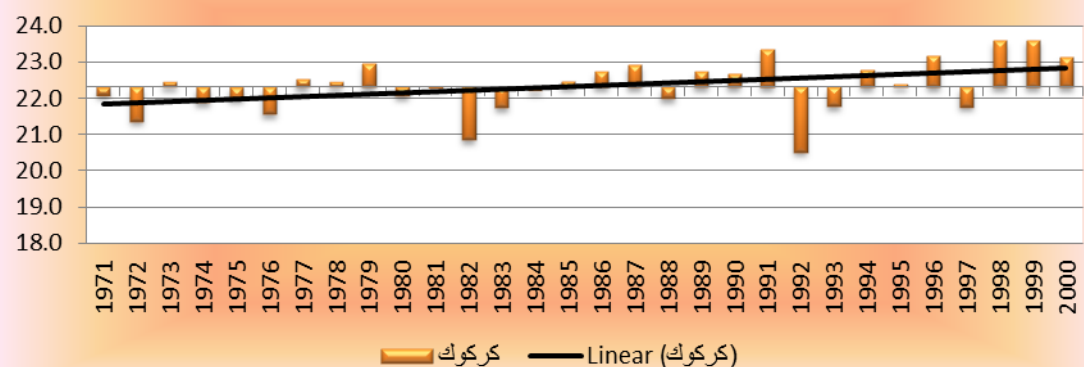
التغير السنوي في معدلات درجات الحرارة في محطات منطقة الدراسة



الموصل

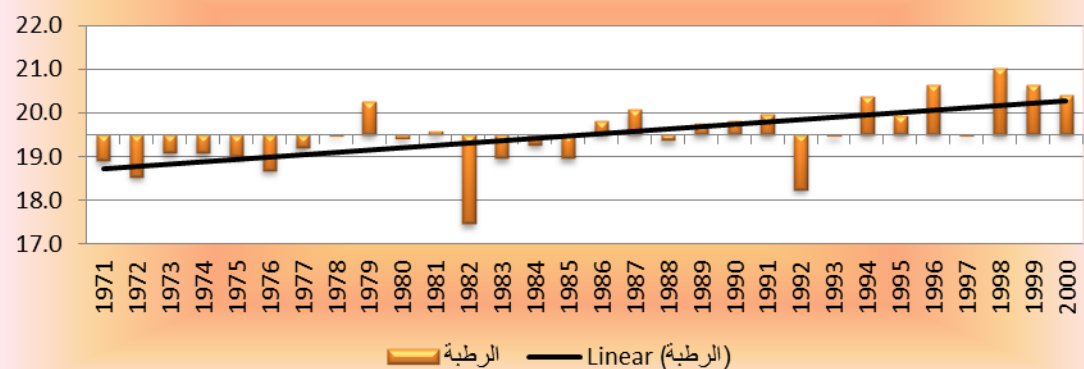


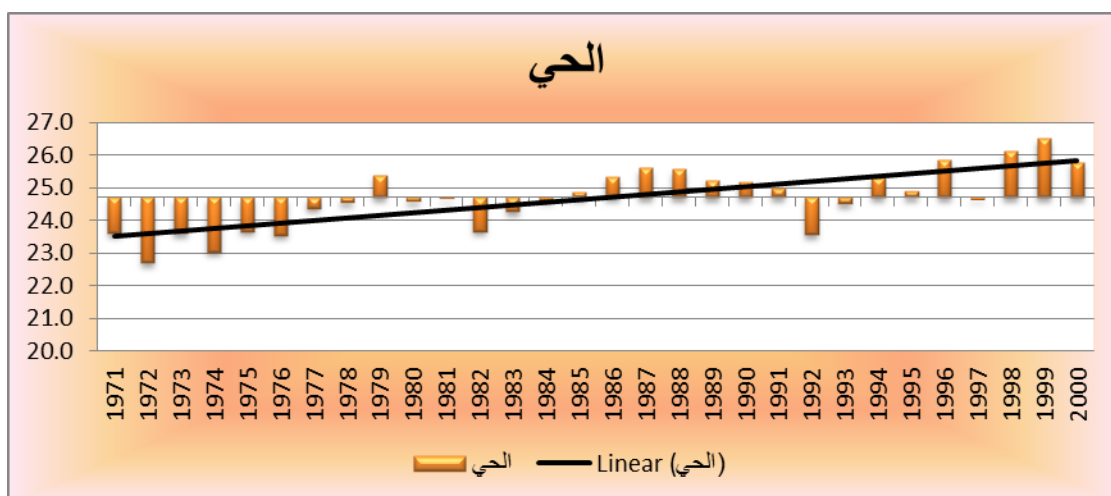
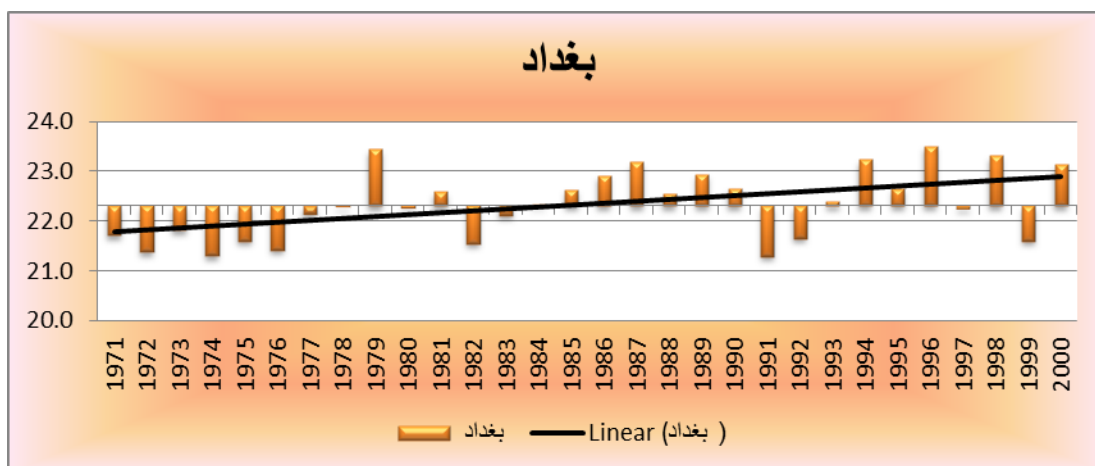
كركوك



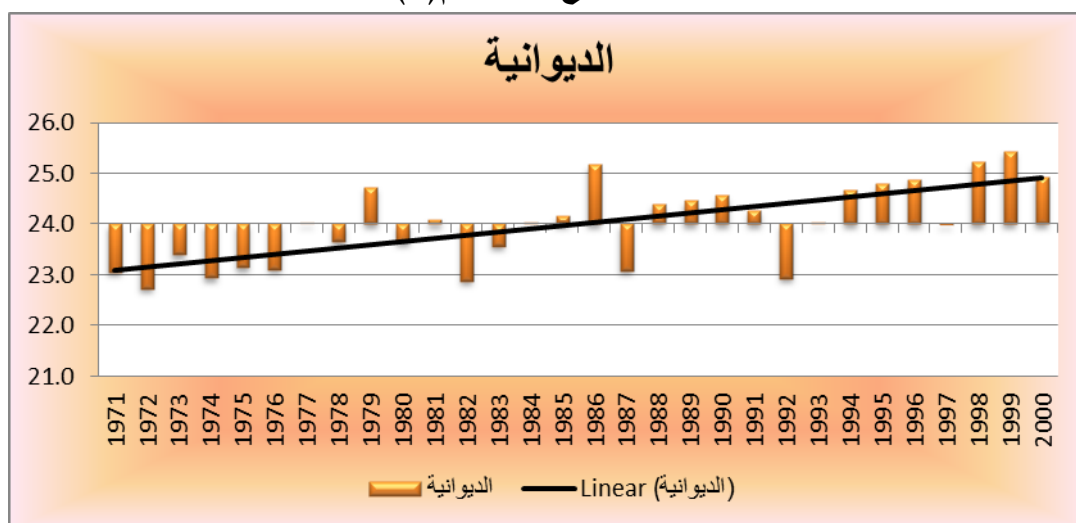
تابع لشكل رقم (٣)

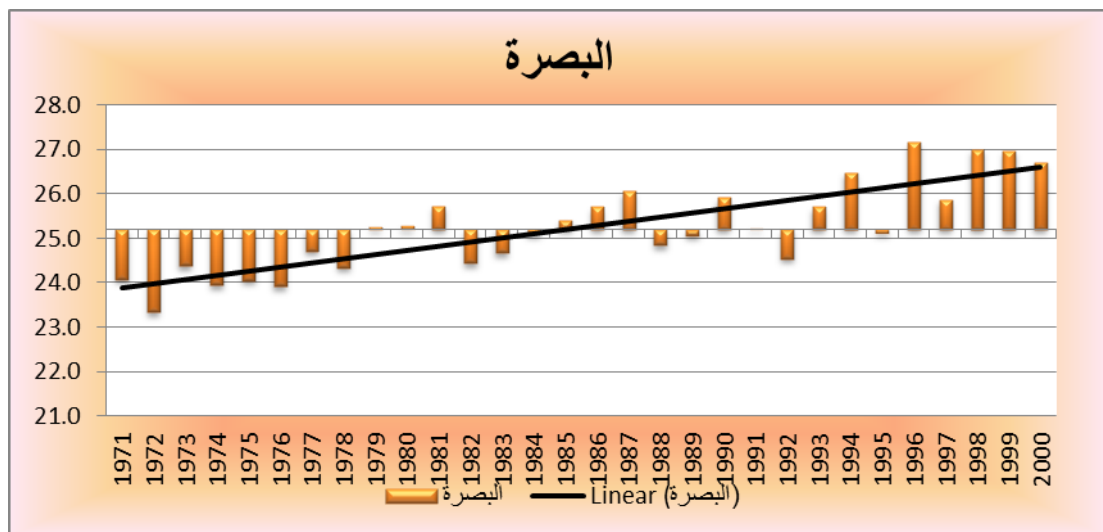
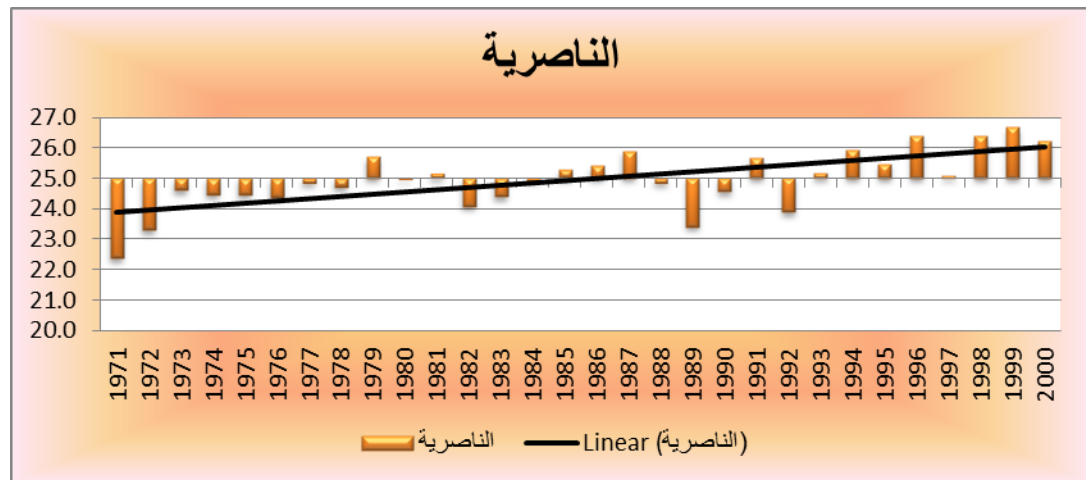
الربطة





تابع لشكل رقم (٣)





المصدر / من عمل الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (٢) .

وعلى كل حال فإننا نحتاج اضافة الى الاشكال التي تم توضيحها سابقا الى التعرف على مقدار الاختلافات الحاصلة في درجات الحرارة وبذلك تم عمل جدول رقم (٣) الذي يبين الفرق ما بين معدل الحرارة لمدة (١٠) سنوات ما بين (٣) مدد تمثل الاولى (١٩٧١ - ١٩٨٠) والثانية (١٩٨١ - ١٩٩٠) والثالثة (١٩٩١ - ٢٠٠٠) ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول رقم (٣) ومعطيات الشكل (٤) وجود ارتفاع في درجات الحرارة لجميع المحطات من خلال (٣) عقود خصوصا في العقد (١٩٩١ - ٢٠٠٠) الذي يعتبر من اشد العقود حرارة عدا محطة السليمانية والذي يعتبر العقد (١٩٨١ - ١٩٩٠) من ادنى العقود ، ويلاحظ من الشكل ايضا ان هناك تغير في مسار مناخ العراق وبالذات من خلال العقدين (١٩٨١ - ١٩٩٠) و (١٩٩١ - ٢٠٠٠) .

جدول رقم (٣)

معدلات الحرارة العقدية للمدة (١٩٧١-٢٠٠٠)

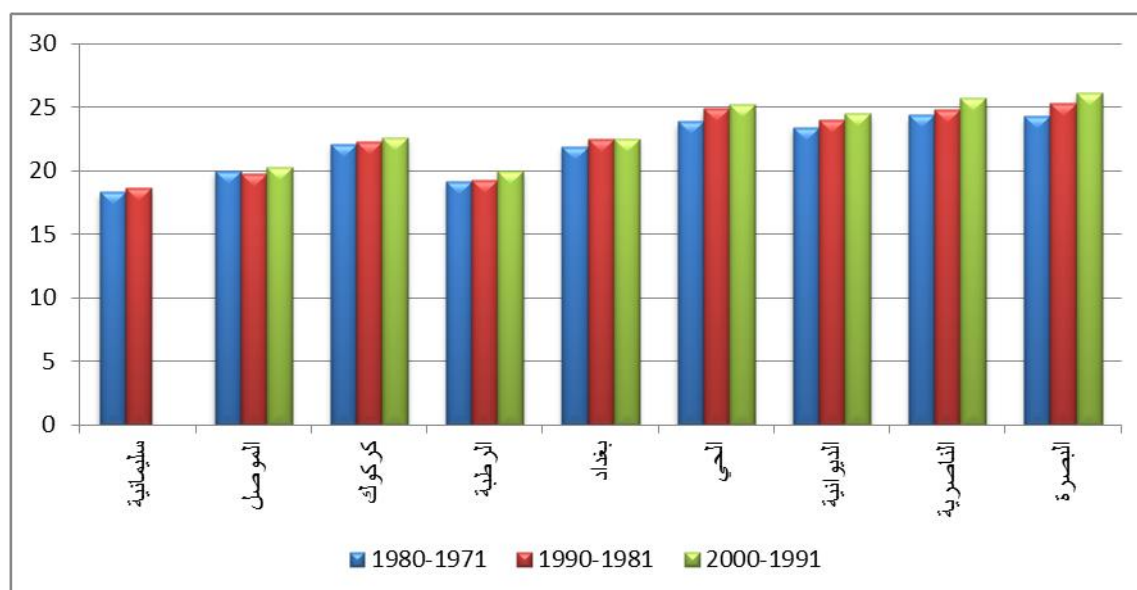
. المستطيلات الفارغة لا تتوفر بيانات عنها

المصدر / من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (٢).

شكل رقم (٤)

معدلات الحرارة العقدية للمدة (١٩٧١-٢٠٠٠)

السنوات	سليمانية	الموصل	كركوك	الربطية	بغداد	الحي	الديوانية	الناصرية	البصرة
١٩٨٠-١٩٧١	١٨.٣	٢٠.٠	٢٢.١	١٩.٢	٢١.٩	٢٣.٩	٢٣.٤	٢٤.٤	٢٤.٣
١٩٩٠-١٩٨١	١٨.٦	١٩.٨	٢٢.٣	١٩.٣	٢٢.٥	٢٤.٩	٢٤.٠	٢٤.٨	٢٥.٣
٢٠٠٠-١٩٩١		٢٠.٣	٢٢.٦	٢٠.٠	٢٢.٥	٢٥.٢	٢٤.٥	٢٥.٧	٢٦.١



المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (٣)

الاتجاه العام لدرجات الحرارة في العراق

تعني كلمة الاتجاه المناخي العام مسار أحوال المناخ ، أو أي عنصر من عناصره

من خلال سنة أو عدد من السنين^(١١) .

يُعد الاتجاه (Trend) من احد الخصائص التي تظهر في السلسلة الزمنية ، وقد يختفي في حال وجود تذبذبات كبيرة في هذه السلسلة ؛ فاذا ما وجد هذا الاتجاه الذي يعني حدوث ارتفاع او انخفاض في قيم السلسلة مع الزمن فقد يدل على حدوث تغير ما اذا ما استمر دون انقطاع^(١٢) .

وقد تم استخدام اسلوب الفروق التراكمية لتحديد الاتجاه العام لعنصر الحرارة في هذه الدراسة :

اسلوب الفروق التراكمية : (Cumulation Deviation)

تحسب الفروق التراكمية ، بطرح القيم الشهرية او السنوية للظاهرة المناخية من المعدل العام لقيم السلسلة الزمنية للظاهرة ، ثم اضافة كل فرق الى الذي يليه حتى نهاية قيم السلسلة^(١٣) .

يتبين من الجدول رقم (٤) ، الخاص بالقيم التراكمية لمعدل درجات الحرارة ، وجود اختلافات سنوية في معدل درجات الحرارة بين محطة وأخرى نتيجة لوجود تباين في الظروف المحلية لهذه المحطات ، او بسبب التذبذبات السنوية لدرجات الحرارة للمحطة نفسها بين سنة وأخرى ، ويتبين ايضا من الجدول ان القيم السالبة تشير الى انخفاض في درجات الحرارة ، بينما تشير القيم الموجبة الى حصول ارتفاع في هذه الدرجات .

يتضح من الشكل رقم (٥)، الذي يمثل القيم التراكمية لمعدل درجات الحرارة ، ان جميع المحطات(*) يوجد فيها اتجاه نحو الارتفاع دون استثناء وكذلك يتضح من الشكل ان محطة السليمانية شهدت مسارا بين الارتفاع والانخفاض من (١٩٧٦-١٩٩٠) ولكن الانخفاض الواضح ظهر في (١٩٨٢-١٩٩٠)؛ حيث سجلت محطة الرطبة انخفاضا في(١٩٨٢-١٩٩٥)، ومحطة بغداد التي سجلت خلال المدة (١٩٧٦-١٩٨٧) انخفاضا واضحا لتستمر بعدها بالارتفاع حتى نهاية المدة ، ومحطة الحي (١٩٧٤-١٩٩٧)، ومحطة الديوانية (١٩٧٥-١٩٩٥)، ومحطة الناصرية (١٩٧٣-١٩٩٧)، والبصرة (١٩٧٤-١٩٩٦)، اما بالنسبة لمحطتي الموصل وكركوك فقد شهدتا ارتفاعا بسيطا مقارنة مع بقية المحطات.

نستنتج من ذلك ان هناك اتجاه واضح نحو الارتفاع في درجات الحرارة ولجميع المحطات كما هو موضح في الشكل رقم(٥) والذي يتفق احصائيا مع الاشكال رقم (٦ و ٧ و ٨).

جدول رقم (٤)

القيم التراكمية لمعدل درجات الحرارة في منطقة الدراسة

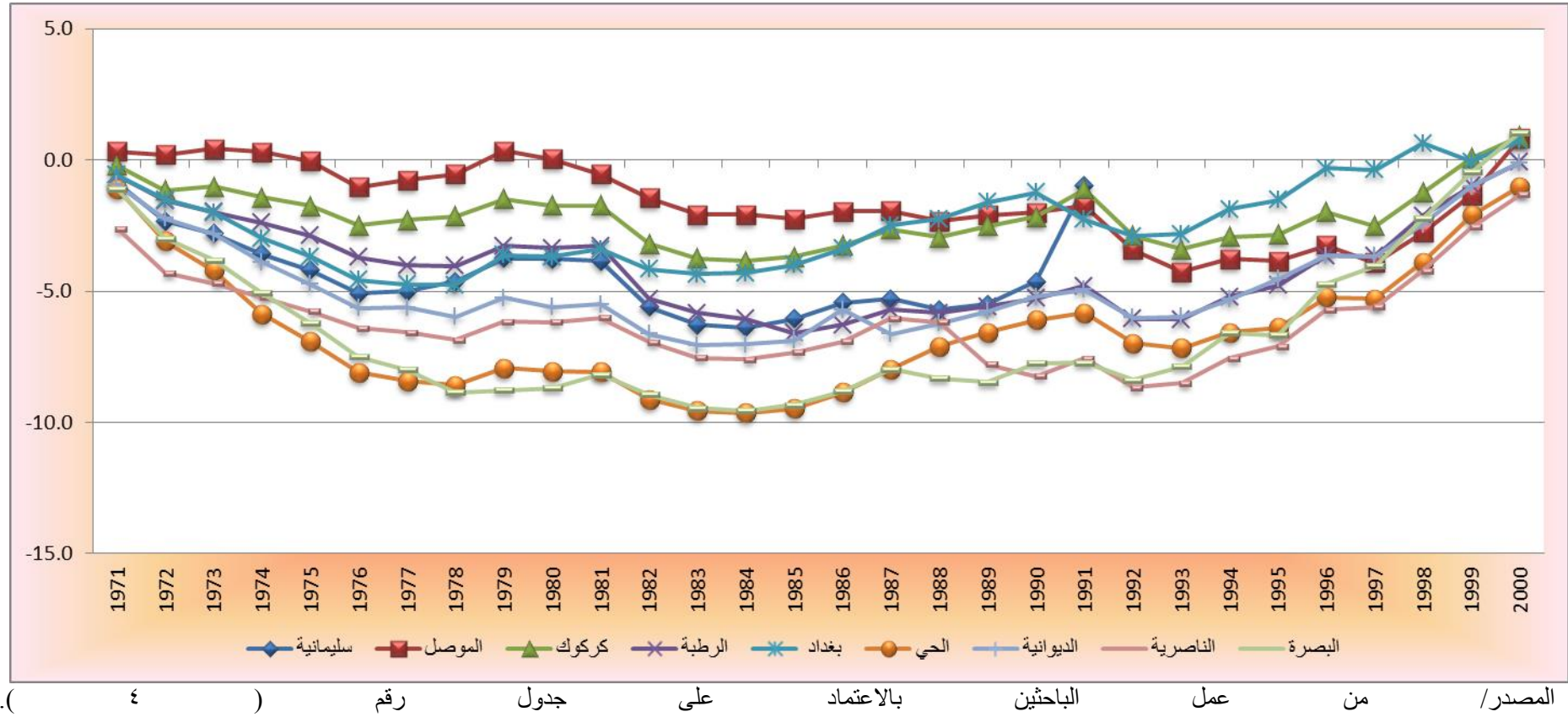
السنة	سليمانية	الموصل	كركوك	الربطية	بغداد	الحي	الديوانية	الناصرية	البصرة
١٩٧١	-٠.٩	٠.٣	-٠.٢	-٠.٦	-٠.٦	-١.١	-٠.٩	-٢.٦	-١.١
١٩٧٢	-٢.٣	٠.٢	-١.٢	-١.٦	-١.٥	-٣.١	-٢.٢	-٤.٣	-٣.٠
١٩٧٣	-٢.٨	٠.٤	-١.٠	-٢.٠	-٢.٠	-٤.٢	-٢.٨	-٤.٧	-٣.٨
١٩٧٤	-٣.٦	٠.٣	-١.٤	-٢.٤	-٣.٠	-٥.٩	-٣.٩	-٥.٢	-٥.١
١٩٧٥	-٤.٢	-٠.١	-١.٨	-٢.٩	-٣.٧	-٦.٩	-٤.٨	-٥.٨	-٦.٢
١٩٧٦	-٥.١	-١.٠	-٢.٥	-٣.٧	-٤.٦	-٨.١	-٥.٦	-٦.٤	-٧.٥
١٩٧٧	-٥.٠	-٠.٨	-٢.٣	-٤.٠	-٤.٨	-٨.٤	-٥.٦	-٦.٦	-٨.٠
١٩٧٨	-٤.٦	-٠.٥	-٢.١	-٤.٠	-٤.٨	-٨.٦	-٦.٠	-٦.٩	-٨.٩
١٩٧٩	-٣.٧	٠.٣	-١.٥	-٣.٣	-٣.٦	-٧.٩	-٥.٣	-٦.٢	-٨.٨
١٩٨٠	-٣.٨	٠.٠	-١.٧	-٣.٤	-٣.٧	-٨.٠	-٥.٦	-٦.٢	-٨.٧
١٩٨١	-٣.٩	-٠.٥	-١.٧	-٣.٣	-٣.٤	-٨.١	-٥.٥	-٦.٠	-٨.٢
١٩٨٢	-٥.٦	-١.٤	-٣.٢	-٥.٣	-٤.٢	-٩.١	-٦.٦	-٦.٩	-٨.٩
١٩٨٣	-٦.٣	-٢.١	-٣.٨	-٥.٨	-٤.٤	-٩.٦	-٧.١	-٧.٥	-٩.٥
١٩٨٤	-٦.٤	-٢.١	-٣.٩	-٦.١	-٤.٣	-٩.٦	-٧.٠	-٧.٦	-٩.٦
١٩٨٥	-٦.١	-٢.٢	-٣.٧	-٦.٦	-٤.٠	-٩.٥	-٦.٩	-٧.٣	-٩.٣
١٩٨٦	-٥.٤	-٢.٠	-٣.٣	-٦.٣	-٣.٤	-٨.٩	-٥.٧	-٦.٩	-٨.٨
١٩٨٧	-٥.٣	-١.٩	-٢.٧	-٥.٧	-٢.٥	-٨.٠	-٦.٦	-٦.٠	-٨.٠
١٩٨٨	-٥.٧	-٢.٣	-٣.٠	-٥.٨	-٢.٣	-٧.١	-٦.٢	-٦.٢	-٨.٣
١٩٨٩	-٥.٥	-٢.١	-٢.٥	-٥.٦	-١.٦	-٦.٦	-٥.٨	-٧.٨	-٨.٥
١٩٩٠	-٤.٦	-٢.٠	-٢.٢	-٥.٣	-١.٣	-٦.١	-٥.٢	-٨.٢	-٧.٨
١٩٩١	-١.٠	-١.٧	-١.١	-٤.٨	-٢.٣	-٥.٨	-٤.٩	-٧.٦	-٧.٧
١٩٩٢		-٣.٤	-٢.٩	-٦.١	-٢.٩	-٧.٠	-٦.٠	-٨.٧	-٨.٤
١٩٩٣		-٤.٣	-٣.٤	-٦.١	-٢.٨	-٧.٢	-٦.٠	-٨.٥	-٧.٩
١٩٩٤		-٣.٨	-٢.٩	-٥.٢	-١.٩	-٦.٦	-٥.٣	-٧.٦	-٦.٦
١٩٩٥		-٣.٩	-٢.٨	-٤.٨	-١.٥	-٦.٤	-٤.٥	-٧.١	-٦.٧
١٩٩٦		-٣.٣	-٢.٠	-٣.٧	-٠.٣	-٥.٢	-٣.٧	-٥.٧	-٤.٧
١٩٩٧		-٣.٩	-٢.٥	-٣.٧	-٠.٤	-٥.٣	-٣.٧	-٥.٦	-٤.٠
١٩٩٨		-٢.٨	-١.٢	-٢.١	٠.٦	-٣.٩	-٢.٤	-٤.٢	-٢.٢
١٩٩٩		-١.٣	٠.١	-١.٠	-٠.١	-٢.١	-١.٠	-٢.٦	-٠.٥
٢٠٠٠		٠.٨	٠.٩	-٠.١	٠.٧	-١.٠	-٠.١	-١.٣	١.٠

- المستطيلات الفارغة لا تتوفر بيانات عنها

المصدر/ من عمل الباحثين اعتمادا على الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية والرصد الزلزالي، بيانات غير منشورة .

شكل رقم (٥)

القيم التراكمية لمعدل درجات الحرارة (م°)



٣- تغير حرارة الارض

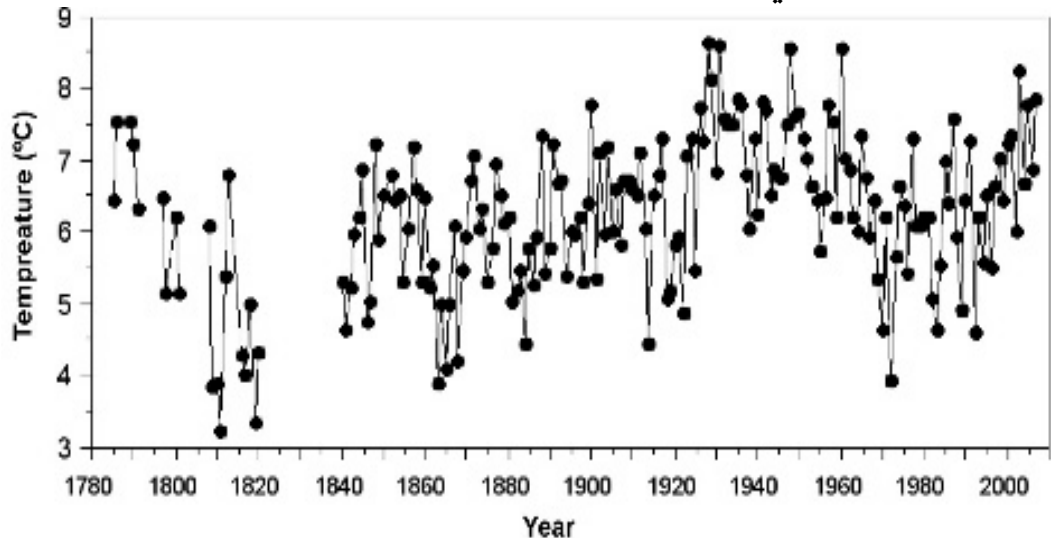
من المسلم به ان متوسطات درجات الحرارة في مناطق العالم المختلفة ،قد طرأ عليها تغير كبير وضحنا الجزء الاكبر منها بالفقرة (١) من البحث.

وكما تبين من الشكل رقم (٢) فان معظم التوقعات تشير الى استمرار محدودية ارتفاع درجات الحرارة في السنوات القليلة المقبلة ، مما يعني ان ارتفاع متوسطات درجات الحرارة هو الاكثر توقعا واحتمالا خلال هذا القرن .

وتشير بيانات المعهد الدنماركي للأرصاء الجوية إلى ان سواحل جنوب كرين لاند قد شهدت في العقد الاخير ارتفاعاً ملموساً وغير عادي في متوسط درجات الحرارة ، وأن طبقات الجليد البحري القطبي هناك قد انخفضت الى ادنى حد عام ١٩٧٩ فيما اذا قورنت بنفس المستوى عام ١٩٢٠ (لاحظ الشكل ٦).

شكل رقم (٦)

درجات الحرارة في فصل الصيف لسواحل جنوب غرينلاند، ١٧٨٢-



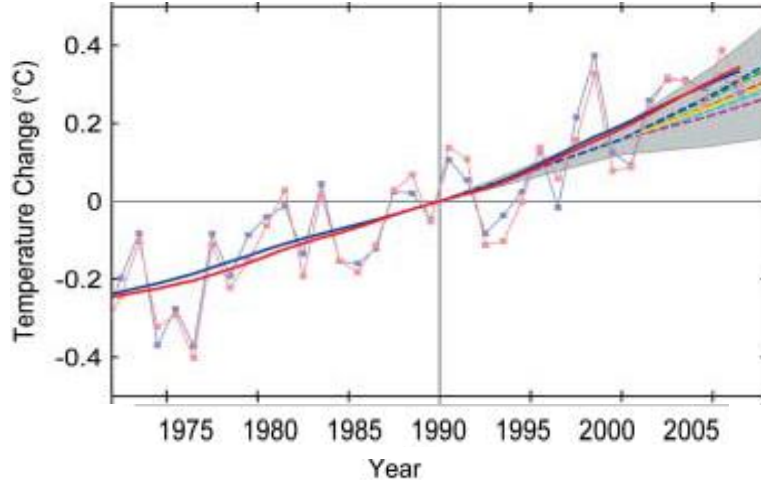
٢٠٠٧

المصدر / David Boaz , cato handbook for policymakers, ٧th ed , printed in the united states of America, Washinton ,D.C. ٢٠٠١, p٤٨٠.

يبين الشكل (٧) التغيرات في المعايير الأساسية للمناخ العالمي منذ عام ١٩٧٣ ، مقارنة مع سيناريوهات IPCC في ماونا لوا في هاواي وتظهر البيانات انحراف عن خط اتجاه القيمة في عام ١٩٩٠ ، وهي سنة الأساس للسيناريوهات IPCC.

شكل رقم (٧)

التغيرات في المعايير الأساسية للمناخ العالمي مقارنة مع السيناريوهات لـ IPCC واتجاه
الخط في ماونا لوا في هاواي

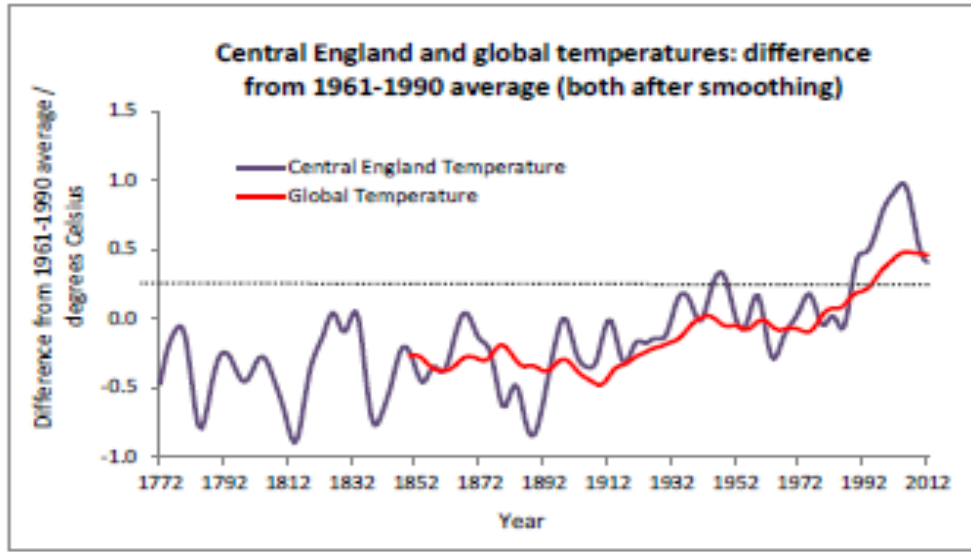


المصدر / www.sciencemag.org

يتبين من الشكل رقم (٨) والذي يمثل متوسطات درجات الحرارة السنوية وسط انجلترا ودرجات الحرارة في العالم ، شذوذاً سنوية عن درجة الحرارة السطحية العالمية حيث نلاحظ زيادة في متوسط درجات الحرارة السنوية بهذه المنطقة بنحو $1.0^{\circ}C$ عن المتوسط العالمي . وظهر ذلك واضحاً من مقارنة خط ارتفاع الحرارة العالمي مع خط وسط انكلترا وبخاصة للسنوات ١٩٦١-١٩٩٠ وانها اكثر دفئاً مما كانت عليه قبل ١٠٠ عام . وقد اظهرت الدراسات احتمال ان تكون الأنشطة البشرية وراء معظم الاحترار المرصود، منذ منتصف القرن العشرين وان تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي والذي نشرت في عام ٢٠٠٧ ، فقد اشارت إلى أن درجات الحرارة في العالم سوف ترتفع بنسبة تتراوح بين ١.١ و ٦.٤ درجة مئوية بحلول نهاية القرن الـ ٢١. وتعد المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ هي أحر السنوات التي شهدتها وسط انكلترا.

شكل رقم (٨)

متوسطات درجات الحرارة السنوية وسط انجلترا ودرجات الحرارة في العالم



المصدر / <https://www.gov.uk>

الخلاصة والاستنتاجات

نخلص من كل ما جرى تناوله في متن هذه الدراسة ، بان ارتفاع درجة حرارة الارض ، هي المتسبب الرئيسي لكل التغيرات المناخية التي شهدتها منذ عقود بعيدة ولحد الان ... ولعل ظاهرة الاحتباس الحراري من اكثر الظواهر المناخية تأثيرا في التغير الذي يحصل لدرجة حرارة الارض ... وان تزايد غازات الدفيئة (١.٥ - ٤.٥ م°) في منتصف القرن الواحد والعشرين (كما تتوقع دراسات نماذج الدورة العامة)، سيكون متفاوتا بين اقاليم الارض ... وان المناطق القطبية ستكون اكثر جهات الارض تأثرا بارتفاع درجات الحرارة.

وكما هو حال اوضاع الاحترار في العالم ، فان العراق سيشهد ارتفاعا تدريجيا في درجات الحرارة كلما اتجهنا نحو الجنوب الشرقي (كما اوضحته في الدراسة). كما اكدت الدراسة ايضا، بان التغير المناخي من جهته المتصلة بتغير حرارة الارض، هي ظاهرة ناجمة عن العوامل الكونية الخارجية مضافا اليها ما استجد من تأثير النشاط البشري (العامل الاكثر اهمية في كل هذه التغيرات المناخية). واننا بصدد مشكلة حقيقية تواجه البشرية في حاضرها ومستقبلها ومصيرها. وتأسيسا على ذلك فقد توصلنا الى الاستنتاجات التالية :

- ١- ان الارتفاع المستمر للمتوسطات السنوية لدرجات الحرارة على سطح الارض حالة قائمة ، وان العراق في صورة ما يصيب الارض جراء ذلك .
- ٢- يبدو بان المنحنى الحراري يشير الى زيادة مستمرة في حرارة الارض رغم ما يظهر منذبذبات يوضحها خط الاتجاه العام لمتوسطات الحرارة السنوية .
- ٣- ان ارتفاع درجة حرارة الارض سيؤدي الى تغير واضح في المناخ ، وبالأخص التغير في توزيع الحرارة والأمطار في مناطق العالم المختلفةوان ذلك سيؤثر وبدرجة كبيرة في تدمير الأنشطة البشرية التي يتصل بها حياة ملايين البشر .
- ٤- ان الانسان وانشطته المختلفة الصناعية بالدرجة الاولى ، يعتبر في مقدمة ما يصيب البيئة من تدمير ، وانه مالم يتم الحد من مظاهر التلوث البيئي الذي تسببه الصناعات فان التدمير سيكون شاملاً لكل مظاهر الحياة.

الهوامش

١. حلومي عبد القادر علي ، مدخل في الجغرافية المناخية والحيوية ، الجزائر ، ١٩٨١ ، ص ٧٩ .
٢. صلاح حميد الجناحي وسعدي علي غالب ، جغرافية العراق الإقليمية ، الموصل ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٩٢ ، ص ٩٢ .
٣. علي حسين الشلش ، استخدام بعض المعايير الحسابية في تحديد اقاليم العراق المناخية ، مجلة كلية الآداب ، المجلد الثاني ، ١٩٧٢ ، ص ١٥٩ - ١٩٠ .
٤. عبد الاله المصطوف ، التلوث البيئي ازمة العصر ، دار الزهور للنشر والتوزيع ، سوريا ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٢ .
٥. * للمزيد من الاطلاع راجع :
٦. مثنى عبد الرزاق العمر ، تلوث البيئة ، دار الوائل للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٣ .
٧. عصام الحناوي ، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب ، المنشورات التقنية البيئة والتنمية ، بيروت ٢٠٠٤ ، ط ١ ، ص ٧٢-٧٨ .
٨. جون فيروز ، الغلاف الجوي ، القوى بين الطبيعة والبشر ، ص ١٢٨ .
٩. محمد ابراهيم محمد شرف ، جغرافية المناخ والبيئة ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٤ .
١٠. Boer ,G.,J,& others., Greenhouse Gos-induced Climate change simulated with CCC second – generation General Model –Journal of climate ,vol .٥.october .١٩٩٢,p.١٠٦٥.
١١. محمد ابراهيم محمد شرف ، مصدر سابق ، ص ٣٠٦ .
١٢. Boer ,G.,J,& others.,op.cit,p.١٠٦٤
١٣. راجع ايضا: محمد عبد القادر الفقي ، البيئة : مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث (رؤية اسلامية ، ١٩٩٣ ، ص ٧٣ .
١٤. عادل سعيد الراوي ، قصي عبد المجيد السامرائي ، المناخ التطبيقي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص ٣٣١ .
١٥. كريم دراغ محمد ، الاتجاهات الحديثة في مناخ العراق للمدة (١٩٤١ - ١٩٨٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ ، ص ١٦ .
١٦. يوسف محمد علي حاتم الهذال ، التذبذب والاتجاه في عناصر وظواهر مناخ العراق ودوريتها خلال مدة التسجيل المناخي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٩٩ .
١٧. علي حسن موسى ، موسوعة الطقس والمناخ ، نور للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٣٥ .
- (*) هناك انقطاع في السلسلة الزمنية لمحطة السليمانية من (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) .

١٨. المصادر:

أولا : المصادر العربية

- ١- الجنابي، صلاح حميد وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية ، الموصل، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٩٢ .
- ٢- الحناوي، عصام ، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب ، المنشورات التقنية البيئة والتنمية ، بيروت ٢٠٠٤ ، ط.١
- ٣- الراوي ، عادل سعيد ، قصي عبد المجيد السامرائي ، المناخ التطبيقي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ .
- ٤- شرف ، محمد ابراهيم محمد، جغرافية المناخ والبيئة ، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .
- ٥- الشلش ، علي حسين ، استخدام بعض المعايير الحسابية في تحديد اقاليم العراق المناخية ، مجلة كلية الآداب ، المجلد الثاني ، ١٩٧٢ .
- ٦- علي، حلبي عبد القادر، مدخل في الجغرافية المناخية والحيوية، الجزائر، ١٩٨١
- ٧- العمر ، مثني عبد الرزاق ، تلوث البيئة ، دار الوائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠ .
- ٨- الفقي، محمد عبد القادر ، البيئة : مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث (رؤية اسلامية .
- ٩- فيروز ، جون ، الغلاف الجوي ، القوى بين الطبيعة والبشر ، ص ١٢٨ .
- ١٠- محمد، كريم دراغ ، الاتجاهات الحديثة في مناخ العراق للمدة (١٩٤١ - ١٩٨٠) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ .
- ١١- المصطوف ، عبد الاله ، التلوث البيئي ازمة العصر ، دار الزهور للنشر والتوزيع ، سوريا ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- موسى ، علي حسن ، موسوعة الطقس والمناخ ، نور للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٦ .
- ١٣- الهذال، يوسف محمد علي حاتم، التذبذب والاتجاه في عناصر وظواهر مناخ العراق ودوريتها خلال مدة التسجيل المناخي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .
- ١٤- وزارة المواصلات، الهيئة العامة لأنواع الجوية والرصد الزلزالي ،قسم المناخ ،بيانات غير منشورة.

ثانياً: المصادر الأجنبية

١- Boer ,G.,J,& others., Greenhouse Gos-induced Climate change simulated with CCC second – generation General Model – Journalofclimate,vol.٥.october.١٩٩٢.

٢- David Boaz , cato handbook for policymakets- ,٧thed ,printed in the united states of America, Washinton ,D.C.٢٠٠١

ثالثاً: الانترنت

١- [https :\\www.gov.uk](https://www.gov.uk)

٢- [https :\\ www.sciencemag.org](https://www.sciencemag.org)

الاختناقات المرورية وأثرها على ارتفاع معدلات التلوث في مدينة بغداد

أ.م. سوسن صبيح*

المخلص

تعد مشكلة النقل والمرور أحد أهم المشاكل التي تعاني منها المدن الكبرى، ومنها مدينة بغداد، بعدها عاصمة العراق ومركزاً سياسياً واقتصادياً مهماً، لتركز مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والإدارية والترفيهية، وارتفاع عدد السكان فيها، ويعد الطريق من العناصر الأساسية في عملية النقل والمرور ويؤثر تصميمه وسعته في انسيابية وسير المركبات ، وهذا بدوره يؤثر على الكثافة المرورية، لذا فإن حجم الشوارع والطرق وتوقف العديد منها عن العمل واغلاق الكثير من الجسور والانفاق كنوع من الاجراءات الامنية، تسبب بخلق زخم مروري كبير في الشوارع المتاحة أمام السكان، فضلاً عن تعدد نقاط التفتيش المنتشرة في مختلف الطرق والشوارع، يرافق ذلك زيادة مطردة بأعداد السيارات لاسيما بعد العام ٢٠٠٣، الامر الذي ادى الى حدوث وتزايد الاختناقات المرورية، مما ساهم برفع معدلات التلوث في المدينة.

*. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية .

Email : Sawsansabeh۰۲۷۳@yahoo.com

Abstract

The Transport and Traffic problem one of the most important problems of the major cities, including the city of Baghdad, as the capital and center politically and economically, however, the concentration of various commercial, industrial, administrative and recreational activities, and the high number of the population which, is the way of the basic elements in the transport and traffic operation and affect his determination and capacity in streamlined and functioning of vehicles and this in turn affects the traffic density, so the streets and roads size and stopped many of them from work and shut down a lot of bridges and tunnels as a kind of security measures, causing the creation of large momentum traffic in the streets available to the population, as well as the multiplicity of checkpoints scattered in different ways and the streets, accompanied by the steadily increasing numbers of cars, particularly after ٢٠٠٣, which led to the occurrence and growing traffic congestion, which contributed to raise pollution levels in the city.

المقدمة

تعاني مدينة بغداد من مشاكل التلوث البيئي على اختلاف أنواعه، الناجم عن اسباب عدة يأتي في مقدمتها زيادة ملوثات المركبات نتيجة لزيادة عدد السيارات على اختلاف أنواعها وسعتها، الامر الذي جعل من شبكة الشوارع الحالية للمدينة دون قابليتها الاستيعابية، وعرضة للاختناقات المرورية، الامر الذي يرفع من معدلات تلوث الهواء بفعل الغازات المنبعثة من عوادم السيارات، كما يزيد من معدلات التلوث الضوضائي الناتج عن استمرار عمل محركات السيارات والاستخدام المفرط وغير المبرر لأجهزة التنبيه، وما يرافق ذلك من تشويه لمنظر الشوارع نتيجة لتكدس السيارات في التقاطعات وعند نقاط التفتيش، أو نتيجة لعشوائية الحركة الناتجة عن محاولات أصحاب المركبات في التخلص من منطقة الاختناقات المرورية دون مراعاة لقوانين المرور.

تحاول هذه الدراسة الوقوف عند الاسباب والنتائج المتمخضة عن ظاهرة الاختناقات المرورية التي باتت ظاهرة مألوفة لسكان مدينة بغداد، من خلال الدراسة الميدانية واستطلاعات الرأي لعينة من السكان و استمارة استبيان ركزت على أهم الطرق والشوارع التي يستخدمها المواطن خلال رحلته اليومية من وإلى موقع عمله، للوقوف على مشكلة البحث التي تنحصر تساؤلات بعدة أهمها، هل إن الاختناقات المرورية عامل رئيس في رفع معدل التلوث في المدينة؟ هل بالإمكان التقليل من حدة التلوث بتقليل عدد المركبات المستخدمة في شوارع المدينة، أم بفتح طرق وشوارع جديدة لامتناس الزخم المروري؟ وتفترض الباحثة إن زيادة عدد المركبات وقلة الشوارع المستخدمة داخل المدينة نتيجةً لغلق العديد من الطرق السريعة والجسور والانفاق ساهم برفع معدلات التلوث، ومن أجل الوصول الى هدف هذا البحث وهو بيان العلاقة بين زيادة الاختناقات المرورية وارتفاع معدلات التلوث تم تقسيمه على ثلاثة محاور رئيسية جاء الاول ليبين استخدامات الارض لأغراض النقل في مدينة بغداد، وخصص الثاني لتسليط الضوء على الاختناقات المرورية والعوامل المسببة لها، أما الثالث فتناول موضوع التلوث الناتج عن الاختناقات المرورية.

أولاً/ استخدامات الارض لأغراض النقل في مدينة بغداد

خدمات النقل في المناطق الحضرية

أدت وسائل النقل الحديثة والبنى الارتكازية الخاصة بها، من شبكات الطرق البرية وسكك الحديد والطرق المائية والجوية الى استغلال الثروات الطبيعية، وإقامة المدن والتجمعات السكانية وخلق أسواق جديدة، كما أنها ساعدت على تقريب الفوارق بين الريف والحضر، وهناك اهتمام كبير من الدول النامية لبناء الطرق الحديثة لخدمة العمران والاغراض الاقتصادية، ويعتبر قطاع النقل والمواصلات أهم اشكال البناء الارتكازي لكافة خطط التنمية، كما إن قطاع النقل يؤمن حرية أكبر لحركة السكان، خاصةً فيما يتعلق برحلة الأشخاص اليومية لأغراض العمل أو للحصول على ما يلزم من احتياجاتهم اليومية، أو لتأمين حاجاتهم الاجتماعية والترفيهية^(١)،

ويعرّف النقل على أنه حراك السكان والبضائع بين مفاصل وعناصر المركب الحضري بصورة تبادلية، محدثةً بذلك تفاعلاً متكاملاً يحقق منفعة المكان لإشباع حاجات المجتمع الحضري كلما دعت الحاجة الى ذلك^(٢)، فهو الأداة التي عن طريقها يمكن توسيع السوق واستغلال الموارد البشرية والمادية التي لم تستغل سابقاً باتجاه زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، ويساهم في انتقال السلع واليد العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر نفعاً، وينظر إلى النقل بأنه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلد باعتباره الوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين النقاط المختلفة للعملية الاقتصادية والإنتاجية والمتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك بما يمثله من اختصار لعامل الزمن، أو لنقل الأيدي العاملة إلى المواقع التي تكون فيها أكثر تأثيراً في العملية الإنتاجية لتحقيق الاستثمار الأفضل لهذه الطاقات البشرية^(٣).

يتطلب النقل الحضري لتحقيق غاياته امكانية الوصول أو سهولة المنال، والقابلية على التحرك والانتقال، ويشير مفهوم امكانية الوصول الى عدد الفرص أو مواقع الانشطة المتوفرة خلال مسافة وزمن معينين، وامكانية الوصول الى أي نشاط أو مؤسسة أو استعمال للأرض داخل المجتمع من قبل الناس الذين لهم دواعيهم في الوصول، أما قابلية التحرك والانتقال فيشير الى القدرة على التحرك فيما بين مواقع الانشطة المختلفة داخل

المجتمع بوسائط النقل الخاصة والعامة، ونظراً لأن المسافة بين الفعاليات المتنوعة كبيرة لاسيما في المدن الكبرى، فإن امكانية الوصول أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على قابلية التحرك والانتقال، على الرغم من إن القابلية على التحرك والانتقال جاءت نتيجةً للتباعد المكاني لمختلف أنواع استعمالات الارض في المدينة فهو يعزز مساهمة قابلية التحرك والانتقال ايضاً في التباعد المتزايد لاستعمالات الارض الحضرية، وهو ناجم عن التحسن في تسهيلات النقل التي مكنت السكان من السفر والانتقال الى مسافاتٍ ابعد خلال مقدار معين من الوقت^(٤).

أهمية النقل في مساحة الحيز الحضري

يمكن حصر أهمية النقل في المدينة بجانبين الجانب الوظيفي والجانب المكاني، فالأول يحقق خدمة لسكان المدينة وسكان اقليمها، أما الثاني يقصد به مقدار المساحة المخصصة من أرض المدينة لأغراض المرور، وفي العادة تستحوذ استخدامات الارض لأغراض النقل نسبة كبيرة من مساحة الحيز المعمور، يأتي بالمرتبة الثانية بعد الاستخدام السكني^(٥)، إذا ما استثنينا مساحات الاراضي الزراعية الواقعة في محيط المدينة.

ويشغل النقل مساحة تصل الى (٩٣٩٥ هكتار) أو (٩٤ كم^٢) أي (١١,١٩%) من المساحة الكلية لمدينة بغداد والبالغة (٨٤٠ كم^٢) * وكما هو واضح من الجدول (١).

جدول (١)

المساحة التي تشغلها استخدامات الارض الحضرية في مدينة بغداد

ونسبتها من المساحة الكلية للمدينة لعام ٢٠١٢

النسبة / %	المساحة / كم ^٢	نمط الاستخدام
٢٧,٩٧	٢٣٥	الاستخدام السكني
٣,٣٢	٢٨	الاستخدام الصناعي
٧,٢٦	٦١	الاستخدام التجاري
١,٥٥	١٣	الاستخدام الحكومي
١١,١٩	٩٤	استخدامات الارض لأغراض النقل
١,٢١	١٠	المساحات الخضراء
١,٤٢	١٢	الخدمات الاجتماعية*
٢٨,١٩	٢٣٧	الاستخدام الزراعي
٦,٦٢	٥٦	المساحات الفارغة
١١,٣١	٩٥	المساحات المائية**
١٠٠	٨٤٠	المجموع

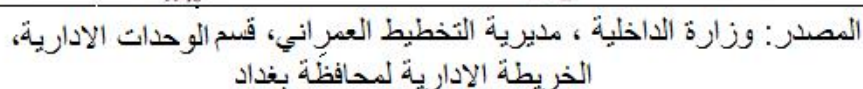
المصدر: امانة بغداد ، دائرة التصاميم، ٢٠١٢.

** نهر دجلة ونهر ديالى وقنوات الري

* التعليم والصحة والخدمات الدينية والبنى التحتية

1997 30

خارطة (١)



تأثير النقل على استخدامات الارض الحضرية

يعد النقل دالة لاستعمالات الارض في المدينة، وإن التغيير في انماط هذه الاستخدامات يولد انواعاً مختلفة من الحركات المرورية التي تساهم بدورها بظهور استعمالات وانشطة جديدة على الطريق^(٧)، وبذلك تكون العلاقة بين الطريق واستعمالات الارض المختلفة قائمة على التأثير المتبادل، فهناك علاقة وثيقة بين شبكة النقل وبين البناء الايكولوجي للمدينة، متضمناً ذلك مورفولوجيتها والانماط المكانية للأنشطة الحضرية والفئات السكانية المختلفة، ومن هنا كان تطور شبكة النقل توجه باستمرار انماط النمو الحضري للمدن والمناطق الحضرية^(٨)، وبصورة عامة تتحدد نوعية وطبيعة استعمالات الارض بأهمية الطريق، فالنقل الجيد يغري الاستخدامات الجيدة على الامتدادات على جانبيه، إلا إن هذه العملية أحدثت تباعداً مكانياً بين أصناف استعمالات الارض واغراضها، ففي المناطق المعمورة يكون الطريق ناشطاً في توقيع نوع معين من الاستخدامات وحسب أهمية المنطقة التي يشق الطريق مكانه خلالها، حيث تبرز الاستخدامات التجارية أو السياحية والترفيهية أو السكن ذو النوعية العالية في الشوارع الجيدة، بينما المناطق الاقل جودة تشغل شوارعها المساكن المنخفضة النوعية وربما الصناعات الخفيفة، أما في أطراف المدن يفرض الطريق استغلال جوانبه باستعمالات اخرى يتحكم المظهر العام في نوعيتها، فالمناطق الخلابة تستغل لإقامة المراكز التجارية الراقية، أو المنشآت السياحية للاستفادة من جمالية البيئة، أما إذا العكس فيستغل الموقع بإقامة المؤسسات الصناعية الملوثة للبيئة^(٩).

أنماط تدفق الرحلات اليومية في مدينة بغداد

لا يمكن للمدينة أن تتفاعل مع بعضها البعض دون شبكة الطرق، ويصبح من الصعب تأدية وظائف الاستخدامات الاخرى للأرض داخل المدن، وتشكل شبكة الطرق الهيكل الاساس لمخطط أي مدينة، إذ تؤمن الاداء الوظيفي للأنشطة الحضرية بمواقعها المختارة وتحقق المتطلبات التصميمية لحركة المركبات، وبعد أن أصبح التخصص الوظيفي في الانشطة الحضرية أمراً قائماً، ونسبة ما تشغله شبكة الطرق الى مساحة المدينة عالياً فقد تباينت الطرق في مواصفاتها ومتطلباتها ضمن المدينة الواحدة، وبين مدينة واخرى، لاستيعاب التباين في الحجوم المرورية المتولدة من تباين الانشطة، وبما

يؤمن اداء وظيفتها المزدوجة كطرق مرور ووصول مختلفة الى مواقع الانشطة المختلفة^(١٠).

إن تزايد الطلب على النقل الحضري يتقرر الى حد كبير عن طريق التنظيم المكاني لمختلف استخدامات الارض، فالتوسع الحضري السريع في المدن الكبرى كمدينة بغداد والمتأتي من الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة، ادى الى أن يعيش هؤلاء السكان على مسافات متباعدة عن مركز المدينة، الامر الذي يشجع على نمو الاستخدام السكني باتجاه الاطراف، وظهور الضواحي وانتشار الخدمات والانشطة الاقتصادية المختلفة بعيداً عن قلب المدينة، والتي يساهم نموها وانتشارها الى خلق نمط من النقل يضيف عبئاً على انسيابية المرور، ويمكن اجمالي انماط تدفق الرحلات اليومية للسكان في المدينة بالشكل التالي^(١١):

١. الرحلات اليومية في مركز المدينة: تكون من قبل العاملين الذين يعيشون ويعملون داخل الحدود البلدية للمدينة.
٢. الرحلات اليومية من الاطراف نحو المركز: وتشمل كلاً من الرحلات التقليدية من الضواحي والحافلات الحضرية الى المدينة المركزية، ناهيك عن أولئك العاملين الذين يعيشون في المدينة المركزية ويرتحلون الى اخرى.
٣. الرحلات اليومية من مركز المدينة نحو الاطراف: وتشمل العاملين الذين يسكنون المدينة المركزية ويعملون في أي مكان خارج حدودها.
٤. الرحلات اليومية الجانبية: وتحدث داخل مدى الرحلات اليومية للمدينة غير أن كلاً من مكان العمل والسكن يقعان خارج المدينة المركزية.
٥. الرحلات اليومية المتقاطعة: وهي تلك التي تدخل أو تخرج من نطاق الرحلات اليومية للمدينة المركزية، وهذا يعني أن مكان السكن فقط أو مكان العمل فقط يقع داخل الحيز الحضري.

تصنيف الشوارع في مدينة بغداد

ان عجز شبكات الشوارع في الكثير من المدن عن تلبية متطلبات حركة المرور فيها، لقلة استيعابها، وكثرة التقاطعات غير المرغوب فيها، وقلة مواقف السيارات والجسور والأنفاق، وغيرها من الأمور التي تؤدي إلى مشاكل الازدحام المروري

والحوادث أظهرت الحاجة للتدرج الهرمي لشوارع المدينة وتصنيفها حسب الأهمية الوظيفية لها، وذلك من أجل تنظيم العلاقة وتحقيق التوازن بين استعمالات الأراضي المختلفة وحركة المرور في الشوارع التي تخدم هذه الاستعمالات، ويتم تصنيف شبكات الطرق داخل المدينة وفقاً لعدة معايير منها المرتبة والسعة وكما يلي^(١٢):

١. طرق حرة **Free Ways** وتصمم هذه الطرق بسعات كبيرة وسرعات عالية وبطاقة استيعابية عالية تصل إلى ٢٠٠٠ مركبة / ساعة وبعدد خطوط بين ٨-٤ وسرعة تصل إلى ١٢٠ كم/ساعة، وتستخدم هذه الطرق للربط بين المدن والأقاليم والمناطق الحضرية لمسافات طويلة.

وهذه الطرق في مدينة بغداد اتخذت شكل حلقة دائرية تخدم المدينة، ومتصلة مع بعضها مثل طريق مطار بغداد، وطريق صلاح الدين الأيوبي الذي يرتبط بشارع المطار وينتهي بطريق بغداد - موصل، وطريق عتبة بن غزوان الذي يربط جسر بغداد - دورة بطريق بغداد - يوسفية، وطريق شارع قناة الجيش، وطريق شارع القادسية الذي يربط بغداد بالحلة مع جزء من شارع عتبة بن غزوان، وطريق محمد بن القاسم الثقفي وهو شارع دائري يرتبط بقناة الجيش، وطريق سعد بن أبي وقاص الذي يقع جزء منه ضمن حدود أمانة بغداد وجزء آخر ضمن حدود المحافظة، وطريق صفي الدين الحلي الذي يمر ببلدية الصدر^(١٣).

٢. الطرق السريعة **Express Ways** وهي طرق سريعة أيضاً تصمم للرحلات بين المناطق الإقليمية والحضرية وبطاقة استيعابية تصل إلى ١٤٠٠ مركبة/ساعة وبعدد خطوط ٨-٤ خط وبسرعة عملية ٨٠ كم/ساعة، ومن هذه الطرق شارع فلسطين في مدينة بغداد.

٣. الطرق الشريانية **Arterial Roads** وتصمم هذه الطرق لاستيعاب حجم من الرحلات الحضرية ما بين ١٢٠٠-٨٠٠ مركبة/ساعة، وبسرعة تصل إلى ٦٠ كم/ساعة وتربط بين المدينة وضواحيها.

وتتضمن مدينة بغداد شبكة واسعة من هذه الشوارع يبلغ عددها (٣١) شارع، تتحمل العبء الأكبر من حركة المرور في المدينة، وتعد جزءاً حيوياً من النسيج الحضري إذ إن

لها وظيفة اخرى فهي تعد مكاناً مناسباً لنمو الاستخدامات التجارية والخدمات والسكن وموقع للفعاليات الاجتماعية^(١٤).

٤. طرق تجميعية Collector Roads ووظيفتها تجميع الحركة المرورية المتولدة عن منطقة من مناطق التجمعات السكنية والتجارية وغيرها داخل المدينة وربطها بالطرق الشريانية وبطاقة استيعابية من ٦٠٠-٨٠٠ مركبة / ساعة وبسرعة عملية ٤٠ كم / ساعة .

٦. الشوارع المحلية Local Roads وهي الطرق القصيرة التي تنسق الحركة المرورية بين الطرق التجميعية والأبنية السكنية مباشرة وهي طرق قصيرة وبطاقة استيعابية بين ٥٠٠-٦٠٠ مركبة في الساعة وبسرعة من ٣٠ - ٢٠ كم في الساعة، وتتميز هذه الشوارع بالارتباط الوظيفي فيما بينها، ويطبق عليها الموزعات الرئيسية والثانوية والمحلية، وفي مدينة بغداد حوالي (١٥١) شارع^(١٥).
أما المعيار الاخر فهو تصنيف الشوارع على اساس الوظيفة، إذ تهدف الطرق والمواصلات الى تحقيق الفائدة للمكان وظهور التخصصات بوظائف معينة، وكثيراً ما توصف الشوارع بالوظيفة ذاتها التي تؤديها المناطق الحضرية والاحياء التي تمتد خلالها أو توصل بينهما^(١٦)، ويمكن اجمالي أصناف الشوارع والطرق حسب وظائفها بالشكل التالي:

١. الشوارع التجارية: تمتد هذه الشوارع في الغالب في قلب المدينة وتتفرع منها شوارع ثانوية ومحلية، وتعد مركز جذب قوي لسكان المدينة واقليمها، لما تقدمه من خدمات يومية وضرورية، لذا فهي تعاني من الاختناقات المرورية، وتأخذ المؤسسات التجارية والخدمات المرتبطة بها باختيار مواقعها على امتداد هذه الشوارع لسهولة الوصول اليها، مثل سوق (الشورجة) الممتد من جامع مرجان في شارع الرشيد وينتهي بشارع الخلفاء، والاسواق التي تعقد اسبوعياً (يوم الجمعة) كسوق الغزل في شارع الجمهورية بجانب جامع الخلفاء، وشارع المتنبي الممتد من ساحة القشلة الى شارع الرشيد.

٢. الشوارع السكنية: وتعكس نمط توزيع السكان وشكل وحجم الاستخدام السكني في المدينة، وانشأت لتلائم متطلبات السكان وراحتهم، كما إن فئة الشوارع المعروفة

بالأزقة تؤدي وظائف سكنية صرفة أكثر من وظيفة المرور، لذا تكون حركة السير الالي فيها بطيئة.

٣. الشوارع الترفيهية: تمثل الشوارع التي تتعدد فيها الاستعمالات لأغراض الترفيه، كالمطاعم والنوادي والمقاهي واماكن الراحة المتمثلة بالحدائق والمنتزهات وصالات الالعاب والمراكز الثقافية والاجتماعية والفنادق، وكذلك الشوارع المطلة على الانهار، مثل شارع ابي نواس وكورنيش الاعظمية.

٤. الشوارع الصناعية: تنتشر في العادة عند أطراف المدن حيث تتركز الصناعات، وهي على ثلاثة أنواع، طرق اقليمية تحيط بالمناطق الصناعية وتربطها بما يجاورها، وطرق محلية تتفرع من الاقليمية الى داخل المناطق الصناعية وتقسّمها الى تجمعات، وطرق فرعية داخلية تربط بين الطرق المحلية وبين المناطق العمرانية والمصانع والخدمات المختلفة في المدينة^(١٧)، مثل المنطقة الصناعية في الشيخ عمر.

ثانياً/ الاختناقات المرورية والعوامل المسببة لها

تعد الاختناقات المرورية من أكثر مشكلات النقل الحضري انتشاراً في المدن الكبرى وغالباً ما تتركز في وسط المدينة، حيث ينتشر النشاط التجاري ومكاتب موظفي الدولة والبنوك والفنادق وغيرها من الانشطة الاقتصادية الخدمية، حيث تلتقي فيها كل الطرق وتتصب معظم خطوط المواصلات السريعة والبطيئة، وإن زخم المواصلات يتواجد عند الحراك اليومي للسكان^(١٨) لاسيما في أوقات الذروة من اليوم، وهي الأوقات التي يسعى فيها الموظفون والعمال للوصول أو العودة من و إلى عملهم، يرافق ذلك في احيان كثيرة ضعف الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق وعدم كفاءة نظام النقل في تلبية الاحتياجات المطلوبة بالنسبة لحجم المرور ضمن المدينة، حيث تصل سرعة حركة المرور في كثير من أوقات الذروة بين ٥-٤ كم/ ساعة، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت والطاقة، مما يؤثر في الحالة النفسية التي تؤدي بدورها إلى انخفاض أداء الإنسان في العمل أو البيت نتيجة الإجهاد النفسي الذي تعرض له على طول الطريق^(١٩)، لذا يجب أن تأخذ السياسة المرورية للمدينة في حساباتها التغيير الحاصل في وظائف المدينة والتغيير في الانشطة وكذلك نوعية المساكن في المدينة،

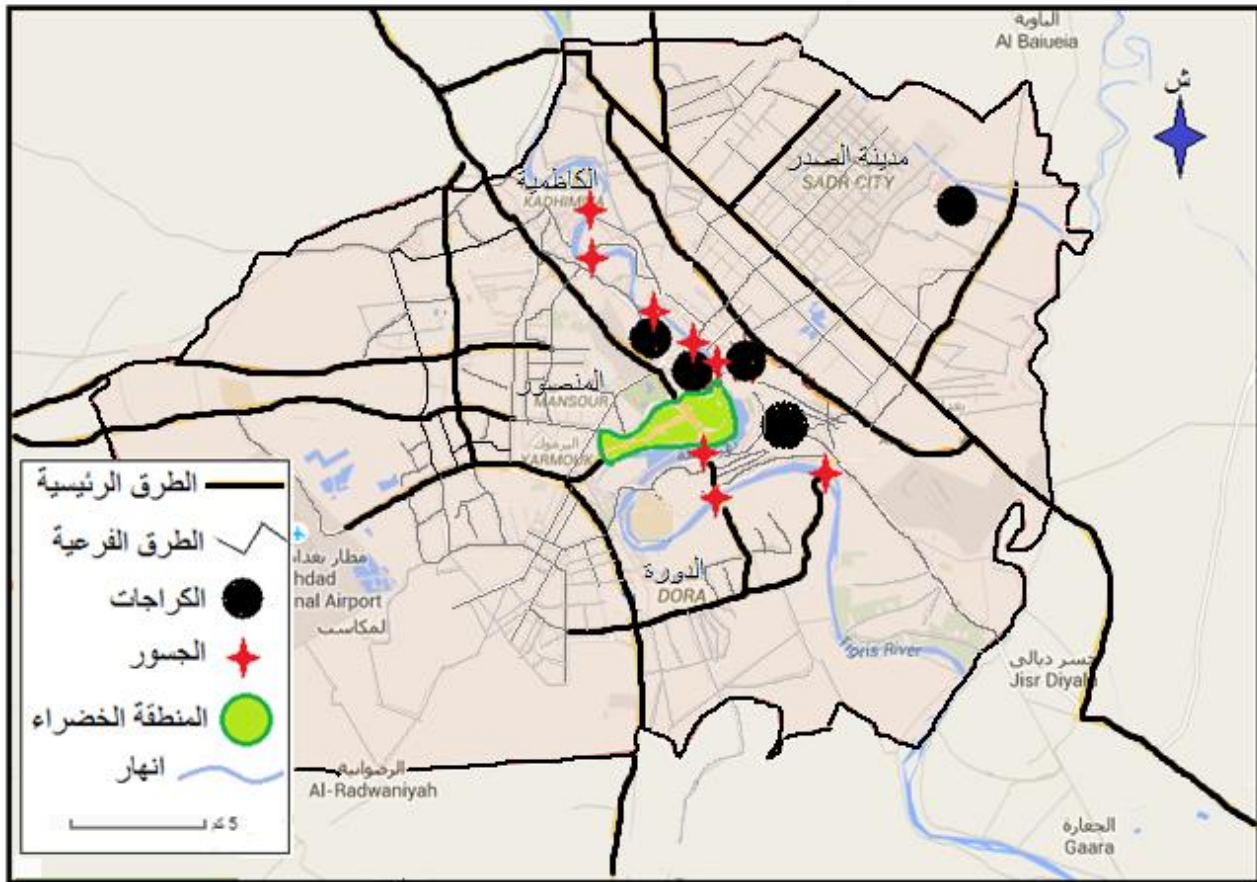
فليس هناك نظام واحد يمكن أن يحقق كل الاحتياجات العملية للنقل في المدينة، وإنما يجب أن يكون هناك تنوع في شبكة الطرق، والعديد من أنظمة النقل تعمل مجتمعة لحل مشاكل النقل كـ (الطرق السريعة، الجسور والانفاق، المترو، القطارات الداخلية)^(٢٠)، كلها تعمل بصورة متكاملة لتوفير احد المستلزمات الضرورية للمدينة.

العوامل المسببة للاختناقات المرورية في مدينة بغداد

لعل من أهم العوامل التي تسهم وبوضوح في مشكلة الاختناقات المرورية في المدن، تركز الأنشطة الحضرية والاعمال في منطقة وسط المدينة، أو ما يعرف باسم منطقة الاعمال المركزية، التي تشهد اختناقات ملحوظة في ساعات الذروة (الصباح وبعد انتهاء اوقات العمل)^(٢١)، غير أن هذه الظاهرة أصبحت شبه عامة في مدينة بغداد، لاسيما بعد زيادة الاتجاه نحو امتلاك السيارات الخاصة لاحظ الخارطة (٢) والتي تبين مناطق الزخم المروري في المدينة.

خارطة (٢)

طرق النقل ومناطق الكراجات والزخم المروري في مدينة بغداد



المصدر: بالاعتماد على بيانات الخرائط 2015 Google

ويمكن اجمال بعض العوامل المسببة للاختناقات المرورية في مدينة بغداد بما يلي:

١. ارتفاع عدد السكان في المدينة وعدم الملائمة بين البناء الايكولوجي للمدينة وبين الحالة التي بلغتها من تكدس السكان، وارتفاع معدلات الاقبال على اقتناء السيارات، حتى أن المشكلة توصف بأنها (حالة تصلب حضري للشرابين)^(٢٢)، فقد ارتفع عدد السكان في مدينة بغداد بشكل ملحوظ خلال العقود الاخيرة، حيث بلغ عدد السكان فيها من (٦٦٦ الف نسمة) حسب تعداد العام ١٩٤٧ الى (٥,٤ مليون نسمة) - حسب آخر تعداد سكاني اجري في العراق في العام ١٩٩٧- ليصل الى حوالي (٧,٥ مليون نسمة) بحسب التقارير الاحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في العام ٢٠١٣، وكما هو مبين في الجدول (٢)، كما شهدت أعداد السيارات في مدينة بغداد نمواً كمياً كبيراً خلال السنوات الماضية لاسيما بعد العام ٢٠٠٣، فقد ارتفع العدد من (١٨٠ الف) سيارة تقريباً في العام ١٩٨٠ الى حوالي (٤٢٠ الف) في العام ١٩٩٩، لتصل الى حوالي (٩٦١ الف) سيارة حتى العام ٢٠٠٦ وكما هو مبين في الجدول (٣)، ويلاحظ أن الزيادة الهائلة حصلت بعد العام ٢٠٠٣، وارتبط ذلك عوامل بعدة أهمها ارتفاع مستوى الدخل لفئات مختلفة بالمجتمع لاسيما بعد الزيادة الحاصلة في اجور موظفي القطاع العام، واستيراد أعداد كبيرة من السيارات خاصة مع عدم خضوعها للتعرفة الجمركية.

جدول (٢)

عدد السكان في مدينة بغداد للمدة من ١٩٤٧ - ٢٠١٣

السنة	عدد السكان / مليون نسمة	السنة	عدد السكان / مليون نسمة
١٩٤٧	٠,٦٦٦	١٩٩٧	٥,٤٦٨
١٩٥٧	٠,٧٨٥	٢٠٠٠	٥,٩٠٧
١٩٦٥	١,٦٦٠	٢٠٠٥	٦,٧٢٦
١٩٧٧	٢,٨٨٠	٢٠١٣	٧,٥٧٤
١٩٨٧	٣,٨٤٠		

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان للسنوات من ١٩٤٧ ولغاية ١٩٩٧، والمجموعة الاحصائية للسنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، وبيانات شعبة التعداد السكاني لسنة ٢٠١٣ (بيانات غير منشورة).

جدول (٣)

عدد السيارات في مدينة بغداد للسنوات ١٩٨٠ - ٢٠٠٦

السنة	عدد السيارات	السنة	عدد السيارات
١٩٨٠	١٨٠٠٠٠	٢٠٠٤	٨٤٥٩٠٦
١٩٩٩	٤٢٠٠٠٠	٢٠٠٥	٩٣٦٥٨٦
٢٠٠٢	٥٢٢٠١٥	٢٠٠٦	٩٦١٥٨٦
٢٠٠٣	٥٧٦٦٤١		

المصدر: سارة محمود جبيتر، العلاقة بين شبكات الطرق والنمو الحضري : منطقة الدراسة مدينة بغداد، رسالة ماجستير، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٢. كبر مساحة المدينة والتباعد المكاني لخدماتها المقدمة لسكانها اقتضت مدينة بغداد من الناحية العمرانية وحركة السكان فيها في المدة التي سبقت الاحتلال البريطاني على جانب الرصافة ونتيجة لتردي الوضع العمراني، فقد اكتظت بغداد لاسيما المنطقة القديمة منها بالسكان إذ قدر عدد السكان في العام ١٩١٩، بحوالي (١٨٥ ألف) نسمة، وكانت تضم (٥٧) محلة سكنية في جانب الرصافة و (٢٢) محلة سكنية في الكرخ، وقدرت مساحة المدينة آنذاك بين (٤ - ٩ كم^٢)، إلا إن امتدادها وتوسعها ظل أسير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية (الخوف من مخاطر الفيضانات والأوبئة)، كما إن محدودية وسائل المواصلات وتخلفها أجبر المدينة على عدم الابتعاد عن مناطق الأسواق ومراكز الخدمات، وهذا ما يوضح سبب اكتظاظ المحلات السكنية وصغر مساحتها واحتشاد الوحدات السكنية فيها، لاسيما في قلب المدينة القديمة، وتباينت تقديرات السكان في المدينة بين (١٣٠ - ١٥٠ ألف) نسمة في العام ١٩٢٤، وقد بدأت في تلك الفترة بعض المجتمعات السكنية الجديدة في الظهور وأخذت الشكل الشريطي على طول نهر دجلة، مما أدى إلى دمج بغداد القديمة المشيدة على جانب الرصافة والكرخ مع مدينتي الكاظمية والأعظمية في الشمال والكرادة الشرقية في الجنوب، وساهم في نشوء بعض الأحياء الجديدة مثل (العيواضية) و(الزوية) و(الوزيرية) و(الوشاش) و(الدورة)، ولم تشهد مدينة بغداد بين عامي ١٩٣٣ - ١٩٥٠، إلا توسعاً بطيئاً بسبب عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن انخفاض مستوى

دخل الفرد مما حد من التوسع العمراني في المدينة، لذا لم يأخذ النمو الحضري شكلاً شاملاً، وإنما اقتصر على الامتداد الشريطي مع نهر دجلة، وبلغت مساحة المدينة في تلك الفترة حوالي (١٠١ كم^٢)^(٢٣)، وفي أعقاب فيضان ١٩٥٢، والفيضان الكبير عام ١٩٥٤، نزحت إلى بغداد موجات متعاقبة من السكان استوطنت أطراف المدينة في بيوت من الطين والأكوخ والصرائف - بهيئة سكن عشوائي بادئ الأمر - حتى نشأت نتيجةً لذلك أحياء مختلفة مثل (الشعلة) و(خلف السدة) و(الشاكرية) وغيرها، الأمر الذي ساهم في توسع الحدود البلدية لمدينة بغداد إذ تضاعفت إلى (٨) مرات عما كانت عليه من (١٠١ كم^٢ - ٨٥٠ كم^٢) في العام ١٩٥٦^(٢٤)، إلا إن التخطيط الحضري غير المتطور لمدينة بغداد والذي لا يواكب التوسع العمراني ونمو المدينة وتغيير استعمالات الأرض فيها، وافتقار المدينة إلى الطرق الحولية، عامل ساعد على زيادة التضخم المروري وبالتالي ارتفاع معدلات التلوث.

٣. عدم وجود بدائل لوسائل النقل داخل المدينة واقتصار نوعيتها على السيارات بأنواعها (النقل الخاص والعام) سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو قطاع الدولة، وزيادة استخدام السيارات للأغراض الكمالية وليس الضرورية، مع استمرار عمل السيارات ذات الطرز القديمة في الخدمة، يرافق ذلك الصيانة غير الفنية واستمرار تداول الأدوات الاحتياطية غير الأصلية ذات الكفاءة المتدنية مما يؤثر على عمل المحركات، وما ينتج عنها من ملوثات خطرة^(٢٥).

٤. طبيعة الطرق والشوارع في المدينة إذ لم يجري تطبيق برامج لتطوير الشوارع والجسور والانفاق التي تسهل انسيابية المرور ويتناسب مع الزيادة الحاصلة في عدد السيارات، وعدم صيانتها بالشكل الحضاري كي لا تؤثر على سير وحركة وكفاءة المركبات، فتصميم الطرق لم يتغير منذ عقود عدة عدا قيام أمانة بغداد ببعض المشاريع لتقليص الجزرات الوسطية وتوسيع بعض الطرق^(٢٦)، وتشبيد عدد من الجسرات والانفاق، مثل جسر (ساحة المتحف) في منطقة علاوي الحلة وجسر (ساحة قحطان) في اليرموك الذي يربط بين ساحة النسور ومنطقة البياع، وجسر (الاذاعة والتلفزيون) في منطقة الصالحية، وجسر (تقاطع الشعب) في منطقة الشعب، وجسر (تقاطع الزهور) في المنصور، وجسر (ساحة المستنصرية)

قرب الجامعة المستنصرية، ونفق (المقاتل العراقي) في باب المعظم قرب وزارة الصحة، فضلاً عن مجسر (ساحة الخلفاء) في منطقة باب المعظم - شيد مكان جسر المشاة الحديدي - افتتح للعمل فيه بشكل تجريبي (في نيسان ٢٠١٥) ومن المؤمل افتتاحه بشكل رسمي بعد انجاز اعمال تأهيل المقتربات، ويخدم الاتجاه القادم من منطقة الاعظمية باتجاه منطقة الشورجة، الا إن عدم التخطيط المدروس لهذه المشاريع ادى الى ظهور مشاكل اخرى، إذ اصبحت بعض الشوارع عريضة تستوعب أعداد أكبر من السيارات الا إن وجود منطقة ضيقة في نهايتها لخروج السيارات (التقاطعات) شكلت ما يعرف بعنق الزجاجة وولدت حدوث الاختناقات المرورية واضطرار السيارات للوقوف لفترة اطول، ويفترض بالجسور والانفاق أن تلغي التقاطعات وتحقق انسيابية دون التوقف في اشارات المرور المنظمة للسير، مما يقلل من الاختناقات والازدحامات، الا إن العديد من هذه المشاريع لا تحقق هذا الغرض مثل نفق المقاتل العراقي الذي يبدأ من نقطة خروج المركبات من جسر باب المعظم الواقع على نهر دجلة وينتهي عند التقاطع الثاني غير متجاوز له، مما يتسبب بتوقف المركبات وازدحام في حركة الشارع وزيادة في الاختناقات المرورية.

٥. سوء استعمال العديد من الارصفة والشوارع والجزرات الوسطية من خلال استغلالها من قبل أصحاب المحلات التجارية أو الباعة الجوالين لعرض بضائعهم، فضلاً عن الوقوف الكيفي لأصحاب مركبات النقل العام، يعزز ذلك جهل شريحة واسعة من سائقي المركبات وعدم وعيهم الثقافي والاجتماعي وعدم تطبيق الارشادات المرورية وعدم المبالاة بالأنظمة والقوانين، يقابل ذلك ضعف الجانب الاداري والتنظيمي في فرض تطبيق هذه القوانين.

٦. الوضع الامني الذي تعيشه مدينة بغداد كما هو حال باقي مدن العراق، والذي فرض العديد من الاجراءات التي كان من شأنها زيادة الاختناقات المرورية وبالتالي زيادة في معدلات التلوث منها:

أ. كثرة نقاط التفتيش (السيطرات) الدائمة والمؤقتة والتي تعمل على اعاقه حركة المركبات في الغالب فقد أظهرت الدراسة الميدانية واستطلاع الرأي التي قامت بها الباحثة أن معدل عدد نقاط التفتيش (السيطرات) التي يمر خلالها المواطن

وصولاً الى عمله تتراوح بين (٢ - ٣ سيطرة) الامر الذي يتسبب بمعدل تأخير (٤٠ - ٤٧ دقيقة) عن معدل الوصول الطبيعي.

ب . اغلاق العديد من الشوارع الرئيسية والفرعية المؤدية الى المناطق السكنية أو الوحدات البلدية واقتصار المرور اليها على مدخل ومخرج واحد في كثير من الحالات.

ج . غلق العديد من الجسور والانفاق والمنافذ التي تسهل من حركة المركبات.

د . استخدام الحواجز (الكونكريتية) كوسيلة لحماية العديد من المنشآت والدوائر ودور المسؤولين، الامر الذي يعيق حركة المرور ، كما هو الحال في المنطقة الخضراء (خارطة ٢) .

ثالثاً/ التلوث الناتج عن الاختناقات المرورية

يمكن حصر التلوث المتحقق في مدينة بغداد والناجم عن الاختناقات المرورية بعدة اشكال :

١. تلوث الهواء بفعل الغازات المنبعثة من عوادم السيارات، إذ يعد قطاع النقل والمواصلات مصدراً رئيسياً في انبعاث الملوثات الغازية للهواء والدقائق بتراكيز عالية، والتي تنتج في العادة عن الاحتراق غير الكامل للوقود، ووسائط النقل العاملة في العراق في الغالب تعمل بوقود البنزين والكازولين (زيت الغاز)، ويتزايد تراكيز التلوث للهواء أثناء مدة الزخم المروري، لاسيما أكاسيد النايروجين وأكاسيد الكربون، والمؤكسدات الكيميائية الضوئية وغيرها، ومن المشاكل الكبرى التي تعاني منها مدينة بغداد هي نسبة الرصاص* المضافة الى البنزين المستخدم كوقود للسيارات للتخلص من (القرقرة) في محرك السيارات ، وبما أن مادة الرصاص مادة تراكمية في حالة استنشاقها من قبل السكان ولا يمكن التخلص منها، لذا فإن تأثير البنزين كوقود يكون سلبي على صحة الانسان^(٢٧)، إن تمرکز كراجات النقل العام في مركز المدينة، وما ينتج عنه من تكدس اعداد كبيرة من السيارات، وما يرافق ذلك من حالات التوقف العشوائي في غير الاماكن المخصصة لذلك، بغية صعود أو نزول المواطنين من هذه المركبات، تؤدي مجتمعةً الى حدوث الاختناقات المرورية

وبالتالي ارتفاع معدل تلوث الهواء بالغازات المنبعثة من عوادم السيارات وكما هو مبين في الجدول (٤)، والذي يؤدي الى تفاقم هذه المشكلة هو كثرة نقاط التفتيش في هذه المناطق والطرق والشوارع العامة المؤدية لها والتي تزيد من حجم الاختناقات المرورية.

جدول (٤)

معدل تركيز الغازات الملوثة في هواء مدينة بغداد

نوع المادة الملوثة	المنطقة	معدل تركيز الغازات الملوثة	المحددات العالمية المسموح بها
الرصاص	الوزيرية	١٢ ميكروغرام/م ^٣	٢ ميكروغرام/م ^٣
	الجادرية	٠,٤٦ ميكروغرام/م ^٣	
احادي اوكسيد الكربون Co	العلاوي	٩,٧ جزء/مليون	٩ جزء/مليون
	الجادرية	٢,٥ جزء/مليون	
	محطة الاندلس	٩,٤ جزء/مليون	
	الباب الشرقي	٩,١ جزء/مليون	
ثنائي اوكسيد الكبريت So ₂	العلاوي	٠,٠٤٩ جزء/مليون	٠,١٤ جزء/مليون
	الجادرية	٠,٠٣١ جزء/مليون	
ثنائي اوكسيد الكربون Co ₂	الوزيرية	٤٨٦ جزء/مليون	٢٥٠ جزء/مليون
	العلاوي	٤٤٢ جزء/مليون	
	الجادرية	٣٩٦ جزء/مليون	
	باب المعظم	٣٨٦ جزء/مليون	
	محطة الاندلس	٣٨٠ جزء/مليون	

المصدر: ميسون طه محمود السعدي، الاثار المناخية لتلوث هواء مدينة بغداد بعوادم السيارات للمدة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٧٦ - ١٨٤.

وقد حظيت كل من منطقتي الوزيرية - لقربها من كراج باب المعظم - وعلاوي الحلة - لوجود كراج للنقل الداخلي والخارجي وقربها من المحطة العالمية - بأعلى معدلات تلوث الهواء وبمختلف الغازات الملوثة وينسب تفوق الحدود العالمية والمحلية المسموح بها، يضاف الى ذلك أن كمية الرصاص المنبعثة الى الهواء تترسب بشكل تراكمي في التربة مما يزيد من خطورة هذه المادة، ومن متابعة الجدول (٥) الذي يبين الفرق في نسبة الرصاص المترسب في التربة بين الطرق والكراجات والاحياء السكنية، إذ يتبين أن أعلى تركيز للرصاص المترسب من الهواء في التربة لمدينة بغداد في طريق (محمد القاسم) السريع، لكثافة الحركة المرورية عليه، وكونه الشارع الذي يمثل مركز انطلاق وتجمع

حركة النقل من وإلى محافظات الشمال والجنوب، فضلاً عن حركة النقل الداخلية في بغداد^(٢٨)، في حين تحظى الأحياء السكنية مثل (حي اليرموك) بنسب تركيز أقل لانخفاض حركة المرور فيها.

جدول (٥)

تركيز الرصاص في الاتربة والمرتسبة من الهواء في مدينة بغداد

المنطقة	تركيز الرصاص / ميكروغرام/غرام تربة
طريق محمد القاسم	٢٠٤٩٠
طريق المرور السريع (بغداد الجديدة)	١٤٣١٧
كراج النهضة	٤٧٥
كراج باب المعظم	٣١٥
حي اليرموك	٦٥

المصدر: محمد علي حميد، اقتصاديات التلوث البيئي . حالة الدراسة تلوث هواء مدينة بغداد بسبب عوادم السيارات . ، اطروحة دكتوراه، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، جدول (١٠٠٢)، ص ١٢٠.

٢. التلوث الضوضائي الناجم عن استمرار تشغيل المحركات اثناء التوقف فضلاً عن الاستخدام المستمر لمنبهات السيارات، الامر الذي يؤثر على حاسة السمع ويؤدي الى الاجهاد وعدم الراحة النفسية، وإن هذه الآثار تكون على أشدها إذا كانت المسافة بين مصدر الصوت والسماع قريبة، أو كلما زادت تعرض الانسان للضجيج^(٢٩)، وتسبب حركة المرور الكثيفة مصدراً للضجيج يصل الى (٥٠ - ٦٠ ديسيبل**) قد يؤدي الى الاضطرابات النفسية والفسولوجية وتخریب السمع^(٣٠).
٣. التلوث البصري الناشئ من تكديس اعداد كبيرة من السيارات في الشوارع وتوقفها في مساحات واسعة من الشوارع والتقاطعات، كما أنه بسبب الحجم المروري الكبير تندفع المركبات الى الطرق الجانبية والمناطق السكنية للتخلص من حالة الاختناق المروري، الامر الذي يسبب تأثيرات سلبية من الناحية النفسية والجمالية على السكان^(٣١)، يرافق ذلك قلة مواقف السيارات وما متوفر منها أصلاً غير متاحة بشكل سليم ما يعني تجاوز الوقوف على أماكن السير وازعاج المشاة.

الخاتمة

تعد مشكلة النقل والمرور أحد أهم المشكلات التي تعاني منها المدن الكبرى، ومنها مدينة بغداد، باعتبارها العاصمة ومركزاً سياسياً واقتصادياً مهماً، لتركز مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والإدارية والترفيهية، وارتفاع عدد السكان فيها، ويعتبر الطريق من العناصر الأساسية في عملية النقل والمرور ويؤثر تصميمه وسعته في انسيابية وسير المركبات وهذا بدوره يؤثر على الكثافة المرورية، لذا فإن حجم الشوارع والطرق وتوقف العديد منها عن العمل واغلاق الكثير من الجسور والانفاق كنوع من الاجراءات الامنية، تسبب بخلق زخم مروري كبير في الشوارع المتاحة أمام السكان، فضلاً عن تعدد نقاط التفتيش المنتشرة في مختلف الطرق والشوارع، يرافق ذلك زيادة مطردة بأعداد السيارات لاسيما بعد العام ٢٠٠٣، الامر الذي ادى الى حدوث وتزايد الاختناقات المرورية، مما ساهم برفع معدلات التلوث في المدينة.

ويظهر التلوث بفعل الاكتظاظ المروري أشكال بعدة يأتي في مقدمتها تلوث الهواء بالغازات السامة المنبعثة من عوادم السيارات والناجمة عن الاحتراق غير المكتمل للوقود في محركاتها، والتلوث الضوضائي الناتج عن الكثافة المرورية واستمرار عمل محركات السيارات رغم توقفها المؤقت في نقاط التفتيش أو عند التقاطعات، مع الاستخدام المفرط لأجهزة التنبيه، هذا بالإضافة الى ما تسببه تكديس المركبات وحركتها غير المنتظمة في محاولة للتخلص من (الازدحامات) من تشويه للمنظر العام لشوارع وطرق المدينة أو ما يعرف بالتلوث البصري، وما يعمل على تفاقم المشكلة هو عدم الالتزام بالقوانين الخاصة بتلوث الهواء، وعدم قدرة الاجهزة المختصة على فرض القوانين المتعلقة بذلك بسبب الوضع الامني الذي تعاني منه العاصمة والعراق عموماً، والحالة الاقتصادية العامة التي تسود البلاد، مع عدم توفر الاجهزة الرسمية الخاصة بالبيئة.

وفي ضوء ذلك يمكن أن توصي هذه الدراسة ببعض الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الاختناقات المرورية وبالتالي التقليل من حدة التلوث :

١. حماية المدينة من الناحية الامنية من خارج المدينة وليس من داخلها(وهذا يتطلب جهاز استخبارات قوي بإمكانه تحديد وتوقع الخطر وجهاز امني قادر على حماية المدينة دون التسبب بإزعاج السكان).

٢. فتح الطرق والجسور المغلقة لتتوزع حركة المرور بانسيابية.
٣. التقليل من نقاط التفتيش (السيطرات).
٤. تشجيع المواطن على استخدام سيارات النقل العام (الباصات) من خلال زيادة اعدادها، زيادة المناطق التي تخدمها.
٥. الزام سائقي المركبات المخصصة للنقل العام سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام، على التوقف في الاماكن المخصصة لذلك، وليس بشكل عشوائي منعاً للتأخير ومنعاً للتسبب بعرقلة المرور.
٦. اعادة العمل بمشروع المترو لاسيما وإن الفكرة قائمة رغم ما تعانيه من صعوبات التنفيذ، من الناحية الفنية والمالية، او تقديم بديل اخر وهو استخدام القطارات بالنقل الداخلي (قطار العاصمة).
٧. الحد من استخدام السيارات ذات الطرز القديمة لما تسببه محركاتها المتهالكة من زيادة في معدل انبعاث الغازات الملوثة للبيئة.
٨. العمل على فرض القوانين الخاصة بحماية البيئة، ووضع اجراءات قانونية ملزمة للحد من التلوث.

ملحق (١)

نموذج استمارة الاستبيان المستخدمة

- الجنس : ذكر انثى
- العمر التحصيل الدراسي
- المدينة..... القضاء (المركز البلدي)
- اسم المحلة السكنية
- الاسئلة الخاصة بالاستبيان
١. نوع العمل الذي تمارسه
 ٢. وسائط النقل المستخدمة في الرحلة اليومية للعمل هل هي:
سيارة خاصة وسيلة نقل عامة..... سيراً
أخرى اذكرها.....
 ٣. الشوارع الرئيسية التي تستخدمها خلال الرحلة الى العمل (اذكرها).....
 ٤. الجسور التي تمر عليها (اذكرها).....
 ٥. التقاطعات التي تمر عندها خلال الرحلة الى العمل (اذكرها).....
 ٦. أماكن الاختناقات المرورية (اذكرها)
أ. التقاطعات.....
ب . (نقاط التفتيش) السيترات.....
 ٧. عدد نقاط التفتيش التي تعبرها
 ٨. مدة التأخير الحاصلة اثناء الرحلة الى العمل.....مدة الوصول

الهوامش والمصادر

١. حيدر كمونة، مشاكل المدن الكبرى في البيئة والتنمية ، مجلة الحكمة ، بيت لحكمة ، العدد ٣٥، ٢٠٠٤، ص ١١٩.
٢. محمد شرتوح الرحبي، أثر استخدامات الضاغطة على انسيابية المرور في مدينة الموصل، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد ١، العدد ٦١، ٢٠١٠، ص ١١٣.
٣. حيدر كمونة، أهمية قطاع النقل والمرور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المقال منشور على الرابط: <http://www.almadapaper.net/sub/٠٦-٤٠٥/p١٩.htm> تم الدخول الى الموقع في ٢٩/٥/٢٠١٥، عند ١٥:١١ صباحاً.
٤. محمد شرتوح الرحبي، مصدر سابق، ص ١١٤.
٥. المصدر نفسه، ص ١١٩.
- * تشكل مدينة بغداد نسبة (١٧,٣%) من مساحة محافظة بغداد البالغة (٢٥١١٣ كم٢)
٦. سارة محمود جبيتر، العلاقة بين شبكات الطرق والنمو الحضري : منطقة الدراسة مدينة بغداد، رسالة ماجستير، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٦
٧. محمد محسن سيد، بعض سمات حركة المرور وآثارها، بحث منشور على موقع شبكة التخطيط العمراني، على الرابط:
<http://www.araburban.net/author/muhammed.html>
٨. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط ١، عمان، ٢٠١١، ص ٣٠٠.
٩. محمد شرتوح الرحبي، مصدر سابق، ص ١٢١.
١٠. سارة محمود جبيتر، مصدر سابق ، ص ١٢.
١١. محمد شرتوح الرحبي، مصدر سابق، ص ١١٧ - ١١٨.
١٢. سفيان منذر صالح، استخدام الحل الامثل لتخطيط وحل مشكلة النقل لمجتمع الدراسة، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ٤٩ - ٥٠.
١٣. سارة محمود جبيتر، مصدر سابق، ص ٩٦.
١٤. المصدر نفسه، ص ٩٩.
١٥. المصدر نفسه، ص ١٠٥.
١٦. عبد الله عطوي، جغرافية المدن، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، ط ١، بيروت، ص ١٢٦ - ١٢٧.
١٧. سارة محمود جبيتر ، مصدر سابق، ص ٢٢.

١٨. حيدر كمونة، مشاكل المدن الكبرى في البيئة والتنمية، مصدر سابق، ص ١١٩.
١٩. سفيان منذر صالح، مصدر سابق، ص ٥٠.
٢٠. حيدر كمونة، مشاكل المدن الكبرى في البيئة والتنمية، مصدر سابق، ص ١٢٠.
٢١. السيد عبد العاطي السيد، مصدر سابق، ص ٣٠٨.
٢٢. المصدر نفسه، ص ٣٠٩.
٢٣. صلاح داود سلمان الزبيدي، الاتجاهات السكانية لنمو مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ١٩٩٨، ص ٦٤ - ٦٦.
٢٤. قاسم شاكر الفلاح، التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية وأثرها على أزمة السكن في مدينة بغداد، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ٥، ٢٠٠٤، ص ٤.
٢٥. ميسون طه محمود السعدي، الآثار المناخية لتلوث هواء مدينة بغداد بعوادم السيارات للمدة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٢٦.
٢٦. المصدر نفسه، ص ١٢٨.
- *** يكون البنزين مخلوط بمركب رابع ايثيل الرصاص لرفع الرقم الاوكتيني للبنزين وتحسين خواصه ورفع كفاءة المحركات ، ولأن مادة اوكسيد الرصاص مادة صلبة لا تتطاير وتترسب على الجدران الداخلية للمحرك مما يؤدي في النهاية الى عطلها، ولهذا السبب يضاف مركب هالوجيني مثل بروميد الاثيلين والذي يتفاعل بدوره مع الرصاص ليحوّله الى بروميد الرصاص وهي مادة سريعة التطاير الامر الذي يؤدي الى خروج الرصاص من العادم بسهولة ، ومن هذا تم حل مشكلة ترسب اوكسيد الرصاص على جدران المحركات الا انها اظهرت مشكلة جديدة وهي ترسب الرصاص في رئات سكان المدن.
- للمزيد من المعلومات راجع: محمد أحمد عويضة، التلوث روماتيزم العصر، كلية العلوم، جامعة المنوفية، ط ١، مصر، ٢٠٠٤، ص ٥٢.٥١.
٢٧. محمد علي حميد، اقتصاديات التلوث البيئي . حالة الدراسة تلوث هواء مدينة بغداد بسبب عوادم السيارات . ، اطروحة دكتوراه، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١٩ - ١٢٠.
٢٨. محمد علي حميد، مصدر سابق، ص ١٢٠.
٢٩. عبد القادر عابد وآخرون، أساسيات علم البيئة، دار وائل للطباعة والنشر، ط ٣، عمان، الاردن، ٢٠٠٨، ص ١٩٣.١٩٤.

*** الديسيبل/ وحدة لقياس حدة الصوت، وهي تقيس مقدار التغيرات في ضغط الهواء التي تسببها الامواج الصوتية، وهي مقياس لوغاريتمي بمعنى إن كل زيادة في حدة الصوت بمقدار ١٠ D تمثل زيادة بمقدار ١٠ اضعاف.

٣٠. محمد علي حميد، مصدر سابق، ص ٣٣.

٣١. حيدر كمونة، الاسلوب الامثل لمعالجة التلوث البيئي لمدينة بغداد، الموضوع على الرابط الذي تم الدخول اليه بتاريخ ٢٨/٥/٢٠١٥، عند الساعة ١١:٤٥ مساء

:٢٨ <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=28>

المصادر

١. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، عمان، ٢٠١١، ص ٣٠٠.
٢. حيدر كمونة، الاسلوب الامثل لمعالجة التلوث البيئي لمدينة بغداد، الموضوع على الرابط الذي تم الدخول اليه بتاريخ ٢٨/٥/٢٠١٥، عند الساعة ١١:٤٥ مساءً :
<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&page=٢٨>
٣. حيدر كمونة، أهمية قطاع النقل والمرور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المقال منشور على الرابط: <http://www.almadapaper.net/sub/٠٦-٤٠٥/p1٩.htm> تم الدخول الى الموقع في ٢٩/٥/٢٠١٥، عند ١١:١٥ صباحاً.
٤. حيدر كمونة، مشاكل المدن الكبرى في البيئة والتنمية ، مجلة الحكمة ، بيت لحكمة ، العدد ٣٥، ٢٠٠٤، ص ١١٩.
٥. سارة محمود جببتر، العلاقة بين شبكات الطرق والنمو الحضري : منطقة الدراسة مدينة بغداد، رسالة ماجستير، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٦
٦. سفيان منذر صالح، استخدام الحل الامثل لتخطيط وحل مشكلة النقل لمجتمع الدراسة، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ٤٩. ٥٠
٧. صلاح داود سلمان الزبيدي، الاتجاهات السكانية لنمو مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ١٩٩٨، ص ٦٤. ٦٦.
٨. عبد الله عطوي، جغرافية المدن، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ص ١٢٦. ١٢٧.
٩. عبد القادر عابد وآخرون، أساسيات علم البيئة، دار وائل للطباعة والنشر، ط٣، عمان، الاردن، ٢٠٠٨، ص ١٩٣.. ١٩٤
١٠. قاسم شاكر الفلاح، التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية وأثرها على ازمة السكن في مدينة بغداد، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ٥، ٢٠٠٤، ص ٤.
١١. محمد أحمد عويضة، التلوث روماتيزم العصر، كلية العلوم، جامعة المنوفية، ط١، مصر، ٢٠٠٤، ص ٥٢. ٥١.
١٢. محمد شرتوح الرحبي، أثر استخدامات الضاغطة على انسيابية المرور في مدينة الموصل، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد ١، العدد ٦١، ٢٠١٠، ص ١١٣.

١٣. محمد علي حميد، اقتصاديات التلوث البيئي . حالة الدراسة تلوث هواء مدينة بغداد بسبب عوادم السيارات . ، اطروحة دكتوراه، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١٩ . ١٢٠ .

١٤. محمد محسن سيد، بعض سمات حركة المرور وآثارها، بحث منشور على موقع شبكة التخطيط العمراني، على الرابط:

<http://www.araburban.net/author/muhammed.html>

١٥. ميسون طه محمود السعدي، الاثار المناخية لتلوث هواء مدينة بغداد بعوادم السيارات للمدة ١٩٩٦ . ٢٠٠٦، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٢٦ .

التجاوزات السكنية على التصميم الاساس لمدينة بعقوبة

أ.م. د. تنزيه مجيد حميد*

م. د. رجاء خليل احمد*

المخلص

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضوع التجاوزات على التصميم الاساس، ولا غرابة في ذلك، فمن الواضحات التي ترتقي مرتقى المسلمات، ان البشرية شهدت خلال القرنين الماضيين تحضرا لم يسبق له مثيل تجسدت ملامحه في تزايد حجم المجتمع الحضري ، وفي تغير الاساس الوظيفي والاقتصادي له، فقد اصبح اكثر من نصف سكان الارض يعيشون في المراكز الحضرية ، ان هذا القفز غير الرشيد في عدد سكان المدن خاصة في الدول النامية يعد مؤشرا خطيرا كونه تم بشكل متسارع لا يتماشى مع القطاعات الأساسية الأخرى ، مما جعل هذه المدن عاجزة ، عن حل مشاكلها الحضرية المختلفة ، ومن هنا بدأت مشكلة التجاوزات في مدن العالم النامي بصورة عامة ، وفي مدنا العربية بصورة خاصة ، مما خلق نوعا من الصراع في داخل هذه المدن بين ما هو مخطط له وبين ما هو منفذ وقد اوجد هذا الصراع مشكلات فاقت تصور وتنبؤ القائمين على اعداد المخطط الاساس ، وعليه كثرت الدراسات التي تتناول موضوع التجاوزات على التصميم الاساس، ونأمل ان يكشف هذا البحث عن اهم التجاوزات السكنية الحاصلة على التصميم الاساس لمدينة بعقوبة لعام ١٩٩٤ والتعديلات التي اجريت عليه عام ٢٠٠٦ ، وقد تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث انصب المبحث الاول منها على اسباب هذه التجاوزات، في حين كشف المبحث الثاني عن التوزيع المكاني للاستعمالات المتجاوزة والاستعمالات المتجاوز عليها ، بينما ركز المبحث الثالث على اثار وتداعيات هذه الألفة على المجتمع الحضري في مدينة بعقوبة، وقد خرجت الدراسة بخرائط توضح هذه التجاوزات فضلا عن بعض المقترحات التي ربما تفيد الجهات المصدرة والمنفذة للقرارات ، والجهات التي يهملها امر المدينة .

* . جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم الجغرافية

E – mail : Dr.tanzeeh222@yahoo.com

* . جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم الجغرافية

E – mail : dr.rajaalolo@yahoo.com

Abstract

A lot of studies discussed the violations on master plans. It is obvious due to the needs of the past two centuries which witnessed a very great civilizing reflected in the increase of the size of urban community and the alteration of the functional and economic basis. Half of the world population now is lives in the urban centers, this unwise change in in the city population ,especially, in the developing countries is regarded as a serious indicator because of the fast and not compatible with the other basic sectors which made the cities helpless in solving the different urban problems. This was the stats of the problem of breaching master plans in the developing countries in general and in the Arab countries in particular. This created a conflict inside those cites between what is planned and what is executed. This conflict created problems that exceeded the speculations and predictions of master planners. This study was meant to discuss the violations on master plan. It is hoped that this study will shed the light on the most important residential violations in the master plan in the city of Baquba which was designed in ١٩٩٤ and the modifications in ٢٠٠٦. The study included three sections. The first section discussed the reasons of those violations while the second section investigated the spatial distribution of beaches in land uses than the breached areas, the third chapter discussed the effects and the impact of this urban disease on the community of Baquba. The study came up with maps that illustrate those violations as well as some suggestions that might be of significance to legislative and executive institutions and those who may be concerned in the city of Baquba.

المقدمة

المدينة ليست مكان تتوزع فيه استعمالات الارض على رقعتها ، بل المدينة هي الاطار المكاني الذي يعيش فيه سكانها غالبا من الولادة حتى الممات ، وعليه بات من الضروري مواجهة المشاكل الناجمة عن دينامية المجتمع الحضري وتطوره ، ولما كانت جميع المدن العراقية تعيش حاليا اوضاعا استثنائية افرزت بدورها مشاكل استثنائية تعج بالغرائبية بحيث اصبحت هذه المشاكل لا تشكل انتهاكا خطيرا لأنظمة وتشريعات تخطيط المدن فحسب ، وانما انتهاكا وتجاوزا على نعم المولى عز وجل عندما نعد الى تحويل مئات الدونمات التي تعد من اخصب الأراضي الزراعية ليس على مستوى محافظة ديالى فحسب بل على مستوى العراق الى استعمالات سكنية ، وعليه امسى من الضروري مواجهة هذه المشكلات التي تفاقمت بعد احداث عام ٢٠٠٣ في مدينة بعقوبة ، لذلك وجدنا نفسنا امام مسؤولية اختيار التجاوزات الحاصلة على التصميم الاساس الاخير لمدينة بعقوبة ودراستها طمعا منا او طموحا في ايجاد مشهد حضري متجانس ومتناغم في مدينة بعقوبة يستند الى مجموعة من القوانين التشريعية والتخطيطية

مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث في انتشار ظاهرة التجاوزات السكنية من لدن المواطنين والدولة على حد سواء على مخطط التصميم الاساس الاخير لمدينة بعقوبة وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بما يأتي:

- ماهي التجاوزات السكنية الحاصلة على التصميم الاساس لمدينة بعقوبة ؟
- هل تتباين هذه التجاوزات في نوعها وتوزيعها المكاني؟

فرضية البحث

- وجود تجاوزات سكنية على مختلف استعمالات الارض الحضرية التي اقراها وحددها التصميم الاساس لمدينة بعقوبة لعام ١٩٩٤ والتعديلات التي اجريت عليه عام ٢٠٠٦
- ولدت ظاهرة التجاوزات تغير وتداخل في استعمالات الارض الحضرية في مدينة بعقوبة عن تلك التي حددها التصميم الاساس الاخير للمدينة مما اسفر عن وجود استعمالات متناقضة جنبا الى جنب في مكان واحد .

- هنالك تفاوت مكاني في نوع هذه التجاوزات واعدادها .

هدف البحث

يهدف البحث الى محاولة حصر التجاوزات السكنية الحاصلة على التصميم الاساس الأخير لمدينة بعقوبة ، ودراسة تباينها المكاني واثار ذلك على التركيب الداخلي للمدينة .

منهج البحث

لدراسة مشكلة التجاوزات من جميع زواياها ، تم اتباع عدة مناهج ، فلدراسة تاريخ التجاوزات في مدينة بعقوبة كان لزاما اتباع المنهج التاريخي ، وفي مثل هذه الدراسات للمنهج الوصفي والتحليلي مكانه للوصول الى تفسير علمي دقيق وسليم للبيانات المتعلقة بموضوع البحث والتي تم الحصول عليها عن طريق :

- استمارة استبيان تضمنت اسئلة متعلقة ببعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للمتجاوزين، وزعت بحسب الوزن النسبي لعدد التجاوزات السكنية في كل حي .

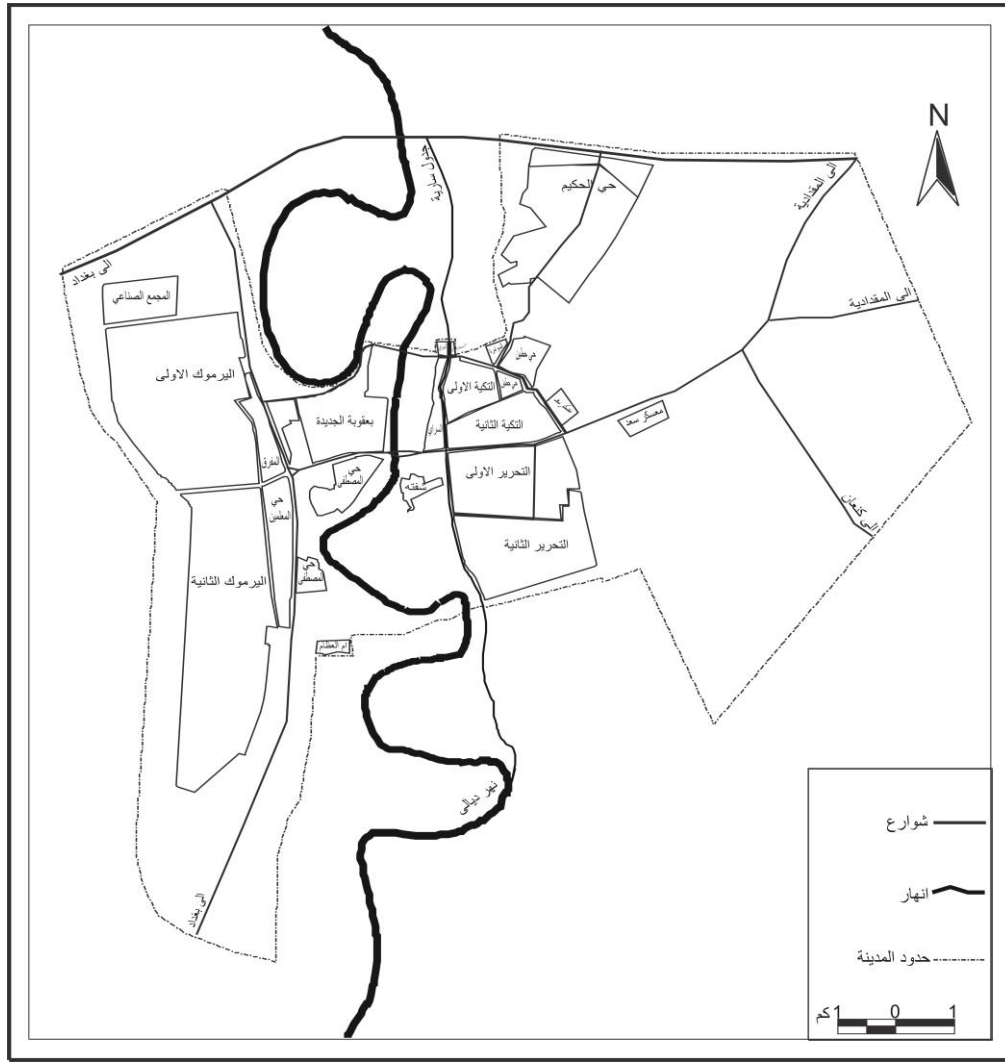
- استمارة استبيان وزعت بحسب الوزن النسبي لعدد الوحدات السكنية غير المتجاوزة في كل حي تضمنت بعض الأسئلة ابرزها هل تم تقسيم الوحدة السكنية من لدن صاحبها ام لا، ولأي سبب تم تقسيم الوحدة السكنية وتاريخ تقسيمها .

- المسح الميداني الشامل لأنواع الاستعمالات السكنية المتجاوزة والمتجاوز عليها في مدينة بعقوبة .

حدود البحث

تجسدت الحدود المكانية للبحث بالحدود البلدية لمدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى بحسب ما أقرها التصميم الاساس لمدينة بعقوبة لعام ١٩٩٤ ، وتعديلاته لعام ٢٠٠٦ خريطة (١) ، اما الحدود الزمانية للبحث فقد تناولت البيانات والمعلومات التي تم جمعها عن التجاوزات السكنية ابتداء من صدور التصميم الخاص للمدينة لعام ١٩٩٤ ولغاية عام ٢٠١٥ .

خريطة (١) احياء مدينة بعقوبة لعام ٢٠١٥



المصدر : بالاعتماد على خريطة التصميم الاساس لمدينة بعقوبة لعام ٢٠٠٦ بمقياس ١ : ٢٥٠,٠٠٠
مرئية فضائية مصححة لمدينة بعقوبة للقمر الصناعي الأمريكي LAND SAT. لعام ٢٠١٤

المبحث الاول

العوامل المؤثرة في ظاهرة التجاوزات السكنية

تختلف وتتنوع اسباب التجاوزات في اي مدينة تبعا لجملة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمدة الزمنية التي حدثت بها التجاوزات ، وفي ظل الاوضاع التي مر ويمر بها العراق ، بات من الضروري ان نستدرك ما حصل وما قد يحصل للمدينة العراقية في ظل اوضاع استثنائية جعلت مدن العراق تعيش حالة من الاربك على على جميع الاصعدة جميعها (١) ، وتتجلى حالة الاربك هذه بأوضح صورها

بمشكلة التجاوزات على التصاميم الاساس في اغلب مدن العراق على اعتبار ان هذه المدن تتشابه الى حد كبير في ظروفها لذلك اصبح من الضروري رصد اسباب هذه التجاوزات التي يمكن حصرها بما يأتي:-

١ - الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في معظم المدن العراقية، فيعد العراق من اعلى بلدان العالم خصوبة، اذ وصل معدل النمو السكاني السنوي الى (٢.٤%) للمدة من ١٩٩٧ لغاية ٢٠٠٩ (٢)، ولا تختلف مدينة بعقوبة عن ذلك، فقد تضاعف عدد سكانها ثلاثة عشر مرة للمدة من ١٩٤٧ لغاية ١٩٨٧، فبعد ان كان عدد سكانها لا يتجاوز (١٠٣٧١) نسمة في تعداد عام ١٩٤٧ ارتفع ليصل الى (١٤٤٠٥٢) نسمة في تعداد عام ١٩٨٧ (٣)، ثم وصل بحسب التقديرات التي اجريت ضمن هذه الدراسة لعام ٢٠١٤ الى (٥٦٣٧٨٩) نسمة، ولا يفوتنا ان نذكر في هذا المقام ان لتدهور الوضع الأمني في عموم مناطق محافظة ديالى منذ عام ٢٠٠٣ تداعيات خطيرة ابرزها ظاهرة التهجير او النزوح القسري لقرى ومدن كاملة الى مدينة بعقوبة، وآية ذلك النزوح الجماعي الذي حدث مؤخرا لسكان ناحيتي السعدية و جلولاء في قضاء خانقين ونزوح اغلب سكانها الى مدينة بعقوبة، وفي هذا الصدد تشير احصاءات دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة ديالى الى نزوح اكثر من (٦٧٠٠) عائلة نحو مدينة بعقوبة، وان هناك ٤٦٩٠٠٠ شخص نزحوا الى هذه المدينة في غضون المدة الممتدة من شهر حزيران ٢٠١٤ لغاية شهر اذار ٢٠١٥ (٤)، ولنا ان نتصور انعكاسات مثل هذه الهجرات الجماعية المفاجئة والضغط الذي تحدثه على جميع القطاعات في مدينة بعقوبة واولهما قطاعي السكن والخدمات .

٢ - نقص الرصيد السكاني الذي يلزمه الارتفاع المتزايد لأعداد السكان داخل مدينة بعقوبة ولما كان الاسكان بطبيعته بطئ التفاعل مع التغيرات التي تحدث في الهيكل الديمغرافي للمجتمع لذلك حدث عجزا تراكميا في الوحدات السكنية، يقابله نسبة عالية من الاندثار في الرصيد السكاني، تجلى بأبرز صوره ابان فترة التسعينات بسبب تدني المستوى المعاشي لأغلب السكان نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، مما دفع

اصحاب الوحدات السكنية الى تقسيم وحداتهم السكنية الى وحدات اصغر لغرض تأجيرها او لحل ازمة السكن لدى العائلة نفسها .

٣ - قلة مشاريع الاسكان بل انعدامها في مدينة بعقوبة منذ تسعينات القرن الماضي والى الان ، ما خلى مجمع واحد للسكن العمودي لذوي الدخل المحدود يقع في منطقة الغابات جنوب غرب المدينة على مساحة قدرها ٦٤ دونم ، يتألف من ٦٣٢ وحدة سكنية ، وقد وصل هذا المجمع السكني الى مرحلة التشطيبات النهائية ، وتوقف العمل فيه منذ اكثر من عام (٥).

٤ - ارتفاع معدل البطالة في عموم المدن العراقية ، والتي وصلت الى ١٦.٣ % في عام ٢٠٠٨ نتيجة قيام حكومة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي السابق وتسريح المتطوعين من الجيش والشرطة وقوى الامن الداخلي ومنشآت التصنيع العسكري ، فضلا عن حل وزارة الاعلام والاستغناء عن خدمات منتسبيها ، وقد ادت هذه القرارات الى تعطيل ٥٠٠٠٠ الف عامل من هيئة التصنيع العسكري الملغاة و ٦٠٠٠ عامل من وزارة الاعلام ، وما يقارب المليون من منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية والامن الداخلي وجهازي المخابرات والاستخبارات (٦) ، وقد عمد بعض اولئك الأشخاص الى ايجاد بدائل اخرى للدخل عن طريق تقسيم وحداتهم السكنية بغية تأجيرها .

٦ - تعاظم الانفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار وتوجهها منذ عام ١٩٨٠ ولحد الان نحو زيادة النفقات العسكرية التي ادت الى استنزاف العوائد المالية للدولة العراقية ، مما ترتب عليه حرمان بقية القطاعات الاقتصادية من التخصيصات المالية لتطويرها ومن ضمنها قطاعي السكن والخدمات (٧).

٧ - على الرغم من ان مدينة بعقوبة تمتلك مقومات تؤهلها لتكون الرائدة على مستوى العراق كله بإنتاج الحمضيات والتمور ، وليس ادل على ذلك من تسميتها الشائعة بأنها مدينة البرتقال ، الا ان الواقع الذي لا نغالي اذ ما وصفناه بالمرير يشير الى حدوث تدني خطير في مستوى الانتاج الزراعي ، فمثلاً تشير الاحصاءات الى ان انتاجية الشجرة الواحدة من الحمضيات قد انخفضت من (٢٦.٨) كغم في عام ٢٠٠٠ لتصل الى (٦.٤) كغم عام ٢٠٠٣ بحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغرب اسيا (ESCWA) ، ويعزى هذا التدهور في الانتاج الزراعي الى جملة من الاسباب ،منها سوء الاوضاع السياسية التي انعكست على سوء السياسة الزراعية ،وشحة الموارد المائية بسبب قيام دولة ايران بإنشاء مجموعة من السدود على نهر ديالى و روافده ، فضلا عن انتشار الامراض والآفات الزراعية الوافدة للعراق يقابلها ضعف الية مكافحة هذه الآفات مما ادى الى تدني الانتاج الزراعي، فضلا عن موت اعداد كبيرة من اشجار الفاكهة ، كل هذه العوامل شجعت الفلاح العراقي خاصة اصحاب البساتين على تجريف بساتينهم وبيعها على شكل اراضي سكنية (٨) .

٨ - غياب سلطة القانون وعجز الجهات الحكومية ذات العلاقة عن ايقاف التجاوزات والحد من انتشارها ، بل على العكس فقد صدرت مجموعة من القوانين كانت لصالح المتجاوزين وشجعت على زيادة التجاوزات من خلال تملك المتجاوزين اهمها :

قانون رقم (٣٩٧) لسنة ١٩٧٠ وقانون (٧٢١) لسنة ١٩٧١ وقانون ١٩٨٧ الذي نص على جواز ملكي الارض الزراعية والبساتين واصحاب حق التصرف بتشديد دور سكنية لهم ولأولادهم بمساحة (٣٠٠ م٢) لصاحب الارض و (٢٠٠ م٢) لكل واحد من اولاده داخل حدود التصميم الاساس ، مما كان البذرة الاولى للنمو العشوائي في بساتين مدينة بعقوبة ثم اعقبه قانون (١٥٤) لسنة ٢٠٠١ وقانون (١٥٦) لسنة ٢٠٠٣ وجميع هذه القوانين تصب في مضمونها لصالح المتجاوزين (٩).

٩ - عدم واقعية بعض المقترحات التي جاءت بها التعديلات التي اجريت عام ٢٠٠٦ على التصميم الاساس الأخير للمدينة، وهنا يقال ان اي تصميم لا ينطلق من الواقع مصيره الفشل او التعثر، اذ حددت محاور توسع المدينة باتجاه الشرق، وقد استأثر الاستعمال السكني بالنصيب الاكبر منها ،علما انها مناطق خالية من الخدمات ولا توجد بواذر على المدى القريب لتزويدها بالخدمات ،مما يعني انها حتى في حالة توزيعها على المواطنين من قبل بلدية بعقوبة، وهذا ما تم بالفعل

في بعض اجزائها فسيبقى ذلك نظريا مالم يتم تزويدها بمختلف انواع الخدمات (١٠).

١٠- ارتفاع المستوى المعاشي لشريحة الموظفين بعد عام ٢٠٠٣ ورغبة هؤلاء في امتلاك وحدات سكنية داخل حدود المدينة ،وبسبب ارتفاع سعر الارض داخل احياء مدينة بعقوبة اذ تراوح سعر المتر المربع الواحد في بعض الأحياء الراقية ما بين (٩٠٠٠٠٠ - ١٧٥٠٠٠٠) دينار (١١) ،مما اضطر الكثير منهم الى شراء قطع سكنية صغيرة (ملكية مشتركة) وتشيد وحدات سكنية صغيرة غير مرخصة عليها .

١١- جهل المواطنين بأهمية التصميم الاساس وما تضمنه هذه الوثيقة من استعمالات جرى تنظيمها وتوزيعها بنمط مدروس من خلال الربط بين استعمالات الارض لتكون متكاملة مع بعضها من جهة ومريحة للسكان من جهة اخرى (١٢).

١٢- التلکؤ في تنفيذ مخططات التصميم الاساس من قبل الجهات المسؤولة مما يعطي فرصة لظهور التجاوزات .

المبحث الثاني

التوزيع المكاني للتجاوزات السكنية في مدينة بعقوبة

لقد حددت التعديلات التي اجريت عام ٢٠٠٦ على التصميم الأساس لمدينة بعقوبة لعام ١٩٩٤ نسبة مساحة الاستعمال السكني ب (٦٩%) من المساحة الكلية للمدينة ،بلغت النسبة المشيدة منها حوالي (٢١%) ، وقد كشفت الدراسة الميدانية شيوع ظاهرة التجاوزات السكنية في جميع احياء مدينة بعقوبة ، كما كشفت عن تباين اعداد الوحدات السكنية المتجاوزة من حي سكني لآخر ، فضلا عن وجود علاقات ارتباط بين عدد من المؤشرات ، منها علاقة التجاوزات بوجود المساحات الفارغة داخل الاحياء السكنية والتي غالبا ما تخصص ضمن التصميم الاساس للخدمات بأنواعها ، كما كان لوجود الأراضي الزراعية سواء المشغولة منها بزراعة اشجار الفاكهة او المناطق الخضراء علاقة وثيقة بوجود التجاوزات ، فضلا عن وجود ارتباط بين عدد سكان الأحياء السكنية والكثافة السكانية والاسكانية وأسعار الأراضي داخل كل حي

بحجم التجاوزات فيه ، ولكي يسهل الخوض في تداعيات هذه الظاهرة من المفيد الكشف عن الكيفية التي توزعت بها هذه التجاوزات ضمن احياء المدينة والتي اتخذت الصيغ الآتية: -

١ - تجاوزات تركزت في توزيعها ضمن مكان واحد بحيث شكلت احياء جديدة داخل الأحياء السكنية نفسها ، وغالبا ما ارتبط هذا النوع من التجاوزات بوجود الأراضي الزراعية ولا سيما (بساتين الفاكهة) .

٢ - تجاوزات انتشرت داخل الأحياء السكنية شاغلة المساحات الفارغة التي غالبا ما خصصت للخدمات بأنواعها .

٣ - تجاوزات عبارة عن (تحويلات) للوحدة السكنية عن طريق تحويل جزء من مساحة الوحدة السكنية الى شقة ، وغالبا ما يتم ذلك على حساب حديقة الدار ، وسوف يتم تناول هذه الأنواع من التجاوزات وبحسب الأحياء السكنية لمدينة بعقوبة وعلى النحو الآتي :-

١ - حي اليرموك الثانية يقع هذا الحي غرب مدينة بعقوبة خريطة (١) ، ويعد من اكبر احياء المدينة من حيث المساحة اذ تبلغ مساحته الكلية (٥٧٤،٥) هكتار جدول (١) ، ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ سيادة النوع الاول من التجاوزات ضمن هذا الحي ويمكن ان يبرر ذلك انخفاض الكثافة السكنية فيه والتي لم تتجاوز (٦،٣) نسمة /هكتار، كونه من الأحياء الحديثة نسبيا التي لم يكتمل بناء الوحدات السكنية وانشاء الخدمات فيه لحد الان لذا ازدادت فيه المساحات الفارغة، فضلا عن وجود الأراضي الزراعية التي شجعت على ظهور التجاوزات السكنية التي بلغ عددها (١٩١٨) وحدة سكنية متجاوزة ظهرت على شكل تجمعات ،فقد تركزت في المنطقة الواقعة ما بين هذا الحي وحي اليرموك الاولى (٦٩٨) وحدة سكنية شغلت مساحة قدرها (٩١) هكتار في ما يسمى بقرية بني زيد .

جدول (١)

عدد السكان ومساحة الاحياء وعدد الوحدات السكنية في احياء مدينة بعقوبة لعام ٢٠١٤

ت	اسم الحي	عدد السكان /نسمة	مساحة الحي /هكتار	عدد الوحدات السكنية	الكثافة السكانية	الكثافة السكنية
١	التكية الاولى	١٨٤٦٩	٧٤.٣	٨٠٩	٢٤٨.٥	١٠.٨
٢	التكية الثانية	٨٢٠٩	١٠٤.٦	١٥٩٨	٧٨.٤	١٥.٢
٣	السراي	٥٩٩٦	٣٠.٦	٦٠٢	١٩٥.٩	١٩.٦
٤	حطين	١٦٨٠.٤	٤٨	١٠١٦	٣٥٠	٢١.١
٥	السوامرة	٩٩٤٦	٨	٢٥٦	١٢٤٣.٢	٣٢
٦	شفتة	٦٥٩٢	٤٢	٧٩٣	١٥٦.٩	١٨.٨
٧	ام العظام والحي الصناعي	١٦٩٩	١١	٢٤٩	١٥٤.٤	٢٢.٦
٨	المصطفى	١٢٦٨٣	٧٨.٣	١٦٣٧	١٤٥.٢	٢٠.٩
٩	بعقوبة الجديدة	٨٢٢٢	١٦٩.٢	١٨٣٢	٤٨.٥	١٠.٨
١٠	المفرق	٣٧٨٥٥	٤٤.٨	١٠١٣	٨٤٤.٩	٢٢.٦
١١	اليرموك الاولى	١٩٤٦٢	٥٤١.٦	٢٧٤٣	٣٥.٩	٥
١٢	اليرموك الثانية	٥١٤١٤	٥٧٤.٥	٣٦٤٧	٨٩.٤	٦.٣
١٣	المجمع الصناعي	٩٧٥٥	٨٢.٥	٨٩٧	١١٨.٢	١٠.٩
١٤	التحرير الاولى	٤٤١٣٨	٢١٣.٨	٣٧٩٨	٢٠٦.٤	١٧.٧
١٥	التحرير الثانية	٣١٢٣٥	٢٢٨.٢	٢٠٥٦	١٣٦.٨	٩
١٦	حي المعلمين	٣٩٨٩١	٨١.٥	١٢١١	٤٨٩	١٤.٨
١٧	الحكيم	٣١٩٢	٣٤٥	٧٢٩	٩.٢٥	٢.١
مج		٥٦٣٧٨٩	٢٦٨٧.٧			

المصدر :- تقديرات سكان مدينة بعقوبة لعام ٢٠١٤

- مرئية فضائية مصححة لمدينة بعقوبة للقمر الصناعي الأمريكي Land Sat لعام ٢٠١٤

ومن الجدير بالذكر ان الغالبية العظمى من هذه الوحدات بنيت بطريقة عشوائية و
بمواد بناء بسيطة وبمواصفات عمرانية متدنية، ومعظم سكانها تربطهم قرابة ومن
اصول ريفية، وقد اظهرت اجابات عينة الدراسة ان ٦٧% منهم لم يكملوا دراستهم
المتوسطة، وان معظمهم بدون دخل ثابت، ويعيشون بمستوى اقتصادي متدني، اما

التجمع الآخر فيقع في الجزء الجنوبي من هذا الحي ويسمى بقرية المهجرين صورة (١) وهي مجموعة من الوحدات السكنية التي وصل عددها الى (٢٠٤) وحدة سكنية بنيت ٩٨% منها بمادة البلوك وسقفت بطريقة العكادة (الشيلمان) وبمواصفات متدنية وهي في نمو مستمر وتشغل حاليا مساحة قدرها هكتارين تقريبا.

صورة (١) قرية المهجرين



التقطت الصورة بتاريخ ٢٥-٤-٢٠١٥

وقد شيدت على ارض الغابات التي كانت تغطي الجزء الجنوبي الغربي من مدينة بعقوبة والتي ازيلت في تسعينيات القرن المنصرم، وبحسب اجابات عينة الدراسة فأً ٨٣% من سكان هذا التجمع لم يكملوا دراستهم الابتدائية لذلك يعيش معظمهم في ظروف اقتصادية متدنية .

كما تركزت (٨٩٣) وحدة سكنية ما بين حيي المعلمين واليرموك الثانية شيدت اغلبها من مادتي الطين والبلوك وقد لوحظ من خلال الدراسة الميدانية انها تعاني من اوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة للغاية ،كما تركزت في الحافة الغربية من هذا الحي مجموعة من الوحدات السكنية المتجاوزة التي وصل عددها الى (٧٦) وحدة سكنية بنيت اغلبها من الطين، كما تركزت مؤخرا ،وبعد احداث ٢٠٠٣ مساكن عشوائية في اقصى الأطراف الجنوبية لهذا الحي وهي عبارة عن مجموعة من الصرائف صورة (٢) خريطة (٢) التي وصل عددها الى (٤٧) صريفة تضم مجموعة من الرجل ، فضلا عن النوع السابق من التجاوزات السكنية الجماعية انتشرت ايضا في هذا الحي بعض الوحدات السكنية التي شيدت هنا وهناك متخذة من المساحات التي حددها التصميم الأساس للخدمات بأنواعها مكانا لها ، وفي الحقيقة لا يزيد عدد الحالات التي تم

خريطة (٢)

- الدراسة الميدانية الممتدة من ١-٣ لغاية ١٦ - ٨ - ٢٠١٥

صورة (٢) صرائف جنوب غرب مدينة بعقوبة



مما انعكس بدوره على انخفاض اسعار الوحدات السكنية وبدلات الايجار فيه ، بل يمكن القول ان هذا الحي من اخص احياء المدينة من حيث اسعار الأراضي السكنية فيه كونه من احدث احياء المدينة، و لم تكتمل معظم الخدمات الأساسية فيه لحد الآن، فضلا عن انه من الاحياء البعيدة نسبيا عن مركز المدينة ، وعليه لم تتجاوز نسبة الوحدات السكنية المقسمة فيه (٨,٤%) من مجموع عينة الوحدات السكنية الغير متجاوزة ٠ جدول (٢)

جدول (٢) انواع التجاوزات السكنية في احياء مدينة بعقوبة لعام ٢٠١٥

ت	اسم الحي	عدد الوحدات السكنية المتجاوزة بشكل جماعي	عدد الوحدات السكنية المتجاوزة بشكل فردي	نسبة الوحدات المقسمة من مجموع الوحدات السكنية
١	التكية الاولى	٠	٢٠	٤.٥
٢	التكية الثانية	٠	٤	٧.٤
٣	السراي	٢٨٧	١٢	٥.٥
٤	حطين	١٠١٦	٠	٠
٥	السوامة	٢١٥	٨	٢.٨
٦	شفتة	٧٨٢	١٩	٦.٩
٧	ام العظام والحي الصناعي	١٤٣	٠	٠
٨	المصطفى	٧٥٣	١٣	١٩
٩	بعقوبة الجديدة	١٢٦	١٤	١٧
١٠	المفرق	١٧٦	٢١	١١.٧
١١	اليرموك الاولى	٥١٥	٣٣	١٣.٣
١٢	اليرموك الثانية	١٩١٨	٢٧	٩.٩
١٣	المجمع الصناعي	٤٤	٧	٨.٨
١٤	التحرير الاولى	٤٥٣	٣٧	٧.٧
١٥	التحرير الثانية	٣٨٩	٢٩	١١
١٦	المعلمين	١٠	٠	٢٢
١٧	الحكيم	١٢٧	٥٥	٥.٢

المصدر : - المسح الميداني الشامل للتجاوزات السكنية ابتداء من ٣-١ لغاية ١٦-٨-٢٠١٥

- دائرة بلدية بعقوبة ، قسم التجاوزات ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٥

٢ - حي حطين : يضم هذا الحي اقدم واكبر تجمع للتجاوزات في مدينة بعقوبة ، فقد بدأت الوحدات المتجاوزة بالظهور في هذا الحي منذ عام (١٩٥٩) عن طريق بناء مساكن من الطين وتسقيفها بسعف النخيل او الخشب ، وقد شيدت هذه الوحدات وهي تفتقر لأبسط متطلبات الحياة فضلا عن احتواء اغلبها على حضائر لتربية الحيوانات ، يقع هذا الحي شرق مدينة بعقوبة ولا يبعد عن مركز المدينة وقلبها التجاري سوى (٢كم)، شيدت الوحدات السكنية المتجاوزة على مساحة قدرها (٤٨) هكتار بعدد وصل الى (١٠١٦) وحدة سكنية جدول (٢) خريطة (٢) وفي الحقيقة اصبح من الصعب التكهّن بمستقبل هذه التجاوزات بعد ان تم احصاء عدد سكانها ضمن تعدادين رسميين للسكان هما تعدادي عام (١٩٨٧) وعام (١٩٩٧) اي انها اضيفت رسميا الى الحيز الحضري لكنها لم تدخل ضمن التصميم الاساس للمدينة لعام (١٩٩٤) الا انه من خلال التعديلات التي اجريت على هذا التصميم عام (٢٠٠٦) تم اضافتها الى التصميم الاساس واصبحت احد احياء مدينة بعقوبة خريطة (٢) .

ان وجود الأراضي الفارغة القريبة من مركز المدينة ساعد على وجود هذه التجاوزات وقد شجع ذلك سكانها ذوي الاصول الريفية على زراعة الخضراوات وتربية الحيوانات وتسويق منتجاتهم الى سوق المدينة القريب ، ان هذه التجاوزات وخلال عمرها الطويل الذي يمتد الى اكثر من خمسة عقود قد حدثت لها تبدلات واضحة في مواصفاتها العمرانية سواء من حيث مواد البناء او في تصميم الوحدات نفسها ، فبعد ان كانت جميعها عبارة عن بيوت من الطين اصبحت الآن تشكل خليطاً غير متجانس من الوحدات المتهرئة المبنية من الطين ، وبين وحدات سكنية اخرى افضل حالا مقارنة بالوحدات السابقة يمكن عدها متوسطة النوعية تعود اغلبها الى ثمانينيات القرن الماضي ، كما ظهر مؤخراً نوع جديد من الوحدات السكنية ضمن هذه المنطقة بنيت اغلبها بمواد مقاومة كالطابوق والاسمنت وحديد التسليح صورة (٣) .

وصل عدد سكان هذا التجمع من المتجاوزين الى (١٦٨٠٤) نسمة في عام ٢٠١٤ جدول (١) ولما كان هذا الحي بأكمله عبارة عن تجاوزات ، لذا اقتصر التجاوز فيه على النوع الأول ولا حاجة لذكر النوعين الآخرين من انواع التجاوزات .

٢ - حي شفته : يقع هذا الحي في الجانب الشرقي لمدينة بعقوبة على الضفة اليسرى لنهر ديالى ويعد من احياء المدينة الصغيرة المساحة فلا تتجاوز مساحة هذا الحي (٤٢) هكتار جدول (١) وفي الحقيقة تمثل التجاوزات السكنية المسجلة ضمن هذا الحي اخطر التجاوزات في مدينة بعقوبة ، فقد تجاوزت هذه المشيدات السكنية على اخصب الأراضي الزراعية ليس في مدينة بعقوبة فحسب بل في محافظة ديالى تلك الاراضي المحاذية للجانب الأيسر لنهر ديالى ذات التربة الخصبة والتي استغلت منذ مئات السنين بزراعة الحمضيات والنخيل .

ففي ظل غياب سلطة القانون والرقابة الحكومية بعد احداث عام (٢٠٠٣) تم تجريف هذه البساتين من قبل اصحابها وبيعها على شكل قطع اراضي سكنية ، ولوقوع هذه البساتين في قلب المدينة خريطة (٢) وبالقرب من مركزها التجاري ومن جميع مؤسسات الدولة الحيوية شجع العديد من سكان مدينة بعقوبة انفسهم على شراء هذه الأراضي، لذلك اثبتت الدراسة الميدانية ان ٩١% من متجاوزي هذه المنطقة هم من سكنة مدينة بعقوبة نفسها على عكس التجاوزات السكنية في حي اليرموك الثانية و حطين، بلغ عدد الوحدات المتجاوزة في حي شفته (٧٨٢) وحدة سكنية جدول (٢) تجاوزت جميعها على الأراضي الزراعية (البساتين) وبنيت بأحدث الطرز العمرانية بحيث

يرتقي اغلبها لمستوى القصور صورة (٤) وان ٨٢% من اصحابها قد اكملوا دراستهم الجامعية وهم من كبار موظفي الدولة كالقضاة والأطباء والأكاديميين وضباط الجيش والشرطة والتجار ، ودليل ذلك طبيعة الوحدات السكنية المشيدة فضلا عن طبيعة الخدمات التي تمكن هؤلاء من ايصالها الى مناطقهم وعلى حسابهم الخاص في اغلب الاحيان ، او معتمدين على نفوذهم في احيان اخرى، ومنها مد شبكات الماء والكهرباء، ورصف وتعبيد الشوارع الممتدة داخل مناطقهم وعلى حسابهم الخاص ايضا صورة (٥)، بحيث كانت المحصلة النهائية لهذه الخدمات ان اصبحت مناطقهم تضاهي ارقى احياء المدينة وقد عزز ذلك مميزات اخرى انفرد بها موقع هذا الحي من حيث قربه من مركز المدينة التجاري ، فلا يبعد عنه سوى (١٥٠٠) م وكذلك قربه من معظم مؤسسات الدولة الحيوية ، مما ترتب على ذلك ارتفاع اسعار الوحدات السكنية

المتجاوزة وبدلات الايجار الناتجين عن ارتفاع سعر الأرض بحيث تراوح سعر المتر المربع الواحد ما بين (٥٠٠ - ٧٠٠) الف دينار على الرغم من انها ارض زراعية (١٤) و من خلال استقراء مؤشرات جدول (٢) يلاحظ ان الوحدات السكنية المتجاوزة بشكل جماعي هي اوضح التجاوزات في هذا الحي فقد وصل عددها الى (٧٨٢) وحدة سكنية تركزت في ثلاث مواقع احتل الموقع الاول منها الأجزاء الشمالية الشرقية من هذا الحي بعدد وصل الى (٢٦٧) وحدة سكنية ،في حين تركزت (١٣١) وحدة سكنية في الاجزاء الغربية من هذا الحي محاذية بموقعها هذا الضفة اليسرى لنهر ديالى ،اما التجمع الثالث فقد احتل الاجزاء الجنوبية من هذا الحي بعدد وصل الى (٣٨٤) متخذا كسابقه من اراضي البساتين المجرفة مكانا له ،اما بالنسبة للتجاوزات الفردية فلم تتجاوز (١٩) وحدة سكنية اتخذت من البساتين وبعض الساحات الفارغة مكانا لها ، ولا يفوتنا ان نذكر في هذا المقام ان النوع الثالث من التجاوزات اخذ ينتشر مؤخرا ضمن هذا الحي، فقد وصلت نسبة الوحدات السكنية المقسمة الى (٦,٩ %) من مجموع عينة الوحدات السكنية غير المتجاوزة .

حي المصطفى :- يقع هذا الحي الذي تبلغ مساحته (٧٨,٣) هكتار جدول (١) في الجانب الغربي من مدينة بعقوبة على الضفة اليمنى لنهر ديالى خريطة (١) وتحاذيه بساتين الحمضيات من الشرق والجنوب، التي كانت السبب الرئيس لظهور التجاوزات في هذا الحي الذي يعد من احياء المدينة الراقية ،لقد بلغ عدد الوحدات السكنية المتجاوزة في هذا الحي (٧٥٣) وحدة جدول (٢) شيدت اغلبها ضمن ثلاثة مواقع الاول هو تجمع الوحدات السكنية الذي يقع شرق هذا الحي

صورة (٣) تجاوزات حي حطين



صورة (٤) وحدة سكنية متجاوزة في حي شفته



التقطت الصورتين بتاريخ ٢٢-٣-٢٠١٥

حيث وصل عدد الوحدات السكنية فيه الى (٢٥٩) وحدة تجاوزت جميعها على بساتين الفاكية ، وقد لوحظ من خلال الزيارات الميدانية ان هذه الوحدات قد بنيت بمواصفات عمرانية عالية ويطرز حديثة صورة (٦)، كما تركزت (٩٨) وحدة في جنوب هذا الحي بمحاذاة نهر دياالى متخذة ايضا من اراضي البساتين بعد تجريفها مكانا لها ، بنيت اغلبها من مادة البلوك وبمواصفات اقل بقليل من سابقتها، كما ساعد وجود الأراضي الفارغة والأراضي الزراعية في غرب المدينة على ظهور التجاوزات السكنية التي وصل عددها الى (٣٩٦) وحدة سكنية بنيت اغلبها بمادة البلوك ايضا ،وفي الحقيقة لم تشيد الوحدات الأخيرة بطريقة منظمة وترتبط بينها شوارع عضوية ذات نهايات مغلقة غالبا ،وتختلف كثيرا عن التجمعين السابقين من حيث مواد البناء وطرزه ، فقد شيد البعض منها بمواصفات عمرانية جيدة ، في حين شيد البعض الاخر بطريقة عشوائية واتخذ البعض الاخر بين ذلك سبيلا كما كشفت الدراسة الميدانية ان ٩١% من اصحاب هذه الوحدات هم اصلا من سكنة هذا الحي ، وبسبب ارتفاع اسعار الارض ضمن هذا الحي حيث وصل سعر المتر المربع الواحد من الارض الى (٧٥٠٠٠٠) دينار في بعض اجزائه ، لذلك انتهز ابناء هذا الحي فرصة تجريف البساتين المحاذية له من قبل اصحابها واشتروا الجزء الاكبر من الاراضي المجرفة

رغبة منهم بالعيش بالقرب من ذويهم واقاربهم، كما ان لموقع هذا الحي وسط مدينة بعقوبة وقربه من اغلب مؤسساتها التجارية والخدمية والصحية والاجتماعية والترفيهية ، فضلا عن استقرار وضعه الأمني مقارنة مع باقي احياء المدينة الاخرى كلها عوامل عززت انتشار التجاوزات فيه ، بقي ان نذكر ان كل هذه التجاوزات حديثة الولادة افرزتها تداعيات احداث عام ٢٠٠٣ فلم يكن لوجودها اثر قبل هذا التاريخ ، كما لوحظ تفشي ظاهرة تقسيم الوحدات السكنية الى وحدات اصغر ضمن هذا الحي بشكل يفوق وجودها في احياء المدينة الأخرى فقد وصلت نسبة الوحدات المقسمة الى (١٩%) من مجموع عينة الوحدات السكنية الغير متجاوزة ضمن هذا الحي والتي شكلت عينة الدراسة ، ومن الواضحات التي لا تخفى على من يتجول في انحاء هذا الحي هي شيوع

صورة (٦) تجاوزات حي المصطفى



صورة (٥) تعبيد الشوارع في تجاوزات حي شفته



التقطت الصورتين بتاريخ ٢٨-٤-٢٠١٥

ظاهرة الوحدات السكنية المقسمة ضمن الجهة الشرقية من هذا الحي بشكل يفوق باقي اجزاء الحي الأخرى فقد لوحظ ومن خلال المسح الميداني لثلاثة شوارع ضمن هذا الجزء من الحي على سبيل المثال لا الحصر وجود (١٦) وحدة سكنية تم تقسيمها من مجموع (٢٠) وحدة سكنية يضمها كل شارع من هذه الشوارع ، ويمكن تبرير ذلك بارتفاع سعر الأرض ضمن هذا الجزء فقد تراوح سعر الأرض في هذا الجزء ما بين (٦٥٠ - ٧٥٠) الف دينار للمتر المربع الواحد ،فضلا عن ان مساحة جميع الوحدات السكنية فيه هي (٣٠٠) م^٢ (١٥)، كذلك كان للكثافة السكنية التي ارتفعت ضمن هذا الحي لتصل الى (٢٠,٩) دور في ارتفاع اعداد الوحدات السكنية المقسمة فيه جدول

(١)، اما النوع الثالث من الوحدات السكنية المتجاوزة فقد سجلت حالات فردية انتشرت هنا و هناك فلم يتجاوز عددها (١٣) وحدة من مجموع الوحدات السكنية المتجاوزة.

٤ - حي التحرير الثانية : - يقع هذا الحي في الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة بعقوبة ، تبلغ مساحته الاجمالية (٢٢٨,٢) هكتار جدول (١) وهو من الاحياء التي ظهرت وتوسعت في ثمانينيات القرن الماضي عندما كانت محاور توسع المدينة تتجه نحو الأجزاء الجنوبية الشرقية ضمن تصميم عام (١٩٨٥) وتعديلاته لعام (١٩٨٨) وتصميم عام (١٩٩٤) ، ان وجود الأراضي الزراعية والاراضي الفارغة والتي خصص اغلبها للاستعمالات السكنية والخدمات شجع على وجود التجاوزات السكنية التي بدأت اعدادها تتزايد بشكل مقلق ،بحيث وصل عددها الى (٤٥٣) وحدة سكنية ظهر اغلبها على شكل تجمعات وبأماكن مختلفة من هذا الحي ، فقد تركزت (١٢٩) وحدة سكنية في منطقة ال (١٦٠) او ما تسمى بمنطقة الضغط العالي نسبة الى برج الضغط العالي للكهرباء ، كما تركزت (٧٩) وحدة سكنية قرب دور الضباط الأولى والثانية حول جامع الأنفال و (٣٨) وحدة سكنية يطلق عليها قرية الحاج بطل صورة (٧) بالقرب من جامع الصديق و (٢٥) وحدة سكنية في منطقة البستان و (١٠٢) وحدة سكنية خلف مستشفى الحياة و (٣٩) وحد سكنية في منطقة المتميزين و (٢٤) وحدة سكنية خلف العمارات السكنية و(١٧) وحدة سكنية بالقرب من الدور الجاهزة اما الوحدات المتجاوزة التي انتشرت هنا وهناك فقد كان عددها (٣٧) وحدة اتخذت من المساحات الفارغة مكانا لها ، وفيما يخص النوع الثالث من التجاوزات فقد انخفضت نسبته في هذا الحي لتصل الى (٨ ، ٧%) من مجموع عينة الوحدات السكنية الغير متجاوزة ضمن هذا الحي جدول (٢)، ويمكن ان يعزى ذلك الى انخفاض الكثافة السكنية فيه جدول (١) وإلى انخفاض اسعار الأرض الذي انعكس بدوره على انخفاض اسعار الوحدات السكنية وبدلات ايجارها .

٥ - حي السراي :- يقع حي السراي في الجزء الشرقي من المدينة على الضفة اليسرى لنهر ديالى خريطة (١) تبلغ مساحته الكلية (٣٠.٦) هكتار، ويعد نواة المدينة القديمة ببيوته التراثية ذات الباحة الوسطية والبناء الشرقي والتي تشغل الجزء

الشمالي منه ، ان لوقوع هذا الحي بالقرب من المنطقة التجارية المركزية لمدينة بعقوبة والتي لا يفصله عنها سوى شارعي فهمي سعيد ومصطفى جواد، فضلا عن وجود بساتين الفاكهة التي تحاذي الجزء الغربي من هذا الحي مع امتداد نهر ديالى دور في ظهور التجاوزات فيه والتي وصل عددها الى (٢٨٧) وحدة سكنية احتلت اراضي بساتين الفاكهة بعد تجريفها بعد عام ٢٠٠٣ ،وكونت ثلاث تجمعات سكنية شيدت بأرقى المواصفات سواء من حيث مواد البناء أو طرازه ،وقد كشفت الدراسة الميدانية ان الغالبية العظمى من متجاوزي هذه الوحدات هم من ابناء الحي نفسه ،ممن يقدرون قيمة هذا المكان الذي يقع في قلب المدينة وبالقرب من مؤسساتها الحيوية ،لقد تركزت (١٢٠) وحدة سكنية متجاوزة شمال هذا الحي، اما التجمع الثاني من الوحدات المتجاوزة والتي يبلغ عددها (١٤٦) وحدة فقد شيدت بعد تجريف بساتين الحمضيات الممتدة بموازة الضفة اليسرى لنهر ديالى ،علما ان هذا المكان حصريا وبالتحديد الشريط المطل منه على نهر ديالى والممتد من الجسر الحديدي الى جسر الجمهورية وبعمرق (٥٠) م داخل البساتين كان قد حدد ضمن التصميم الاساس الاخير لإنشاء فنادق وكازينوهات (١٦) اما التجمع الثالث وهو عبارة عن (٢١) وحدة سكنية شيدت في الجزء الجنوبي من هذا الحي على ارض بستان بعد تجريفها من قبل صاحبها، اما عن الوحدات السكنية المنفردة والتي انتشرت هنا وهناك داخل بعض البساتين صورة (٨) فقد بلغ عددها (١٢) وحدة سكنية جدول (٢) ولا يفوتنا ان نذكر ضالة النسبة التي مثلتها الدور المقسمة ضمن هذا الحي والتي لم تتعدى (٥,٥%) من مجموع العينة التي مثلت الدور الغير متجاوزة على الرغم من ارتفاع سعر الارض الذي تجاوز مليون دينار للمتر المربع الواحد في اجزاءه المطلة على شارع فهمي سعيد ، وبالرغم من ان معظم الوحدات السكنية التي تقع جنوب هذا الحي ذات مساحة تتراوح ما بين (٤٠٠ - ٦٠٠ م^٢) ، الا ان ظاهرة تقسيم الوحدات السكنية لم تنتشر بشكل واسع ويمكن ان يعزى ذلك الى سببين، اولهما ان اغلب الوحدات السكنية التي تقع شمال هذا الحي لا تتجاوز مساحتها (١٠٠ - ١٥٠ م^٢) في احسن الاحوال لذلك لا يمكن تقسيمها لصغر مساحتها ، وثانيهما اتجهت اغلب انظار سكان هذا

الحي للمساحات المجرفة وشيدوا وحدات سكنية عليها، فضلاً عن شيوع التجاوزات التجارية في اجزاءه الغربية المطلة على شارع فهمي سعيد والتي تحاذي المنطقة التجارية المركزية.

صورة (٨) تجاوزات حي السراي



صورة (٧) تجاوزات حي التحرير الثانية



التقطت الصورتين بتاريخ ٢٧-٣-٢٠١٥

٦- ام العظام والحي الصناعي بالرغم من ان عدد الوحدات المتجاوزة في هذا الحي لا يتجاوز (٣٤٣) وحدة سكنية، الا انه من خلال الزيارات الميدانية المتكررة لهذا الحي يمكن التكهّن بأن هذه التجاوزات اذ ما استمرت سوف تبتلع بتناميها السريع جميع الاراضي الزراعية المحيطة بها، زيادة على ذلك شكلت هذه التجاوزات العشوائية في مواد بنائها التي تتباين ما بين الطين والبلوك والطابوق وفي بساطة بنائها الريفي وفي توزيعها وفي تداخل الاستعمالات فيما بينها مشهد حضري غير متجانس، ولقد ظهر ان معظم هذه التجاوزات قد حدثت من قبل اصحاب البساتين انفسهم اي من سكنة هذا الحي واقاربهم، وفي عام (٢٠١٠) وبعد المباشرة بتشديد جسر على نهر دياالى وطريق يعمل على ربط الجزء الشرقي من مدينة بعقوبة بجزئها الغربي مرورا بهذا الحي زادت التجاوزات السكنية فيه كما ارتفعت اسعار الاراضي والتي بالرغم من ارتفاعها تعد مناسبة في سعرها قياسا مع اسعار الاراضي في باقي احياء المدينة الاخرى، مما شجع بعض الاشخاص على شراء الاراضي الزراعية المحيطة بهذا الحي وتقسيمها وبيعها لذلك ازداد عدد هذه التجاوزات بحيث

وصلت الى شارع فتح الفتوح متعددة بذلك ليس على الاراضي الزراعية فحسب بل على محارم الطريق الذي يعد جزء من الطريق القديم الذي يربط مدينة بعقوبة بمدينة بغداد صورة (٩)، ومن البديهي ان لا تسجل الزيارات الميدانية وجود النوعين الآخرين من التجاوزات لعوامل ترجع لخص الارض الزراعية المحيطة بهذا الحي ، فضلا عن ان معظم سكان هذا الحي من اصول ريفية لا يحبذون العيش بوحدات سكنية صغيرة ، بعد هذا الاستعراض الموجز للأحياء الرائدة في التجاوزات ضمن مدينة بعقوبة بقي ان نذكر ان باقي احياء المدينة لم تخلو هي الأخرى من وجود التجاوزات بكل انواعها لكن بأعداد ايسر ، ولو امعنا النظر في جدول (٢) نستدرك ذلك ، ان خلو معظم هذه الاحياء من البساتين والاراضي الزراعية او قلتها يمكن ان يفسر انخفاض اعداد الوحدات السكنية المتجاوزة في بعضها ، كذلك شيوع انواع اخرى من التجاوزات فيها كالتجاوزات التجارية مثل حيي المفرق والمعلمين كما ان البعض منها كحيي التكية الأولى والثانية من الاحياء القديمة في المدينة التي اكتمل بنائها وتشيد الخدمات فيها ، ولم تعد هنالك فضاءات يمكن التجاوز عليها ، والحال ذاته بالنسبة لحي بعقوبة الجديدة الذي تجاوزت فيه الوحدات السكنية على مقبرة الشريف الرضي وغالبا ما تم التجاوز من قبل اصحاب الوحدات السكنية المحيطة بالمقبرة صورة (١٠).

المبحث الثالث

تداعيات التجاوزات السكنية في مدينة بعقوبة

تنبئ سرعة التيار الجارف للتجاوزات السكنية بتدني نوعية الحياة ذاتها في مدينة بعقوبة ، مما سيضع جملة عقبات امام المهتمين بشأن المدينة يصعب التغلب عليها بل قد يستحيل ذلك كلما تأخرت آليات معالجة هذه الظاهرة ، لذلك سوف نحاول حصر تداعيات التجاوزات السكنية على المجتمع الحضري في مدينة بعقوبة بما يلي:-

صورة (٩) التجاوزات السكنية في ام العظام صورة (١٠) التجاوزات السكنية على مقبرة الشريف



١- انهيار اقتصاد المدينة اذ تشير احصائيات شعبة زراعة بعقوبة المركز الى فقدان اكثر من (٥٥٧٢) دونم من بساتين الفاكهة التابعة لمدينة بعقوبة والقرى المجاورة لها (١٧)، وان معظم اراضي هذه البساتين المجرفة قد تحولت الى مشيدات سكنية بالدرجة الأولى بعد ان كان انتاجها من الفاكهة والتمور يغطي السوق العراقية وبعض الأسواق العربية .

٢-تشوه النسيج العمراني داخل مدينة بعقوبة وخير ما يجسد ذلك التكتلات العمرانية المتجاوزة التي انتشرت في احياء اليرموك الأولى والثانية وحطين والتحرير الأولى، فأغلبها عبارة عن وحدات سكنية بنيت بمواد مختلفة كالطين والبلوك والصفوح وشيدت سقوف البعض منها بالخشب او الشيلمان وبشكل عشوائي وفوضوي في قلب الأحياء السكنية، فضلا عن طبيعة الشوارع الملتوية الضيقة التي تربطها مما اعطى للمدينة مشهدا حضريا مشوها وغير متجانس .

٣- تشكل التجاوزات حملا ثقيلا على جميع انواع الخدمات ، خاصة خدمتي الكهرباء والماء الصالح للشرب ، ويمكننا ان نتصور جسامه هذه المشكلة اذا ما علمنا ان هنالك ثلاث محطات تغذي احياء مدينة بعقوبة بالطاقة الكهربائية، صممت لتعمل بحمل مفروض يصل الى (١٧٤) ميكا واط ،بينما لا يتعدى الحمل الفعلي لها (٨٢) ميكا واط (١٨) ، وبوجود التجاوزات السكنية تفاقمت مشكلة النقص في خدمة الكهرباء في جميع احياء المدينة بحيث وصل الانقطاع في التيار الكهربائي الى اكثر من (١٢) ساعة في اليوم الواحد اثناء فصل الصيف ،وفيما يخص خدمة

الماء الصالح للشرب فهي ليست بأحسن حالا من سابقتها، فبالرغم من وجود محطة رئيسية تغذي معظم احياء المدينة، فضلا عن وجود اربع محطات فرعية (وحدات مجمعة) (١٩)، الا ان هنالك شحة قد تتحول الى انقطاع الماء الصالح للشرب في بعض الأحياء الى ثلاثة او اربعة ايام اثناء فصل الصيف، ولقد ولد وجود التجاوزات السكنية عجزا اضافيا في هذه الخدمة في الأحياء التي تزداد فيها اعداد التجاوزات، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن وجود شحة في الماء الصالح للشرب في حي شفته على سبيل المثال لا الحصر يكاد يستمر طوال فصل الصيف، وقد اكد سكان هذا الحي ان شحة المياه تزامنت مع وجود التجاوزات السكنية التي احتلت شمال هذا الحي مما قلل بدوره من كميات المياه الواصلة الى المناطق الجنوبية ففي الوقت الذي يعاني فيه هؤلاء من عجز في كمية المياه الواصلة اليهم ينعم اصحاب الوحدات السكنية المتجاوزة بوفرة هذه المياه، ولحسن الحظ رصدت الدراسة الميدانية التعدي الصارخ لأصحاب الوحدات السكنية المتجاوزة على شبكة المياه ضمن هذا الحي صورة (١١)

٤- وجود ضغط على مختلف انواع الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية خاصة ضمن الأحياء التي ترتفع فيها نسبة التجاوزات، وقد كشفت الزيارة الميدانية لثانوية الآمال للبنات في حي التحرير ان عدد الطالبات في الشعبة الدراسية الواحدة قد وصل الى اكثر من (٤٥) طالبة، البعض منهم يجلسن على الأرض، ولم يكن الحال بأفضل من ذلك عند زيارة مدرستي متوسطة العراق للبنين في حي المصطفى، وابتدائية شفته المختلطة في حي شفته.

٥- انتشار بعض الظواهر الدخيلة، ابرزها ظاهرة التسول التي يستنكرها سكان مدينة بعقوبة ذو الآصول الريفية في معظم شوارع المدينة وتقاطعاتها الرئيسية واسواقها (صورة ١٢)، وتتضاعف خطورة هذه الظاهرة اذا ما علمنا انها تتم بشكل مهيكلي وان (٩٨%) من هؤلاء المتسولين هم من النساء والأطفال ومن خلال تتبعهم ولقاء البعض منهم، اتضح ان اغلبهم من ساكني الصرائف التي تقع جنوب غرب المدينة، ومما لا يصعب التكهّن فيه ان هذه الصرائف بما تعانيه من ظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية سيئة يمكن ان تتحول الى ملاذ يضم الخارجين على

القانون ، كما بدأت تظهر وبنشاط العمالة الهامشية عن طريق ممارسة بعض الأطفال دون سن العاشرة بعض الأنشطة التي يمكن عداها وجها اخر للتسول ،كبيع المياه والمناديل في شوارع المدينة وتقاطعاتها ،ولنا ان نتصور ما قد يتعرض له هؤلاء الاطفال من انحرافات من المؤكد انها ستؤثر سلبا على سلامة وعافية المجتمع الحضري.

٦- بدأت مدينة بعقوبة تعاني من ظاهرة تريف المدن عن طريق قيام بعض المتجاوزين بممارسة تربية الحيوانات داخل منازلهم وتركها ترعى خارجا لتحصل على غذائها من النفايات المنزلية خاصة ضمن تجاوزات حي حطين وام العظام واليرموك الأولى والثانية والمفرق ،فقد كشفت الدراسة الميدانية عن وجود الحيوانات كالأبقار والاغنام والماعز ترعى حتى في ارقى احياء المدينة كحي المصطفى وبعقوبة الجديدة صورة (١٣) و(١٤)

صورة (١١) تزويد التجاوزات بشبكة الماء في هي شفته
صورة (١٢) ظاهرة التسول في تقاطع هي المصطفى



التقت الصورتين بتاريخ ٢٣-٤-٢٠١٥

صورة (١٤) حيوانات ترعى في حي

صورة (١٣) حيوانات ترعى في حي بعقوبة الجديدة
المصطفى

التقطت الصورتين في ٢٣-٤-٢٠١٥

٧- زادت التجاوزات من انتشار ظاهرة التلوث البيئي بمختلف اشكاله في مدينة بعقوبة فتطرح التجاوزات السكنية الكثير من النفايات المنزلية ، التي تعاجزت الجهات البلدية عن ازالتها بشكل يومي منتظم ،اما التلوث البصري فيتجلى بأوضح صوره باستخدام متجاوزي التجمعات السكنية في بعض الأحياء مواد بناء وتشطيبات متنوعة وغير متجانسة وتصاميم لا تتناغم مع المشيدات السكنية الموجودة فعلا، مما اعطى مشهدا حضريا مشوها كما، ان ازالة العديد من بساتين الفاكهة والمساحات الخضراء داخل مدينة بعقوبة سوف يوسع من ظاهرة التصحر، فضلا عن تدهور التربة وحرمان المدينة من حزامها الاخضر الذي كان له دور كبير في تنقية هواء المدينة .

الاستنتاجات

- ١- عملت ظاهرة التجاوزات على حدوث تغير وتبدل في استعمالات الارض الحضرية لمدينة بعقوبة عما جاء بها التصميم الاساس المعد للمدينة مما انعكس على ضعف في كفاية وكفاءة معظم انواع الخدمات التي تقدمها المدينة لقاطنيها .
- ٢- كان للنمو السكاني لمدينة بعقوبة فضلا عن موجات النزوح التي تعرضت لها المدينة مؤخرا دور في ظهور مختلف انواع التجاوزات وبالأخص التجاوزات السكنية .
- ٣- اغلب التجاوزات السكنية واكثرها خطرا هي تلك التجاوزات التي احتلت الأراضي الزراعية المتمثلة ببساتين الفاكهة ذو التربة الخصبة لصعوبة ازالتها ، وحتى في حالة ازالتها فذلك لا يرجع للمدينة وشاحها الأخضر الذي كان يحفها من الشمال الى الجنوب .
- ٤- كان لغياب سلطة الدولة بعد احداث عام ٢٠٠٣ والفساد الاداري وضعف دور الرقابة البلدية ومن ثم استشعار المواطن بعدم وجود رقابة تلزمه بنوع الاستعمال دور كبير في انتشار ظاهرة التجاوزات في جميع احياء مدينة بعقوبة .
- ٥- شعور سكان مدينة بعقوبة بالاختناق الحضري ففي الوقت الذي تتجه فيه مدن العالم نحو الاهتمام بالاعتبارات الجمالية تعمل التجاوزات وبامتياز على ضياع المسحة الجمالية التي اضفتها بساتين الفاكهة المحاذية لنهر ديالى على مدينة بعقوبة .

المقترحات

- ١- وضع سياسات ومعالجات لتأهيل بعض التجمعات السكنية المتجاوزة التي اصبح عدد وحداتها يفوق عدد الوحدات السكنية لبعض الأحياء بحيث اصبحت تشكل احياء داخل الأحياء السكنية نفسها ، وايقاف الزحف السكاني نحو اراضي البساتين واصدار قوانين تجرم عملية تجريف البساتين ووضع عقوبات صارمة بحق المخالفين .
- ٢- على الجهات الحكومية المسؤولة كوزارة التخطيط ووزارة الاعمار والاسكان وضع وتنفيذ المشاريع الاسكانية العمودية لذوي الدخل المحدود بأثمان بسيطة او ان تقسط اثمانها على مدد طويلة الأجل للحد من ظاهرة التجاوزات السكنية .
- ٣- وضع عقوبات رادعة وبالشكل الذي يؤمن لها التنفيذ لوقف ظاهرة تقسيم الوحدات السكنية ، وتفعيل دور البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء لتكون اكثر فاعلية للحد من هذه الظاهرة .
- ٤- التحكم في انظمة استعمالات الارض ومحاولة اصدار مخططات تصاميم اساس تأخذ بنظر الاعتبار التحولات والتبدلات التي تحدث في المجتمع لا ان تكون هذه المخططات عبارة عن نماذج مستوردة او محاولة لمشاكلة الآخر ،فضلا عن توعية المواطن بضرورة الالتزام بالقوانين التخطيطية من اجل العيش في بيئة حضرية سليمة .

الهوامش

- ١- حيدر عبد الرزاق كمونة ، وداد سلمان الغزاوي ، الزحف العمراني على المناطق الخضراء وأثاره البيئية على مدينة بغداد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢١ ، ٢٠٠٩ ص ٢٠
- ٢- كامل علاوي كاظم ، البطالة في العراق ، الواقع ، الاثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ص ١٠
- ٣- محمد يوسف الهيتي ، مدينة بعقوبة دراسة لتركيبها الداخلي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ص ١
- ٤- دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة ديالى ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٥
- ٥- دائرة اسكان ديالى بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٠
- ٦- حسناء ناصر ابراهيم ، البطالة وخلق العمل احدى تحديات الوضع الراهن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢٩ ، ٢٠٠٩ ، ص ٧١
- ٧- مالك عبد الحسين احمد ، البطالة في العراق ، الاسباب والنتائج والمعالجات ، الكلية التقنية الادارية ، البصرة ، ص ٣
- ٨- تنزيه مجيد حميد ، التمثيل الكارتوغرافي تغير الغطاء النباتي في مدينة بعقوبة ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد ١ ، العدد ٦٥ ، ٢٠١١
- ٩- مديرية التخطيط العمراني في محافظة ديالى ، القسم الفني ، بيانات غير منشورة
- ١٠- مديرية التخطيط العمراني في محافظة ديالى ، التقرير الخاص بتعديلات عام ٢٠٠٦ للتصميم الاساس لعام ١٩٩٤ لمدينة بعقوبة
- ١١- اصحاب مكاتب بيع الاراضي والعقارات في حي بعقوبة الجديدة
- ١٢- Davis , Kenneth p, Land use ,mcgraw- Hill Book Company ,New York , ١٩٧٦ , p ٢٥
- ١٣- اصحاب مكاتب بيع الاراضي والعقارات في حي اليرموك الثانية
- ١٤- اصحاب مكاتب بيع الاراضي والعقارات في حي شفته
- ١٥- اصحاب مكاتب بيع الاراضي والعقارات في حي المصطفى

- ١٦- مديرية التخطيط العمراني في محافظة ديالى ،التقرير الخاص بتعديلات عام ٢٠٠٦ للتصميم الأساس لعام ١٩٩٤ لمدينة بعقوبة .
- ١٧ - شعبة زراعة بعقوبة المركز ، بيانات غير منشورة .
- ١٨ - دائرة توزيع الكهرباء في مدينة بعقوبة ، القسم الفني ، بيانات غير منشورة.
- ١٩ - مديرية ماء ديالى ، شعبة الهيئة الفنية ، بيانات غير منشورة.

المصادر

- ١- ابراهيم ،حسنا ناصر ،البطالة وخلق العمل احدى تحديات الوضع الراهن ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢٩ ، ٢٠٠٩
- ٢- احمد ، مالك عبد الحسين ،البطالة في العراق ،الاسباب والنتائج والمعالجات ، الكلية التقنية الادارية ،البصرة ، ٢٠٠٨ .
- ٣- احمد ، سعيد فاضل ،الوظيفة التجارية لمدينة بعقوبة ومجالات تأثيرها التجاري في محافظة ديالى، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٤
- ٤- الأشعب، خالص حسني ،المقومات الضرورية للتصميم الأساس ،المجلد ١١،كانون الأول ، ١٩٨٠،
- ٥- القطب ، اسحاق يعقوب ،نحو استراتيجية للتخضر في البلاد العربية ،مجلة الانماء العربي للعلوم الانسانية (الفكر العربي) ، العدد ٣٠ ،بيروت ، ١٩٨٩
- ٦- الهيتي، محمد يوسف ،مدينة بعقوبة دراسة لتركيبها الداخلي الوظيفي ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،ابن رشد ،جامعة بغداد ، ١٩٨٩
- ٧- حميد، تنزيه مجيد، التمثيل الكارتوكرافي لتغير الغطاء النباتي في مدينة بعقوبة ،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد ١، العدد ٦٥، ٢٠١١
- ٨- عباس، وليد، مظاهر التعدي الحضري في مدينة الكويت ،مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ،مجلس النشر العالمي، العدد ١٢٠، جامعة الكويت ، ٢٠٠٦

- ٩- كاظم، كامل علاوي، البطالة في العراق الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١١
- ١٠- كامل، ميادة رشيد، تحليل اتجاهات البطالة للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٠
- ١١- كمونة، حيدر عبد الرزاق، وداد سلمان العزاوي، الزحف العمراني على المناطق الخضراء واثاره البيئية على مدينة بغداد، مجلة المخطط والتنمية، العدد ٢١، ٢٠٠٩،
- ١٢- Davis , Kenneth p, Land use ,mcgraw- Hill Book Company- ,New York ,١٩٧٦ ,p ٢٥

الاصدارات الحكومية

- ١- دائرة اسكان ديالى، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٠
- ٢- دائرة توزيع الكهرباء في مدينة بعقوبة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٥
- ٣- دائرة الهجرة والمهجرين، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٥
- ٤- مديرية التخطيط العمراني في محافظة ديالى، التقرير الخاص بتعديلات عام ٢٠٠٦ على التصميم الاساس لمدينة بعقوبة لعام ١٩٩٤
- ٥- مديرية مرور محافظة ديالى، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٤
- ٦- اصحاب مكاتب بيع الأراضي والعقارات في احياء بعقوبة الجديدة، اليرموك الثانية، شفتة، المصطفى

تحليل خرائط التباين للأنماط الزراعية والعوامل الطبيعية المؤثرة في ناحية علي الشرقي

أ.م.د. شهلة ذاكر توفيق*

م.د. شيماء اكرم احمد*

المخلص

يعد الانتاج الزراعي المصدر الاساسي لغذاء الانسان وركنا مهما من اركان الدخل القومي، وعلى هذا الاساس اكتسبت الدراسات التي تعنى بالانتاج الزراعي باهتمام الباحثين في مجال الجغرافية . وبالنسبة للبحث فقد تم دراسة الانماط الزراعية في ناحية علي الشرقي لغرض الكشف عن طبيعة توزيعها في المنطقة وبيان العوامل الجغرافية الطبيعية التي تؤثر في التباين المكاني لتوزيع هذه الانماط على مستوى المقاطعات الزراعية. وقد تم اتباع المنهج الوصفي والكمي فضلا عن استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستعانة باحد برامجها Arcgis 10.2 ، وقد تم استخدام الطرق التحليلية لغرض تفسير التباين المكاني للأنماط الزراعية في المنطقة في ضوء علاقاتها بالعوامل الطبيعية المؤثرة فيها وهذا ما اظهرته دراسة العلاقات المكانية والتطابق فيما بينها وتحليل هذا التطابق. فضلا عن استخدام الدرجة المعيارية كاحدى الطرق الاحصائية، وقد تمكنت الدراسة من تقسيم الانماط الزراعية في منطقة علي الشرقي الى خمسة انماط (نمط زراعة الحبوب ، نمط الزراعة الكثيفة ، نمط زراعة المحاصيل الصناعية ، نمط زراعة المحاصيل العلفية ، نمط تربية الحيوانات). ومن ثم اجراء تطابق لكل نمط من هذه الانماط مع العوامل الطبيعية لغرض معرفة تاثير هذه العوامل في تباين كل نمط من هذه الانماط الزراعية.

*. الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

E – mail :shahlathakir4@gamil.com

*. الجامعة المستنصرية / كلية التربية

E – mail :

Abstract

The agricultural production is representing an essential source for human food, and makes the cornerstone of the national income. Based on that, the studies of agricultural production are take attention of geography researchers. Current study has focused on analysis of agricultural patterns in Ali al-Shrqi district; to specify their natural distribution and to define the impact of physical geography parameters on their spatial distribution. Qualitative and quantitative procedures and GIS techniques are implemented using ArcGIS software. Spatial analysis was curried out to clarify the spatial variation of agricultural patterns with respect of controlling physical parameters.

Overlaying techniques between the physical parameters and agricultural patterns supported by Z- score statistical analysis are used for evaluation of the spatial analysis.

The results shows the agricultural fields in study area are classified into five classes i.e., wheat crops, dense cultivation, industrial crops, forage crops, animal breeding.

المقدمة :

تعد الانماط الزراعية من المواضيع الرئيسة في الجغرافية الزراعية، وذلك لسعتها وشمولها لمختلف اشكال النشاط الزراعي، فضلاً عن تأثرها بالعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية ، والتي بدورها تتحكم وتؤثر على ظهور الانماط الزراعية وتباينها المكاني ، فالنمط الزراعي هو وصف اسلوب استغلال الارض . ويعود سبب اختيار ناحية علي الشرقي كونها من المناطق الزراعية التي تتبوء مكانه مهمة بالانتاج الزراعي ولاسيما انتاج الحبوب (القمح والشعير) ، فضلاً عن وجود الثروة الحيوانية وتعدد انواعها وتأتي اهمية الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في المنطقة بأعتباره المصدر الرئيس لتوفر الغذاء للانسان ، وقد تم تقسيم الانماط الزراعية في منطقة الدراسة الى (نمط زراعة الحبوب ، نمط الزراعة الكثيفة، نمط زراعة المحاصيل الصناعية، نمط الزراعة العلفية ، نمط تربية الحيوانات) ، وتم توزيع الانماط الزراعية في منطقة الدراسة ومن ثم تحليلها احصائياً بأستخدام الدرجة المعيارية ، فضلاً عن استخدام نظم المعلومات الجغرافية وطرق التحليل المناسبة للموضوع لغرض ايجاد العلاقة بين توزيع الانماط الزراعية والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها وسبب تباين الانماط في المنطقة.

مشكلة البحث

١. هل للعوامل الجغرافية الطبيعية دور في ظهور الانماط الزراعية في ناحية علي الشرقي.

٢. هل هناك تباين مكاني في توزيع الانماط الزراعية في منطقة الدراسة.

٣. هل لنظم المعلومات الجغرافية امكانية في تحليل هذا التباين لتوزيع الانماط الزراعية.

فرضية البحث

نفرض ان هناك تباين ناتج عن عوامل طبيعية ساهمت في ابراز هذا التباين ، كما ان لنظم المعلومات الجغرافية امكانية عالية في التحليل لأي ظاهرة جغرافية وبالاخص الزراعية والتوصل الى نتائج دقيقة.

حدود منطقة الدراسة

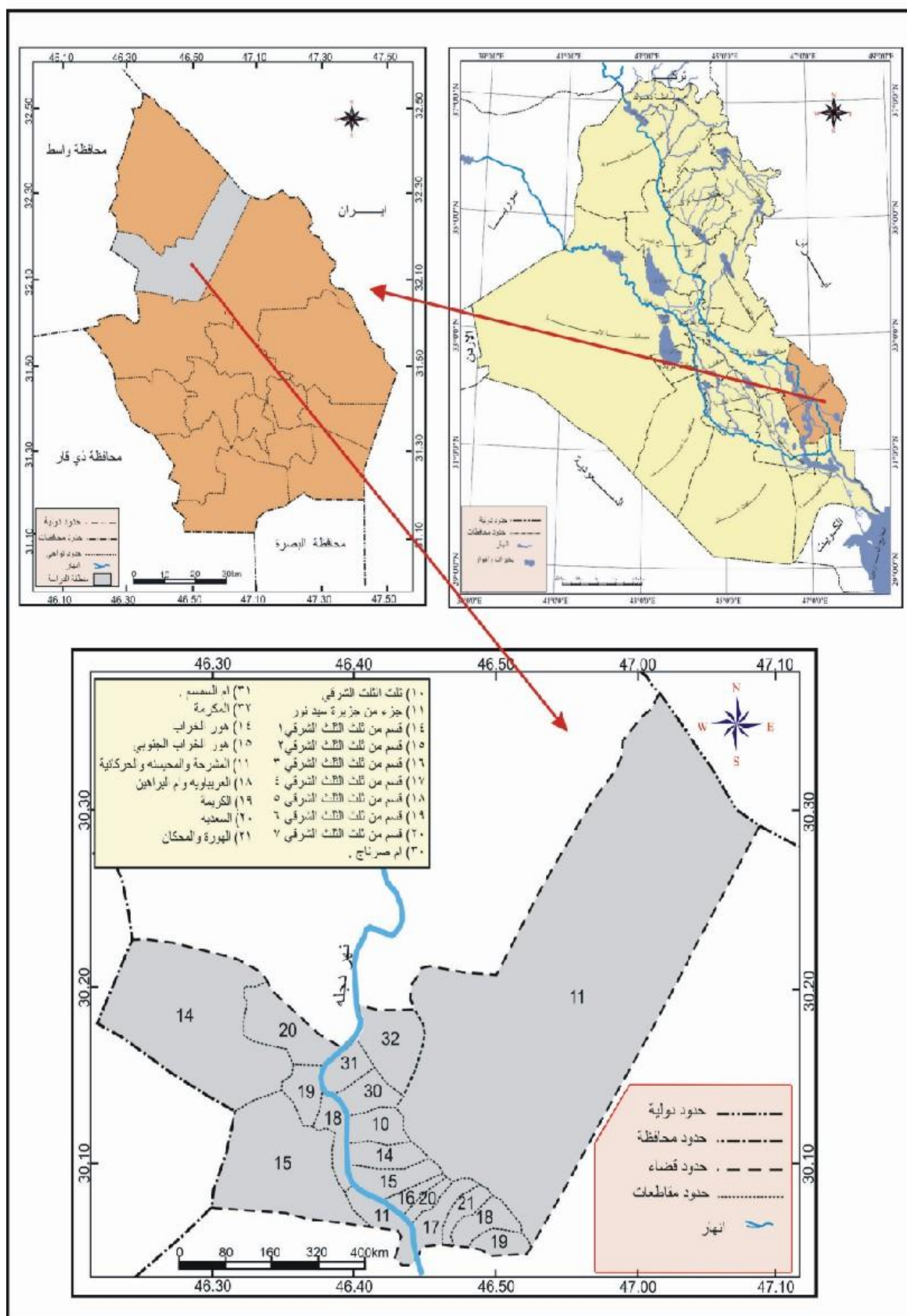
تقع منطقة الدراسة في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق ، وهي تمثل احدى نواحي التابعة لقضاء علي الغربي في محافظة ميسان ، ينظر خريطة (١) ، وتمتد منطقة الدراسة بين دائرتي عرض (٣٠.٠٧ - ٣٠.٣٨) شمالاً وبين خطي طول (٤٦.٢٢ - ٤٧.٠٨) شرقاً ، يحدها من جهة الشمال مركز قضاء علي الغربي ، اما من جهة الشرق والجنوب يحدها قضاء كميت ، اما من جهة الغرب يحدها محافظة واسط ، وتبلغ مساحة منطقة الدراسة (١٤٢٨.٠٥) كم^٢ ، وتشكل نسبة قدرها (٣٩.٧%) من مساحة مركز قضاء علي الغربي والبالغة (٣٥٩٦.٨٥) كم^٢ وتم دراستها على مستوى مقاطعات وتتكون من (١٩) مقاطعة زراعية ، أما الحدود الزمانية للبحث تم اعداده وفق بيانات ٢٠١٤ .

هدف البحث

دراسة موضوع تحليل خرائط التباين للانماط الزراعية ودراسة اهم العوامل التي ساعدت على وجود هذا التباين في ناحية علي الشرقي والتي تمثل ناحية من قضاء علي الغربي الواقعة في محافظة ميسان وتم اختيار هذه الدراسة لأهمية هذه المنطقة ونشاطها الزراعي. وقد تم استخدام طرق حديثة في رسم الخرائط وهي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) عن طريق استخدام برنامج (ARCGIS ١٠.٢) وقد تحليل الخرائط بحسب الامكانيات التي توفرها برامج نظم المعلومات الجغرافية، فضلاً عن

استخدام الاسلوب الاحصائي الدقيق في استخراج الدرجة المعيارية لكل محصول وتمثيلها على الخرائط.

خريطة (١) : موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق



المصدر : ١. الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠٠ لعام ٢٠١٤
٢. مرئية فضائية لمحافظة ميسان ، بدقة ١,٥ متر لسنه ٢٠١٣.

المبحث الاول : العوامل الطبيعية المؤثرة على النمط الزراعي في ناحية علي

الشرقي:

للعوامل الطبيعية اثر كبير في تحديد نمط الانتاج الزراعي وتتمثل هذه العوامل بالسطح والتربة والمناخ والموارد المائية وسوف نتناول كل منها :

١. السطح :

يعد السطح من العوامل الطبيعية المؤثرة في انماط الزراعة وتباينها وتحدد مختلف العمليات الزراعية على ضوء الشكل الخارجي للتضاريس وعليه فان المرحلة الاولى التي تواجه المنتج الزراعي الذي يتفق وطبيعة استثمار الارض الزراعية . وبالنسبة لمنطقة الدراسة فلو نظرنا الى الخريطة (٢) نجد ان المنطقة تتباين نسبيا في ارتفاعاتها باستثناء جهاتها الشرقية والشمالية الشرقية التي تتميز بارتفاعاتها حيث يصل ارتفاعها الى ١١٥ م فوق مستوى سطح البحر عند الحدود العراقية الايرانية ثم ينحدر السطح ليصل الى ٩ م فوق مستوى سطح البحر عند ضفاف الانهار، مما سبق نجد ان هناك انحدار المنطقة من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي .

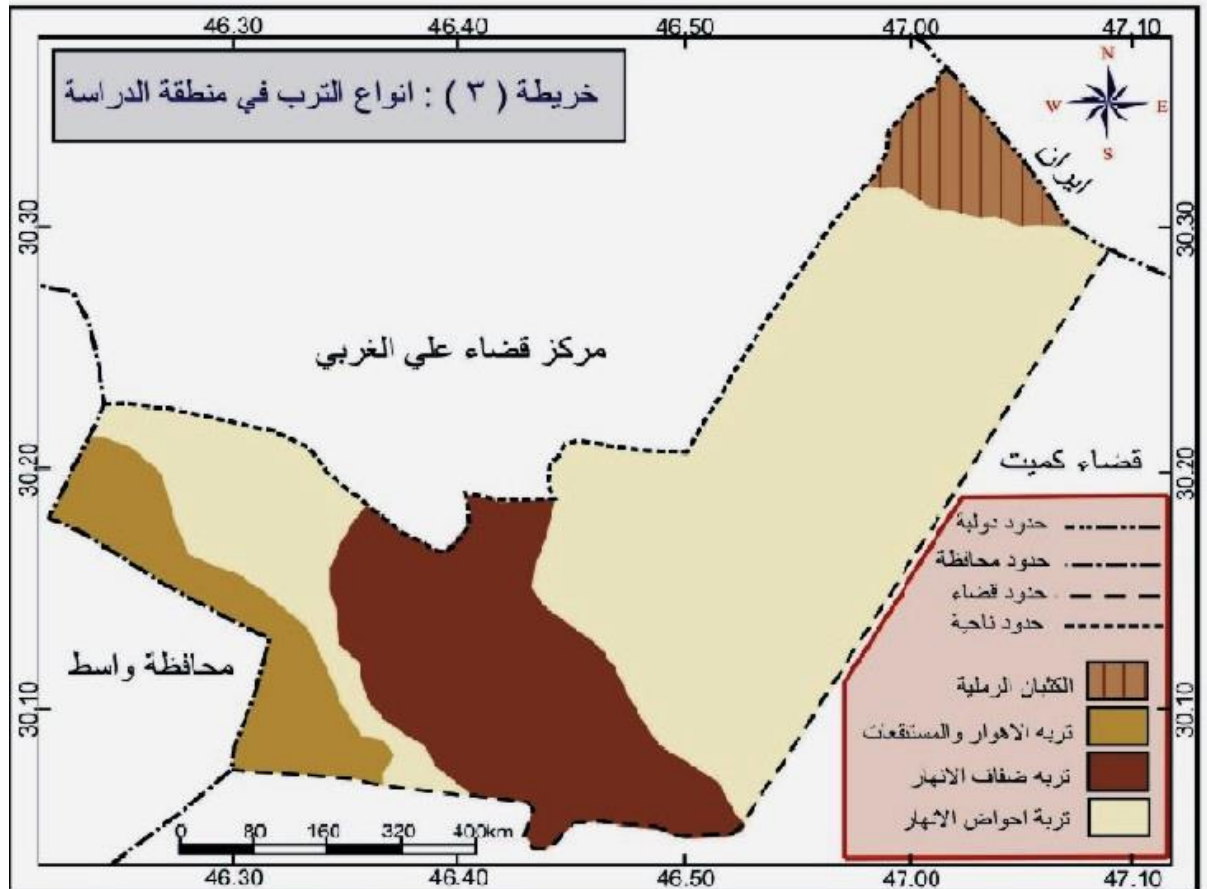
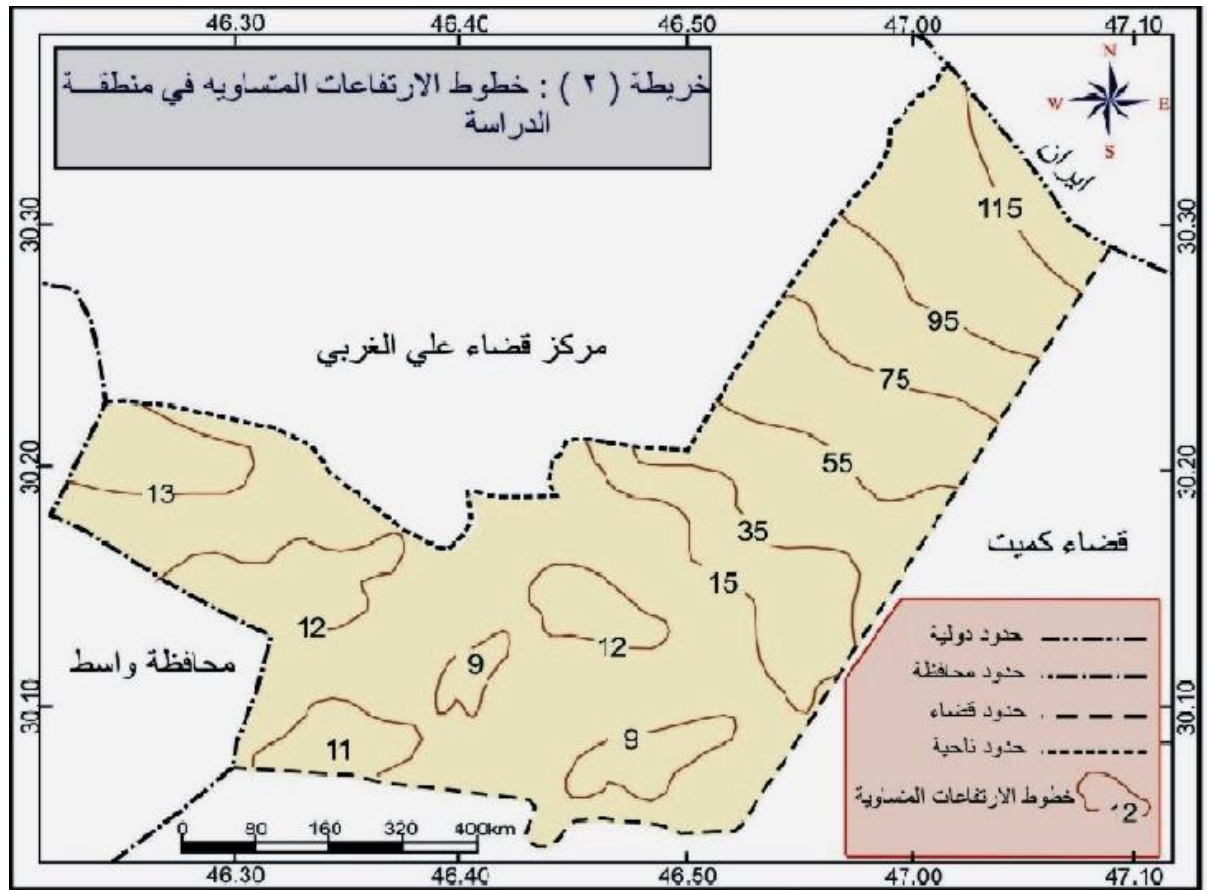
٢. التربة :

ان كلمة التربة كلمة شائعة الاستخدام ولها معان كثيرة ابسطها واكثرها شيوعا بانها ذلك الوسط الطبيعي الذي تنمو فيه الحقول^(١) . اما بالنسبة للجغرافي هي الطبقة الخارجية غير المتماسكة من القشرة الارضية المكونه من اختلاط المواد الناتجة من تفتت الصخور وانحلال المعادن وبقايا الكائنات الحية والتي تمتد خلالها جذور النباتات وتستمد منها غذائها^(٢) . وهناك الكثير من المصادر التي تناولت تربة العراق ومن ضمنها تربة منطقة الدراسة وقد تم الاعتماد في هذا البحث على تصنيف (P.Buringh)^(٣) والتصنيف الذي جاء به فليح حسن الطائي في تحديد اصناف الترب حسب قابلية الارض الزراعية ، وقد صنفت تربة منطقة الدراسة الى اربع اصناف الاول يمثل تربة الكثبان الرملية ويتركز تواجدده في الاجزاء الشمالية الشرقية من منطقة الدراسة اما الثاني يتمثل بتربة الاهوار والمستنقعات ويظهر هذا النوع من التربة في الاجزاء الجنوبية الغربية في منطقة الدراسة ، اما الصنف الثالث الذي تمثل بتربة ضفاف الانهار اذ يقتصر امتداد هذا النوع من التربة بجانب نهر دجلة في منطقة

الدراسة وبشكل شريط يمتد من شماله الى جنوبه ويتراوح معدل ارتفاعها بين (١,٥ - ٢) متر عن منطقة حوض النهر^(٤). اما التصنيف الاخير تمثل بتره احواض الانهار وتحتل مساحة واسعة من منطقة الدراسة في الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية وكذلك قسم من الاجزاء الغربية، ينظر خريطة (٣) .

٣. المناخ وعناصره:

يعد المناخ احد العوامل المهمة اذ له تاثير مباشر في الانتاج الزراعي ، اذ ان لكل محصول ظروف مناخية ينمو وجود فيها وخلاف ذلك يتعرض الى الهلاك والموت^(٥) كما ان المناخ يعد من العوامل الطبيعية المتحكم بالتوزيع المكاني للمحاصيل الزراعية على سطح الارض فهو يتحكم الى درجة كبيرة بتحديد انواع المحاصيل التي يمكن زراعتها في منطقة دون اخرى ومما يؤكد على اهمية المناخ في الانتاج الزراعي هو تشابه المحاصيل الزراعية في المناطق التي يسود فيها نوع واحد من المناخ ، وبالنسبة لمنطقة الدراسة سوف نتطرق الى اهم عناصر المناخ وهي الحرارة فهي المسؤولة الى حد كبير عن التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية ، ويتميز مناخ العراق بصورة عامة ومنطقة الدراسة بصورة خاصة بارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ونظرا لخلوها من السحب فذلك يساعد الاشعاع الشمسي الى الوصول الى سطح الارض ولو نظرنا الى الجدول (١) نجد ان معدل درجات الحرارة في اشهر الصيف (حزيران ، تموز ، اب) بلغ معدلها في محطة العمارة (٣٤,٣م ، ٣٩,٩م ، ٣٥,٦م) اما اوطا معدل درجة حرارة سجلت في منطقة الدراسة خلال شهر كانون الثاني بلغ (١١,٩م) في حين بلغ المعدل السنوي لدرجة الحرارة ٢٥,١م ، اما اعلى درجة حرارة عظمى فقد بلغت في شهر اب (٤٥,٩م) في حين بلغ اوطا معدل دجة حرارة (١٦,٧م)، في حين بلغ اقل معدل درجة حرارة صغرى في شهر كانون الثاني (٦,٥م)، اما اعلى معدل درجة حرارة صغرى في شهر تموز (٢٨,٩م)، فضلا عن وجود تباين واضح في معدلات درجات الحرارة العظمى والصغرى .



ولو نظرنا الى الخريطة (٤) نجد ان منطقة الدراسة يمر فيها خطي (٣٢ و ٢٩) وفق ما جاءت به وحدة الرصد الزلزالي وهذا يفسر تاثير درجة الحرارة في تباين الانماط الزراعية في منطقة علي الشرقي. كما ان المعدلات الشهرية والسنوية لمعدل ساعات السطوع الفعلية فمن خلال الجدول (١) نجد ايضا وجود تباين واضح في معدل ساعات السطوع الفعلية التي لها تاثير كبير في انتاج المحاصيل الزراعية وتباينها فقد بلغ اعلى معدل سطوع في شهر حزيران، اذ بلغ (١١,٩) ساعة/يوم، اما في شهر تموز (١١,٨) ساعة/ يوم وفي شهر اب (١١,٧) ساعة / يوم، اما اوطئ معدل قد ظهر في شهر كانون الثاني اذ بلغ (٦,٧) ساعة / يوم، اما العنصر الاخر من عناصر المناخ هو الامطار، اذ تعد احد العناصر المؤثرة في العملية الزراعية اذ تحدد كمية الامطار الساقطة وفصل سقوطها وطوله فضلا عن نظام سقوطها على نوع المحاصيل الزراعية وتباينها من منطقة الى اخرى وظهور انماط زراعية مختلفة .

جدول (١)

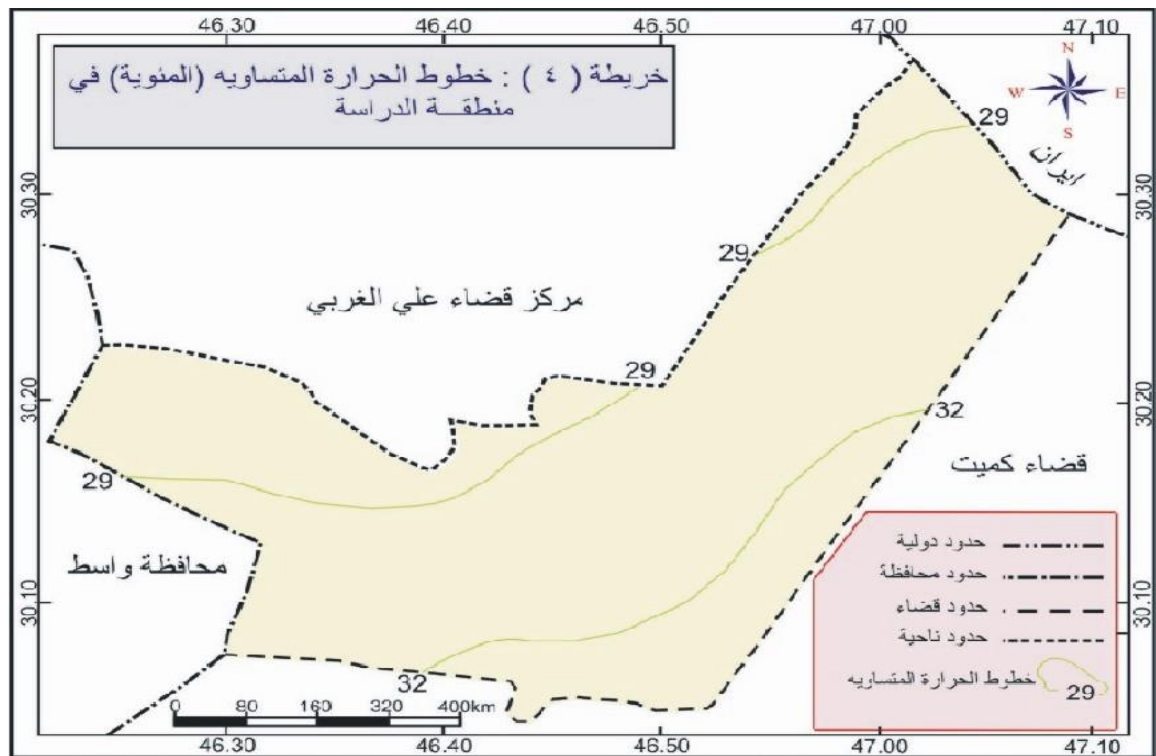
المعدلات الشهرية والسنوية للعناصر المناخية (الحرارة والسطوع والامطار) لحطة العمارة للمدة

(٢٠٠٥-٢٠١٤)

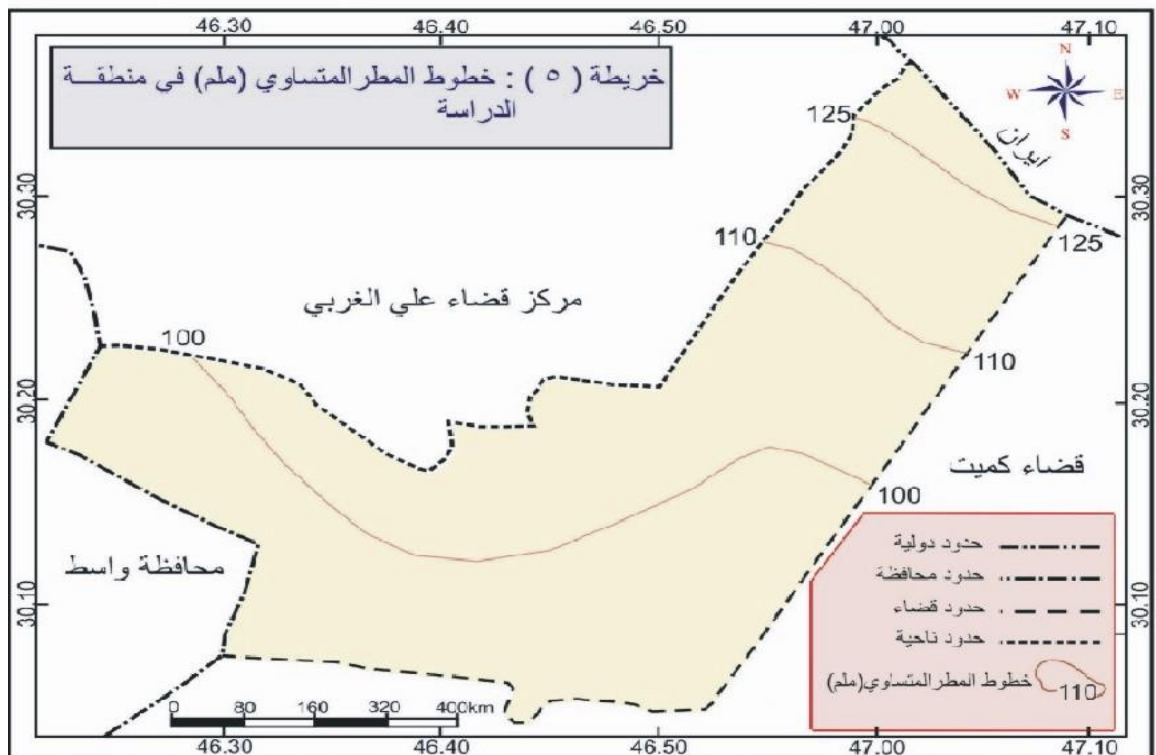
الاشهر	كانون الثاني	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	تموز	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
عناصر المناخ													
معدل درجة الحرارة (الاعتيادية) م	١١.٩	١٣.٧	١٨.٥	٢٤.٤	٣٢.٢	٣٩.٩	٣٥.٦	٣٢.١	٢٦.٢	١٩.٩	١٢.٩	٢٥.١	
معدل درجة الحرارة (الصغرى) م	٦.٥	٨.٩	١١.٧	١٧.٩	٢٣.٧	٢٦.٩	٢٨.٩	٢٧.٧	٢٣.٩	١٨.٧	١٢.٥	٧.٧	١٨.٨
معدل درجة الحرارة (العظمى) م	١٦.٧	١٩.٩	٢٤.٩	٣٣.٨	٣٨.٥	٤٣.٤	٤٥.٩	٤٤.٩	٤٢.٤	٣٥.٧	٢٦.٩	١٩.٨	٣٢.٧
معدل ساعات السطوع الشمسي الفعلية ساعة/ يوم	٦.٧	٧.٤	٧.٩	٨.٩	٩.٧	١١.٩	١١.٨	١١.٧	١٠.٣	٨.٩	٧.٨	٦.٩	٩.٢
معدل كميات الامطار الساقطة (ملم)	٣٩.٦	٢٠.١	٣٣.٩	١٤.٤	١٢.٩	١	١	١	١	٥.٦	٣١.٢	٣٥.٢	١٨.٢.٦

المصدر: وزارة النقل والمواصلات ، الهياكل العامة للأنواء الجوية ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ٢٠١٤. ٢٠١٥ .

ومن خلال الجدول (١) نجد ان الامطار الساقطة على منطقة علي الشرقي متباينه من شهر الى اخر، فضلا عن قلتها ولا يمكن الاعتماد على هذه الامطار بصورة كامله في الزراعة، اذ بلغت المعدلات الشهرية للامطار الساقطة على منطقة الدراسة متباينه من شهر الى اخر اذ بلغ اعلى معدل لها في شهر كانون الثاني (٣٩,٦) ملم اما في شهر كانون الاول (٣٥,٢) ملم،



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الهياكل العامة للأنواء الجوية ، وحدة الرصد الزلزالي ، قسم المناخ للمدة (١٩٩١ - ٢٠١٤).



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الهياكل العامة للأنواء الجوية ، وحدة الرصد الزلزالي ، قسم المناخ للمدة (١٩٩١ - ٢٠١٤).

في حين بلغت كمية الامطار المتساقطة في شهر اذار (٣٣,٩) ملم في حين بلغ اقل معدل كمية امطار في شهر تشرين الاول (٥,٢) ملم، وهذه المعدلات لا يمكن الاعتماد عليها بصورة كاملة في الزراعة في منطقة الدراسة ، ولو نظرنا الى الخريطة^(٥) نلاحظ ان ناحية علي الشرقي يمر فيها ثلاث خطوط مطرية خط (١٢٥) ملم وخط (١١٠) ملم وخط (١٠٠) ملم ولكن كما ذكرنا لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل في الزراعة . اما الرطوبة النسبية ومعدلاتها في منطقة الدراسة لنفس الفترة الزمنية، حيث ان معدلات الرطوبة النسبية قد تباينت ايضا في المنطقة فقد بلغت اعلى معدل رطوبه نسبية في كانون الثاني (٧١,٤ %) في حين بلغ اقل معدل لها في شهر تموز اذ بلغت (٢٥,٢ %) في حين بلغ المعدل السنوي للرطوبة النسبية (٤٧,١ %) ^(٦) وهذا التباين في المعدلات اثر بشكل واضح في تباين المحاصيل الزراعية مثل باقي العناصر المناخية ، وتؤثر الرطوبة النسبية في عملية التبخر في التربة والنتج من النبات حيث يكون التناسب عكسي^(٧) وان قلله الرطوبة النسبية تؤدي الى جفاف الجو وزيادة الاستهلاك المائي للمحاصيل الزراعية، اما عنصر الرياح حيث تسود الرياح الشمالية الغربية بالمنطقة والمعتدلة السرعة ويكون تأثيرها غير واضح على الانتاج الزراعي .

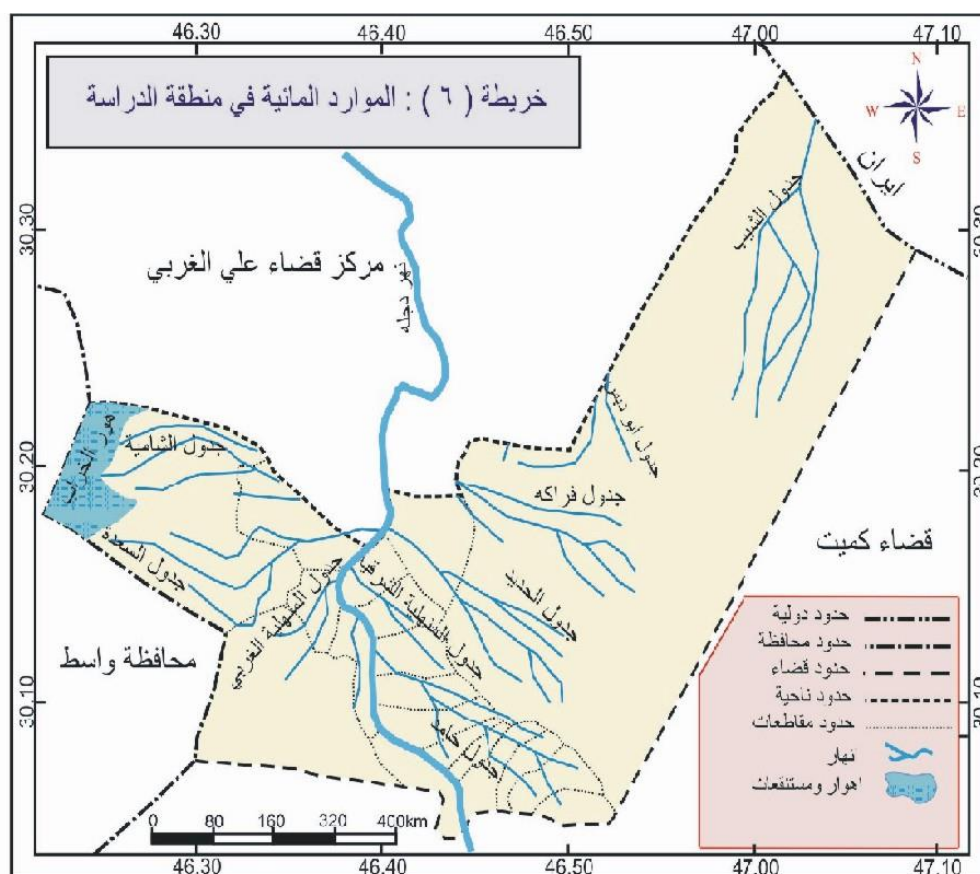
٤. الموارد المائية :

للموارد المائية اهمية كبيرة في الانتاج الزراعي لكونها تعد من العوامل المتحكمة بوجود المحاصيل الزراعية في منطقة دون اخرى ومن دون الماء يستحيل على النباتات القيام بوظائفها الفيزيولوجية تختلف مصادر المياه ونوعيتها من مكان الى اخر^(٨) ، كما ان توافرها في مكان دون اخر له اثر كبير في تباين الانماط الزراعية في أي منطقة ، اذ لها تاثير كبير في رسم صورة تباين التوزيع الجغرافي للانماط الزراعية .

وبالنسبة لناحية علي الشرقي فتتمثل الموارد المائية فيها بتساقط (الامطار) التي تمتاز بقلتها في المنطقة وتركزها في اشهر الشتاء لذلك تعتمد المنطقة على مصدر رئيسي لمياه الري في المنطقة وهو نهر دجلة وجداوله وباستخدام طريقة الري بالواسطة والسبب يعود الى انخفاض منسوب مياه النهر وارتفاع مناطق ضفاف

الانهار^(٩) ويدخل نهر دجله محافظة ميسان شمال مدينه علي الغربي بحوالي (١٥ كم) ويستمر في اتجاهه الجنوبي باتجاه منطقة الدراسة (علي الشرقي)^(١٠) علما بان منسوب مياهه في تغير مستمر من الشمال الى الجنوب^(١١) ويصل معدل تصريفه في الاحوال الاعتيادية (٢٧٤ م/ثا)^(١٢) وطبقا لمعيار مختبر الملوحة الامريكية (U.S.D.A) تعد هذه المياه من صنف المتوسط الملوحة وتكون صالحة للارواء خاصة في المناطق التي تمتاز تربتها بالصرف الجيد . وقد تضمنت منطقة الدراسة مجموعة من الجداول المتفرعة من نهر دجله ومنها (الشيب، ابو دبس ، فراكه ، الجديد ، حامد ، المنهلية الشرقي والمنهلية الغربي ، السعدة ، الشاميه) والتي لها الاثر الكبير في الانتاج الزراعي كما هو واضح في الخريطة (٦).

فجدول الشيب الذي يعتبر من الانهار الثانوية يقع شمال شرق منطقة الدراسة والذي ينبع من الاراضي الايرانية فضلا عن جدول المنهلية الغربي ولشرقي والتي ساهمت بشكل واضح في الزراعة، اما بالنسبة للاهوار فيقع هور الخراب الى الغرب من ناحية علي الشرقي وهو مورد اخر من موارد المياه السطحية .



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة الموارد المائية ، دائرة ري ميسان ، قسم المشاريع الاروائية ، خريطة الموارد المائية في محافظة ميسان ، بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠١٤

المبحث الثاني : تحليل خرائط التباين المكاني للأنماط الزراعية في ناحية علي

الشرقي والعوامل الطبيعية المؤثرة فيها باستخدام GIS.

هناك العديد من طرق التحليل في نظم المعلومات الجغرافية ومنها.

١) التحليل المكاني Spatial Analysis .

٢) تحليل البيانات الوصفية Attributes or properties Analysis

٣) التحليل المكاني الوصفي Spatial and Attributes Analysis

٤) تحليل الترابط والاتصال Joins and relates Analysis .

ولكل عملية من هذه العمليات ميزة خاصة يمكن الاستفادة منها في التحليل

فالتحليل المكاني له مجموعة من الطرق ابرزها عملية المطابقة (Vector and

Raster over and Analysis) وتحليل الانطقة (Buffer) وفي هذا البحث تم

استخدام عملية المطابقة (overlay) من خلال وضع اكثر من طبقة للعوامل وابرار

تأثيرها في حدوث التباين في توزيع الانماط وقد تم صنع خصائص جديدة في قاعدة البيانات الوصفية فضلا عن ابراز الظواهر ذات العلاقة بموضوع التحليل بعد اجراء بعض المعالجات لها ومطابقة الخرائط المتجهية وتحويلها كنوافذ يمكن ملاحظتها وجعل البعض منها شفافة ليسهل ملاحظة الظواهر وتحليل ترابطها معا.

اما بالنسبة لتحليل الانطقة (Buffer) فقد تم صنع نطاق على امتداد الظاهرة الخطية وخاصة النهرية نهر دجلة وجداوله لابراز تأثيرها على الاراضي الزراعية وما للانهار من دور كبير في وجود هذا التباين. اما للتحليل الوصفي للبيانات فقد تم اجراء بعض التحليلات الاحصائية الرقمية على قاعدة البيانات من خلال اجراء حسابات تتعلق بالمساحة او اجراء العمليات الاحصائية كالمعدل والوسيط الحسابي والانحراف المعياري لحساب الدرجة المعيارية وحساب نسبة كل نمط من الانماط الزراعية .

اما التحليل المكاني الوصفي فهذا النوع من التحليل الذي توفره نظم المعلومات حيث يمكن من ربط الطبقات المكانية بقاعدة البيانات الوصفية بصورة فعالة باستخدام قاعدة البيانات او الخرائط لاجراء التحليل او كلاهما معا ومن ثم تحديد أي الطريقتين افضل لاجراء التحليل الخرائط ام قاعدة البيانات وقد تم استخدام هذا النوع من التحليل في العديد من الخرائط .

واخيرا عليه تحليل الترابط والاتصال (Joins) وفيه يتم ربط كل من قاعدة البيانات الوصفية والمكانية للبيانات وتوحيدها في قاعدة واحدة وقد تم استخدامها في البحث فضلا عن اجراء عملية التحليل المكاني والوصفي في نفس الوقت واصبح بالامكان اجراء التحليلات لابراز أي العوامل هي الاكثر تأثير . وسوف نتطرق للتحليل المكاني والعوامل المؤثرة في انماط الزراعة في ناحية علي الشرقي . ويمكن تحديد النمط الزراعي على أساس الأهداف التي توضع لدراسته، فالنمط بشكل عام يعتبر وصفاً لأسلوب استغلال الارض حسب الأسس العامة، ويشمل هذا جميع استخدامات الارض، اما إذا استخدم النمط لوصف الاستخدام الزراعي بشكل محدد وأكثر تفصيلاً، فهو يشمل في هذه الحالة جميع العمليات التي تصف انواع الاستغلال الزراعي وصفاً تفصيلياً وبحسب البيانات الكمية وتحتاج دراسة النمط العام أو النمط الزراعي الى

بيانات ودراسات حول المصادر الاقتصادية مثل الانتاج المحصولي والانتاج الحيواني^(١٣).

ويهدف هذا المبحث الى توزيع الانماط الزراعية في ناحية علي الشرقي وعلى مستوى المقاطعات الزراعية في منطقة الدراسة، والتي تم تقسيمها الى (١٩) مقاطعة زراعية فعلى الرغم من احتواء كل مقاطعة زراعية على جميع أو أغلب الانماط الزراعية في منطقة الدراسة، الا انها تتباين في درجة تركيز هذه الانماط الزراعية فيما بينها، وهذا يعود الى الاختلاف في العوامل الطبيعية بين هذه المقاطعات الزراعية فيما بينها والذي ظهر من خلال المبحث السابق للدراسة الذي تناول هذه العوامل، فعلى الرغم من ان العوامل الطبيعية تشترك في توزيع الانماط الزراعية الا أنه لا يشترط ان تكون بنفس الدرجة من التأثير فقد تلعب العوامل الطبيعية الدور الرئيسي في ظهور نمط معين ضمن عدد من المقاطعات الزراعية، فيما يكون هذا الدور من نصيب العوامل البشرية في مقاطعات زراعية أخرى لظهور نفس النمط الزراعي والذي لم تتناوله هذه الدراسة، وبالاكتفاء على البيانات الزراعية التي تم الحصول عليها من الدوائر الزراعية في الناحية والتي تخص المساحات المزروعة واعداد الحيوانات (المواشي)، حيث تم تصنيف الانماط الزراعية في منطقة الدراسة الى خمسة انماط زراعية وتم توزيع هذه الانماط بالاكتفاء على اسلوب تقنية الانحراف المعياري^(*) وتقسيم منطقة الدراسة الى اربع مستويات في كل نمط زراعي اثنان موجبة واثنان سالبة وبما يتناسب مع حجم البيانات التي تم الحصول عليها، اذ تبلغ الدرجة المعيارية للمستوى الاول الموجب (+١,٠ فأكثر) في حين تراوحت الدرجة المعيارية للمستوى الثاني الموجب ما بين (+٠,٩ - ٠,٠) أما المستوى الثالث السالب تراوحت درجته المعيارية (-٠,١ - -٠,٠) بينما بلغت الدرجة المعيارية للمستوى الرابع السالب هي (-٠,١ فأقل) وللكشف عن طبيعة توزيع كل نمط من الانماط الزراعية على مستوى المقاطعات الزراعية في ناحية علي الشرقي ويتم تناولها على النحو التالي:

أولاً: نمط زراعة الحبوب:-

يشمل هذا النمط في منطقة الدراسة على محصول (القمح والشعير والرز والماش) لكونها من المحاصيل الغذائية الرئيسة وذات الأهمية الاستراتيجية للدولة، حيث بلغت المساحات المزروعة بالحبوب في منطقة الدراسة (٧٦٨٠١) (١٤) دونم وتشكل نسبة قدرها (٧٤,٩%) من مجموع المساحات المزروعة لمختلف المحاصيل في الناحية والبالغة مساحتها (١٠٢٥٨٧) (١٥) دونم . وهو بهذا يحتل المركز الاول للأنماط الزراعية السائدة في الناحية، وتقسم منطقة الدراسة الى اربع مستويات لظهور توزيع هذا النمط وعلى النحو الاتي:-

١. المستوى الاول :

تبلغ الدرجة المعيارية لهذا المستوى (+١,٠ فأكثر) ويظهر هذا المستوى بشكل واضح في (٤) مقاطعات زراعية وهي كل من مقاطعة (١٥) هور الخراب، (١١) المشرحة، (١٨) الغرباوية، (٢٠) السعدية)، حيث بلغت درجتها المعيارية (٢,١)، (١,٨، ١,٢، ١,٢، ١,٢) ملحق (٢)، خريطة (٧). ولو نظرنا الى خريطة التطابق (٨) نجد ان المقاطعات (١٥، ١٨، ٢٠) تقع ضمن تربه ضفاف الانهار والتي تمتاز بخصوبتها وجيدة الصرف والتهويه فضلا عن قرب هذه المقاطعات من نهر دجله وجداوله كجدول حامد فضلا عن وقوعها ضمن المناطق المنبسطة التي لا يزيد ارتفاعها عن (١٢ و٩) م ووجود المناخ الملائم للزراعة ضمن خطي حرارة (٣٢ و٢٩) وضمن خط مطر ١٠٠ ملم هذه العوامل ساعدت على زراعة محصول القمح بالدرجة الاساس، اما مقاطعة ١١ فتقع ضمن نطاق تربه احواض الانهار قليلة الخصوبه وامطارها المتذبذبة اذ يتم الاعتماد على جدول الشيب وابو دبس في الزراعة اما بالنسبة لطبيعة السطح فتقع ضمن المناطق المرتفعة يصل ارتفاعها ١٥ م هذه العوامل ساعدت على زراعة محصول الشعير والماش وبانتاجيه عالية .

٢. المستوى الثاني:

تتراوح الدرجة المعيارية لهذا المستوى بين (٠.٠٠ - +٠.٩٩) اذ يقع هذا النمط في الجزء الشرقي من منطقة الدراسة خريطة (٧)، ويضم (٣) مقاطعات زراعية وهي كل من (١١) جزء من جزيرة سيد نور، ١٤ هور الخراب، ١٥ قسم من ثلث الثلث الشرقي

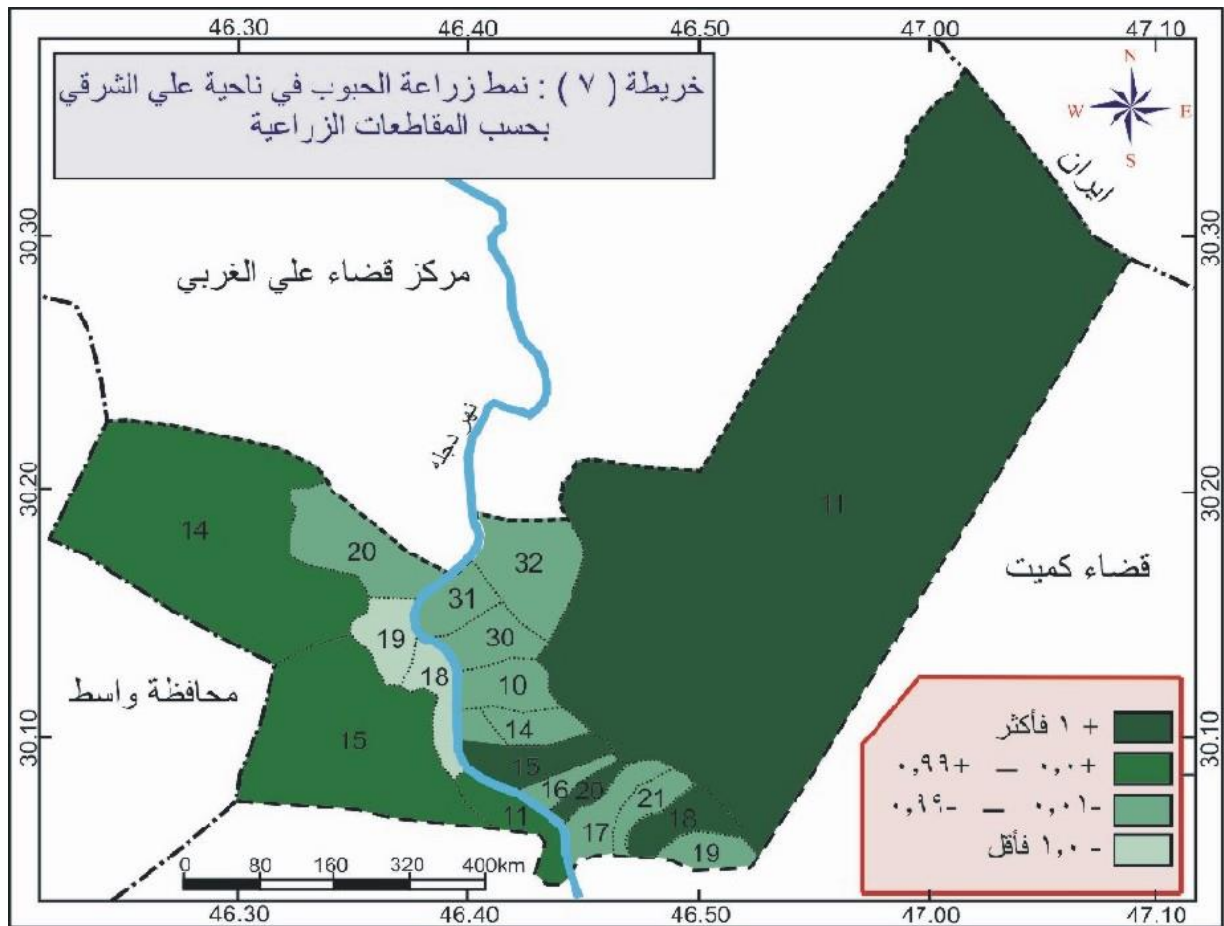
الثاني) والتي بلغت درجاتها المعيارية (٠,٨١ ، ٠,٠٤ ، ٠,٤١) على التوالي، فبالنسبة للمقاطعة ١١ فهي تقع ضمن نطاق تربه ضفاف الانهار الخصبه وهي منطقة منبسطة واقعة ضمن ارتفاع ٩ متر عن مستوى سطح البحر فضلا عن قربها من المورد المائي الرئيسي المتمثل بنهر دجله وتوفر المناخ الملائم لزراعة محصول القمح فيها ، اما المقاطعتين (١٥, ١٤) جزء منها تقع ضمن تربه الاهوار والمستنقعات والجزء الاخر يقع ضمن تربه احواض الانهار وسطحها منبسط واقع ضمن خط الكنتور (٨ و ١٢) متر وتم الاعتماد على نهر دجله وجداوله المتمثله بالشامية والسعدة والمنهلية الغربي وهور الخراب ، فضلا عن المناخ الملائم للزراعة ساعد على زراعة الماش والرز في تلك المقاطعات .

٣. المستوى الثالث:

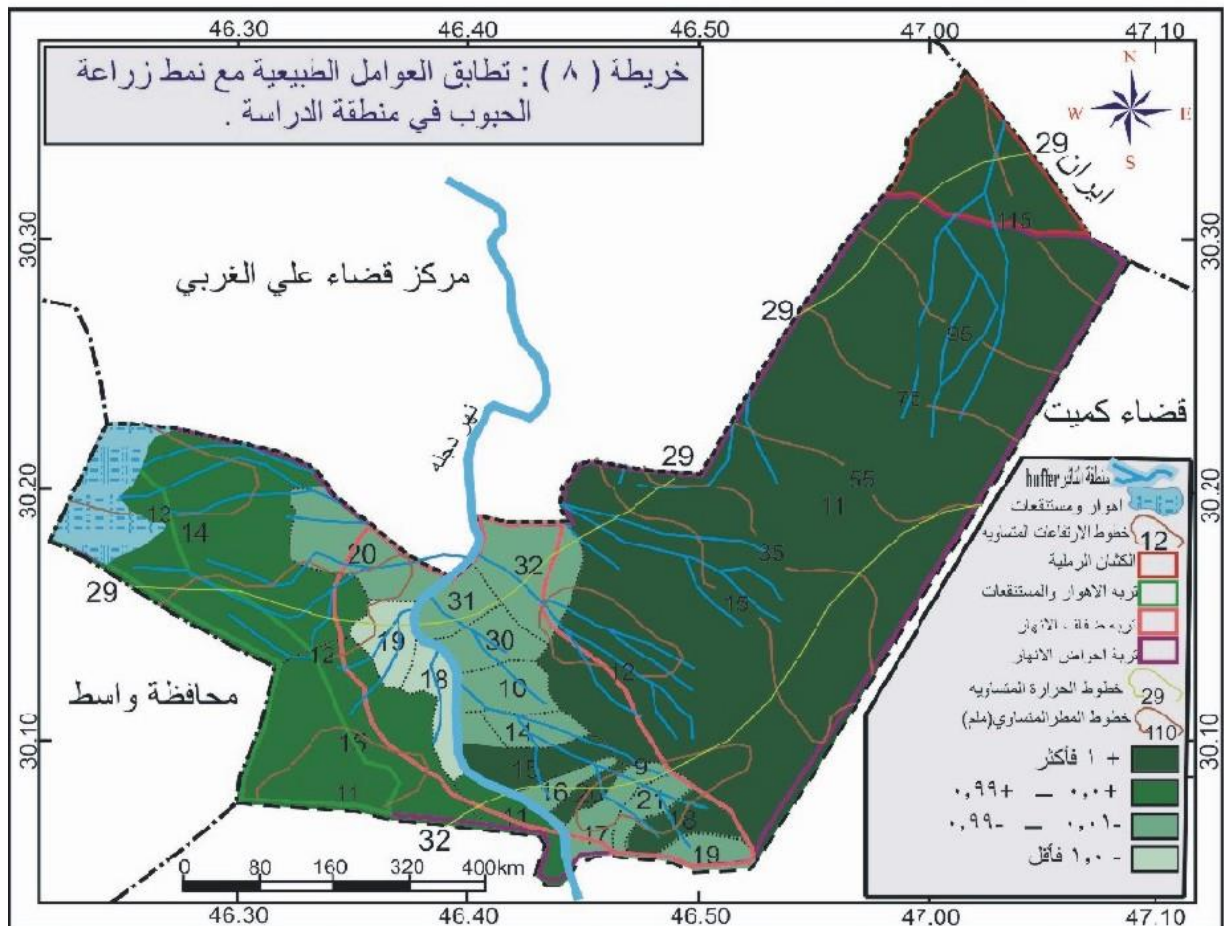
الذي تراوحت درجته المعيارية ما بين (-٠,٠١ - ٠,٩٩) أذ يزداد قلة تركيز هذا النمط تدريجيا في اجزاء مختلفة من منطقة الدراسة ويظهر ضمن (١٠) مقاطعات زراعية وهي كل من (١٠) ثلث الثلث الشرقي، ١٤ قسم من ثلث الشرقي الاول ، ١٩ الكريمة، ١٦ قسم من ثلث الثلث الشرقي الثالث، ١٧ قسم من ثلث الثلث الشرقي الرابع، ٢٠ قسم من ثلث الثلث الشرقي السابع ، ٣٠ أم صرناج ، ٣١ أم السمس ، ٣٢ المكربة ، ٢١ الهورة) والذي بلغت درجتها المعيارية (-٠,٣٣ ، ٠,٦٣-، ٠,٥٢-، ٠,٧٦-، ٠,٩٩-، ٠,٣٦-، ٠,٢٤-، ٠,٦٥-، ٠,٠٩-، ٠,٧٨) لكل منهما، وتقع هذه المقاطعات ضمن نطاق ترب ضفاف الانهار الخصبه فضلا عن انبساطها حيث تقع ضمن خطوط الكنتور (٩ و ١٢) متر فضلا عن اعتمادها على نهر دجله وجداوله المتمثله (المنهلية الشرقي وجدول الحامد وجدول المنهلية الغربي الذي تستخدمه مقاطعة ٢٠ لارواء المحاصيل الزراعية فضلا عن المناخ الملائم هذه العوامل ساعدت على تركيز زراعة محصول القمح .

٤. المستوى الرابع:

الذي بلغت درجته المعيارية (-٠,٠١ فأقل) وتمثل بمقاطعتين هما (١٨ قسم من ثلث الثلث الشرقي الخامس، ١٩ قسم من ثلث الثلث الشرقي السادس) وبدرجة معيارية بلغت (-١,٢ ، -١,٠)، خريطة (٧) لكل منهما على التوالي وينخفض تركيز هذا النمط الزراعي بشكل واضح فـ_____ في الاجـ_____زاء الجنوبيـ_____ة



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على ملحق (٢) .



المصدر : من عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc gis version 10.2

الشرقية من منطقة الدراسة ولو نظرنا الى الخريطة (٨) نجد على الرغم من توفر تربه ضفاف الانهار الخصبة والصالحة للزراعة فيها فضلا عن انبساطها ووقوعها بالقرب من نهر دجله وجداوله المتمثلة بجدول المنهلية الغربي كذلك توفر المناخ الملائم للزراعة الا انها احتلت المستوى الرابع بالتصنيف وذلك بسبب قلة مساحة الاراضي الزراعية فيها والبالغة (١٦٢٨ ، ١٨٥٧) دونم لكل منها على التوالي .

ثانياً: نمط الزراعة الكثيفة:

ينتشر هذا النمط الزراعي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وبالقرب من مراكز المدن ، أذ يشتد الضغط على الاراضي الزراعية وترتفع فيها أسعار بيع وايجار الاراضي مما يستوجب رفع مستوى الانتاج وزيادة أنتاجية الدونم، وهذا يتطلب كثافة عالية من العمل ورأس المال واستخدام الاسمدة واتباع الدورة الزراعية لضمان استمرار الانتاج في الارض على مدار السنة. ويضم هذا النمط زراعة محاصيل الخضر الصيفية والشتوية في منطقة الدراسة(*) التي تنتشر زراعتها في اغلب المقاطعات الزراعية واكثر ما تكون زراعتها في أراضي كتوف الانهار ومجاريها لتوفر التربة الخصبة ذات الانتاجية العالية وقلة احتوائها على الاملاح. فقد بلغت المساحات المزروعة بالخضر في منطقة الدراسة هي (١٧٧٨٩)^(١٦) دونم وتشكل نسبة (١٧,٣ %) من مجموع مختلف المحاصيل المزروعة في الناحية وهي بهذا تحتل المركز الثاني للأنماط الزراعية السائدة في منطقة الدراسة، وتم تقسيم المنطقة الى اربع مستويات ليتم دراسة هذا النمط في المنطقة كالآتي:

١. المستوى الاول:

فقد ضم ثلاث مقاطعات زراعية وهي كل من (١٥ هور الخراب الجنوبي ، ١١ المشرحة ، ١٨ الغرباوية) وبلغت الدرجة المعيارية لكل منها (١,٧ ، ٢,٢ ، ١,٣) على التوالي خريطة (٩) لكل منهما على التوالي ولو نظرنا الى خريطة (١٠) المقاطعتين (١٥ ، ١٨) تتوفر فيها تربه ضفاف الانهار ذات التربه الخصبه وقربها من نهر دجله وجداوله كجدول الحامد الذي يتم الاعتماد عليه بالزراعة فضلا عن انبساط سطحها اذ يبلغ ارتفاعها (٩متر) وكذلك توفر المناخ الملائم لزراعة الخضر فقط .اما

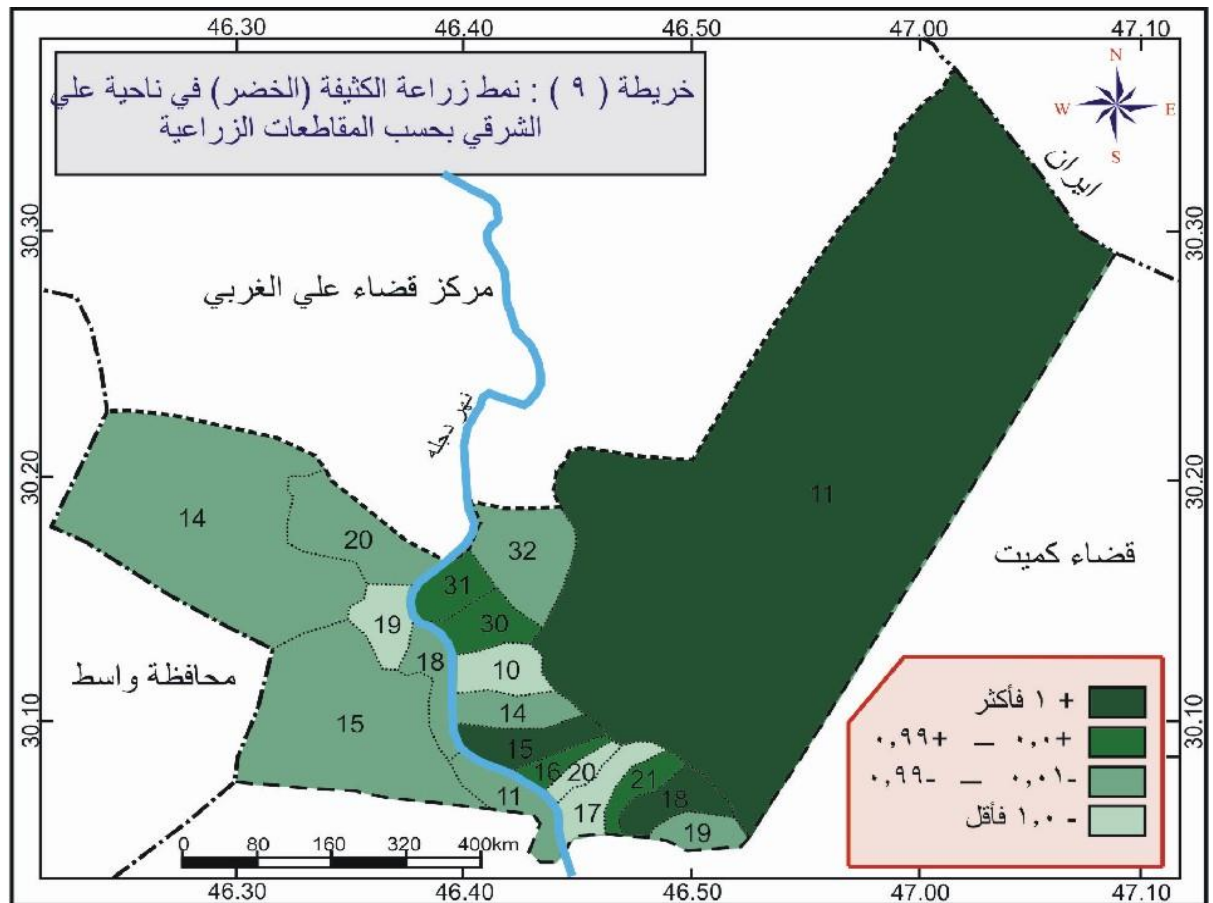
المقاطعة (١١) الواقعة ضمن تربه احواض الانهار تتركز الزراعة فيها ضمن الجزء الجنوبي الغربي لكونها منطقة يصل ارتفاعها (١٥ متر) بالشمال الشرقي وينحدر الارتفاع ليصل الى الاجزاء الجنوبية الغربية فيها الى (١٥ متر) وفي هذا الجزء يتم زراعة الخضر فقط.

٢. المستوى الثاني:

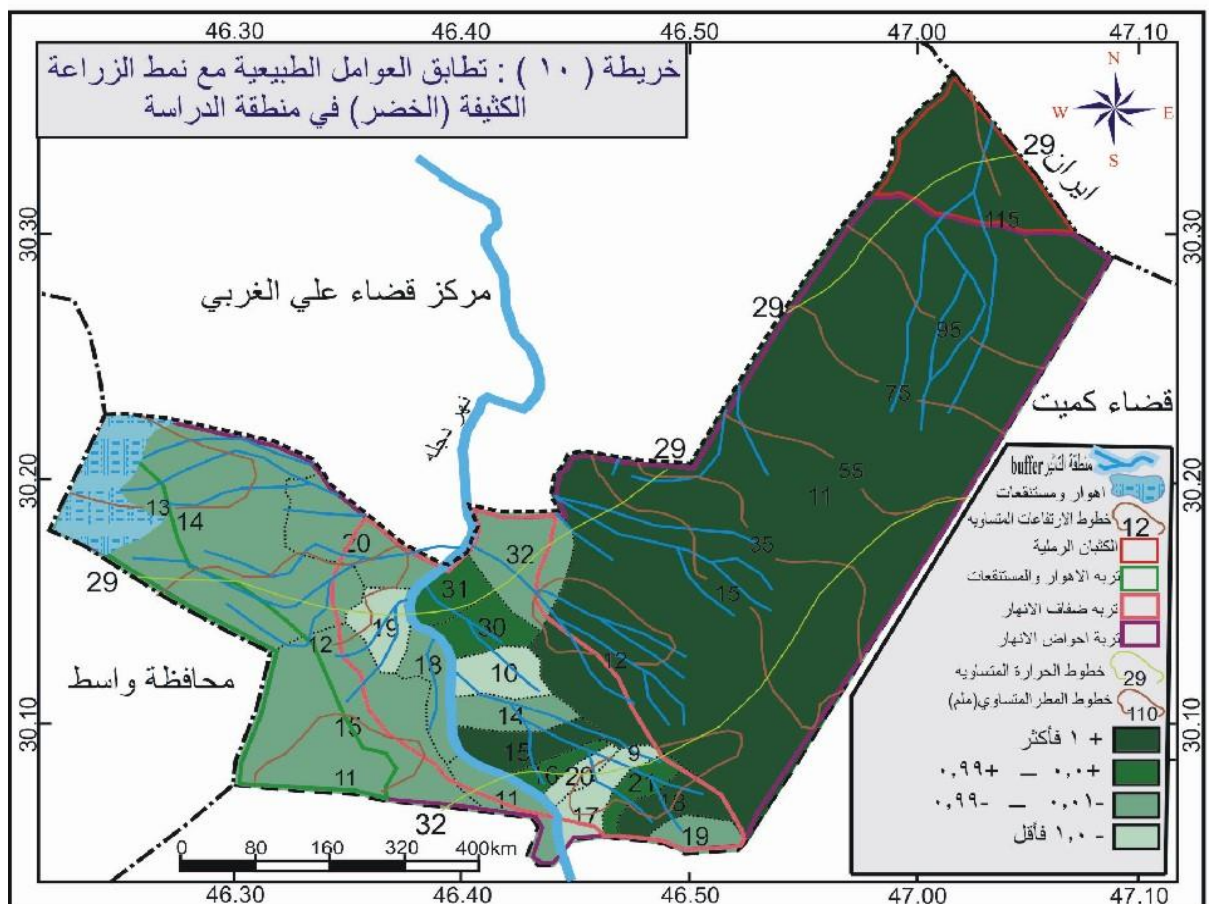
تمثل هذا المستوى في (٤) مقاطعات زراعية أيضاً وهي كل من (١٦ قسم من ثلث الثلث الشرقي الثالث، ٣٠ أم صرناج، ٣١ أم السمس، ٢١ الهورة) وبدرجة معيارية بلغت (٠.٨، ٠.٣٧، ٠.٥٦، ٠.٤٠). وتقع ضمن ترب ضفاف الانهار الصالحة للزراعة وتعتبر من الاراضي المنبسطة اذ يتراوح ارتفاعها (١٢ و ٩) متر ووفرة المياه فيها المتمثلة بنهر دجله وجداوله المتمثلة بجداول (المنهلية الشرقي والحديد والحامد) فضلا عن المناخ الملائم لزراعتها فقد احتلت المستوى الثاني لزراعة الخضر.

٣. المستوى الثالث:

الذي يضم المقاطعات الزراعية التي تنتشر على جانبي النهر وعددها (٨) مقاطعات هي (١١ جزيرة سيدنور، ١٤ قسم من ثلث الثلث الشرقي الاول، ١٥ قسم من ثلث الثلث الشرقي الثاني، ١٨ قسم من ثلث الثلث الشرقي الخامس، ٣٢ المكرومة، ١٤ هور الخراب، ١٩ الكريمة، ٢٠ السعدية)، اذ بلغت الدرجة المعيارية لهم (- ٠.٢٨، - ٠.٠٥، - ٠.٤٥، - ٠.٧، - ٠.٦٩، - ٠.٥٦، - ٠.٢٦، - ٠.٣٧) لكل منهما على التوالي. اذ تقع المقاطعات (٢٠، ١٩، ١٤، ٣٢) شرق نهر دجله وتقع ضمن تربه ضفاف الانهار الخصبة ذات التصريف الجيد ووفرة مياهها كنهر دجله وجداوله (الحديد والمنهلية)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على ملحق (٢) .



المصدر : من عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc gis version 10.2

(الشرقي والحامد)، فضلا عن تربتها السهلية المنبسطة يتراوح ارتفاعها ما بين (٩ و ١٢) وتوفر المناخ الملائم لزراعة الخضر بكافة انواعها . اما المقاطعات التي تقع غرب نهر دجله (١٨، ١٥، ١٤، ١١) فتقع المقاطعتين (١٨، ١١) ضمن ترب ضفاف الانهار اما المقاطعتين (١٥، ١٤) تقع ضمن نطاق ترب الالهوار والمستنقعات والجزء الاخر يقع ضمن تربه احواض الانهار وتمتاز هذه المنطقة بانبساطها ووفرة مياهها يشمل نهر دجله الرئيسي وجدول الشامية وجدول السعدة وهذه العوامل التي تم ذكرها ساعدت على زراعة محاصيل الخضر فيها فهي تحتل المستوى الثالث منها .

٤. المستوى الرابع:

يظهر من ان هذا المستوى يقتصر ظهوره على (٤) مقاطعات هي (١٠) ثلث الثلث الشرقي ، ١٧ قسم من ثلث الثلث الشرقي السادس ، ١٩ قسم من ثلث الثلث الشرقي السابع، (٢٠ قسم من ثلث الثلث الشرقي السابع) على التوالي ، ولو نظرنا الى الخريطة (١٠) نجد ان هذه المقاطعات تمتاز بالتربة الخصبة وذات تصريف جيد فضلا عن توفر مياه نهر دجلة وجداوله اضافة الى انبساط السطح وعلى الرغم من ذلك الا انها احتلت المركز الرابع بسبب قلة المساحات المزروعة بالخضر فيها. ثالثاً: نمط زراعة المحاصيل الصناعية:

يشمل هذا النمط في منطقة الدراسة على محصول (الذرة الصفراء ، وزهرة الشمس، والسمسم) وقد بلغت المساحات المزروعة بالمحاصيل الصناعية في منطقة الدراسة (٧٧٠٠) دونم ملحق (١) وتشكل نسبة قدرها (٧,٥%) من مجموع مختلف المحاصيل المزروعة في منطقة الدراسة. وهي بهذا تحتل المركز الثالث للأنماط الزراعية السائدة في الناحية، وسوف نتناول المستويات الاربعة التي ظهرت في الخريطة (١١) التي توضح توزيع هذا النمط وعلى النحو الاتي:-

١. المستوى الاول:

لو نظرنا الى الخريطة (١١) نجد هذا المستوى يقع في ب(٤) مقاطعات زراعية والمتمثلة بمقاطعة (١٥) هور الخراب الجنوبي ، ١١ المشرحة، ١٨ الغرباوية، ٣٢ المكرمة) وتبلغ الدرجة المعيارية لكل منهما هي (١,٦ ، ١,٥ ، ١,٢ ، ١,٠) ، ولو نظرنا الى الخريطة (١٢) نجد ان هذه المقاطعات (١٨، ١٥، ٣٢) تقع ضمن نطاق تربه

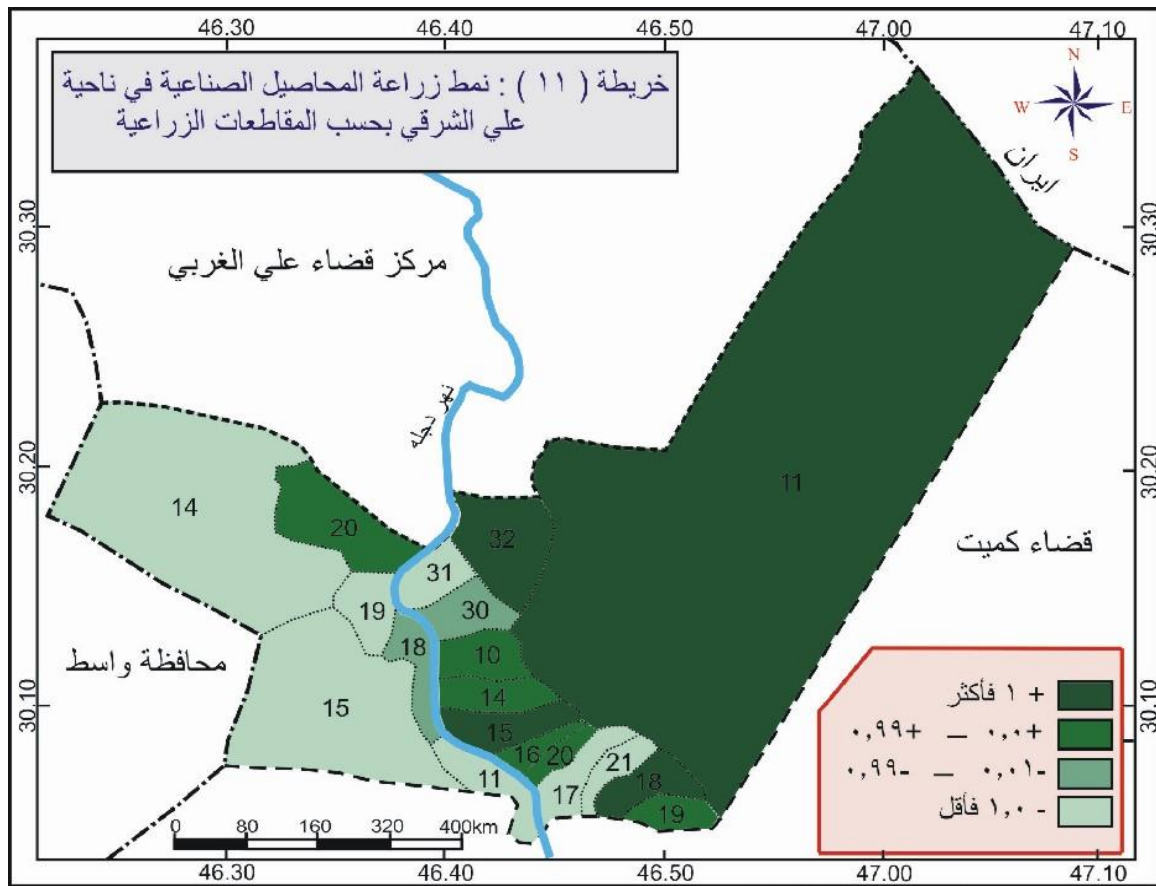
ضفاف الانهار الخصبه فضلا عن انبساط سطحها وقربها من نهر دجله وجداوله هذه العوامل ساعدت على تركيز زراعة المحاصيل الصناعية كلسمسم والذرة الصفراء اما المقاطعة (١١) التي تقع شرق المنطقة وتسود فيها تربه احواض الانهار والقليله الخصوبة واحتوائها على نسبة عالية من الملوحة لذا هذه العوامل ساعدت على زراعة محصول زهرة الشمس لكونه من المحاصيل التي تتحمل ملوحة التربة .

٢.المستوى الثاني:

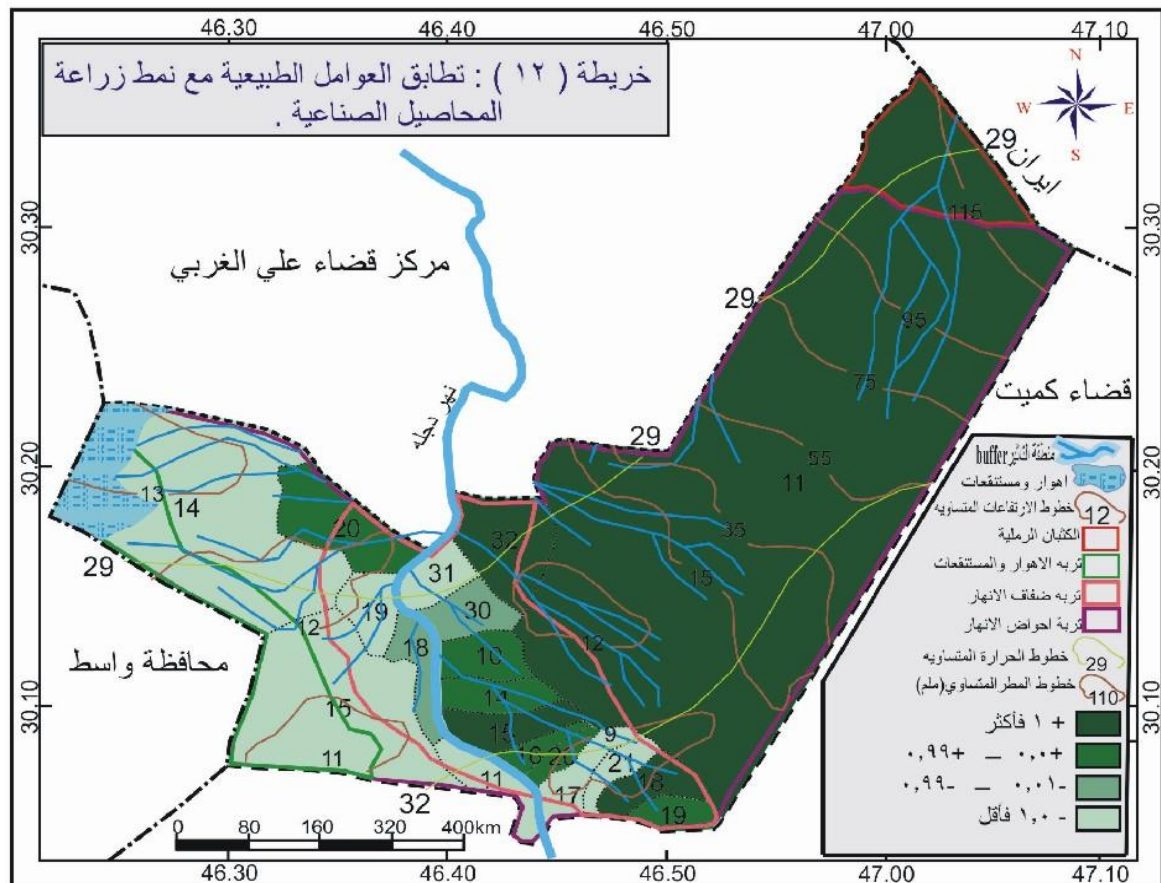
تظهر الهيئة المكانية لنمط زراعة المحاصيل الصناعية ان اوسع انتشار مكاني بين المستويات هو للمستوى الثاني ، حيث يظهر في (٦) مقاطعات وهي (١٠) ثلث الثلث الشرقي ، ١٦ قسم من ثلث الثلث الشرقي الثالث ، ٢٠ قسم من ثلث الثلث الشرقي السابع ، ١٤ هور الخراب ، ١٩ الكريمة ، ٢٠ السعدية)، وبلغت درجاتها المعيارية (٠,٣٠ ، ٠,٦٩ ، ٠,٠ ، ٠,٢٤ ، ٠,٩٠ ، ٠,٣٣) وتشغل الاجزاء الشرقية والجنوبية من منطقة الدراسة.ولو نظرنا الى الخريطة (١٢) نجد ان هذه المقاطعات تقع ضمن نطاق الترب الخصبه وترتبتها ضمن ترب كتوف الانهار فضلا عن قربها من نهر دجله وجداوله هذه العوامل ساعدت على تركيز زراعة المحاصيل الصناعية فيها مثل محصول الذرة الصفراء وزهرة الشمس والسسمسم.

٣.المستوى الثالث:

يقتصر ظهور هذا المستوى على ناحيتين فقط هما (١٨) قسم من ثلث الثلث الشرقي الخامس، ٣٠ أم صرناج) وبدرجة معيارية بلغت (٠,١٥ - ، ٠,٠٨) ، وتظهر على شكل منطقة متين منفصلتين أحدهما



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على ملحق (٢) .



المصدر : من عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc gis version 10.2

شمال منطقة الدراسة والأخرى في جنوبها. وتمتاز تربها بخصوبتها ووفرة مياهها فضلا عن كونها منطقة منبسطة ولكنها تمتاز بقله مساحة الاراضي الزراعية المخصصة للمحاصيل الصناعية فيها بسبب قله المساحة البالغة (٣٥٤،٣٧٧) دونم لكل منهما على التوالي .

٤. .المستوى الرابع:

يقل تركيز هذا النمط الزراعي ضمن هذا المستوى بشكل واضح ويظهر بشكل وحدة جغرافية متصلة تمتد من الشمال الى جنوب منطقة الدراسة خريطة (١١) وفي (٧) مقاطعات هي (١١ سيدنور ، ١٤ قسم من ثلث الثلث الشرقي الاول ، ١٥ قسم من ثلث الثلث الشرقي الثاني ، ١٧ قسم من ثلث الثلث الشرقي الرابع ، ١٩ قسم من ثلث الثلث الشرقي السادس ، ٣١ أم السمس ، ٢١ الهورة) وبدرجة معيارية بلغت (-١،١ ، -١،١ ، ١،١ - ، ١،٠٧ - ، ١،٠٥ - ، ١،٠٥ -) على التوالي ، وتقع هذه المقاطعات ضمن ترب ضفاف الانهار الخصبة باستثناء المقاطعات (١٧، ١٥، ١٤) فهذه المقاطعات جزء منها يقع ضمن الترب الخصبة والجزء الاخر يقع ضمن ترب الهوار والمستنقعات . ولا بد من الاشارة الى ان الجزء الشرقي من المنطقة ساعدت العوامل الطبيعية فيه على زراعة المحاصيل الصناعية بسبب توفر ترب ضفاف الانهار، اما الجزء الغربي تسود فيه ترب الهوار والمستنقعات اضافة الى قله المساحات المزروعة فيها .

٤. . نمط زراعة المحاصيل العلفية:

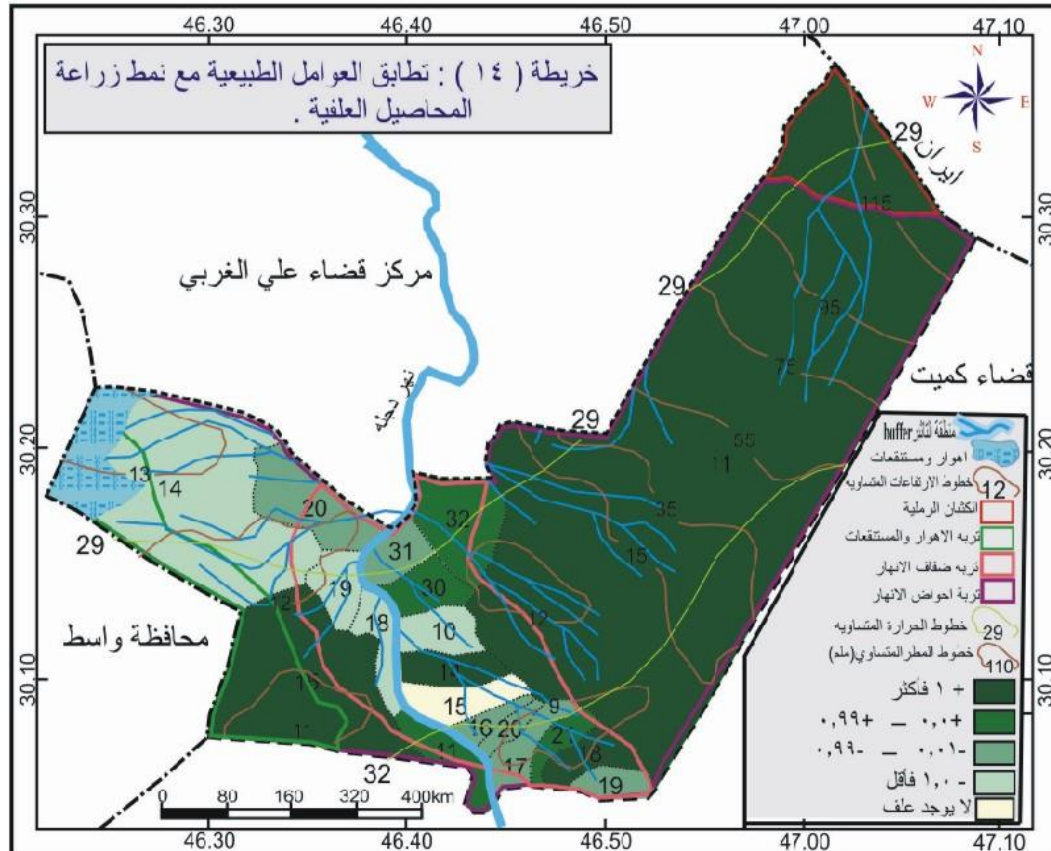
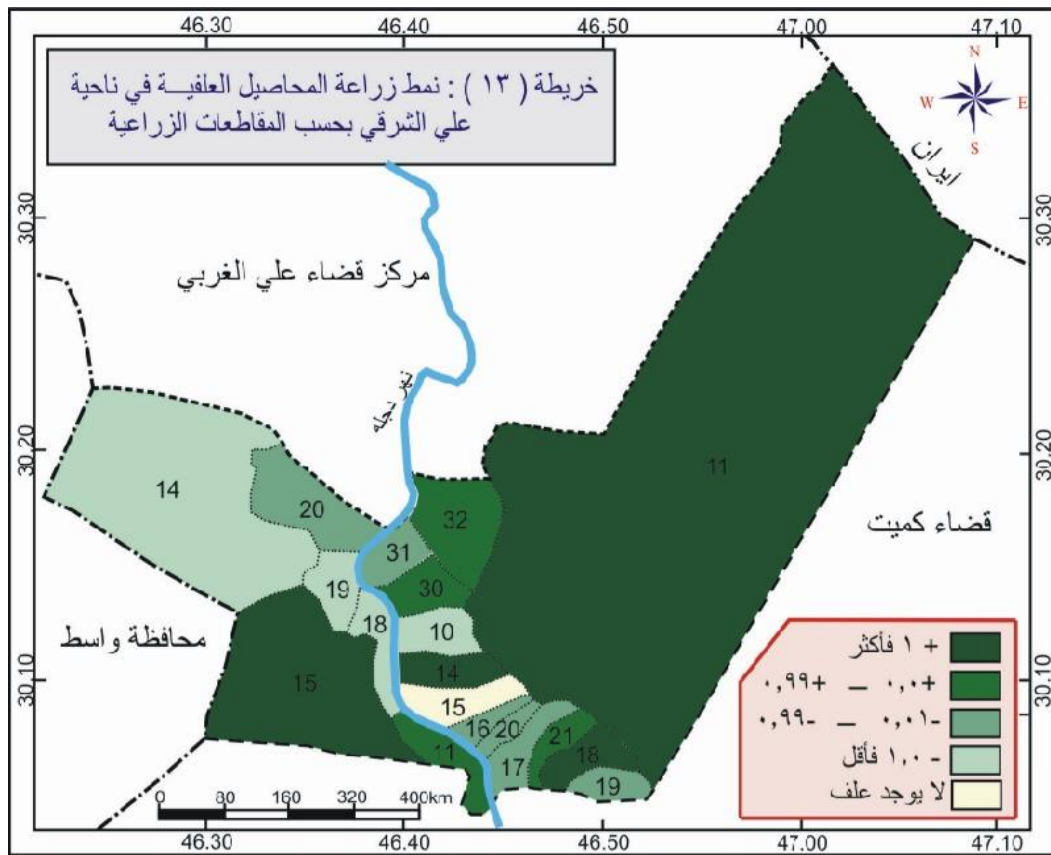
يشمل هذا النمط محصولين علفين هما الدخن والجت وتزرع هذه المحاصيل والغاية من انتاجها هو لتزويد الحيوانات بما تحتاجه من الغذاء اللازم لزيادة انتاجها من المنتجات الحيوانية ، اذ يتوقف انتاج الحيوانات على كمية ونوعية العلف المستخدم في تغذيتها، وتبلغ المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية في المنطقة حوالي (٢٩٧) ^(١٧) دونم وتشكل نسبة قدرها (٣،٠%) من مختلف المحاصيل المزروعة بمنطقة الدراسة ، وهو بهذا يحتل المركز الرابع للأنماط الزراعية السائدة في الناحية ، وكذلك تم تقسيم منطقة الدراسة الى اربع مستويات لغرض ظهور هذا النمط ويتم تناوله على النحو الاتي:

١. المستوى الاول :

يظهر التوزيع المكاني لنمط زراعة المحاصيل العلفية في منطقة الدراسة ضمن هذا المستوى في (٤) مقاطعات هي (١٤ هور الخراب ، ١٥ هور الخراب الجنوبي ، ١١ المشرحة ، ١٨ الغريباية) اذ بلغت الدرجة المعيارية لكل منها (١,١ ، ١,٩ ، ١,٩ ، ١,١) على التوالي خريطة (١٣) حيث تمتاز هذه المقاطعات بسعة مساحة الاراضي الزراعية فيها ، وهي تشغل الجزء الغربي من منطقة الدراسة.ولو نظرنا الى الخريطة (١٤) نجدان المقاطعتين (١٤،١٨) تقع ضمن الترب الخصبة وقربها من نهر دجله وجداوله وانبساط السطح فيها تزرع بمحصول الدخن ، اما المقاطعة (١١) فتسود فيها ترب احواض الانهار فتستغل لزراعة محصول الجت اما المقاطعة (١٥) فجزء منها يقع ضمن تربها ضفاف الانهار اما الجزء الاخر ضمن تربها الاهوار والمستنقعات حيث يزرع فيها محصول الجت لكونه من المحاصيل التي تقاوم الملوحة .

٢. المستوى الثاني:

الذي ضم المقاطعات الزراعية المتمثلة بـ (١١ سيدنور ، ٣٠ أم صرناج ، ٣٢ المكرمة ، ٢١ الهورة) اذ بلغت درجاتها المعيارية (٠,٠٥) للمقاطعات الاولى والثانية والرابعة لكل منها في حين بلغت الدرجة المعيارية للمقاطعة الثالثة (٠,١) ، خريطة (١٣) وهي بهذا تشكل منطقة واحدة تشغل الجزء الشرقي من منطقة الدراسة. وتقع ضمن نطاق الترب الخصبة القريبه من نهر دجله وجداوله وتمتاز بانبساط السطح فيها وهذه العوامل ساعدت على تركيز المحاصيل العلفية مثل الجت والدخن .



٣. المستوى الثالث:

يقل تركيز هذا النمط تدريجياً ضمن هذا المستوى ويظهر في (٦) مقاطعات زراعية تمتد من شمال منطقة الدراسة مروراً بوسطها ووصولاً الى الجنوب منها ويظهر في كل من (١٦) قسم من ثلث الثلث الشرقي الثالث ، ١٧ قسم من ثلث الثلث الشرقي الرابع ، ١٩ قسم من ثلث الثلث الشرقي السادس ، ٢٠ قسم من ثلث الثلث الشرقي السابع ، ٣١ أم السمس (٢٠ السعدية) وبلغت درجاتها المعيارية للمقاطعات الاربعة الاولى هي (- ٠,٠٥ - ٠,٠٨ - ٠,٤٧ - ٠,٧٩) على التوالي، في حين بلغت الدرجة المعيارية للمقاطعتين الخامسة والسادسة هي (-٠.٣٧) لكل منها خريطة (١٣) ، فلو نظرنا الى الخريطة (١٤) نجد ان المقاطعات الست تقع ضمن نطاق الترب الخصبة وقربها من نهر دجلة وانبساط سطحها ورغم توفر هذه العوامل الا انها احتلت المستوى الثالث السالب والسبب يعود الى قلة المساحة المزروعة فيها بالمحاصيل العلفية .

٤. المستوى الرابع:

ينخفض تركيز هذا النمط الزراعي بشكل واضح ضمن هذا المستوى ، حيث يظهر هذا المستوى في (٤) مقاطعات زراعية هي كل من (١٠) ثلث الثلث الشرقي ، ١٤ قسم من ثلث الثلث الشرقي الاول ، ١٨ قسم من ثلث الثلث الشرقي الخامس ، ١٩ الكريمة) وبلغت الدرجة المعيارية للمقاطعتين الثانية والرابعة هي (- ١,١) ، ولكن بلغت الدرجة المعيارية للمقاطعتين الاولى والثالثة هي (- ١,٠ - ١,٣) لكل منهما على التوالي، خريطة (١٣) وهي بذلك تمتد من شرق منطقة الدراسة حتى غربها. فلو نظرنا الى الخريطة (١٤) ان هذه المقاطعات تتميز بانبساط سطحها وتوفر مياه دجلة وجداوله اما بالنسبة للتربة فتقع ضمن ترب ضفاف الانهار الخصبة وعلى الرغم من توفر هذه العوامل الا انها احتلت المستوى الاخير والسبب يعود الى قلة المساحة المزروعة فيها بالمحاصيل العلفية .

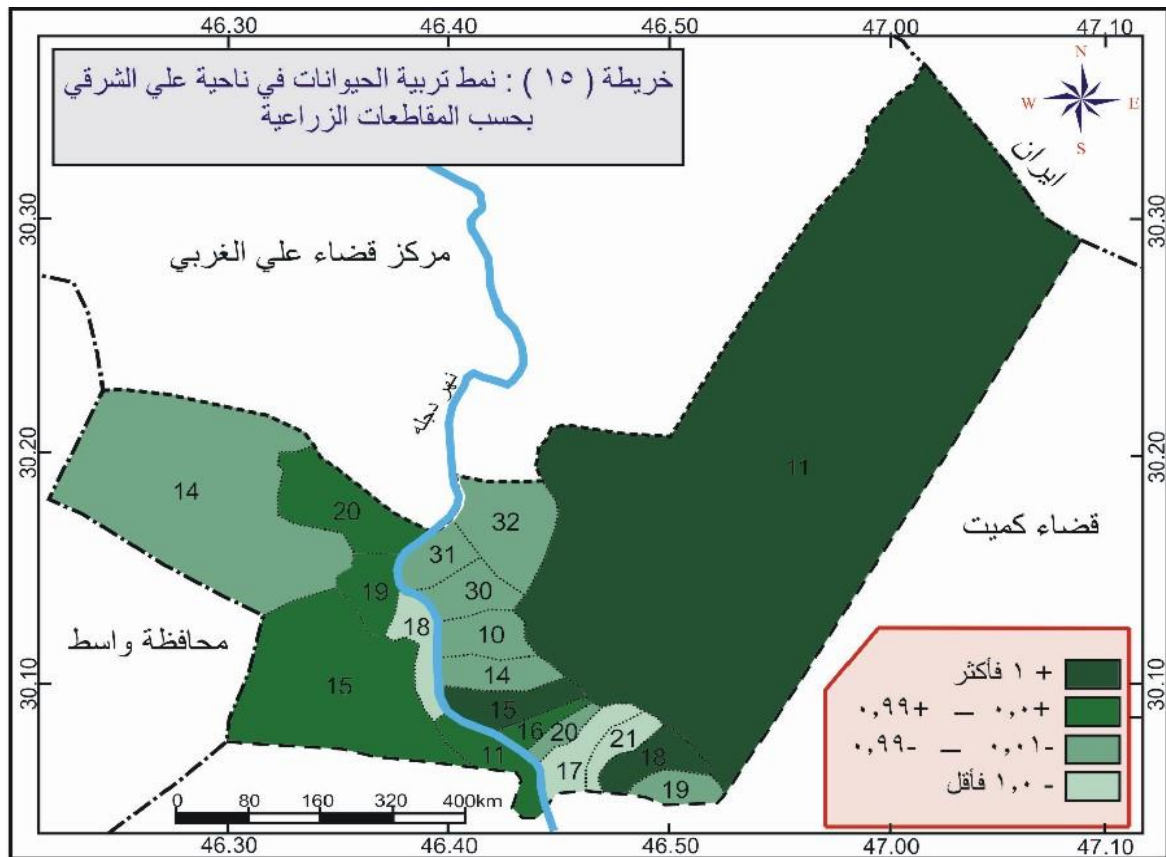
٥. نمط تربية الحيوانات:

تعد الحيوانات (المواشي) في هذا النمط المصدر الرئيس لدخل المزرعة اذ يتم الحصول على الدخل عن طريق بيع الحيوانات أو منتجاتها على اختلاف أنواعها من اللحوم والجلود والألبان .. الخ، أما الانتاج النباتي فيلعب دور ثانوي في المزرعة وعلى

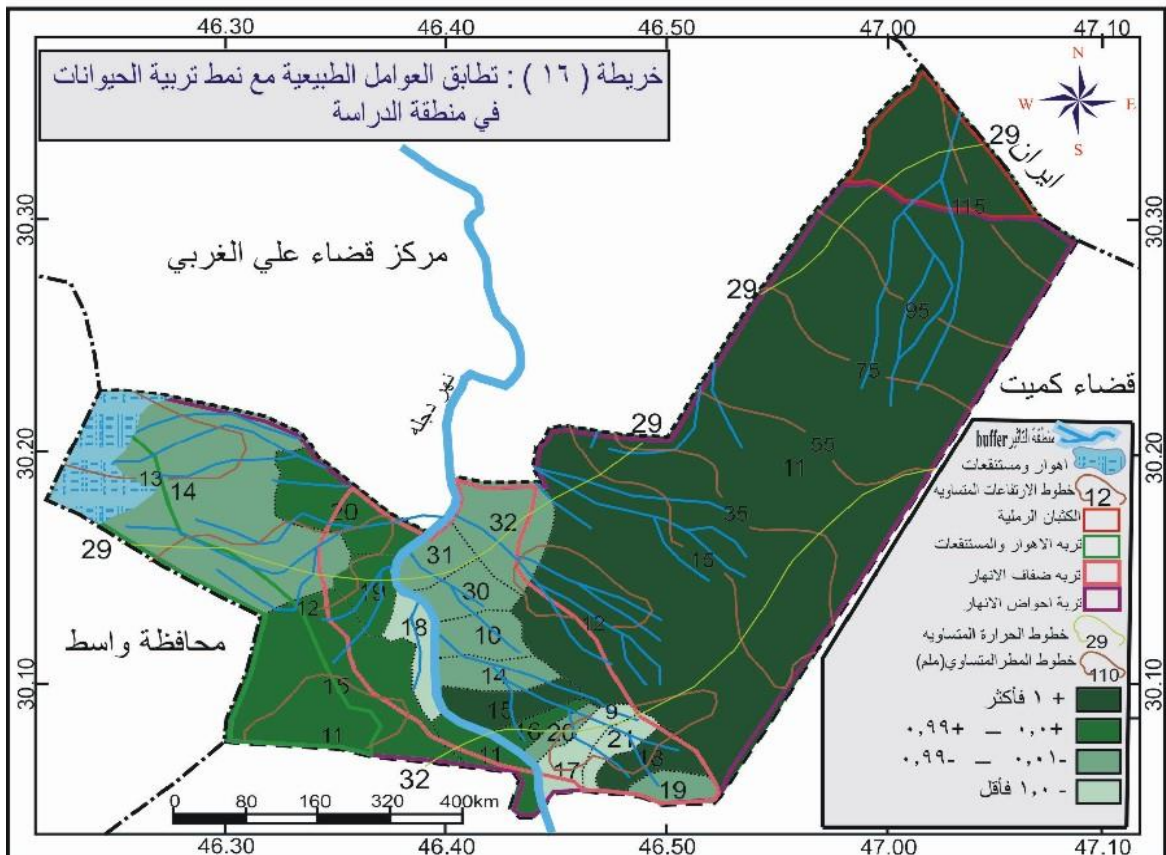
الأغلب يتمثل بآنتاج محاصيل الاعلاف التي يتم استهلاكها من قبل الحيوانات وبشكل مباشر عن طريق رعي الحيوانات في الأراضي الزراعية أو تقدم لها في الحظائر ، وتلعب العوامل الجغرافية الطبيعية دوراً رئيساً في الانتاج الحيواني من ناحية الكم والنوع ، فضلاً عن التباين في توزيعها المكاني فارتفاع درجات الحرارة وانخفاضها يؤثر على احتياجات الحيوان المائية ، وكذلك كميات الامطار التي تلعب دوراً بارزاً في نمو الحشائش والاعشاب وكثافتها في منطقة الدراسة ، وهذا ينعكس بدوره على انتاج هذه الحيوانات من اللحوم والالبان، كذلك تلعب طبيعة السطح دور مهم في توزيعها فمثلاً الأبل لا يمكن العيش في مناطق الاهوار كما ان الجاموس لا يستطيع العيش بالصحراء والمناطق البعيدة عن المسطحات المائية والانهار، فقد بلغ مجموع اعداد الحيوانات في الناحية (٤٠٩٣٠٤) رأس (١٨) ويضم أعدادها كل من اعداد الاغنام والابقار والابل التي تربي في منطقة الدراسة ، فقد ظهرت اربع مستويات لهذا النمط في منطقة الدراسة وهي:-

١. المستوى الاول:

يظهر هذا المستوى في (٣) مقاطعات زراعية وهي كل من (١٥) هور الخراب الجنوبي ، ١١ المشرحة، ١٨ الغريبابوية) وبدرجة معيارية بلغت (١,٥ ، ٢,٥ ، ١,٢) لكل منها خريطة (١٥)، وهي بهذا تشكل منطقة واحدة تشغل الجزء الجنوبي الغربي من منطقة الدراسة، ولو نظرنا الى الخريطة (١٦) نجد ان المقاطعتين (١٥، ١٨) تقع ضمن نطاق تربة ضفاف الانهار الخصبة التي تساعد على زراعة المحاصيل العلفية لكونها تقدم علفا للحيوان وتزرع عادة بمحصول الدخن اما المقاطعة (١١) تسود فيها تربه احواض الانهار وتزرع بمحصول الجت والشعير فضلاً عن توفر مياه نهر دجله وجداوله.



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على ملحق (٢) .



المصدر : من عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc gis version 10.2

٢. المستوى الثاني :

يزداد تركيز هذا النمط ويظهر في (٥) مقاطعات زراعية وهي (١١ سيد نور ، ١٥ قسم من ثلث الثلث الشرقي الثاني ، ١٦ قسم من ثلث الثلث الشرقي الثالث ، ١٩ الكريمة ، ٢٠ السعدية) وبدرجة معيارية (٠,٠٥ ، ٠,٠٥ ، ٠,٦٠ ، ٠,٤٠ ، ٠,٨٨) على التوالي وتشغل الجزء الجنوبي الشرقي لمنطقة الدراسة خريطة (١٥). ولو نظرنا الى الخريطة (١٦) نجد ان هذه المقاطعات تقع ضمن نطاق الترب الخصبة والمتمثلة بتربه ضفاف الانهار ذات التصريف الجيد فضلا عن قربها من نهر دجلة وجداوله وانبساط سطحها وتوفر المناخ الملائم هذه العوامل ساعدت على زراعة المحاصيل العلفية فيها وتركز اعداد الحيوانات.

٣. المستوى الثالث:

تظهر الهيئة المكانية لنمط تربية الحيوانات ان أوسع انتشار مكاني بين المستويات هو للمستوى الثالث، أذ يظهر في (٨) مقاطعات زراعية هي (١٠ ثلث الثلث الشرقي ، ١٤ قسم من ثلث الثلث الشرقي الاول ، ١٩ قسم من ثلث الثلث الشرقي السادس ، ٢٠ قسم من ثلث الثلث الشرقي السابع ، ٣٠ أم صرناج ، ٣١ أم السمس ، ٣٢ ألمكرمة ، ١٤ هور الخراب) والتي بلغت درجاتها المعيارية (-٠,٣٧ ، -٠,٨٦ ، -٠,١٨ ، -٠,٧٦ ، -٠,٣١ ، -٠,٣٩ ، -٠,٣١ ، -٠,٩٦) لكل منها وهي بذلك تمتد على شكل منطقة واحدة تمتد من شمال منطقة الدراسة حتى وسطها. ولو نظرنا الى الخريطة (١٦) وتسود في هذه المقاطعات في جزء منها تربة احواض الانهار اما الجزء الاخر تربه الاهوار والمستنقعات وعلى الرغم من توفر الظروف الطبيعية المؤثرة على تربية الحيوانات بالجزء الشرقي من منطقة الدراسة لكن يقل اعداد الحيوانات بالجزء الغربي لعدم توفر الظروف الملائمة لتربية المواشي فيها .

٤. المستوى الرابع:

ضم كل من مقاطعة (١٧ قسم من ثلث الثلث الشرقي الرابع ، ١٨ قسم من ثلث الثلث الشرقي الخامس ، ٢١ الهورة) وبلغت درجاتها المعيارية (-١,٠ ، -١,١ ، -١,٠) لكل منها، ويمتد هذا المستوى في الجزء الجنوبي من منطقة الدراسة. ولو نظرنا الى الخريطة (١٦) نجد ان المنطقة تقع ضمن نطاق تربته ضفاف الانهار وانبساط سطحها ووفرة المياه ولكن بسبب عدم رغبة الفلاح في تربيتها ادى ذلك الى انخفاض اعدادها (١٩).

الاستنتاجات:

١. تم استنتاج وجود خمس انماط زراعية في ناحية علي الشرقي وهي نمط زراعة الحبوب ونمط الزراعة الكثيفة ونمط زراعة المحاصيل الصناعية ونمط زراعة المحاصيل العلفية واخيرا نمط تربية الحيوانات.
٢. احتل نمط زراعة الحبوب المركز الاول للانماط الزراعية السائدة في الناحية وبمساحة قدرها (٧٦٨٠١) دونم وبنسبه تبلغ (٧٤.٩%) من المساحة المزروعة لمختلف المحاصيل في الناحية في حين احتل نمط الزراعة الكثيفة المركز الثاني للانماط الزراعية وتبلغ مساحته (١٧٧٨٩) دونم وبنسبه ١٧.٣% وجاء بالمركز الثالث نمط زراعة المحاصيل الصناعية وبمساحة قدرها (٧٧٠٠) دونم وبنسبه قدرها ٧.٥% اما المركز الرابع فقد احتله نمط زراعة المحاصيل العلفية وتبلغ مساحته (٢٩٧) دونم وبنسبه قدرها (٠.٣%) واخيرا نمط تربية الحيوانات احتل المركز الخامس والبالغ عددها (٥٩٣٠٤).
٣. وجود تباين واضح في توزيع كل نمط من انماط الزراعة في ناحية علي الشرقي والسبب يعود الى تاثير العوامل الطبيعية التي ساهمت بشكل فعال في تحديد النمط في المنطقة. وهذا ما توصلت اليه الدراسة من نتائج التحليل باستخدام امكانية البرنامج (Arc gis ١٠.٢) اذ تبين ان الاجزاء الجنوبية الشرقية والوسطى من الناحية هي الابرز ناتج عن العوامل الطبيعية المتمثلة بالسطح والتربة والمياه والمناخ وما تميزت به في هذه المناطق .
٤. ظهور ارتباط الانماط الزراعية مع بعضها البعض فنمط زراعة الحبوب يرتبط توزيعه مع نمط الزراعة الكثيفة ونمط زراعة المحاصيل الصناعية نظرا لتشابه متطلبات المحاصيل الواقعه ضمن هذه النمط من انبساط السطح والتربة المناسبه ووفرت المياه . كذلك وجود ارتباط ما بين نمط زراعة المحاصيل العلفية ونمط تربية الحيوانات نظرا لارتباط احدهما بالآخر اذ ان الغاية من زراعة المحاصيل العلفية هو توفير العلف للحيوانات .
٥. امكانية نظم المعلومات الجغرافية وبرامجها على اجراء التحليل المكاني (Spatial Analysis) للخرائط الزراعية لغرض توضيح التباين واسبابه واجراء عملية المطابقة لكل عامل مع كل نمط زراعي ، فضلا عن استخدام الطرق الاحصائية فيه وبلتالي انتاج مجموعة من الخرائط الرقمية.

التوصيات :

١. ضرورة قيام وزارة الزراعة بمسح شامل يعتمد على الاساليب العلمية والمختبرية لتربة الناحية لغرض معرفة الترب الملائمة لكل محصول بالمنطقة .
٢. ضرورة زيادة الدعم المقدم من قبل وزارة الزراعة للمحاصيل الاستراتيجية الغذائية وتجهيز الفلاحين بالبذور المحسنة ذات الانتاجية العالية من الكم والنوع.
٣. العمل على توسيع شبكات قنوات الري والبزل وتبطينها وزيادة الحصص المائية .
٤. تشجيع المزارعين على استخدام طرائق الري الحديثة للتقليل من الضائعات المائية في المنطة .
٥. الاهتمام بتطوير نمط تربية الحيوانات، وهذا عن طريق تربية انواع من الحيوانات ذات الانتاجية العالية وزيادة كمية الاعلاف والخدمات البيطرية .

الملاحق :**ملحق (١) المساحات المزروعة واعداد الحيوانات في مقاطعات ناحية علي الشرقي لعام ٢٠١٤**

اسم المقاطعة	الحبوب	الخضر	العلف	الصناعية	الحيوانات
١٠	٣٣٦٣	٥٢٥	٧	٥٠٥	٢٦٣١
١١	٥٦٨٠	٨٤٥	١٧	٢٤	٣١٩٨
١٤	٢٧٦٧	٩١٧	٦	٢٥	١٩٧٢
١٥	٤٨٧٠	٧٩٠	-	٢٣	٣٩٢٠
١٦	٢٥١٢	١١٩٥	١٦	٦٣٢	٣١٩٨
١٧	٢٠٤٧	٥١٣	١١	٥٤	١٧١١
١٨	١٦٢٨	٦٧٩	٤	٣٥٤	١٦٤٣
١٩	١٨٥٧	٥٤٠	١٢	٥٣	٢٨٧٩
٢٠	٣٣٠٣	٨٧١	٩	٤٠٨	٢١٠٤
٣٠	٣٥٥٩	١٠٥٩	١٧	٣٧٧	٢٧٠٩
٣١	٢٧٣٣	١١١٩	١٣	٥٩	٢٦٠٥
٣٢	٣٨٤٣	٧١٢	١٨	٧٣٦	٢٧٠٥
١٤	٤١٢٩	٧٥٣	٢٧	٤٨٧	١٨٤٣
١٥	٨٢٦٢	١٤٩٣	٣٥	٩٥٥	٦٤٥٩
١١	٧٧٧٧	١٦٦٢	٣٥	٩١٦	٥٢٣٤
١٨	٦٤٧٢	١٣٨٢	٢٧	٨١٤	٤٧٦٨
١٩	٢٩٩٥	٨٥١	٦	٧٠٣	٣٦٦٣
٢٠	٦٥٤٥	٨١٦	٢٠	٥١٤	٤٢٩١
٢١	٢٤٥٩	١٠٦٧	١٧	٦١	١٧٧١
المجموع	٧٦٨٠١	١٧٧٨٩	٢٩٧	٧٧٠٠	٥٩٣٠٤

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات شعبة زراعة ناحية علي الشرقي ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤.

ملحق (٢): الدرجات المعيارية للأنماط الزراعية بحسب المقاطعات الزراعية في ناحية علي

الشرقي لعام ٢٠١٤

رقم المقاطعة	حبوب	خضر	علف	صناعية	حيوانات
١٠	٠.٣٣٨٥٣-	١.٢٧٢٨٠-	١.٠٠٩١٧-	٠.٣٠٤٣٢	٠.٣٧٠٤٧-
١١	٠.٨١٦٣٨	٠.٢٨٢٤٥-	٠.٠٥٣١١	١.١٦٣٣١-	٠.٠٥٧٩٩
١٤	٠.٦٣٥٦٠-	٠.٠٥٩٦٢-	١.١١٥٤٠-	١.١٦٠٢٦-	٠.٨٦٨٤٤-
١٥	٠.٤١٢٦٤	٠.٤٥٢٦٦-		١.١٦٦٣٦-	٠.٦٠٣٥٧
١٦	٠.٧٦٢٧١-	٠.٨٠٠٧٥	٠.٠٥٣١١-	٠.٦٩١٨٢	٠.٠٥٧٩٩
١٧	٠.٩٩٤٤٩-	١.٣٠٩٩٤-	٠.٥٨٤٢٦-	١.٠٧١٧٨-	١.٠٦٥٦٧-
١٨	١.٢٠٣٣٤-	٠.٧٩٦١٩-	١.٣٢٧٨٥-	٠.١٥٦٤١-	١.١١٧٠٥-
١٩	١.٠٨٩١٩-	١.٢٢٦٣٨-	٠.٤٧٨٠٣-	١.٠٧٤٨٣-	٠.١٨٣٠٧-
٢٠	٠.٣٦٨٤٣-	٢,١٩٨-	٠.٧٩٦٧١-	٠.٠٠٨٣٥	٠.٧٦٨٧٠-
٣٠	٠.٢٤٠٨٣-	٠.٣٧٩٨٥	٠.٠٥٣١١	٠.٠٨٦٢٤-	٠.٣١١٥٣-
٣١	٠.٦٥٢٥٥-	٠.٥٦٥٥٤	٠.٣٧١٨٠-	١.٠٥٦٥٢-	٠.٣٩٠١٢-
٣٢	٠.٠٩٩٢٧-	٠.٦٩٤٠٦-	٠.١٥٩٣٤	١.٠٠٩١٥	٠.٣١٤٥٥-
١٤	٠.٠٤٣٢٩	٠.٥٦٧١٧-	١.١١٥٤٠	٠.٢٤٩٤٠	٠.٩٦٥٩٢-
١٥	٢.١٠٣٣٨	١.٧٢٣٠٢	١.٩٦٥٢٢	١.٦٧٧٣٦	٢.٥٢٢١٧
١١	١.٨٦١٦٣	٢.٢٤٦٠٥	١.٩٦٥٢٢	١.٥٥٨٣٦	١.٥٩٦٤٩
١٨	١.٢١١١٥	١.٣٧٩٤٩	١.١١٥٤٠	١.٢٤٧١٤	١.٢٤٤٣٦
١٩	٠.٥٢١٩٦-	٠.٢٦٣٨٨-	١.١١٥٤٠-	٠.٩٠٨٤٦	٠.٤٠٩٣٦
٢٠	١.٢٤٧٥٤	٠.٣٧٢٢٠-	٠.٣٧١٨٠	٠.٣٣١٧٨	٠.٨٨٣٩١
٢١	٠.٧٨٩١٢-	٠.٤٠٤٦١	٠.٠٥٣١١	١.٠٥٠٤٢-	١.٠٢٠٣٣-
الوسط الحسابي	٤٠٤٢.٢	٩٣٦.٠	١٦.٥	٤٠٥.٢	٣١٢١
الانحراف المعياري	٢٠.٢٦	٣٢٣	٩٤١	٣٢٧	١٣٢٣

الهوامش :

١. soil survey staff, soil taxonomy : Basic system of soil classification for making and interpreting soil survey . agricultural handbook ٦٣٤ , Washington Dc: us department of Agriculture soil conservation service, ١٩٩٩ . P٩
٢. مخلف شلال مرعي ، ابراهيم حسون ، جغرافية الزراعة ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٩٦ ، ص. ٤٩
٣. p. Buringh, soils and soil conditions in Iraq, ministry of Agriculture, Baghdad, ١٩٦٠, .P٨٠ .
٤. كفاح صالح بجاي الاسدي ، نظم الري والبزل على كتوف الانهار في محافظة ميسان ، رساله ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ ، ص. ٤٣
٥. Sadi Mohemmad salih Alsadi , Agricultural development of the upper Euphrates Region of Iraqi- description analysis and policy , ph. D.thesis , Victoria , university of manchester ١٩٨١, p, ٦٢.
٦. الهيئة العامة للانواء الجويه العراقية ، وحدة الرصد الزلزالي ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤.
٧. عصام طالب عبد المعبود السالم ، من خصائص ترب محافظة ميسان ، رساله ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ ، ص. ٢٢
٨. سعيد محمد ابو سعدة ، هيدرولوجية الاقاليم الجافة وشبه الجافة ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص. ٥٩
٩. مديرية ري ميسان، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤.
١٠. كفاح صالح بجاي الاسدي ، مصدر سابق ، ص. ٥٤
١١. عباس حسن ثجيل ، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ميسان ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٣ ، ص. ٢٣
١٢. مديرية ري ميسان، شعبة التصاريح المائية، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤ .

المصادر :**أولاً: الكتب :**

١. ابو علي، منصور حمدي، الجغرافية الزراعية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ .
٢. ابو سعدة، سعيد محمد، هيدرولوجية الاقاليم الجافة وشبه الجافة ، ط١، الكويت ، ١٩٨٣.
٣. مرعي، مخلف شلال، حسون، ابراهيم، جغرافية الزراعة ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٩٦ .

ثانياً: الرسائل الجامعية :

١. ثجيل، عباس حسن، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ميسان ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٣ .
٢. السالم، عصام طالب عبد المعبود، من خصائص ترب محافظة ميسان ، رساله ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ .
٣. الاسدي، كفاح صالح بجاي، نظم الري والبزل على كتوف الانهار في محافظة ميسان ، رساله ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ .

ثالثاً: الدوائر الحكومية :

١. الهيئة العامة للانواء الجوية العراقية ، وحدة الرصد الزلزالي ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤ .
٢. مديرية ري ميسان، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .
٣. مديرية ري ميسان، شعبة التصاريح المائية، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤ .
٤. شعبة زراعة ناحية علي الشرقي، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .
٥. شعبة زراعة ناحية علي الشرقي، قسم الانتاج الحيواني ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .

رابعاً : المقابلات الشخصية :

١. مقابلة شخصية مع الفلاحين في مقاطعة الهورة بتاريخ ٢٢/٣/٢٠١٤ .

خامساً: المصادر الانكليزية :

١. Al-Sadi, sadi Mohemmad salih, Agricultural development of the upper Euphrates Region of Iragi- descuration analysis and policy , ph. D.thesis , Victoria , university of manchester ١٩٨١.
٢. Buringh, p., soils and soil conditions in Iraq, ministry of Agriculture, Baghdad, ١٩٦٠.
٣. soil survey staff, soil taxonomy : Basic system of soil classification for making and interpreting soil survey . agricultural handbook ٦٣٤ , washing ton Dc: us department of Agriculture soil conservation service, ١٩٩٩ .

الموقع الصناعي في اطار تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث ضمن الحيز المكاني للإقليم

* أ.د. ياسين حميد بدع المحمدي

المخلص

ساهم التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث في إحداث تغيرات كمية ونوعية في الصناعة والإنتاج الصناعي وترتب على ذلك أيضاً بروز أنماط موقعية ذات متطلبات توطنية جديدة انعكست على تحرر الأنشطة الصناعية من الارتباطات الموقعية وأعطت بذلك بُعداً مكانياً كمياً ونوعياً في عملية الانتشار المكاني للصناعة وهو ما ترتب عليه نتائج ايجابية في مجال تطوير الهيكل الاقتصادي والعمراني والاجتماعي للإقليم. لذلك تضمنت هذه الدراسة تحديد مفهوم التقدم التكنولوجي والتغيرات التي طرأت على الاتجاهات المكانية للموقع الصناعي وبرز الآثار التنموية المترتبة على توطن الصناعة الحديثة التي تعتمد على التكنولوجية الصناعية المتطورة.

*. جامعة الانبار /كلية الاداب

Industrial Location in the context of achieving technological progress within the modern industrial space for the region

Prof. Yassin Hameed Beda AL Mehemdi / professor of industrial development / University Of Anbar/ College of Arts

Abstract.

Contributed to technological progress industrial modern in the events of the amount of changes and quality in the industry and industrial production and the consequent also the emergence of locational patterns with the requirements of endemicity new reflected on the liberation of the industrial activities of the on-site links, and gave it a spatial dimension to quantitatively and qualitatively in the spatial spread of manufacturing process, which resulted in positive results in the field of urban development and economic and social structure of the region. Therefore, this study included defining the concept of technological advances and changes in the spatial directions for industrial development site and the most prominent effects of the endemic modern industry that rely on advanced industrial technology.

المقدمة

إن ابرز ما ترتب على تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث (Industrial Technology Progress) هو..

١- ظهور أنماط صناعية معاصرة أعطت بُعداً مكانياً واسعاً في توزيع الصناعة وانتشارها مكانياً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

٢- تطور الصناعة والإنتاج الصناعي من حيث الكم والنوع مع زيادة مستوى العوائد الاقتصادية المتحققة وذلك بعد تحرر الصناعة من الارتباطات الموقعية تحت تأثير عوامل التوطن التقليدية التي كانت سائدة قبل ظهور التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث.

٣- إيجاد متطلبات أو مركّزات جديدة لتوطن الصناعة الحديثة أسهمت بشكل كبير في تقليل اثر عوامل التوطن التقليدية والأسس والمفاهيم النظرية لنظريات الموقع الصناعي في تحديد الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي ضمن الإقليم. وهذا أعطى وبشكل ايجابي بُعداً مكانياً في نشر الصناعة الحديثة التي أسهمت في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الأقاليم التي تبنت التقدم التكنولوجي الصناعي كعامل رئيس في تحقيق التنمية الصناعية.

لقد تضمن هدف البحث بناء دليل نظري معزز برؤية فلسفية في أطار تنموي لمفهوم وآلية تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث وأهميته في توطن الصناعة الحديثة ومن ثم تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم، من خلال اعتماد منهجية علمية اشتملت على الحقائق العلمية النظرية والتي تم توظيفها برؤية فلسفية بما يتلائم مع هدف البحث. وفي ضوء ذلك، تضمن هيكل البحث عرض ومناقشة المحاور الرئيسية الآتية..

١-١.. مفهوم التقدم التكنولوجي الصناعي وآلية تحقيقه ضمن الحيز المكاني للإقليم.

١-٢.. الآثار التنموية المترتبة على تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث ضمن الحيز المكاني للإقليم.

١-٣.. مركّزات توطن الصناعة الحديثة التي نشأت بفعل التقدم التكنولوجي الصناعي.

١-١.. مفهوم التقدم التكنولوجي الصناعي وآلية تحقيقه ضمن الحيز المكاني للإقليم.

يُشير مصطلح التقدم التكنولوجي الصناعي (Industrial Technology Progress) إلى عملية نقل للمعارف العلمية المتجددة إلى واقع التطبيق العلمي في القطاع الصناعي بحيث يُسهم ذلك في تحقيق الآتي ^(١)..

- ١ - تنمية القطاع الصناعي من خلال تطوير الآلات والمكائن.
- ٢ - تحقيق زيادة في مستوى الإنتاجية من حيث الكم والنوع.
- ٣ - تحسين نوعية الإنتاج وخفض تكاليفه مع زيادة مستوى العوائد الاقتصادية المتحققة من خلال تحسين ظروف الإنتاج وتنظيم إدارته وإدخال مواد جديدة لتسهيل عملية الإنتاج الصناعي.
- ٤ - توفير فرص عمل مع رفع مستوى دخول الأفراد والمساهمة في تطوير العاملين في القطاع الصناعي.

ويمكن أن نشير هنا ببساطة إلى أن مفهوم التكنولوجيا الصناعية يمثل عملية التطبيق العملي للمعارف أو الابتكارات التكنولوجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة لاسيما القطاع الصناعي بحيث تُسهم في تطويره وتصنيع منتجات صناعية بمواصفات تقنية متطورة جداً تلبي حاجات الإنسان المتزايدة والمتنوعة لاسيما وان جميع أصناف الصناعات في الوقت الحاضر أصبحت التكنولوجيا المتطورة تشكل الأساس في عملياتها الإنتاجية دون أن يقتصر ذلك على صناعة الالكترونيات الدقيقة.

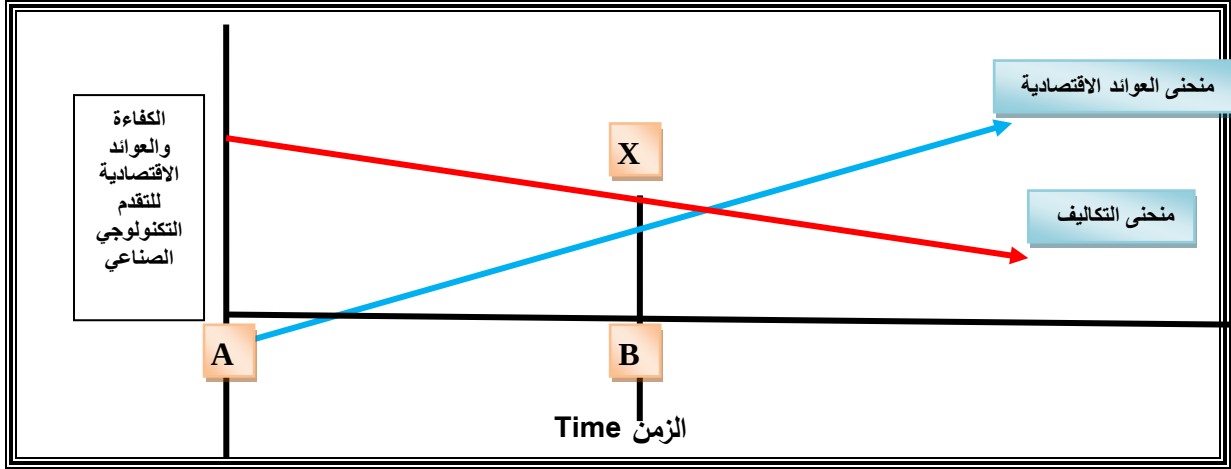
أن اعتماد التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث سيُسهم في تعزيز مستوى توطن الصناعة الحديثة (Modernized Industries) التي تُعد الأساس في تحقيق التنمية المكانية ضمن الإقليم لاسيما وأن تجارب البلدان المتقدمة صناعياً قد أثبتت أن هنالك ثلاث عوامل تُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والصناعي في الإقليم وهي تتمثل بالآتي ^(٢)

- ١ - بناء القدرات المحلية لاسيما البشرية وعلى مختلف المستويات.
- ٢ - إدخال التقنيات التكنولوجية المتقدمة في الصناعة .
- ٣ - دعم النشاطات البحثية والتنموية المحلية وتحريكها وتنميتها من خلال الالتزام الشامل والدعم المستمر لها.

إنَّ آلية تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث ضمن أي إقليم جغرافي تتحدد أساساً بحسب طبيعة وحجم النشاط الصناعي، إضافة إلى المستوى المهاري للأيدي العاملة. إذ يتم تحقيق التقدم التكنولوجي في الأقاليم التي تمتاز بارتفاع مستوى الإنتاج الصناعي وتكاليف قوة العمل بسبب ارتفاع المستوى المهاري للأيدي العاملة، من خلال الاستخدام المكثف لرأس المال مقابل ادخار قوة العمل. أما الأقاليم التي تمتاز بضخامة الموارد البشرية وانخفاض تكاليف قوة العمل، فإن تحقيق التقدم التكنولوجي فيها يأتي من خلال ادخار رأس المال والاستخدام المكثف لقوة العمل^(٣). علماً أن تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي ضمن أي إقليم يتحدد عادة بثلاث مراحل رئيسة تتمثل بمرحلة الاختراع (Invention) والابتكار (Innovation) ثم مرحلة الانتشار (Diffusion)^(٤). وفي إطار الحديث عن المراحل الزمنية لتحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي ضمن الحيز المكاني للإقليم، فإن اعتماد التقدم التكنولوجي الصناعي خلال المرحلة الأولى لتوطن الصناعة الحديثة نجد أنه لا بد من التضحية بالكفاءة الاقتصادية لصالح ارتفاع تكاليف تبني التكنولوجيا الصناعية. أي أن مستويات تلك التكاليف سوف تكون مرتفعة خلال المرحلة الأولى مع محدودية العوائد الاقتصادية المتحققة (Economic Revenues) حتى تأخذ الصورة تتغير تدريجياً خلال المراحل اللاحقة حيث سيزداد الإنتاج الصناعي كماً ونوعاً وتصبح مشاكل الإقليم أقل وتأخذ العوائد الاقتصادية بالارتفاع مقابل انخفاض منحنى تكاليف الإنتاج الصناعي كما مبين في الشكل التوضيحي رقم (١). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن طول الفترة الزمنية المحددة للانتقال من مرحلة لأخرى حتى بلوغ النقطة (X) التي تتساوى فيها مستوى العوائد الاقتصادية وكلف الإنتاج الصناعي وتمثل الانطلاقة الاقتصادية للتنمية في الإقليم حيث ستأخذ بعدها تلك التكاليف بالانخفاض مقابل زيادة العوائد الاقتصادية إنما يعتمد على مدى قدرة الإقليم وإمكانياته على حشد متطلبات التقدم التكنولوجي الصناعي وتنميتها إلى المستويات المطلوبة التي تسهم في تسريع معدلات النمو للإنتاج الصناعي بتكاليف منخفضة وعوائد اقتصادية أكبر^(٥). ففي تجارب الدول الصناعية نجد اختلاف في طول المدة الزمنية التي استطاعت فيها كل دولة من حشد إمكانياتها التنموية لتسريع معدلات عملية تحقيق التنمية الصناعية، فاستطاعت اليابان

شكل رقم (١)

مستوى التكاليف والعوائد الاقتصادية المتحققة خلال مراحل تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي



المصدر:- حسن محمود علي الحديشي، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية، مجلة كلية التربية - الجامعة المستنصرية، المجلد السابع، العدد الأول، ١٩٩٢، ص ١٨٦.

وخلال مدة لا تتجاوز (٣٥) سنة الانتقال بصناعاتها من الدمار الشامل الذي لحق بها في الحرب العالمية الثانية لتصبح في المرتبة الثانية عالمياً واحتلت المراتب الأولى على مستوى العالم في بعض الصناعات مثل صناعة الالكترونيات والعديد من المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا الصناعية المتطورة رغم عدم امتلاكها قاعدة للمواد الأولية المحلية لكن في ظل توافر التكنولوجيا الصناعية المتطورة والأسواق الخارجية الكبيرة^(٦). واستطاعت دولة ماليزيا بقيادة زعيمها وقائد تجربتها التنموية الرائعة والمتميزة على مستوى العالم عموماً والعالم الإسلامي على وجه التحديد الدكتور (مهاتير محمد) أن تحقق تجربة تنموية بمستويات تكنولوجية متطورة خلال مدة زمنية قياسية بدأت منذ مطلع الستينيات حتى التسعينيات من القرن الماضي لكن تُعد المدة من ١٩٨١-١٩٩١ المرحلة الأهم فيها حيث حققت خلالها تطوراً كبيراً ضمن مختلف المجالات حتى وصلت نسبة مساهمة القطاع الصناعي والخدمات إلى (٩٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا. بينما استطاعت كوريا الجنوبية بقيادة زعيمها الجنرال (بارك تشونغ هيه) أن تحقق أيضاً تجربة رائعة في مجال تحقيق التنمية الصناعية خلال المدة ١٩٦٢-١٩٨٨ أي في مدة قياسية لا تتجاوز (٢٦) سنة.

٢-١.. الآثار التنموية المترتبة على تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث ضمن الحيز المكاني للإقليم.

إن اعتماد سياسات الموقع الصناعي على تبني تكنولوجية صناعية متطورة في مجال توطن الصناعات الحديثة سيترتب عليه العديد من الآثار التنموية التي يمكن إيجازها بالآتي..

أولاً:- توفير فرص عمل كبيرة من خلال تطوير فروع الإنتاج الصناعي من حيث الكم والنوع فضلاً عن تطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى. حيث استطاعت تجربة التصنيع في ماليزيا استقطاب (٤٠%) من حجم القوى العاملة فيها^(٧). وفي الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت الصناعات عالية التقنية أن تضيف (٢) مليونان فرصة عمل خلال المدة (١٩٧٢ - ١٩٩٧) في القطاعات الاقتصادية فضلاً عن آلاف فرص العمل الأخرى مع تغيرات كبيرة في الأسواق^(٨). أي أن التكنولوجية الصناعية المتطورة ساهمت في زيادة فرص العمل حيث وصل عدد الوظائف في الصناعات التي تعتمد تكنولوجية متطورة في البلدان المتقدمة صناعياً والبلدان النامية عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من (١٤) مليون وظيفة. وبشكل عام نجد أن الدول التي تتمتع بمستويات تنمية بشرية مرتفعة حسب دليل التنمية البشرية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) تمتاز بارتفاع نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات مقابل انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي، وعلى العكس من ذلك تماماً الدول النامية (المتخلفة صناعياً) كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

العاملين في القطاعات الاقتصادية لدول مختارة حسب تصنيف دليل التنمية البشرية

ت (*)	الدول	(%) نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي القوى العاملة	(%) نسبة العاملين في الصناعة من إجمالي القوى العاملة	(%) نسبة العاملين في الخدمات من إجمالي القوى العاملة	المجموع %١٠٠
دول ذات تنمية بشرية مرتفعة					
٢٣	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	٠	١٥	٨٥	%١٠٠
٢٥	سنغافورة	٠	٣٠	٧٠	%١٠٠
٣٨	الأرجنتين	١	٢٤	٧٥	%١٠٠
٣٩	الإمارات العربية المتحدة	٨	٣٣	٥٩	%١٠٠
٦٠	رومانيا	٣٢	٣٠	٣٨	%١٠٠
٦١	المملكة العربية السعودية	٥	٢١	٧٤	%١٠٠
٧٠	البرازيل	٢١	٢١	٥٨	%١٠٠
دول ذات تنمية بشرية متوسطة					
٧٣	كازاخستان	٣٤	١٧	٤٩	%١٠٠
٧٥	كولومبيا	٢٢	١٩	٥٩	%١٠٠
٨٦	الأردن	٤	٢٢	٧٤	%١٠٠
٩٠	الفلبين	٣٧	١٥	٤٨	%١٠٠
٩٨	أذربيجان	٣٩	١٢	٤٩	%١٠٠
١٠٤	الجزائر	٢١	٢٦	٥٣	%١٠٠
١٠٧	اندونيسيا	٤٤	١٨	٣٨	%١٠٠
دول ذات تنمية بشرية منخفضة					
١٥٧	اريتريا	٤	١٩	٧٧	%١٠٠
١٥٨	نيجيريا	٣	٢٢	٧٥	%١٠٠
١٥٩	تنزانيا (الجمهورية المتحدة)	٨٢	٣	١٥	%١٠٠
١٦٥	زامبيا	٧٠	٧	٢٣	%١٠٠

المصدر:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، جدول رقم (٢١) ص ٢٨٧-٢٨٩.

(*) تسلسل الدول هنا حسب ترتيبها في دليل التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ثانياً:- تطور طرق استعمال المواد الأولية ومصادر الطاقة وبتكاليف منخفضة مما أدى ذلك إلى تراجع الأهمية الموقعية لمصادر الطاقة التقليدية ، فضلاً عن تحرر الأنشطة الصناعية من الارتباطات الموقعية للتوطن من خلال إعطاء النشاط الصناعي حرية أكبر في اختيار الموقع المناسب للتوطن ^(٩) .

ثالثاً:- إن اعتماد التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث يحقق أفضل استغلال للإمكانيات التنموية المتاحة وفق خطط تنموية تُعد خلال مراحل زمنية محددة بأهداف تنموية تتلائم مع توجهات تحقيق التنمية المكانية المستدامة ضمن الحيز المكاني للإقليم.

رابعاً:- إن السعي إلى تبني التقدم التكنولوجي الصناعي يتطلب بالضرورة تطوير خدمات البنى الارتكازية المتمثلة بأنظمة النقل والاتصالات المتطورة وخدمات الإسكان والمياه والصحة والتعليم لاسيما مراكز البحث العلمي فضلاً عن مراكز تدريب القوى العاملة وتأهيلها ضمن الحيز المكاني للإقليم كأحد أبرز متطلبات توطن الصناعة الحديثة. وهذا بالتأكيد سينعكس إيجاباً على تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات التنموية والسكان.

خامساً:- إن زيادة القدرة على تبني الابتكارات التكنولوجية الصناعية في عمليات التوطن الصناعي يُسهم بشكل كبير في تطوير مستوى الإنتاجية للأنشطة الصناعية من حيث الكم والنوع ومن ثم زيادة مستوى العوائد الاقتصادية المتحققة مع تطوير مستويات الدخل وبالتالي زيادة مستوى الطلب (القدرة الشرائية) للسكان مع زيادة القدرة على الادخار. وهذا من الناحية التنموية يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً لجذب الاستثمارات التنموية وتطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم.

سادساً:- زيادة نسبة مساهمة الصناعات التي تعتمد تكنولوجية صناعية متطورة في القيمة المضافة المتحققة (Gross Value added) بسبب زيادة نسبة مساهمة منتجاتها في الصادرات السلعية حيث وصلت النسبة في كوريا الجنوبية إلى (١٤%) وفي ألمانيا إلى (١٣%) وفي ماليزيا مما ينعكس ذلك إيجاباً على الهيكل الاقتصادي لتلك الدول.

سابعاً:- تقليل اثر عوامل التوطن التقليدية والأسس والمفاهيم العامة لنظريات الموقع الصناعي في تحديد الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي ضمن الحيز المكاني للإقليم، فضلاً عن دور الاعتبارات البيئية وذلك من خلال إسهامه في..

١-تنوع مصادر الطاقة ومن ثم اعتماد الصناعة على مصادر طاقة نظيفة وملائمة من حيث التكاليف كالطاقة الكهرومائية التي لا تسبب تلوثاً للبيئة والسعي لتطوير

تكنولوجيا منخفضة التكاليف لاستعمال مصادر طاقة متجددة غير ملوثة للبيئة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي لازال استعمالها ضمن نطاق محدود.

٢- استخدام مكائن صناعية ذات تكنولوجيا متطورة واقل تلوثاً للبيئة وتعمل بكفاءة إنتاجية عالية وتمتاز بتقليل كمية المدخلات من المواد الخام الأولية ومصادر الطاقة مع قلة نسبة الضائعات أو المخلفات الصناعية الناتجة عنها.

٣- تطوير وسائل النقل المختلفة من حيث الكم والنوع.

إن هذه المزايا المتحققة بفعل التقدم التكنولوجي الصناعي قد أسهمت في إعطاء الصناعة بُعداً مكانيّاً في اختيار مواقعها بعيداً عن مناطق الأسواق أو المدن أو بالقرب منها في ظل توافر أمكانية نقل المنتجات النهائية إلى الأسواق الخارجية وفي ظل توافر التكنولوجيا الصناعية التي تلائم من الناحية البيئية توطن الصناعات في المدن أو بالقرب منها. وهذا انعكس أجمالاً في تعزيز مستوى الكفاءة الاقتصادية للمواقع الصناعية ومن ثم إسهامها بشكل ايجابي في تطوير مستويات التنمية الصناعية، لاسيما وإن الأضرار البيئية التي تسببها الصناعة بفعل التلوث الصناعي الناتج عنها، وتكاليف معالجة هذه الأضرار باعتماد إجراءات علاجية أو وقائية تُشكل بمجمّلها تكاليف إضافية للمشاريع الصناعية تنعكس سلباً على ضعف كفاءتها الاقتصادية، أي ضعف مستوى تحقيق عوائد اقتصادية مما يعني ذلك ضعف مساهمة هذه الأنشطة في تطوير مستويات التنمية المكانية.

ثامناً:- زيادة دور العلاقات (الروابط) الصناعية بين الأنشطة الصناعية مما انعكس ذلك إيجاباً على تطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية والموقعية للأنشطة الصناعية ومن ثم تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية.

٣-١.. مركّزات توطن الصناعة الحديثة التي نشأت بفعل التقدم التكنولوجي الصناعي.

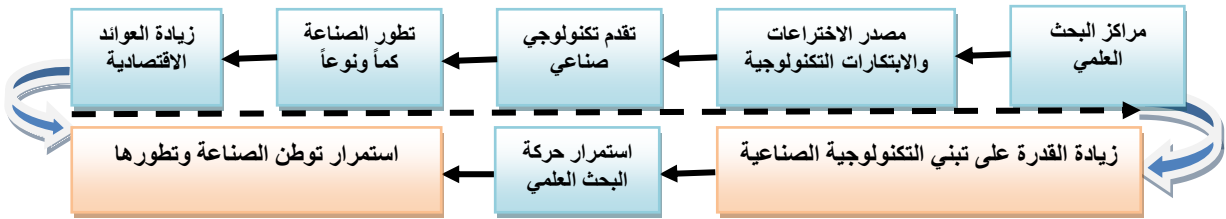
لقد ترتب على توطن الصناعة الحديثة التي تعتمد تكنولوجيا صناعية متطورة ظهور عوامل جديدة لتوطنها

تجاوزت تأثير المبادئ العامة لعوامل التوطن الصناعي التقليدية. وتتحدد أبرز تلك المركّزات اللازم توفرها لتوطن الصناعة الحديثة بالآتي^(١٠):-

أولاً:- طبيعة العلاقة بين الصناعة والتكنولوجيا الصناعية ومراكز البحث العلمي.

تشكل مراكز البحث العلمي لاسيما الجامعات الحيز المكاني الذي يتم فيه إعداد البحوث النظرية التي تُسهم في تطوير معارف الإنسان فضلاً عن البحوث التطبيقية التي تُسهم في تطوير القطاع الصناعي من خلال إسهامها في توليد الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الصناعية حيث تُشكل الصناعة الحيز الذي يتم فيه تطبيقها. إن العلاقة الوثيقة بين الصناعة ومراكز البحث العلمي تتحدد من خلال الآتي..

١- بدون قاعدة صناعية متطورة تعتمد على تكنولوجيا صناعية متطورة، فإن حركة التصنيع سوف لن تستمر، وبدون نشاط صناعي متطور بشكل دائم فإن الطلب على التكنولوجيا الصناعية سوف يتلاشى باعتبار الصناعة ستشكل سوقاً لتطبيق هذه الابتكارات التكنولوجية التي تُسهم في تطوير الصناعة باستمرار ومن خلال ذلك تتحدد طبيعة هذه العلاقة على النحو الآتي..



٢- إن اعتماد الصناعة على تكنولوجيا صناعية متطورة سوف يُسهم باستمرار في تطوير الناتج الصناعي من حيث الكم والنوع ويحقق للصناعة عوائد اقتصادية كبيرة تزيد من قدرة الصناعة على تبني الابتكارات التكنولوجية، مما يشجع ذلك بشكل دائم على تطور الصناعة واستمرار حركة التطور التكنولوجي.

٣- تُساهم المراكز البحثية التي تتمثل بالجامعة الصناعية والمعاهد التقنية في توليد الاختراعات والابتكارات التكنولوجية التي تُسهم في حل مشاكل الصناعة وتطويرها، فضلاً عن زيادة الإنتاج الصناعي من حيث الكم والنوع وبتكاليف منخفضة مع تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة. لذلك، ولأهمية هذه المراكز البحثية في توليد الابتكارات التكنولوجية، فقد أصبحت عملية تحقيق الترابط الوثيق بين الصناعة والتكنولوجيا الصناعية ومراكز البحث العلمي مطلب ضروري لتوطن الصناعة وتطويرها ومن ثم تعزيز قدرتها على تطوير مستويات التنمية المكانية. ففي

الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (٩٠%) من قيمة الإنتاج الصناعي من الشركات الصناعية التي تقع في منطقة التكتل الصناعي المتمثلة بولايات الشريط الصناعي (Industrial Belt States) وفي كاليفورنيا حيث تتميز تلك المناطق بتركز مراكز البحث العلمي ونشاط الاختراعات^(١١). وكان من بين الإجراءات التي اعتمدها سياسات التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية هو اعتماد سياسة تشجيع أنشطة الإبداع والابتكار (Policy For Promoting Innovation Activities) أي تشجيع الابتكارات التكنولوجية من خلال الإجراءات التشجيعية الآتية^(١٢)..

١- مساعدة الحكومة للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي لا تتوافر لديها الإمكانيات المادية اللازمة لتحقيق الابتكارات وتطوير التكنولوجيا في الاستفادة من قدرات العاملين في مراكز الأبحاث والتسهيلات المتاحة في الجامعات الحكومية من مختبرات وتكنولوجيا المعلومات.. الخ. في تطوير التكنولوجيا التي تحتاج إليها هذه المنشآت في تطوير إنتاجها. ولهذا تم تشكيل أتلافات أو اتحادات (Consortia) بين هذه المنشآت والجامعات والتي وصل عددها إلى نحو (١٤٠٠) لمساعدة حوالي (٢٠) عشرون ألفاً منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة. وتم تأسيس صندوق لدعم وتشجيع هذه الأتلافات بمساهمة حكومية وصلت إلى (٥٠%) بهدف تكوين بيئة تعاونية مستقلة بين الصناعات والجامعات والمراكز البحثية.

٢- السماح للباحثين وأساتذة الجامعات على الاستفادة من استخدام التجهيزات والمختبرات التي يعملون فيها لصالح أعمالهم الخاصة عند مبادرتهم بإقامة مشاريع صناعية جديدة وخاصة.

٣- تقديم الاستشارات المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية وتطوير المهارات الإدارية مقابل رسوم مخفضة لاسيما خلال المراحل الأولى بهدف رفع أهلية وقدرات الموارد البشرية واكتساب الخبرات والمعارف اللازمة.

ثانياً:- هيكل الاستيطان الحضري في الإقليم.

إن ابرز ما يعزز دور الحيز الحضري للمدن الكبيرة في استقطاب الأنشطة الصناعية وزيادة قدرتها على تبني تكنولوجية صناعية متطورة هو مزايا وإيجابيات التكتل الحضري

التي تتحدد بالآتي..

١- تُشكل المدن الكبيرة بيئة مناسبة لتوليد الاختراعات والابتكارات التكنولوجية بفعل ما تقدمه هذه المراكز الحضرية من مزايا اقتصادية موقعية تتمثل بشكل رئيس بالآتي^(١٣):-

أ- إن المراكز الحضرية الكبرى هي ذات هيكل اجتماعي يكون أكثر ايجابية في التعامل مع التجديد والتحديث. وهذا يوفر بيئة مناسبة لعملية الاستقطاب والتطوير للأنشطة الصناعية ذات التكنولوجية الصناعية المتطورة.

ب- تقع ضمن المراكز الحضرية الكبرى مراكز صنع القرار للشركات الصناعية الكبيرة.

ت- تركز تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ضمن المدن الكبيرة، وهي تُعد من ابرز العناصر التكنولوجية للابتكارات الصناعية، لاسيما وان عملية الانتشار المكاني للابتكارات التكنولوجية تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة نظم تدفق المعلومات.

ث- يتحدد تأثير المدن المترو بوليتان في فرص التقدم التكنولوجي الصناعي من خلال ما توفره هذه المدن من بيئة مناسبة لتبني الاختراعات والابتكارات التكنولوجية، تتمثل بتوافر مراكز البحث العلمي والمستوى العالي لتركز المهارات^(١٤). بالإضافة إلى خدمات الأسواق، النقل، الإسكان، الخدمات الصحية والتعليمية، مراكز تدريب القوى العاملة وتأهيلها، فضلاً عن الخدمات التجارية التي تُقدمها هذه المدن وتُشكل بيئة مناسبة لتبني الاختراعات والابتكارات التكنولوجية التي تخدم توطن الصناعة الحديثة.

ج- إن تسارع معدلات التنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية في اقتصاديات المناطق الحضرية، قد أسهم في زيادة الدخول ومن ثم زيادة مستوى الطلب على البضائع والخدمات، مما هيا ذلك مناخاً استثمارياً ملائماً لجذب أنشطة إنتاجية جديدة، وساهم في الوقت نفسه في تعظيم المردودات الاقتصادية للمشاريع القائمة في منطقة التكتل الحضري^(١٥). وهذا يُعزز بشكل كبير من قدرة الأنشطة الصناعية ضمن منطقة التكتل الحضري على تبني الاختراعات والابتكارات التكنولوجية التي تتطلب توفير رؤوس الأموال اللازمة لتبنيها.

ح- عدم تحمل المشاريع الصناعية التي تتجه للتركز ضمن مناطق التركيز الحضري أية تكاليف في الحصول على الخدمات اللازمة، لاسيما خدمات البنى التحتية، أي أن المشروع الصناعي لم يساهم في إيجاد مثل هذه الخدمات وإنما ارتبط وجودها بطبيعة المدينة وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية^(١٦).

٢- إن انتظام هيكل الاستيطان الحضري ضمن الإقليم يُعد من متطلبات سياسات التنمية الإقليمية. أي أن تعدد المراكز الحضرية يُعد من متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي، من خلال ما تُتيح هذه المراكز من فرص كبيرة لتبني الابتكارات التكنولوجية الصناعية^(١٧)، وإمكانية تطبيقها في أكثر من مركز حضري. وهذا ما يُعطي الصناعة الحديثة فرصاً أكبر في الانتشار المكاني ومن ثم تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم.

ثالثاً:- مستوى التكتل الصناعي ضمن الحيز المكاني للإقليم.

إن مناطق التركيز الصناعي تُشكل بيئة مناسبة لتبني تكنولوجية صناعية متقدمة من خلال ما تقدمه من مزايا اقتصادية تتمثل بالوفورات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) المتحققة بفعل تأثير اقتصاديات التكتل الصناعي التي تُسهم في اختزال تكاليف الإنتاج الصناعي وزيادة العوائد الاقتصادية المتحققة لتلك الأنشطة. أي أن الأنشطة الصناعية في منطقة التكتل الصناعي تستطيع أن تتحمل مستوى من التكاليف لتبني تكنولوجيا صناعية متقدمة جداً من خلال قدرتها على زيادة الإنتاج الصناعي كماً ونوعاً بتكاليف منخفضة وتحقيقها مردودات اقتصادية كبيرة تبرر استمرار تركيز المشروعات الصناعية في تلك المنطقة. وهذا ما يُعزز من قدرة هذه الأنشطة باستمرار على تبني الابتكارات التكنولوجية الصناعية التي تُسهم في تطوير الإنتاج الصناعي ومن ثم الإسهام في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم.

رابعاً:- مراكز تدريب القوى العاملة وتأهيلها في الإقليم.

يشمل التدريب جميع الجهود التي يتم تقديمها للعاملين من أجل تطوير قدراتهم الإنتاجية ليكونوا أكثر قدرة على أداء وظائفهم بكفاءة إنتاجية عالية من خلال جعلهم قادرين باستمرار على مواكبة التطور العلمي.

بما أن الصناعة الحديثة دائمة التطور بفعل التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث، لذلك فهي بحاجة باستمرار إلى وجود خدمات بُنى ارتكازية متطورة ومنها وجود مراكز متطورة لتدريب القوى العاملة وتأهيلها لكي تكون قادرة باستمرار على مواكبة التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث وبالتالي تكون الصناعة باستمرار قادرة على تطبيقه، إذ يُشكل التعليم بواسطة العمل دوراً مهماً في تعزيز قدرة الإقليم الصناعي على تبني الابتكارات التكنولوجية ونشرها في مواقع محددة ضمن الإقليم مما يُسهم ذلك في تركيز التقدم التكنولوجي في الإقليم^(١٨). كما إن اعتماد التكنولوجيا الصناعية المتطورة يتطلب أيضاً وجود قوى عاملة قادرة على التعامل معها بكفاءة عالية^(١٩). فضلاً عن أهمية تلك المراكز في توفير مهارات متنوعة من القوى العاملة تلبي متطلبات كل صناعة بحسب نوعها وحجمها وهذا يترتب عليه أيضاً زيادة مستوى إنتاجية القوى العاملة، أي أن زيادة مستوى التأهيل للقوى العاملة سيحقق زيادة في مستوى الإنتاج الصناعي وهذا يُعد ضروري في توطن الصناعة الحديثة التي تعتمد على الإنتاج الكبير ومن ثم تعزيز قدرة الأنشطة الصناعية على تبني مستوى متطور من الابتكارات التكنولوجية وتطوير مستويات التنمية الصناعية ضمن الإقليم.

خامساً:- التوسع في التكنولوجيا الصناعية..أو في معدل الابتكارات التكنولوجية الصناعية.

إن التوسع في معدل الابتكارات التكنولوجية سوف يُسهم في تطوير مستويات التوطن للصناعات الحديثة من خلال تعزيز قدرتها على الانتشار مكانياً ضمن نطاق واسع في الإقليم، وذلك لأن التوسع في التكنولوجيا الصناعي وبدون وجود محددات يُسهم في انخفاض تكاليف الحصول عليها وبالتالي تصبح الصناعة أكثر قدرة على تبني تكنولوجيا صناعية متطورة كما مبين في الشكل التوضيحي رقم (٢). أي تعزيز القدرة على تطبيق الابتكارات التكنولوجية في قطاعات صناعية مختلفة وهذا سترتب عليه آثاراً تنموية ايجابية تتمثل بالآتي...

أ- تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة من خلال تطوير الفروع الصناعية وتنوعها مع توفير فرص عمل اكبر.

ب- زيادة الناتج الصناعي من حيث الكم والنوع.

ت- زيادة العوائد الاقتصادية مع تطوير مستويات الدخل، ومن ثم تعزيز قدرة الصناعة على تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم.

أما إذا كان معدل توليد الابتكارات التكنولوجية محدود وضمن مراكز معينة من الإقليم، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الحصول عليها، مما ينعكس ذلك سلباً على تدني وتباين مستويات التنمية الصناعية لعدم القدرة على توطين صناعات ذات تكنولوجيا صناعية متطورة ضمن نطاق واسع من الإقليم.

إن التوسع في معدل توليد الاختراعات أو الابتكارات التكنولوجية يتطلب ضرورة توظيف رؤوس الأموال اللازمة في مجال الإنفاق على البحث العلمي. وفي هذا الإطار يوجد تباين واضح بين الدول المتقدمة صناعياً والدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحقيق التنمية الصناعية (الدول حديثة التصنيع) وبين الدول النامية (المتخلفة صناعياً) كما مبين في الجدول رقم (٢). حيث يتضح عموماً أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من أجمال الناتج المحلي المتحقق هي الأعلى على مستوى الدول المتطورة صناعياً مقابل انخفاضها على مستوى الدول النامية وهذا يشكل من بين أبرز التحديات التي تواجه توطن الصناعة الحديثة في هذه الدول.

سادساً:- نظم الاتصالات والمعلومات في الإقليم وأثرها في توليد ونشر الابتكارات التكنولوجية.

من بين أبرز خدمات البنى الارتكازية التي تحتاج إليها الصناعة الحديثة في توطنها ضمن الحيز المكاني للإقليم وجود خدمات بنى ارتكازية متطورة لأنظمة الاتصالات والمعلومات وذلك لأهميتها الكبيرة التي تتمثل في الجوانب الآتية..

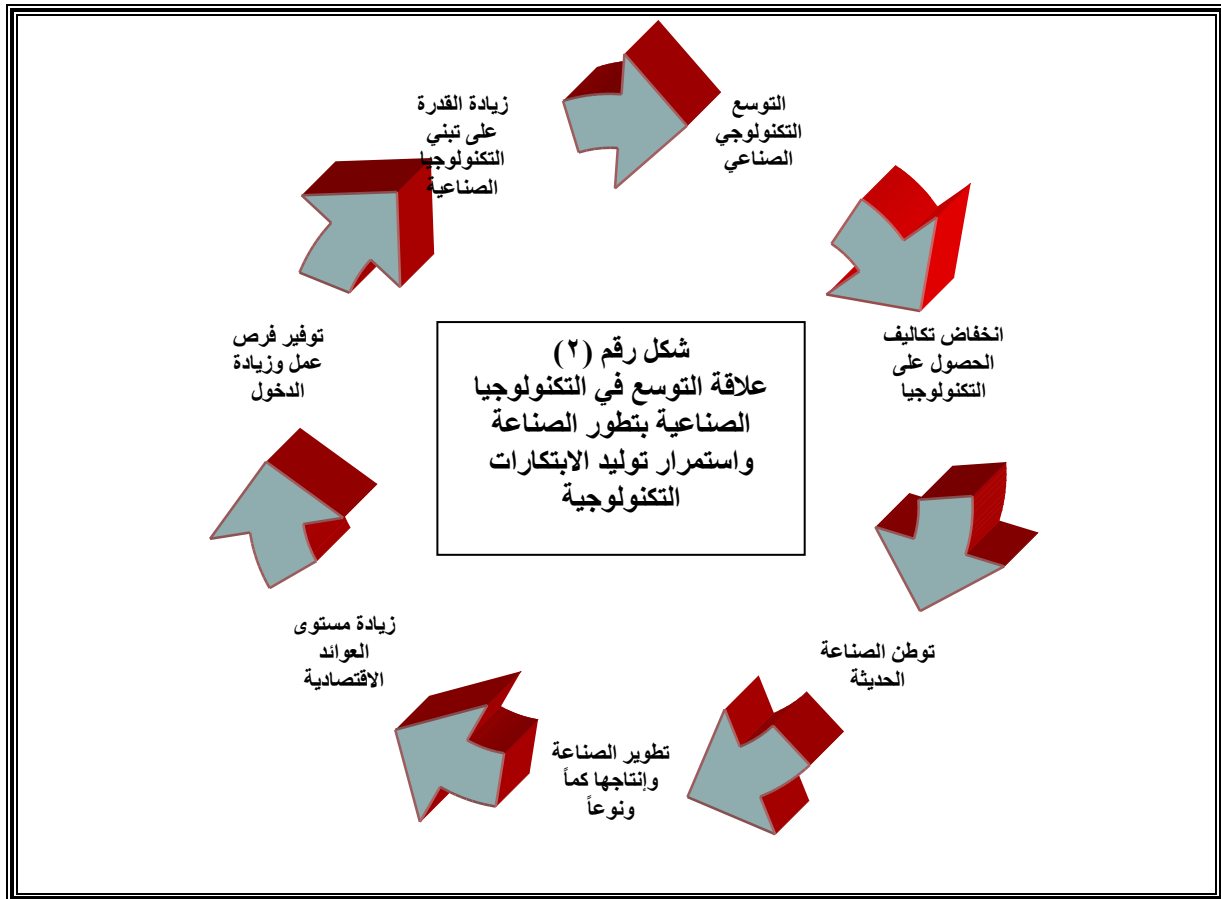
١- يُعتمد عليها بشكل رئيس في تسهيل عملية نقل الابتكارات التكنولوجية إلى المواقع الصناعية، مما يسهم ذلك في تسهيل عملية تطوير الصناعة، فضلاً عن تقليل تكاليف الإنتاج الصناعي. إذ تُعد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أبرز العناصر التكنولوجية للابتكارات الصناعية، حيث تعتمد عملية الانتشار المكاني للابتكارات التكنولوجية بدرجة كبيرة على كفاءة نظم التدفق المكاني للمعلومات^(٢٠).

٢- أسهامها أيضاً في توسيع نطاق الأسواق وتسهيل التبادل التجاري وزيادة حجمه من حيث الكم والنوع. وهذا يساهم بدرجة كبيرة في حرية الاختيار الموقعي للأنشطة

الصناعية ومن ثم أعطاء عمليات التوطن الصناعي بُعداً مكانياً أوسع من حيث التأثير ويعزز بشكل كبير من فرص تطوير مستويات التنمية المكانية في الإقليم. إن لنظم الاتصالات تأثير على التوزيع المكاني للنظام الحضري والإقليمي وما يرتبط به من توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية المختلفة ضمن الحيز المكاني للإقليم، كما تساهم أيضاً في تسهيل عملية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف التكنولوجية الصناعية وبما يعزز من تجارة خدمات المعلومات بين الأقاليم (Inter Regional Trade in information Services) (٢١).

أن هذه المراكز شكلت تحدياً يواجه سياسات الموقع الصناعي في الدول النامية للأسباب الآتية..

- ١- تخلف مراكز البحث العلمي المتمثلة بالجامعات والمراكز البحثية الأخرى، وأن وجد من هو متطور منها لكنها تعاني من ضعف أو انعدام التنسيق بينها وبين الصناعة، أي أن المراكز البحثية في الدول النامية (المتخلفة صناعياً) أصبحت مجرد حيز مكاني يتم فيه إعداد البحوث النظرية وبعض الاختراعات التكنولوجية من دون أن تجد لها طريقاً إلى التطبيق العملي في الصناعة حيث يتم وضعها على الرفوف في المكتبات ليمضي عليها الزمن وتنتظر من يكشف عنها طبقات التراب.
- ٢- ضعف الإنفاق المادي على المراكز البحثية في الدول النامية وعدم وجود أي إجراءات تشجيعية في هذا المجال على خلاف الدول المتقدمة صناعياً كما بينا من خلال معطيات الجدول رقم (٢) حيث بلغ المتوسط العام للإنفاق على الأبحاث والتطوير في الدول المتقدمة صناعياً (٢.٢%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (٠.٤%) للدول النامية فقط، فضلاً عن انخفاض العاملين في مجال الأبحاث والتطوير بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة صناعياً وهذا انعكس على بقاء تلك المراكز متخلفة ومتعطلة عن العمل في مجال الأبحاث والتطوير وبالتالي إهمال دور أصحاب الكفاءات العلمية في هذا المجال.



جدول رقم (٢)

مستوى الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الدول المتقدمة صناعياً وبعض الدول النامية

مستوى التطور الصناعي	ت	الدول	الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)	الإنفاق على الأبحاث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي)	العاملون في الأبحاث والتطوير (لكل مليون نسمة)
الدول المتقدمة صناعياً	١	ألمانيا	٢٧٩٤.٩	%٢.٥	٣.٢٦١
	٢	فرنسا	٢١٢٦.٦	%٢.٢	٣.٢١٣
	٣	اليابان	٤٥٣٤	%٣.١	٥.٢٨٧
	٤	كندا	١١١٣.٨	%١.٩	٣.٥٩٧
	٥	المملكة المتحدة	٢١٩٨.٨	%١.٩	٢.٧٠٦
	٦	إيطاليا	١٧٦٢.٥	%١.١	١.٢١٣
	٧	الولايات المتحدة	١٢٤١٦.٥	%٢.٧	٤.٦٠٥
	٨	الفلبيين	٩٩	%٠.١	٤٨
	٩	سريلانكا	٢٣.٥	%٠.١	١٢٨
	١٠	باكستان	١١٠.٧	%٠.٢	٧٥
	١١	اندونيسيا	٢٨٧.٢	%٠.١	٢٠٧
	١٢	الهند	٨٠٥.٧	%٠.٨	١١٩
	١٣	فيتنام	٥٢.٤	%٠.٢	١١٥

٦٢٩	%٠.٢	٥٧.١	كازاخستان	١٤	الدول النامية
١.٥٨١	%٠.٦	٣٠.٣.٢	بولندا	١٥	
١.٢٩٦	%١.١	٣٨.٥	كرواتيا	١٦	
٩٧٦	%٠.٤	٩٨.٦	رومانيا	١٧	
٧٢٠	%٠.٤	١٨٣.٢	الأرجنتين	١٨	
٣٤٤	%١.٠	٧٩٦.١	البرازيل	١٩	
١٠٩	%٠.٢	١٢٢.٣	كولومبيا	٢٠	
١٢٠	%٠.٣	٩.٣	بوليفيا	٢١	
١.٠١٣	%٠.٦	٢٨.٧	تونس	٢٢	
٤٩٣	%٠.٢	٨٩.٤	مصر	٢٣	
١٧	%٠.٢	٥.٢	بوركينافاسو	٢٤	
١٥	%٠.١	٥	مدغشقر	٢٥	
	%٢,٢	المتوسط العام للدول المتقدمة صناعياً			
	%٠.٤	المتوسط العام للدول النامية			

المصدر:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، جدول رقم (١٣) ص ٢٦١-٢٦٤، جدول رقم (١٤) ص ٢٦٥-٢٦٨.

٣- ضعف الإنفاق المادي على المراكز البحثية في الدول النامية وعدم وجود أي إجراءات تشجيعية في هذا المجال على خلاف الدول المتقدمة صناعياً كما بينا من خلال معطيات الجدول رقم (٢) حيث بلغ المتوسط العام للأنفاق على الأبحاث والتطوير في الدول المتقدمة صناعياً (٢.٢%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (٠.٤%) للدول النامية فقط، فضلاً عن انخفاض العاملين في مجال الأبحاث والتطوير بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة صناعياً وهذا انعكس على بقاء تلك المراكز متخلفة ومتعطلة عن العمل في مجال الأبحاث والتطوير وبالتالي إهمال دور أصحاب الكفاءات العلمية في هذا المجال.

٤- ارتفاع تكاليف برامج التطوير العلمي حال دون قدرة الدول النامية التي لا تتوافر فيها الإمكانيات المادية اللازمة على تحقيق مستويات متقدمة من التطور التكنولوجي والذي تزامن مع احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا الصناعية المتطورة وبالتالي ارتفاع تكاليف الحصول عليها أيضاً.

٥- عدم وجود سياسات موقع صناعي فاعلة مع غياب الرؤية التخطيطية باتجاه وضع برامج وخطط تنموية لبناء قاعدة صناعية متطورة من خلال اعتماد التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث.

عموماً وفي إطار اعتماد التكنولوجيا الصناعية المتطورة وتأثير عوامل توطن الصناعة الحديثة التي ظهرت بفعل اعتماد التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث، فإنه يمكن ان نميز الأنماط الموقعية الآتية للصناعات الحديثة..

١-الصناعات التي تُشكل المدن الكبيرة لاسيما في الدول المتقدمة صناعياً بنية مناسبة لاستقطابها بسبب المزايا الكبيرة والمهمة المتوافرة فيها كالمراكز البحثية والخدمات المختلفة فضلاً عن البيئة الاجتماعية المناسبة التي تكون أكثر قدرةً على التفاعل مع التطور التكنولوجي.

٢-الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة جداً التي تنجذب نحو المناطق تتوافر فيها الجامعات والمراكز البحثية وذلك لأهمية هذه المراكز البحثية في توفير البيئة المناسبة للاختراعات والابتكارات التكنولوجية المتطورة والتي تخدم الصناعة في إنتاجها.

٣-الصناعات التي تنجذب نحو المناطق التي تتوافر فيها المواصلات والاتصالات المناسبة التي تسهل عملية الحصول على المعارف العلمية وتسهيل عملية التبادل التجاري فضلاً عن التمويل المالي.

٤- المناطق التي يتركز فيها الخدمات المصرفية وأصحاب رؤوس الأموال أيضاً تشكل بيئة مناسبة لاستقطاب الصناعات الحديثة.

الخلاصة.

أصبح التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث يُعد العامل الرئيس والحاسم في تحقيق التنمية الصناعية من خلال توطن الصناعة الحديثة (Modernized Industries) التي تُعد حقل أو عامل رئيسي للتقدم التكنولوجي ضمن الأقاليم المتخلفة أو الأقل تطوراً (Under developed Regions). ويتطلب تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي من سياسات التنمية الإقليمية اعتماد إستراتيجيات تنمية ملائمة للمراحل الزمنية التي تتطلبها عملية بلوغ تحقيق التنمية الصناعية، التي تمر بعدة مراحل يتم خلالها لاسيما خلال المرحلة الأولى التضحية بمبدأ الكفاءة الاقتصادية، أي تحقيق عوائد اقتصادية سريعة وكبيرة، بسبب زيادة حجم الإنفاق حتى يتم بلوغ المراحل الأخرى حيث تأخذ النتائج الإيجابية والمتمثلة بزيادة العوائد الاقتصادية المتحققة للمشاريع الصناعي مع انخفاض مستوى تكاليف الإنتاج الصناعي. مما يُسهم ذلك في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية الصناعية ضمن هذه الأقاليم. كما يتطلب تحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي وجود مرتكزات أو مقومات لتوطن الصناعة الحديثة التي تتمثل بالآتي:-

أولاً:- طبيعة العلاقة بين الصناعة والتكنولوجيا الصناعية ومراكز البحث العلمي.

ثانياً:- هيكل الاستيطان الحضري في الإقليم.

ثالثاً:- مستوى التكتل الصناعي ضمن الحيز المكاني للإقليم.

رابعاً:- مراكز تدريب القوى العاملة وتأهيلها في الإقليم.

خامساً:- التوسع في التكنولوجيا الصناعية.. أو في معدل الابتكارات التكنولوجية الصناعية.

سادساً:- نظم الاتصالات والمعلومات في الإقليم وأثرها في توليد ونشر الابتكارات التكنولوجية.

وهذه المرتكزات تُعد أمراً ضرورياً لتوطن الصناعة الحديثة ذات التكنولوجية المتطورة التي تُسهم في تطوير مستويات التنمية الصناعية ضمن الأقاليم المتخلفة لاسيما فيما يتعلق بـ

١- تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة.

٢-تحقيق الكفاءة الموقعية والكفاءة الاقتصادية (Economic efficiency) للمشاريع الصناعية.

٣-تطوير فروع الإنتاج الصناعي وتنوعها مع زيادة الإنتاج الصناعي من حيث الكم والنوع.

٤-تطوير مستويات الدخل ورفع القدرة الشرائية مع تعزيز القدرة على الادخار، مما يسهم ذلك في خلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات التنموية ومن ثم تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الإقليم.

الهوامش.

- (١) حسن محمود علي الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية ، مجلة كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٠ .
- (٢) وليد عوده ، الصناعة وعوامل تطورها والاتجاهات العربية ، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد (١٥) ، آذار ، ٢٠٠٠ ،
- (٣) ص ١٨١. حسن محمود علي الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية، مصدر سابق ، ص ١٦١-١٦٢ .
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٦٣ .
- (٥) المصدر نفسه، ص ١٨٦ .
- ٦- Arthur Getis, Judith Getis, Jerome D. Fellmann. " INTRODUCTION TO GEOGRAPHY" Mc Graw Hill, ١٩٩٧. P. ٣٨٨.
- ٧- للتفاصيل حول هذه التجربة التنموية يُنظر...
- محمد شريف بشير، تحليل لأسباب النهضة، جامعة العلوم الإسلامية - ماليزيا. نشر على الموقع الالكتروني... <http://www.12allchat.com>
- عبد الماجد عبد القادر، نظرية الاوز الطائر، نشرت على الموقع الالكتروني...
<http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=22119>
- ٨- Arthur Getis, Judith Getis, Jerome D. Fellmann. " INTRODUCTION TO GEOGRAPHY" Op. Cit. P. ٣٩٠ .
- ٩- Estall, R.C. and Buchanan, R.O., Industrial Activity and Economic Geography, ٢nd Edition , Hutchinson and Co, Ltd, London, ١٩٦٢, pp. ٩٨-٩٩ .
- ١٠- للتفاصيل يُنظر...
- حسن محمود علي الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية، مصدر سابق ، ص ١٦٧-١٧٣ .
- وليد عوده ، الصناعة وعوامل تطورها والاتجاهات العربية، مصدر سابق، ص ١٧٥-١٧٩ .
- ١١- حسن محمود علي الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية، مصدر سابق، ص ١٦٤ .
- ١٢- الوكالة الكورية للتعاون الدولي- معهد إستراتيجية التنمية، التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وأفريقيا" تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية". ترجمة

وإعداد سمير زهير ألصوص، مكتبة محافظة قلقلية- قلقلية، ٢٠٠٦. ص ٨٦- ٨٧. نشرت على الموقع الإلكتروني ، <http://www.myqalqilia.com/South-Korea-experience-in-economic-development.pdf>

- ١٣- حسن محمود علي الحديثي، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية، مصدر سابق، ص. ١٦٨
- ١٤- حسن محمود علي الحديثي ، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي ... تحليل جغرافي - اقتصادي لأثر اقتصاديات التكتل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في مدينة بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٣٠) ، ١٩٩٦ ، ص. ٣٩
- ١٥- حسن محمود علي الحديثي ، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد الأول ، ١٩٩٥ ، ص. ٩٥
- ١٦- حسن محمود علي الحديثي، سياسات التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن " بحث تحديد بعض المفاهيم والأطر النظرية" ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السابع عشر، آذار، ١٩٨٦، ص ١٧٣.
- ١٧- حسن محمود علي الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية، مصدر سابق ، ص ١٨٧.
- ١٨- المصدر نفسه، ص. ١٧٠
- ١٩- وليد عودة ، الصناعة وعوامل تطورها والاتجاهات العربية، مصدر سابق، ص ١٧٧.
- ٢٠- حسن محمود علي الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية، مصدر سابق ، ص. ١٦٨
- ٢١- المصدر نفسه، ص ١٧٣- ١٧٤.

المصادر

- ١- الحديثي ، حسن محمود علي ، سياسات التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن "" بحث تحديد بعض المفاهيم والاطر النظرية ""، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السابع عشر، آذار، ١٩٨٦.
- ٢- الحديثي ، حسن محمود علي ،التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية ، مجلة كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ١٩٩٢.
- ٣- الحديثي ، حسن محمود علي ، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد الأول ، ١٩٩٥.
- ٤- الحديثي ، حسن محمود علي ، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي ... تحليل جغرافي - اقتصادي لأثر اقتصاديات التكتل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في مدينة بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٣٠) ، ١٩٩٦.
- ٥- عودة، وليد ، الصناعة وعوامل تطورها والاتجاهات العربية ، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد (١٥) ، آذار ، ٢٠٠٠.
- ٦- محمد شريف بشير، تحليل لأسباب النهضة، جامعة العلوم الإسلامية - ماليزيا. نشر على الموقع الالكتروني... <http://www.12allchat.com>
- ٧- عبد الماجد عبد القادر، نظرية الاوز الطائر، نشرت على الموقع الالكتروني ... <http://www.alwatansudan.com/index.php?type=٣&id=٢٢١١٩> .
- ٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.
- ٩- الوكالة الكورية للتعاون الدولي- معهد إستراتيجية التنمية، التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وأفريقيا" تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية". ترجمة وإعداد سمير زهير ألصوص، مكتبة محافظة قلقيلية- قلقيلية، ٢٠٠٦. نشرت على الموقع الالكتروني ، <http://www.myqalqilia.com/South-Korea-experience-in-economic-development.pdf>

١٠ - Arthur Getis, Judith Getis, Jerome D. Fellmann. " INTRODUCTION TO GEOGRAPHY" Mc Graw Hill, ١٩٩٧.

١١- Estall, R.C. and Buchanan, R.o., Industrial Activity and Economic Geography, , ٢nd Edition , Huchinson and Co, Ltd, London, ١٩٦٢.

POVERTY REDUCTION STRATEGIES IN ISLAM

Ammar Saadoon Albadry^{1*}

Abstract

The study illustrates the twofold nature of poverty dynamics of eradication in the Islamic system, which unites (a) boosting income via a vital anti-hoarding and pro-investment Zakat system with (b) efficiently redistributing the revenues for the sake of the needy. The research specifies the distinct elements that balance those two aspects of the Islamic system to fight poverty, implies that development is all-embracing, sustainable, equitable, and free of deficiencies noted in other similar systems. These deficiencies consist of looking at poverty as an minor failure at any moment in time to get essential material requirements, and a failure to value these requirements are not the similar for all. The aims remain; introducing a theoretical outline, the poverty concept in Islam, conceptualize poverty from the perspective of Islam, focus on the flaws of the poverty concept in the existing literature, provide an overview of the development concept in Islam, and concentrate on how Islam views poverty? What measures are provided in Islam to combat poverty? What is the common denominator in Islam?. This study used a survey technique through studies conducted in the poverty reduction strategies in Islam in general and studies that are related to that in particular. The case studies mostly relied on reviewing and synthesizing on the verses from the Koran and the “hadith” based poverty, and conducting a number of interviews with specialists. Also a number of Islamic literatures were addressed, insofar as their direct or indirect impact on poverty. The study continues in highlighting the additional security nets established by Islam to liberate the poor people and their communities from the social, material, political and spiritual ills of poverty.

¹ Ministry of Higher Education & Scientific Research, Middle Technical University/ Baghdad

Corresponding author: Email: Ammartt¹@yahoo.com;

POVERTY REDUCTION STRATEGIES IN ISLAM

الباحث عمار سعدون البديري

المخلص

الدراسة توضح الطبيعة المزدوجة من ديناميات القضاء على الفقر في النظام الإسلامي، الذي يجمع (أ) زيادة الدخل عن طريق مكافحة الاكتناز والمشجعة لاستثمار نظام الزكاة مع (ب) إعادة توزيع الإيرادات بكفاءة من أجل المحتاجين. البحث يحدد العناصر المتميزة التي توازن بين هذين الجانبين من النظام الإسلامي لمكافحة الفقر، يعني أن التنمية هي جامعة مانعة ومستدامة ومنصفة، وخالية من العيوب الملحوظة في أنظمة مماثلة أخرى. هذه العيوب تتكون في النظر إلى الفقر باعتباره فشل بسيط في أي لحظة في وقت مناسب للحصول على الاحتياجات المادية الأساسية، والفشل في قيمة هذه المتطلبات ليست مماثلة للجميع. الأهداف تبقى تقدم المخطط النظري، مفهوم الفقر في الإسلام، تصور الفقر من وجهة نظر الإسلام، التركيز على عيوب مفهوم الفقر في الأدبيات الموجودة، تقديم لمحة عامة عن مفهوم التنمية في الإسلام، والتركيز على كيف وجهة نظر الإسلام للفقر؟ ما هي التدابير المنصوص عليها في الإسلام لمكافحة الفقر؟ ما هو القاسم المشترك في الإسلام؟ استخدمت هذه الدراسة أسلوب المسح من خلال الدراسات التي أجريت في استراتيجيات الحد من الفقر في الإسلام بشكل عام، والدراسات التي تتعلق بذلك على وجه الخصوص. دراسات الحالة في الغالب اعتمدت على مراجعة وتجميع آليات من القرآن الكريم و الحديث النبوي التي تناولت الفقر، وإجراء عدد من المقابلات مع المختصين. كما تم تناول عدد من الأدبيات الإسلامية من حيث التأثير المباشر أو غير المباشر على الفقر. الدراسة تستمر في تسليط الضوء على الامان التي وضعه الإسلام لتحرير الناس الفقراء ومجتمعاتهم من البلاء الاجتماعي، المادي، السياسي والروحي للفقر.

١.١ Introduction

Islam is not only a religion but a complete way of life that was revealed to humanity by our creator who is more knowledgeable, wise and just. Islam was revealed as a practical religion to be implemented in our daily life since it covers all aspects of human life. As such, when implemented honestly and correctly, Islam provides solutions to all problems that are faced by humanity. One of the most widespread and dangerous problems faced by humanity is that of poverty, hunger and starvation. Millions of human souls on this planet are living under extreme poverty and very inhumane conditions.

Poverty is as old as the human existence itself. This has been a cause of concern in every society and throughout the history. During current era poverty came under limelight recently and has been a focus of the international community. Everybody is talking about poverty reduction and different measures are being suggested for the purpose. Different instruments are being tried with different levels of success. However the situation has not improved to such a level where it can be claimed that this Anti poverty drive has paid its dividends [١].

Finally, Poverty has obviously turned out to be one of the chief universal challenges. However, for almost fourteen centuries, Islam was calling on nation to fight poverty at all levels through several voluntary and compulsory procedures, financial and non-financial altogether. The achievement of this aim requires a good understanding of the poverty concept in addition to larger and deeper information about the poor people: their number, positions, characteristics, living circumstances, the mode in which they live and respond to altering situations as well as procedures intended to improve their income. Owning this knowledge is the clue to the development of effectual policies to fight poverty and misery.

١.٢ Significance of the study

The current study describes and analyses the major features of poverty reduction strategies in Islam. Also, it is a trial to revert to the question on how to identify poverty from an Islamic viewpoint, beginning with an assessment of how Islam recognizes and/or conceptualizes poverty in addition to create procedures to lessen it. Islam sees poverty not only as a social humiliation, but also a path to apostasy where the poor people should have a protection. Finally, we refer to the necessity for Enhance and strengthen the principle of Islamic brotherhood in the society to accomplish the goal.

١.٣ Research Objectives

The objectives of this study are as follows:

١. Presenting a theoretical overview, concept of poverty in Islam.
٢. It is an effort to conceptualize poverty from the viewpoint of Islam by generating proposed broad rule and questions for discussion, by which I can reach a public understanding, and make sure that policy and theory rest upon a firm basis.
٣. The major focus of this study is on the flaws of the poverty concept in the current literature.
٤. The present study will view seriously the existing notions of poverty, embark the Islamic vision towards it, highlight the financial procedures to fight poverty in Islam and end up with an outline of the concept of the dual nature of the poverty dynamics in Islam in addition to comments on the validity of substitute definitions. As poverty is one of the most challenging issues of development.
٥. The study presents an outline of the development concept in Islam, which identified development as human's major task on earth, naming it 'i'timar' (i.e. development).
٦. The study will concentrate on how Islam views poverty? What procedures are provided in Islam to fight poverty? What is the common denominator in Islam?

١.٤ Research Methodology

The study is a theoretically based. It uses a survey technique through studies conducted in the poverty reduction strategies in Islam in general and studies that are related to that in particular. Focusing on the subject of poverty reduction strategies in Islam was mainly from the fact that this research is of great significance in Development Administration.

The case studies mostly relied on reviewing and synthesizing on the verses from the Koran and the “hadith” based poverty, and conducting a number of interviews with specialists. Also a number of Islamic literatures were addressed, insofar as their direct or indirect impact on poverty.

١.٥ Definition of poverty in Islam

In Islam, poverty is a multidimensional concept. A term used in Islamic literature for a poor person is “Faqeer”. A person is considered to be a “Faqeer” or Poor who does not have sufficient material wealth in hand to satisfy his/her basic needs which are defined in five broad categories:

١. Protect his/her religion
٢. Protect his/her physical self.
٣. Seek knowledge or mentality.
٤. Protect his/her family.
٥. Accumulate some wealth.

These are necessary to lead a good social, individual and economic life ensured by Islam. People who are not able to meet these necessities are poor. Islam is not against property and wealth rather it wishes its followers not make the wealth accumulation their sole purpose of existence. Islam considers richness a blessing from their creator as long as it is acquired by “halal” means and the person fulfills all his responsibilities towards Allah and society.

Islam does not see poverty as a virtue rather it is seen as a social anomaly that is to be removed and alleviated. In many “Ahadith” Prophet Mohammed (p.b.u.h) sought refuge from poverty. To eradicate poverty, Allah (S.W.T) has included built in

features in his revealed religion to protect humankind from poverty [٢].

Amir al-mu'minin Ali Bin Abi Talib (May Allah be pleased with him) said: "Destitution is the greatest death". Also he said: "destitution is deficiency of religious belief, perplexity of intelligence, and it is conducive to hatred of obstinate people [٣].

١.٦ Poverty in Islamic Sources

Poverty, meaning that a person has some material difficulties and cannot do certain things and needs others, as "fakir (poor), fakir and (plural form) fukara (poor people)" is mentioned in the Qur'an twelve times. When these verses are examined, it is seen that two speak of "spiritual poverty" [٤]. These verses compare the inability of human beings to sustain themselves and their absolute need for Allah (al-fukara ilallah) while Allah himself who does not need anybody (wallahu'l-gani). The remaining verses are related to "material poverty" and mean helping, protecting, and sheltering poor people [٥]. In these verses, those who are not rich have material needs and require other peoples' help. Thus, it is seen that the majority of verses deal with material poverty [٦].

The words for poverty (in the hadiths of the Prophet Muhammad P.b.u.h) are generally used in the same way. There are many hadiths related to poverty and the poor in the Zühd (the ignorance of the world life) and Rikak (giving sensitivity to the heart) chapters of hadith sources. In these hadiths the poor, mainly refer to "material poverty" as it is in the Qur'an. However, it is interesting to note that these hadiths speak of poverty in terms of both compliment and loathing [٧].

In the doctrine of "Taavvuf"(continence), which accepts "zühd" as worldwide, Fakr or poverty has a special meaning and place. The Sufis pays attention to the material meaning of poverty in the early years also accepted the act of giving up property and goods as a basic principle [٨]. Since the ninth century, it has been seen that Sufis' concept of poverty has acquired a philosophical and spiritual meaning. Fakr means to have no need of anything or anyone except Allah. With this meaning, the poor is not a person who is far from material things and without daily food, but one who lives keeping constantly aware only needing Allah [٩].

١.٧ Causes of the of poverty

The main causes of the problem of poverty in the Muslim world as follows:

١. Control of underdevelopment, is the lack of sound exploitation of the resources of society's material and human, which is reflected in the low standard of living in general, and the spread of corruption types on most economies of the Muslim world. The Islamic world is producing oil at the forefront of those countries, even some oil-producing countries still suffer from underdevelopment to a lesser extent and the reason for this is because they did not adopt the economic policies optimal in the recruitment of oil revenues to the exit from the stage of underdevelopment, especially those States which is undergoing a population growth, which has a large geographical region, which falls below each from Algeria, Iraq and Libya. In order to come out of the Islamic world - economically backward - from the stage of underdevelopment, must have been the adoption of development as a way connector to the stage of economic growth.
٢. Control of economic dependency and foreign employment to most economies in the Muslim world.
٣. Non-application of the principle of economic integration at the level of the Muslim world.
٤. There is a gap in the distribution of human resources and natural resources between the countries of the Islamic world.
٥. Poor use of available resources in the countries of the Islamic world.
٦. Exacerbate the debt most of the Muslim world.
٧. The scarcity of investment capital of the Islamic in the Muslim world poor, where enjoy most Islamic countries producing oil - especially the GCC countries - with a wealth of substantial financial result of the sale of oil and its derivatives, but the question that imposes itself is the following: where to invest those funds abundant investment appropriate and sound and healthy? and how to preserve and take care of them, in order to keep us and our Arab and Islamic countries? [١٠].

٢.٩ Foundations of Development in Islam

At the beginning, it is essential to pull attention to a general misunderstanding when addressing economic questions in Islam. It is more suitable to talk about "the economy in Islam" instead of 'Islamic economy' because economics is a science, so when we set it in the context of Islam, it grows one component of a inclusive system of social, economic, political and religious dimensions in addition of beliefs and values which means no more than an approach. These dimensions interconnect; they cannot be divided or thought of in isolation.

Moreover, it is essential also to highlight the Islamic vision that economics is too much related to ethics. Thus, in attempting to fulfill needs, an individual is steered via Islamic teachings, which necessitate ethical commitment, i.e., the fear of God. Islam has called for the prioritization of the provision of essential needs in advance of luxury commodities; and has forbidden usury, monopoly and squandering in addition to lavish consumption. These issues represent the departure point towards understanding issues of development in Islam.

Development in Islam holds all aspects of life, material and non-material altogether, including social and spiritual requirements and/or issues, and environmental issues, which means it is essentially "humane" and comprehensive in nature. Development is not only an issue of production, but also sufficiency in production accompanied by equity in distribution of all gains and costs, targeting all human beings in agreement with the Holy Qur'an, which records that Allah "... brought you forth from the earth and hath made you husband it..." (١١:٦٠). This implies that people are both a means and aim of development [١١].

A person must be developed in moral and spiritual, supplied with skills and knowledge, and empowered to innovate and create and thus to produce food for him/her and others, to save and recover his asset depreciation and before anything, to develop the earth which he lives on. In this way, wealth and mankind can concurrently be developed in a sustainable style.

٢.١.٠ **Development Characteristics in Islam**

The major characteristics of development in Islam comprise inter alias: sustainability, comprehensiveness, equity, sufficiency, accountability and mankind-orientation as a means and an end at the same time. I will in brief talk about these issues as follows:

٢.١.٠.١ **Comprehensiveness**

Development must be comprehensive, addressing all life aspects (material and spiritual) in a way guarantees the recognition of essential rights including classical and modern basic needs like food, clothing, housing, health care, education, employment, entertainment, and freedom of expression, etc. In fact, these domains must be developed together without preferring one over the other. It is also an essential principle in Islam that main concern must go to the provision of basic needs while luxuries come as a second concern, while there is no preference of one sector over the other [١٢].

٢.١.٠.٢ **Equitable growth**

Development must unite growth with fair and just distribution that extends beyond making sure of subsistence to securing a sufficiency to all people who must be treated equally regardless of religion, color, or ethnic group. Distribution without growth simply means a division of poverty; whereas abundance in production with no equitable distribution means a wealth monopoly. The two situations are forbidden in Islam.

٢.١.٠.٣ **Responsibility (together with accountability and commitment)**

The origin of responsibility in Islam has been laid by the Prophet Mohammed (p.b.u.h) saying that “you all are guardians and you are all responsible for your subjects...”; this Prophet’s Tradition (Hadith) goes on to define the responsibility of the Imam (ruler) for his populace, of the husband for his family's matters, of the wife for her husband and children, of the son for

the father's wealth, and of the worker for his boss's properties, and the responsibility for all [١٣]. According to this Hadith, four main types of responsibilities may be identified:

- a) The responsibility of the State for its citizens. Each person in need has the right to ask the state the provision of enough food; a suitable home protects from sun, rain, and the people's eyes in the street; clothes for summer and winter; transportation means... etc. The state should be committed to supply those necessities equally to all the citizens regardless of religion (whether they are Muslims or non-Muslims). In this manner, preferably, Islam presents a complete prosperity system for Muslims and non-Muslims similarly; therefore it guarantees the distribution in a fair way.
- b) The distinct responsibility of all for what they are assigned to, which in the world today is ruled by certain approved conditions since they are not contradicting the faith.
- c) The responsibility of all the society members towards each other, which may be recognized through establishing some security nets ensure each one's responsibility towards his society. This commitment relies on the basis the part cannot be separated from the whole, and the public interest takes the priority over the individual interest. This embraces the principle of "charity begins at home", which means that the rich people in a certain area should sponsor their less capable poor people, specifically when the Zakat earnings are not sufficient. Certainly, 'charity starts at home' here does not mean an excuse for not caring about strangers or outsiders.
- d) The shared responsibility of each citizen as well as the nation in whole for other beings and components of the atmosphere surrounding them such as animals, resources of nature (like water, land, forests, vegetation cover), the general environment... etc [١٤].

٢.١٠.٤ **Sufficiency**

The final aim of development lies in the elimination of poverty and destitution in the whole society. Hence, the provision level of basic necessities is supposed to be at the level of sufficiency instead of the level of survival.

٢.١٠.٥ **Mankind-oriented**

Basically, development must target the people as its end and means. A genuine approach of partnership to the recognition of development involves the cooperation between the state and citizens which means private and public sectors [١٥].

٢.١١ **Present Concepts of Poverty**

Students of poverty have laid three different concepts of poverty: completely gauged, comparatively designated or personally viewed by the poor people themselves [١٦]. And these concepts control the literature about poverty.

The complete idea of poverty classifies the poor people with no reference to others' situation in their community, and it points out the "inability to attain a minimal standard of living" [١٧]. Thus, it inclines to highlight the idea of subsistence: the accomplishment of which is indispensable for existence and survival.

The comparative poverty has a lot to do with the matter of non-equality (the distribution of income and wealth) and it classifies the poor people relative to other sections of society, relative to a comparator group. Hence, one might be recognized as poor if he is in the poorest section of society; or if he has lower than a certain usual share of wealth. If one lives in a rich country, he shall be poor, although he might have a living standard considered high in the poorer part of the world.

On the other hand, subjective poverty is a concept self-defined and echoes the person's attitude and perception towards what is considered minimum to meet the basic needs which means comparing "actual income against the earner's expectations and perceptions" [١٨].

Upon all those definitions, the criterion distinguishing the poor people from the non-poor ones is made by building a border (i.e. poverty line), the incapability to cross considered as the evidence of the one's poverty [١٩].

٢.١.١ **Problems with the existing definitions**

Those concepts (specifically the complete and comparative) , although controlling the literature about poverty, suffer from certain serious definitional weaknesses and neglect some issues central in confronting poverty directly. In brief, those comprise, beside others:

a) The lack of time-dimension

Upon all those concepts, the poor people are defined at a point of time according to some procedures (typically the poverty line). One actually might not be poor these days, but susceptible to fall in poverty tomorrow. In the conceptualization and handling of poverty, we are in need of a more active approach, taking into account the factor of time. This is one of the sustainability warranties in meeting the needs and the readjustment possibility to changes might happen over time.

b) The basis of staying-alive

The comparative and complete conceptions of poverty utilize the idea of the 'minimal criterion of living' which means the survival margin keeping one alive. Still, for the sake of humanitarian existence and/or protection of human dignity, providing subsistence needs alone is insufficient.

c) Poverty transient view

The present ideas, indicators, and even procedures of poverty are increasingly treating poverty as being a transient and/or incidental occurrence. According to this understanding, procedures to lessen poverty are likely relief-like solutions that do not discuss the original causes of poverty. Poverty is typically a result of a process and rarely an incident. Procedures to lessen it should, thus, be developed: increasing the poor people's capacity of earning rather than making them permanent seekers of aid and donations [٢٠].

d) Similarity of needs

Most of the dominant procedures of poverty are grounded on a supposition that nutritive necessities are the same for all areas or sections of society. Actually, various groups (as well as families) might expose various needs. Helpless groups such as the disabled, aged, displaced, pregnant and lactating mothers, children... etc. own various characteristics and various needs. Needs in different regions and areas might also be various in many manners. Hence, an appropriate consideration of poverty must be relied upon a consciousness of the disparity instead of similarity in needs. Categorizing all poorer as a group of persons in need with the same characteristics and thus needs, betrays a humanity basic feature: difference. That the poor have certain urgent needs that should be met must not be a reason for interpreting differences in these needs [٢١].

e) Bias of procedures and estimations

The dominant procedures of poverty are extremely oriented towards monetary features of poverty with little or no respect to its other likewise significant or compelling features. Certain man needs cannot be counted or measured in a money-metric manner. Most estimates also focus on the fiscal inability to meet the basic needs. Considering wealth allover is essential as long as it grows as one crucial determinant of capability. This is beside the individual skills, knowledge, and capacity to endure shocks [٢٢].

f) Single-strand approach

Though poverty was initially regarded as a comparative phenomenon, the present concept utilized in most literature, specifically the one devised by the World Bank to the developing countries particularly is a complete concept defined as “the inability to attain a minimal standard of living” [٢٣]. The fact saying that the World Bank and others overlook the comparative concept of poverty might be ascribed to many reasons, one of which is the fact that persons’ consciousness of the existence of comparative poverty is recognition of comparative deprivation and social inequality, which might be a

motive for riots, destruction and political turmoil elicited by deprived crowds.

٢.١٢ Towards a New Concept – the Islamic Perspective

For policy importance, it grows crucial to combine the comparative and complete concepts of poverty in one composite concept absorb the two forms of comparative and complete deprivation. Merging both into one composite approach is central to the degree that the complete idea guarantees the provision of basic needs, whereas the comparative one adopts equity in distribution across various segments. The novel composite concept shall be authenticated if we transfer from the subsistence level to the sufficiency paradigm in providing the needs.

We have also perceived that the complete and comparative concepts, presently controlling the literature about poverty, do not consider, at least, the dimension of time in determining the capability to meet the needs, i.e. the standard whereby the poor people are distinguished from the non-poor people. Weight should be put on whether the capability to meet the needs is sustained or not. Consequently, this will make us closer to a practical instead of a simply linguistic conceptualization of poverty [٢٤].

٢.١٢.١ Presenting an Islamic perspective of poverty

Principally, the aforementioned conceptual weaknesses and flaws are not inevitably a satisfactory reason solely to discard the concepts and definitions coined for poverty in the existing literature. The quest to take an Islamic perspective to the poverty conceptualization is not a denial of the conventional literature, but a trial to participate in the current debate. Principally, Islam does not prohibit its believers from deriving knowledge from other civilizations; actually, it calls for interdisciplinary as well as an exchange of knowledge. This is a genetic tradition ascribed to the Prophet Mohamed (p.b.u.h.) [٢٥].

“Abu Huraira (may Allah be pleased with him) reported Allah's Messenger Mohammed as saying: a word of wisdom is

the lost property of a believer; he can take it wherever he finds it, because he is more entitled to it”.

Poverty is inversely conceptualised in various economic and social systems for each of the three prevailing economic systems (socialism/communism, capitalism, and Islam) accentuates the poverty nature, its causes and the mechanisms of fighting it [٢٦].

Capitalism sees wealth and poverty as natural yields of tough and weak effort on the part of the rich and the poor, respectively. It views no excuse for compelling the wealthy people to submit part of their wealth to the poor people. Communism sees poverty as the result of exploiting the working class by their employers whose wealth itself is the product of their employees' labour. Communism views no remedy for poverty but via the capitalists' expropriation and the socialisation of all production means. As for the Islamic economic system, wealth is considered as a gift from God who bestows it straight to a person (through inheritance or charity) or awards him with the capability to gain it. The receiver of divine gifts is anticipated to show similar kindness towards his less donated fellow human beings. The latter one are regarded permitted to a portion of every rich individual's wealth by being co-owner of the natural resources from which their wealth is resulted [٢٧].

Basing on the factors of need and time, Islam has done an essential distinction between two kinds of needy groups: the "poor" and "destitute". This distinction is a question of degree. The first type (the poor) comprises those individuals who by using their resources cannot preserve the sufficiency level for a one year period. The latter type (the destitute) includes those unable to ensure the same level for a one day period.

Thus, poverty in Islam is not a question of incapability to meet the basic needs necessitated for man survival at a point in time, but a question of incapability to withstand satisfaction of those needs for a long duration of time; may be a year. Hence, sustainability in satisfying basic needs for man survival is a

crucial element and a starting point to differentiate the poor people from the non-poor people.

They said that both groups are recorded as the first two of eight types selected in Islam as qualified for Zakat, i.e. charities and donations. The eight types include what is well-known as "Zakat Avenues"; which are classified in the Holy Qur'an in eligibility order as: the poor people, the destitute people, Zakat gatherers, pacified non-Muslims, slaves or captives, debtors, in the God's cause, and travelers. Though the first two types (the poor and the destitute people) are the bona fide in need, the latter six types are not poor necessarily; however they are still eligible to Zakat. This is because they might be in impermanent need.

In this study, we should recall that both types (the poor and the destitute people) are merely two categories of the poor people; the only factors that differentiate between them are the degree and period of their poverty, which means factors of needs and time dimension.

At the current time, several the "Zakat" avenues are non-existent (with no members); their portions may thus be removed to other avenues upon the priority and the degree of susceptibility. This reveals the elasticity of the Zakat system. Also, it indicates that this system is open to the changes that happen over time and space. These prearranged avenues may be changed when it is considered imperative. In other sense, new substitute types can be made as relevant in the present definite context like refugees, internally displaced individuals... etc. But this must be institutionalized by the state and by be left for subjective judgment.

٢.١٢.٢ **A two-pronged system**

Though several scholars view Zakat a merely re-distributive mechanism [٢٨], it actually has an extra economic role: it works as an income producing and, thus, a mechanism of development, too. This is because the economic justification behind the Zakat system forbids hoarding and hence mobilizes wealth; therefore resulting in further investment and more income generation and development. Economically, Zakat is destined to motivate

investment in savings, in case they grow eroded over frequent Zakat deductions at its yearly identified ratio of ٢.٥%, which applies just when leaving wealth hoarded. Moreover, the poor people are not only given a Zakat portion satisfies their basic needs of consumption, but also seed the capital to aid and enable them generate and earn income.

The compulsory nature of yearly Zakat payments and the Islamic designation of the poor people are of specific economic importance:

- First- it signifies that the poor people are authorized to have a certain share of Zakat.
- Second- this share, seemingly, is sufficient to meet the poor people's needs for a whole year.
- Third- the system provides investment chances: if the poor people are provided with good advice related to how can they invest their Zakat earnings, in the next year they might no longer be poor anymore. In other sense, the poor people must invest the Zakat portion for their private businesses in a commercial way.
- Fourth- it is understood from the abovementioned that if a poor person invests fruitfully, he might turn to grow a Zakat payer instead of being just a permanent receiver.
- Fifth- a Zakat payer indicates a decrease in the number of the poor people by some share, and thus another chance for new poor units to contribute in this process [٢٩].

What this suggests is that the Zakat is a maintainable mechanism that improves development in a lively way. Including the poor people in the list of Zakat beneficiaries, in specific, is a proof of its developing nature and also proposes that it is the most significant and assured fiscal source for the group. That is because the religious tenet is that all entitled Zakat payers are devoted to make its payment instead of evaders. Thus, besides its re-distributive function, Zakat has a certain development function. Prohibiting the hoarding and cross-subsidization by taking from the rich people and giving to the poor, both functions are satisfied. As a poverty-fighting

mechanism in Islam, Zakat can fulfill its aims if justice is perceived in its gathering and distribution.

٢.١٢.٣ The level of poverty

It is vital to pinpoint human's basic needs, the provision of which is an commitment on the government in an Islamic community. The definition of those needs is a key step towards a complete understanding of Islamic opinion regarding human and his needs on earth. In Islam, human beings' economic rights are scheduled as food and drink; clothes for summer and winter; a house protects one from sun, rain, cold and the street walkers' eyes; health care; education; transportation; and assistants of the aged.

The level at which those needs must be met is defined by referring to the rates within the community sector from which any poor individual stems. Hence, poverty lines should be defined by referring to rates for every village, province, region, and state to the country level.

As stated by Islam, basic needs must be provided at the "sufficiency" instead of the level of "subsistence". Obviously, then the poverty concept in Islam is a relative-in-relative one, relying on rates of various sections of community. Yet, for practical objectives, it is first vital to define the level of subsistence to which all persons should have an equivalent access, then to define the level of sufficiency on a sectoral basis[٣٠].

٢.١٢.٤ A government responsibility

It is the clear responsibility of government to bring all persons to the sufficiency level via taking from the rich people and giving the poor vis-à-vis a process of just redistribution. Thru the redistribution process, nonetheless, Islam targets lessening the gap between the poor and rich people, as it constantly attempts to eliminate differences in all aspects of man's life as a precondition for absolute fairness for all people irrespective of their ethnic origin or religious attachment. This is a process directed by the state and not left, as in other systems like the capitalist system, to society thru voluntary donations.

What this suggests is that the wealth distribution, resources, means of production, in addition to the participation in the process of socio-economic and political decision-making...etc. must be on an impartial basis. This is chiefly to eliminate the social repression and economic deprivation at all levels, beginning from the very domestic to the international [٣١].

٢.١٣ **Broad Strategies for Poverty Reduction**

The previous analysis indicates that poverty is a result of diverse factors and suggests three broad strategies for its reduction: Growth, distribution, and the development of sociopolitical institutions and arrangements dealing with the poor. These broad strategies, although interrelated, could have different impacts in the long term and in the immediate and short-terms, on the sustainable reduction of chronic, transitory and other types of poverty. They should be examined as a coordinated package and viewed as essential elements of an overall development strategy. We feel, however, that effective growth strategies with a built-in equitable opportunity mechanism should serve as the foundation for sustainable poverty reduction policies. As discussed below, those proposed strategies are in harmony with the Islamic ethical system outlined earlier [٣٢].

The presence of poverty on a large scale is associated with lack of development. This fact is evident from reading through the United Nations Human Development Reports. As indicated earlier, countries that were able to achieve a sustainable reduction in poverty are those that achieved sustained levels of economic growth and development. Notable examples are Korea, Malaysia, and Singapore among others in which poverty has been reduced to below ١٥%. Indeed, poverty continues to exist in all high growth and industrialized countries. But because of the relative low levels of poverty combined with the presence of high income, favorable demographic environment, and effective institutions, policies to reduce poverty are relatively less costly and more effective. Growth strategies are long-term processes of nature.

To be successful, growth strategies focus on enhancing the long-term determinants of economic growth: quality education, health and other determinants of human capabilities, productive investment, efficient market behavior, and the development of democratic practice and the rule of Law.

The poverty-reduction component is embedded in this framework as long as it adopts egalitarian policies for the development of human capabilities and the distribution of opportunities. It is this part of the growth strategy that is essential for sustainable poverty reduction. Equitable investment in education and its quality, especially at the basic level for all members of the young cohorts is a necessary condition if countries have to escape the vicious circle of poverty. Sufficient conditions are the promotion of an environment for healthy competition, productive opportunities, and fair governance. But the development of such environment requires consistent moral guidance. It is well known in recent psychological research that moral development and identity is fostered by multiple social influences that guide a person from early childhood in the same direction. Thus, while parents, the education system, and the immediate community provides the basis for industry, imaginable and independent thinking in the formative years, it is transparency in government, isonomy in the rule of Law, and other democratic practice and institutions that provide the needed support and reinforcement beyond these formative years. The transformation of the next generation into a productive, committed, and internationally competitive force, essential for the development of a healthy society and its survival in the present global environment is nothing short of a true revolution for most of the developing countries. It is this vision of 'development with productive equity' that we believe is the essence of a poverty reduction strategy based on the Islamic ethical system. In that context, not only the prevailing growth strategy, but also all distributional strategies should be designed, monitored, and evaluated according to these principles [٣٣].

٢.١٤ Islamic Poverty removes pollen (Evaluation)

The arrangement was so fruitful in that within the rise time of the Islamic state, Bahrain grew the first region to move all its Zakat to the central treasury of Caliph Omer Ibn Al Khattab (may Allah be pleased with him) because there were no poor people in need of it at that time. The start of the ٢nd Islamic century witnessed the entire Islamic empire under Caliph Omer Ibn Abdel Aziz (may Allah be pleased with him) free of poverty, leading to an alteration of the Zakat fund to development [٣٤].

The research sufficiently illuminates the double nature of the dynamics of poverty extermination in the Islamic system, which unites (a) increasing income via a dynamic anti-hoarding and pro-investment Zakat system with (b) efficiently redistributing the revenues in service of the poor people. The research specifies the distinct elements balancing those both sides of the Islamic arrangement for poverty extermination, guarantee that development is all-embracing, equitable, sustainable, and free of the insufficiencies noted in a similar non-Islamic arrangements. These insufficiencies comprise seeing poverty as an incidental failure to get basic material necessities of subsistence that are commonly similar. The arrangement continues to define additional security nets established by Islam to liberate the poor people and their communities from the social, material, political and spiritual ills of poverty.

A near look at more than ١٤٠٠-year-old Islamic arrangement for poverty extermination and the latest one approved by the UN agencies, run by the UNDP, expose the degree to which the latter matches the former, although not as far as it must, in either assessing poverty or dealing with it. Limited emulation addresses:

- (a) Distinguishing between a subsistence level, the destitution of al-maskin, and one of sufficiency, the poverty of al-faqir who is assured of his community's regular needs for an entire year. The World Bank has adopted the two-level concept of poverty when in ١٩٩٠ it lays two poverty lines - a lower one of \$ ٢٧٠ and a higher one of \$ ٣٧٥ each person each annum [٣٥].

- (b) What Muslim jurists (Fuqahaa) recognized as human's basic resources and social needs were afterward integrated in the UN's poverty and man's development indicators;
- (c) The present classification of deprived or weak groups, an emulation of the Qur'anic classification of those who are worthy to receive Zakat money. Those consist of the poor people, the destitute people, the homeless people and debtors. What the slaves were given to purchase their liberty is also parallel to what is nowadays called supporting and empowering socially legally, and/or politically deprived persons;
- (d) The allotment by Islam to non-Muslims of a portion of Zakat that equals what is allocated for the faith circulation represents an extraordinary obligation by Muslims to fighting poverty as a worldwide burden whose elimination, wherever it is, is the duty of every society. Present pledges by rich countries to aid anti-poverty efforts in the poor nations reverberate this old Islamic custom.

However, a lot of critical elements of the Islamic plot for eliminating poverty are lost from the current UN-sponsored one. Most unfortunate is the failure in following the pattern of Islam in indicating (i) the resource of and quantity of flow from the rich (individuals or countries) to their poor fellows; (ii) the institutional structure and the mechanisms required to cause the current schemes; and (iii) the tendency to confine the fighting of poverty to income redistribution procedures, while income-boosting strategies are terminated by contractionary modification policies.

٢.١٥ **Recommendations**

The Islamic wealth available now capable to reduce poverty in the Islamic world crisis, in the case have been legitimate employ for money according to the needs of the community. Here are some of the proposals put forward practical methodology to encircle those vexing phenomenon of Muslims in

the Islamic world, and achieve a kind of social solidarity between rich and poor Muslims.

١. Activating the role of the state in poverty reduction by applying the Sharia (law) in all aspects of life, and carry out its tasks in the collection and distribution of the necessary resources as required, according to Shara.
٢. Pursuit to the establishment of an Islamic Zakat Foundation operates as financial umbrella for all Muslims on earth, legally known Muslim house money, the financial house of the whole nation.
٣. Encouragement charitable donation campaigns in order to tackle poverty in the Islamic world, so that donations from able-bodied Muslims went for each of the poor within the Muslim world, and therefore a kind of social solidarity within the Muslim community happen.
٤. Encouragement the business men to support the housing construction projects to provide a free housing appropriate for the poor.
٥. prohibition the dealing by means that leading to widening the gap between rich and poor, which make rich people richer and make poor people more poorest , such as usury, gambling, monopoly, and the forbidden sales, take risks on the prices, and selling debt to debt , and selling what is not owned, etc .
٦. Study of regulatory mechanisms to convert the mosque into a charity center integrated within the Muslim world, So every mosque sponsor the poor of neighborhood that it resides.

٢.١٦ **Conclusion**

Analyzing the Islamic thought history, poverty is relative-in-relative; availability of basic needs is the duty of the State; and the level at which those needs are to be supplied is the sufficiency instead of the subsistence one which is stressed by most dominant procedures of poverty. Economic human rights in Islam were decided to be food; drink; clothes (in summer and winter); a house that protects one from cold, sun, and street

walkers; health care; education; transportation; and attendants for the aged.

Islam theoretically distinguished between poverty and destitution based on need and time. Poverty is the inability/failure to meet basic sufficient needs for a whole year; misery is failure to do so for one day. This difference is very important for policy issues when identifying the poor people or designing poverty-mitigation programs. Those poverty considerations in fact are one pace beyond the modern prevailing concepts. Development in Islamic thought centers around human as its means and its target together. Human's major duty on earth is to develop and husband it through benefiting from all obtainable natural sources (water, land...etc.).

Yet, since development activities are more concentrated in utilizing natural resource donations, the portion of the poor people (Zakat) raises consequently, i.e. rain-fed versus irrigated plantation where Zakat portion is larger in the earlier, approximately ١٠% versus ٥%. What makes development attain its targeted humanitarian function is the simultaneous process of balanced growth, i.e. production, and impartial distribution of all earnings and overheads. Poverty-alleviating plans are also supposed to be implicitly funded vis-à-vis financial procedures and legislation proposed by Islam as counteractions towards poverty.

٢.١٧ **References**

١. Irungu ,G. (٢٠١٠). Islam Poverty and Microfinance: Microfinance Africa.Retrieved from:
<http://microfinanceafrica.net/news/islam-poverty-and-microfinance>. [Accessed on September ٢٢, ٢٠١٤].
٢. Geoffrey Irungu.Ibid.p٢.
٣. Selections from The Sayings And Preaching Of Amir Al-Mu'minin 'Ali Ibn Abi Talib (Peace Be Upon Him), Hadith n.٣٢٩.Available on
<http://www.al-islam.org/nahjul-balagha-part-٢-letters-and-sayings/selections-sayings-and-preaching-amir-al-muminin-ali>
٤. The Qur'an, Fâtîr, ٣٥/١٥; Muhammad, ٤٧/٣٨; Haşr, ٥٩/٨.
٥. The Qur'an, Bakara, ٢/٢٦٨, ٢٧١, ٢٧٣; Âl-i İmrân, ٣/١٨١; Nisâ, ٤/٦, ١٣٥; Tevbe, ٩/٦٠; Hacc, ٢٢/٢٨; Nûr, ٢٤/٣٢; Kasas, ٢٨/٢٤; Haşr, ٥٩/٨.
٦. See for this meaning used in the Qur'an, Kasas, ٢٨/٢٤; Haşr, ٥٩/٨.
٧. Wensinck.A.J. (١٩٨٦). Concordance et Indices de la Tradition Musulmane (el-Mu'cemu'l-Müfehres li Elfâz'l-Hadîsi'n-Nebevî), Çağrı Yay., İstanbul, V/١٨٦-١٨٩.
٨. Kuşayrî,A.& Risâlesi,K.(١٩٩١). (S.Uludağ), Dergah Yay., İstanbul, , pp.٤٤٠-٤٤١.
٩. Afîfî,E.A.(١٩٩٦)Tasavvuf: slam'da Manevî Hayat, (Translated by E.Demirli-A.Kartal), İz Yay., İstanbul, pp. ٢٣٣-٣٤. See for the definition of fakr and more information, Kuşeyrî, Kuşeyri Risâlesi, s.٤٤٠.
١٠. Al-Darwish. A. H. (٢٠١٠). The problem of poverty and underdevelopment in the Muslim world.Syria: Dar Al-Fiqrfor printing, distributionand publishing.
١١. Marmaduke,M.(١٩٩٦). The Meaning of the Glorious Qur'an. Libyan : The Islamic Call Society.
١٢. Al-Shikeiri, A. (١٩٨٨). Economic Development in the Islamic Doctrine. Umma Book Series. Qatar: Courts and Religious Affairs.p٢٢.

١٣. En-Nawawi, A. (No date). Sahih Muslim (٦٣١-٦٧٦). Volume ٦. Hadeeth No. ٢٠-(١٨٢٩). Alexandria :Modern University Office. P ٢٩٦.
١٤. Al-Shikeiri, A. Ibid. p ٢٣.
١٥. Ibid. p ٢٣.
١٦. Sahl, I. M. G. (٢٠٠١). "Public Sector Saliariats' Poverty-Coping Mechanisms: A Comparative Case from El-Obeid". Eastern Africa Social Science Research Review (EASSRR), Vol. XVII, No. ٢, June ٢٠٠١, Page: ٩١-١٠٧, OSSREA, Addis Ababa, Ethiopia.
١٧. World Bank. (١٩٩٠). World Development Report: Poverty, Oxford.
١٨. World Bank. (١٩٩٠). Ibid. p ٦٧.
١٩. Ravallion, M. (١٩٩٦). "How well Can Methods Substitute for Data?: five experiments in poverty analysis", Research Observer, Vol. ١١(٢): ١٩٩-٢٢١, World Bank; Ravallion, M. (١٩٩٢). "Poverty Comparisons: a guide to concept and methods", LSMS Working Paper No. ٨٨, World Bank.
٢٠. Sen, A. K. (١٩٨١). Poverty and Famines: an essay on entitlement and deprivation, Oxford; Sen, A. K. (١٩٧٩). "Poverty: an ordinal approach to measurement", Econometrica, No. ٤٤: ٢١٩-٣١.
٢١. Sen, A. K. Ibid. p ١٣.
٢٢. Foster, J., Greer, J. & Thorbecke, E. (١٩٨٤). "A Class of decomposable Poverty Measures" Econometrica, No. ٥٢: ٧٦١-٦٥.
٢٣. World Bank. Ibid. p ٢٦.
٢٤. Cizakca, M. (١٩٩٨). "Awqaf in History and its Implications for Modern Islamic Economies".
٢٥. Cizakca, M. Ibid. p ٤٣-٧١.
٢٦. Awad, M. H. (١٩٩٨). "Poverty Eradication in the Islamic and other Economic Systems. Sudan: Ministry of Social Planning.
٢٧. Awad, M. H. Ibid. p ١٣.
٢٨. Nur E. T. M. (١٩٩٦). "Poverty in Sudan and the Role of the Saving and Social Development Bank to Moderate its

Severity", paper presented to the Workshop on: "The Role of the Saving and Social Development Bank in the Realization of Social Peace", Ministry of Social Planning, ٢٥-٢٦th Aug., Sharqa Hall, Khartoum.

٢٩. Nur E. T. M. Ibid. p ٤٥.
٣٠. Nur E. T. M. Ibid. p ٤٦.
٣١. Nur E. T. M. Ibid. p ٤٧.
٣٢. Ismail Sirageldin. (٢٠٠٠). Elimination of poverty: challenges and Islamic strategies. Islamic Economic Studies, Vol. ٨, No. ١, p ١٢.
٣٣. Ismail Sirageldin. Ibid. p ١٣.
٣٤. Awad, M. H. Ibid. p ١٦.
٣٥. Awad, M. H. Ibid. p ١٧.